توجيه كلام سيبويه

موضعِ نصبٍ خبرًا عن (ما)، وأجازَه قومٌ، وكلامُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَه اللهُ تعالى في هذه المسألةِ محتمِلٌ للقوليْنِ المذكوريْنِ، أعني القولَ باشتراطِ ألّا يُبْدَلَ مِن خَبَرِها موجَبٌ، والقولَ بعدمِ اشتراطِ ذلكَ؛ فإنَّه قالَ بعدَ ذِكْرِ[1] المثالِ المذكورِ ـ وهو (ما زيدٌ بشيءٍ... إلى آخِره) ـ: (اسْتَوَتِ اللغتانِ[2])[3]. يعني: لغةُ الحجازِ[4] ولغةُ تَمِيمٍ[5].

واخْتَلَفَ شُرَّاحُ (الكتابِ) فيما يَرْجِعُ إليه قولُه: (اسْتَوَتِ اللغتانِ):

فقالَ قومٌ: هو راجعٌ إلى الاسمِ الواقعِ قبلَ[6] (إلا)، والمرادُ: أنه لا عَمَلَ لـ(ما) فيه، فاستوتِ[7] اللغتانِ في أنه مرفوعٌ[8]. وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا في إعمالِ (ما) ألّا يُبْدَلَ مِن خَبَرِها موجَبٌ[9].

وقالَ قومٌ: هو راجعٌ إلى الاسمِ الواقعِ بعدَ إلّا، والمرادُ أنه يكونُ مرفوعًا[10]، ....

= هذا المحل، أو التقدير لوجود محرزه وهو كونه خبر المبتدأ، ولا يعبأ به صفته. «الخضري» (١/ ١٢٠).

(١) في (ك): «ذلك».

(٢) كتب في حاشية (س) بعدها: «فقال قوم»، ووضع بعدها صح! وكأنه انتقل نظره للموضع التالي، فتأمل!

(٣) «الكتاب» (٢/ ٣١٦).

(٤) في (ص): «أهل الحجاز».

(٥) قال أبو حيان في «التذييل» (٢/ ٢٦٠): «وعلة ذلك أن البدل موجب بـ(إلا)، فلا يكون منصوبًا، فهو إذ ذاك واجب الرفع، وحكم البدل والمبدل منه في الإعراب واحد، فيلزم من ذلك رفع المبدل منه، وموضع (بشيء) أيضًا يتعين أن يكون رفعًا لهذه العلة».

(٦) في (س): «بعد»، وضرب عليها وكتبها في الحاشية كالمثبت.

(٧) في (ك): «استوت».

(٨) أي: محلًا، أو تقديرًا.

(٩) أي: مثبت.

(١٠) (م) ظاهِرُ هَذَا الكلامِ ليسَ بسَدِيدٍ؛ بل يَجُوزُ فِي (شَيْءٍ) الواقِعِ بعدَ (إلّا) الرفعُ والنصبُ، أمّا النصبُ فعلى أحدِ وجهيْنِ:

الأوَّلُ: الاستثناءُ، سواءٌ أعْمَلْتَ مَا أم أَهْمَلْتَها. =

سواءٌ جُعِلَتْ ما حِجَازِيَّةً أو[١] تَمِيمِيَّةً، وهؤلاء هم[٢] الذين لم يَشْتَرِطُوا في إعمالِ (ما) ألَّا يُبْدَلَ مِن خَبَرِها موجَبٌ. وتوجيهُ كلٍّ مِن القولَيْنِ وترجيحُ المختارِ مِنهما، وهو الثاني ـ لا[٣] يَلِيقُ بهذا المُخْتَصَرِ[٤].

[ص] [١٦٠] ورَفْعَ معطوفٍ بـ(لَكِنْ) أوْ (بِبَلْ)[٥] مِن بعدِ منصوبٍ بـ(مَا)[٦] الْزَمْ حَيْثُ حَلْ[٧]

[ش] إذا وَقَعَ بعدَ خَبَرِ (ما) عاطِفٌ فلا يَخْلُو إمَّا أنْ يكونَ مُقْتَضِيًا للإيجابِ أو[٨] لا؛ فإنْ كانَ مُقْتَضِيًا للإيجابِ تَعَيَّنَ رفعُ الاسمِ الواقعِ [بعدَه، وذلك][٩]، نحوُ: (بلْ ولكِنْ)[١٠]، فتقولُ: (ما زيدٌ قائمًا لكن

= الثاني: عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِن شيءٍ المجرورِ بالباءِ الزائدةِ بشرطِ أنْ تكونَ مَا عَامِلَةً، وأما الرفعُ فعلى أحدِ وجهَيْنِ:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ خَبَرُ المُبْتَدَأ مَحْذُوفًا، وكأنه قيلَ: إلا هو شيءٌ لا يُعْبَأُ به، ولا فرقَ عَلَى هَذَا الوجهِ بينَ أنْ تكونَ مَا عاملةً أو مهمَلَةً.
والثاني: أنْ يَكُونَ بَدَلًا مِن شيءِ الأَوَّلِ، بشرطِ أنْ تكونَ مَا مهملةً (م).

(١) في (س)، (ص)، (ح): «أم». (٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (ك): «والتطويل لا».

(٤) انظر: «منهج السالك» (١/٢٢٦).

(٥) قال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» (١/٥٠٨): «واعلم أن الناظم تجوز في تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفًا، وليس هو بمعطوف بل هو خبر مبتدأ (وبل ولكن) حرفا ابتداء» وبنحوه قال أبو حيان في «التذييل» (٤/٢٧٤).

(٦) أي: الحجازية.

(٧) الضمير في (حَلّ) يحتمل أن يعود على العطف المذكور؛ أي: حيث حلّ هذا العطف المذكور. وَيَحْتَمِل أن يعود إلى المعطوف بأحد الحرفين.

(٨) في (ك): «أم». (٩) في (ك): «بعد ذلك».

(١٠) اعلم؛ أنهم نصّوا على أن لكن وبل لا يعطف بهما إلا المفردات ولا يعطف بهما الجمل، وإذا كان كذلك فالمرفوع الواقع بعدهما في نحو ما زيد قائما بل قاعد أو لكن قاعد، لم يعطف على ما قبله؛ لأن ما قبله منصوب، فهو حينئذ خبر مبتدأ محذوف، التقدير: لكن هو قاعد وبل هو قاعد، وإذا كان كذلك فلا عطف والحالة هذه، وإنما (لكن) لمجرد الاستدراك، و(بل) لمجرد الإضراب. «تمهيد القواعد» (٣/١٢١١).

العطف بعد خبر (ما)

لكن و بل لا يعطف بهما الا المفردات

قاعدٌ)، أو (بل قاعدٌ[١]) فيَجِبُ رفعُ الاسمِ على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (لكِنْ هو قاعدٌ، و[٢]بل هو قاعدٌ)، ولا يَجُوزُ نصبُ قاعدٌ عطفًا على خبرِ (ما)؛ لأنَّ (ما) لا تَعْمَلُ[٣] في الموجَبِ[٤].

وإنْ كانَ الحرفُ العاطفُ (*)[٥] غيرَ مُقْتَضٍ للإيجابِ، كالواوِ ونحوِها ـ جازَ (النصبُ والرفعُ)[٦]، والمختارُ النصبُ[٧]، نحوُ: (ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا)، [ويَجُوزُ الرفعُ فتقولُ: (ولا قاعدٌ)، وهو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، و[٨]التقديرُ: (ولا هو قاعدٌ)][٩]، ففُهِم مِن تخصيصِ المصنِّفِ وجوبَ الرفعِ بما إذا وَقَعَ الاسمُ بعدَ (بلْ ولكنْ) أنه لا يَجِبُ الرفعُ بعدَ غَيْرِهما.

[ص] [١٦١] وبعدَ (ما، وليسَ) جَرَّ البا الخَبَرْ ‌ ‌ ‌ ‌ وبعدَ (لا) ونَفْيِ كانَ قد يُجَرْ[١٠]

[ش] تُزادُ الباءُ كثيرًا في [الخبرِ بعدَ ليسَ[١١]][١٢] وما[١٣][١٤]، نحوُ قولِه

زيادة الباء من الخبر بعد ليس

---

(١) في (ك): «هو قاعد».
(٢) في (س)، (ص)، (ح): «أو».
(٣) في (ك): «يعمل».
(٤) أي: المثبت.
(٥) هنا انتهى الخرم المشار إليه آنفًا في (ع)، وهو لوحة (٥٢ و، ظ) منها.
(٦) في (ك)، (ع) بالتقديم والتأخير.
(٧) لأن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه.
(٨) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ع).
(٩) ليس في (ك).
(١٠) الضمير عائد على الخبر.
(١١) أي: غير الاستثنائية لأنها بمعنى (إلا) ومصحوب (إلا) لا يقترن بالباء.
«التصريح» (١/ ١٩٩)، و«الصبان» (١/ ٢٥٠)، «البديري» (ق٨٦/ ب).
(١٢) في (س)، (ح)، (ك)، (ع): «الخبر المنفي بليس»، وفي (ص): «خبر المنفي بليس».
(١٣) دلَّ على ذلك ـ أي: الكثرة ـ عدم تقييد الناظم لها بقلّة.
(١٤) بشرط:
عدم نقض نفيه بإلا كما تقدم، فلا يجوز: ما زيد إلا بقائم.
وقبوله الإيجاب فلا يجوز: ما مثلك بأحد.
وأن لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله =

شروط زيادة الباء في الخبر بعد ليس

تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، و: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴿٣٧﴾﴾ [الزمر: ٣٧]، و: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأنعام: ١٣٢]، و: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: ٤٦][1]، ولا تَخْتَصُّ[2] زيادةُ الباءِ بعدَ (ما) بكونِها حِجَازِيَّةً؛ خِلافًا لقومٍ؛ بل تُزَادُ بعدَها وبعدَ التميميَّةِ[3]، وقد نَقَلَ سِيبَوَيْهِ[4] والفَرَّاءُ[5] رَحِمَهُمَا اللهُ تعالى زيادةَ الباءِ بعدَ (ما) عن بَنِي تَمِيمٍ، فلا الْتِفَاتَ إلى مَن[6] مَنَعَ ذلك[7]،

= يس عن ابن هشام.

وكالخبر الاسم إذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب البر.

وهذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح. وقال البصريون: لدفع توهم الإثبات؛ لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام.

وقيل: إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف.

ومحل المجرور بها نصبٌ على الأعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لأن خبر (ما) لم يقع في القرآن مجردًا من الباء إلا منصوبًا، ورفعٌ على الإهمال. «حاشية الصبان» (١/ ٢٥٠).

(١) **فإن قيل:** فَلِمَ دخلت الباء في خبرها؛ نحو: (ما زيد بقائم)؟ قيل: لوجهين:
أحدهما: أنها أدخلت توكيدًا للنفي.
والثاني: أن يُقَدَّر أنَّها جواب لمن قال: (إن زيدًا لقائم) فأدخلت الباء في خبرها؛ لتكون بإزاء اللام في خبر إنَّ «أسرار العربية» (ص١٢٠).

(٢) في (ص): «يختص». وغير منقوطة في (ك).

(٣) في (ص): «ما التميمية».

(٤) في «الكتاب» (١/ ٦٢).

(٥) انظر: «معاني القرآن» (٢/ ٤٢).

(٦) ليس في (ك).

(٧) وهو أبو عليٍّ في «الإيضاح» (١/ ٤٢٩ المقتصد)، وتبعه الزمخشريُّ في «المفصل» (٢/ ٢٦٤ ابن يعيش).
قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٨٣): «والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه:
أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيرًا بعد ما كقول الفرزدق المتقدم.
الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيًّا لا لكونه خبرًا منصوبًا، ولذلك دخلت على خبر لم أكن، وامتنع دخولها على خبر كنت وإذا ثبت كون =

علة دخول الباء على خبر ليس

وقد اضْطَرَبَ رأيُ الفارِسِيِّ في ذلكَ][1]؛ فمَرَّةً قالَ: لا تُزادُ الباءُ إلَّا بعدَ الحِجَازِيَّةِ[2]. ومَرَّةً قالَ: تُزادُ في الخبرِ المنفيِّ.

وقد وَرَدَتْ زيادةُ الباءِ قليلًا في خبرِ (لا)[3][4]؛ كقولِهِ[5]:

ورود زيادة الباء في خبر (لا)

٧٦ ـ فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ[6]

وفي خبرِ مضارعِ (كانَ) المنفيَّةِ[7] بـ(لم)[8]؛ كقولِهِ[9]:

٧٧ ـ وإنْ مُدَّتِ الأيدي[10] إلى الزادِ لم أكُنْ بأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ[11] القومِ أَعْجَلُ[12]

= عَمَلِها، وَذَلِكَ كَمَا فِي قولِ المُتَنَخِّلِ الهُذَلِيِّ:

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ ولا بضَعِيفٍ قُوَاهْ

فأبُو مالكٍ: مُبْتَدَأٌ، ولا عَمَلَ لـ(ما) فيه؛ لكونه قد جاءَ مسبوقًا بإنِ الزائدةِ بعدَ ما، وقد أَدْخَلَ الباءَ فِي خبرِ هَذَا المُبْتَدَأ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (بِوَاهٍ) ـ فدَلَّ ذلك عَلَى أنَّ كونَ (ما) عاملةً أو حِجازيَّةً ليسَ بشرطٍ لدخولِ الباءِ عَلَى خبرِها (م).

(١) سقط في أصل (ص)، لكن ألحقها بالحاشية، وبعدها صح.

(٢) في «الشيرازيات» (٢/ ٥٠٢)، و«الإيضاح» (١/ ٤٢٩ المقتصد)، و«البغداديات» (ص٢٨٣ ـ ٢٨٤).

(٣) دلَّ على ذلك قول الناظم: «قد يُجَرّ».

(٤) أي: عاملة عمل إن أو عمل ليس.

(٥) هُو: سَوَاد بنُ قارِبٍ الأسديُّ كما في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٦).

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (بمُغْنٍ)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ الباءَ الزائدةَ عَلَى خبرِ (لا) النافيةِ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى خبرِ (ليسَ) وَعَلَى خبرِ (ما) (م).

(٧) أي: غير الاستثنائية. (٨) ليس في (ك)، (ع).

(٩) هو: الشَّنْفَرَى في «ديوانه» (ص٥٩). (١٠) في (ك): «اليدي»!

(١١) قال في حاشية (ع): «من الجشاعة، وهي الفجاعة، وهو المقدم إلى السماء قبل أن يؤذن له».

(١٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (بِأَعْجَلِهِمْ)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ الباءَ الزائدةَ عَلَى خبرِ مضارعِ كَانَ المنفيِّ بلم.

واستشهادُ الشارحِ بهذا البيتِ يَدُلُّ عَلَى أنَّهُ فهِمَ أنَّ مرادَ المصنِّفِ بقولِهِ: (نفيِ كانَ) نفيُ هذه المادَّةِ أعمُّ أنْ تكونَ بلفظِ الماضي أو بلفظِ المضارعِ. وأعمُّ من هذه العبارةِ التي فِي الألفيَّةِ قولُ المصنِّفِ فِي كتابِه «التسهيلِ» [(ص٥٧)]: (وبعدَ =

Black plate (478,1)

[ص] [١٦٢] في النَّكِرَاتِ[١] أُعْمِلَتْ كَـ(لَيْسَ) (لا) — وقد تَلِي (لاتَ)، و(إنْ) ذا العَمَلَا[٢]

[١٦٣] وما لـ(لَاتَ) في سِوَى حِينٍ عَمَلْ — وحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ[٣]

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الحروفَ العاملةَ عَمَلَ (ليسَ) أربعةٌ، [وقد تَقَدَّمَ][٤] الكلامُ على (ما)، وذَكَرَ هنا (لا) و(لاتَ) و(إنْ).

أمَّا (لا) فمَذْهَبُ الحِجازِيِّينَ[٥] إعْمَالُها عَمَلَ[٦] (ليسَ)، ومذهَبُ تَمِيمٍ إهمالُها[٧][٨]، ولا تَعْمَلُ [عندَ الحِجَازِيِّينَ إلَّا][٩] إلَّا بشروطٍ

= نَفْيِ فعلٍ ناسخٍ)؛ لأنَّ الفعلَ الناسخَ يَشْمَلُ كَانَ وأَخَوَاتِها، وظَنَّ وأخواتِها، بأيِّ صيغةٍ كانَتْ هذه الأفعالُ (م).

(١) إنما اختص عمل لا بالنكرات لأنها عند الإطلاق لنفي الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب. اهـ. سم، أما التي لنفي الجنس نصًّا فعاملة عمل إن.
«التصريح» (١/ ٢٠٠)، و«الصبان» (١/ ٢٥٣).

(٢) (م) وتقديرُ البيتِ: أُعْمِلَتْ فِي النكراتِ (لا) إعمالًا مُماثلًا لإعمالِ (ليسَ)، وقد تَلِي (لاتَ وإنْ) هَذَا العَمَلَ (م).

(٣) (م) وتقديرُ البيتِ: وَمَا للاتَ عَمَلٌ فِي غيرِ لفظِ حِينٍ، وَمَا كَانَ بمعناه، وحَذْفُ صاحبِ الرفعِ مِن مَعْمُولَيْهَا معَ بقاءِ المنصوبِ فاشٍ كثيرٌ، والعكسُ - وَهوَ حذفُ المنصوبِ وإبقاءُ المرفوعِ - قليلٌ (م).

(٤) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «وتقدم»، وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كالمثبت.

(٥) في (ص)، (ح): «أهل الحجاز»، وفي (ك): «الحجاز».

(٦) في (ك)، (ع): «إعمال».

(٧) في (ك): «إهمالها أولى». لكنه رسم الكلمة الثانية هكذا: «أولَا».

(٨) (م) قالَ أبو حَيَّانَ: «لم يُصَرِّحْ أحدٌ بأنَّ إعمالَ لا عَمَلَ ليسَ بالنسبةِ إِلَى لغةٍ مخصوصةٍ إِلَّا صاحِبُ المغربِ ناصرٌ المُطَرِّزِيُّ؛ فإنَّه قالَ فيه: بنو تَمِيم يُهْمِلُونَها، وغيرُهم يُعْمِلُها، وفي كلام الزَّمَخْشَرِيِّ: أهلُ الحجازِ يُعْمِلُونَها دونَ طَيِّءٍ، وفي البسيطِ: القياسُ عندَ تميم عَدَمُ إعمالِها، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونوا وَافَقُوا أهلَ الحِجازِ عَلَى إعمالِها». وانْظُرْ هَذَا معَ كلامِ الشارِحِ (م).

(٩) العبارة في (ص)، (ح): «إلا في النكرة عند الحجازيين».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

شروط عمل (لا) عمل ليس

ثلاثةٍ[(١)]:

أحدُها: أنْ يكونَ الاسمُ والخبرُ نكِرَتَيْنِ، نحوُ: (لا رَجُلٌ أفضلَ مِنْكَ)، ومنه قولُه[(٢)]:

٧٨ ـ تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرضِ بَاقِيَا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[(٣)]

---

(١) (م) وبَقِيَ من شروطِ إعمالِ (لا) عَمَلَ ليسَ شرطانِ:
أوَّلُهما: ألَّا تكونَ لنفيِ الجنسِ نَصًّا، فَإِنْ كانَتْ لنفيِ الجنسِ نَصًّا عَمِلَتْ عَمَلَ إنَّ المُؤَكِّدَةِ التي تَنْصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخبرَ، وبُنِيَ اسمُها حينَئذٍ عَلَى الفتحِ إنْ لم يَكُنْ مُضافًا ولا شَبيهًا به.
والشرطُ الثاني: ألَّا يَتَقَدَّمَ معمولُ الخَبَرِ عَلَى اسْمِها، فَإِنْ تَقَدَّمَ نَحْوُ: (لا عندَكَ رجلٌ مُقِيمٌ ولا امرأةٌ) أُهْمِلَتْ (م).

(٢) لم أجد من نسبه، وقال السيوطي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٦١٢): «لم يسم قائله».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(لا شَيْءٌ بَاقِيَا، ولا وَزَرٌ وَاقِيَا)**؛ حَيْثُ أعْمَلَ (لا) فِي الموضعيْنِ عَمَلَ ليسَ واسْمُها وخبرُها نكِرتانِ.
هذا، وقد ذَهَبَ أبو الحسنِ الأَخْفَشُ إِلَى أنَّ (لا) ليسَ لها عَمَلٌ أصلًا، لا فِي الاسمِ ولا فِي الخَبَرِ، وأنَّ مَا بعدَها مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، وذَهَبَ الزَّجَّاجُ إِلَى أنَّ (لا) تَعْمَلُ الرفعَ فِي الاسمِ، ولا تَعْمَلُ شيئًا فِي الخَبَرِ، والخَبَرُ بَعْدَها لا يَكُونُ مذكورًا أبدًا.
وكلا المذهبيْنِ فاسدٌ، وبيتُ الشاهدِ رَدٌّ عليهما جميعًا؛ فالخَبَرُ مذكورٌ فيه، فكانَ ذِكْرُه رَدًّا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّجَّاجُ، وَهوَ مَنْصُوبٌ، فكانَ نَصْبُه رَدًّا لِمَا زَعَمَهُ الأَخْفَشُ (م).
كذا نقل رحمه الله تعالى، وعند **الشاطبي** رحمه الله تعالى «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٤٤): أن الزجاج ومعه ابن السّراج وابنُ خروف إنما يقولون بجواز الإعمال وعَدَمه إذا توفّرت الشروط. أما القائل أنها إنما تعمل في الاسم خاصّة فهو ابن الباذِش، ثم هو يجعلها هي واسمها في موضع مبتدأ. وأما الأخفش فذلك الذي يقول: إن (لا) في القياس لا تعمل شيئا لأنها حرف وليست بفعل.
وقال **الدماميني** رحمه الله تعالى في «تعليق الفرائد» (٣/ ٢٥٦): وعلى الجملة ففي عمل (لا) عمل (ليس) ثلاثة أقول:
الجواز: وهو مذهب سيبويه ومن وافقه. =

مذاهب النحاة في عمل (لا) عمل ليس من عدمه.

الشرطُ(١) **الثاني**: ألَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُها على اسمِها(٢)، فلا تقولُ: (لا قائمًا رجلٌ).

الشرطُ(٣) **الثالِثُ**: ألَّا يَنْتَقِضَ(٤) النفيُ بإلَّا، فلا تقولُ: (لا رجلٌ إلا أفضلَ مِن زيدٍ) بنصبِ (أفضلَ)؛ بل يَجِبُ رَفْعُه.

ولم يَتَعَرَّضِ المصنِّفُ لهذين الشرطَيْنِ.

وأمَّا إنِ النافيةُ(٥) فمَذْهَبُ أكثرِ(٦) البَصريِّينَ والفرَّاءِ(٧) أنها لا تَعْمَلُ شيئًا، ومذهَبُ الكُوفيِّينَ خَلَا(٨) الفرَّاءِ أنها تَعْمَلُ عَمَلَ (ليسَ)، وقالَ به مِن البَصريين (أبو العبَّاسِ)(٩) المُبَرِّدُ(١٠)، وأبو بَكرِ بنُ السَّرَّاجِ(١١)، وأبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ(١٢)، وأبو الفَتْحِ ابنُ جِنِّيٍّ(١٣)، واختارَه المُصَنِّفُ(١٤)،

= **إذا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى ... فلا الحمدُ مَكْسُوبًا ولا المالُ بَاقِيَا**

والقِياسُ عَلَى هَذَا سائغٌ عِنْدِي (والمُتَكَلِّمُ هو أبو حَيَّانَ)، وقد أجازَ ابنُ جِنِّيٍّ إعمالَ لا فِي المعرفةِ، وذكَرَ ذلك فِي كتابِ «التمامِ». اهـ كلامُ أبي حَيَّانَ بحُروفِه. [«التذييل والتكميل» (٤/ ٢٨٦)] (م).

(١) ليس في (ص).

(٢) فإذا تقدم الخبر ارتفع بالابتداء.

(٣) ليس في (ص).

(٤) في (س): «ينقض».

(٥) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٦) ليس في أصل (ح)، وكتبها بالحاشية تصحيحًا.

(٧) انظر: «معاني القرآن» (٢/ ١٤٤).

(٨) في (ك): «خلاف».

(٩) ليس في (ك).

(١٠) في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢).

(١١) في «الأصول» (١/ ٩٥).

(١٢) في «البصريات» (١/ ٦٤٧ ـ ٦٤٩) أن (إن) لا تعمل عمل ما.

(١٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٧٠).

(١٤) قال ﷺ في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٥): «كلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وأمّا إن مع ما في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف ليس».

فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لليس من جملتها ما ولا شيء من =

وزَعَمَ أنَّ في كلامِ سِيبَوَيْهِ رَحِمَه اللهُ تعالى إشارةً إلى ذلكَ(١)، (٢) وقد

= الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا إن ولا فتعين كونهما مقصودين».

(١) قال رحمه الله في «الكتاب» (٣/ ١٥٣): إنها تأتي بمعنى ما، مثل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾﴾ [الملك: ٢٠] أي: ما الكافرون، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك: إنما وذلك قولك ما أن زيد ذاهب قال فروة بن مسيك:

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

(٢) قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨): ««والصّحيح الإعمال، والدليل على ذلك القياس والسّماع:

أما القياس: فإنها شاركت ما في النّفي وفي دخولها على المعرفة والنّكرة، وفي نفي الحال.

وأما السماع: فقول العرب في نثرها وسعة كلامها:

(إن ذلك نافعك ولا ضارّك) (وإن أحد خيرًا من أحد إلّا بالعافية) حكى ذلك الكسائي بنصب نافعك وضارك وخيرًا.

ومن كلامهم: (إنّ قائمًا)؛ أي: إن أنا قائمًا، فتركت الهمزة وأدغمت النون في النون، وأنشد البيتين الآتيين، وذكر قراءة سعيد بن جبير: (إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم) [الأعراف: ١٩٤] الآتية، وذكر كلام أبي الفتح عليها لكنه قال: لا يتعين تخريجها على أن إن نافية بل يحتمل أن تكون إن هي المخفّفة وتكون قد أعملت ونصب الخبر بها على حد قول من قال:

إذا اسودّ جنح اللّيل فلتأت ولتكن ... خطاك خفافًا إنّ حرّاسنا أسدا»

قال أبو حيان: «وهذا التخريج أحسن بل يتعيّن لتوافق القراءتين، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين ولا يناسب هذا التنافي في القرآن العزيز بل يستحيل ذلك إذ قراءة التشديد تقتضي أن يكونوا عبادًا أمثالهم وقراءة التخفيف تقتضي ألّا يكونوا عبادًا أمثالهم وهو محال في كلام الله تعالى».

قال ناظر الجيش في «التمهيد» (٣/ ١٢١٨): «وقد ارتكب الشيخ [أبو حيان] تعسفًا كبيرًا في التخريج الذي ذكره لأن إن الثقيلة لم يثبت لها نصب الجزأين فكيف يثبت للمخففة، والحق أن «إن» في هذه القراءة نافية كما قال ابن جني ولا تنافي بينها وبين القراءة المشهورة؛ لأن المعنى على قراءة التشديد أنهم عباد أمثالهم في العبودية فكيف يعبد العبد عبدًا آخر؟ والمعنى على القراءة الشاذة ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم؛ أي: في الإنسانية بل هم عباد دونكم لأنهم حجارة فكيف يعبد الإنسان من هو دونه.

فالمنفي كونهم أمثالهم لا كونهم عبادًا؛ لأن نفي المقيد بقيد إنما ينصب النفي فيه =

أدلة جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس)

وذكَرَ ابنُ جِنِّيٍّ في (المُحْتَسَبِ)[١]، أنَّ سعيدَ بنَ جُبَيْرٍ رضي الله عنه قَرَأَ: (إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ) [الأعراف: ١٩٤] [بنصبِ العِبادِ][٢].

عمل (إن) النافية في النكرة والمعرفة

ولا يُشْتَرَطُ في اسمِها وخبرِها أنْ يكونَا نَكِرَتَيْنِ[٣]؛ بل تَعْمَلُ في النكرةِ والمعرفةِ، فتقولُ: [إنْ رجلٌ قائمًا][٤] [وإنْ زيدٌ[٥] القائمَ[٦]، وإنْ زيدٌ قائمًا][٧].

حقيقة (لات)

وأمَّا (لاتَ) فهي (لا) النافيةُ زِيدَتْ عليها تاءُ التأنيثِ مفتوحةً[٨]،

= بها ونَصَبَ، وفي هَذَا الشاهدِ مِثْلُ مَا فِي الشاهدِ السابقِ من وُجُوهِ الاستنباطِ التي ذَكَرْنَاهَا هناكَ (م).

(١) «المحتسب» (١/ ٢٧٠).

(٢) ليس في أصل (س)؛ بل بحاشيتها تصحيحًا.

(٣) وهذا ظاهر من الأمثلة. (٤) من (م).

(٥) في (ح): «زيدًا»، وكتبها في (ك) منونة بلا ألف هكذا: «زيدً»؛ فليحرر وما بعده.

(٦) تحليته بـ«أل» من (م).

(٧) العبارة في (س): «وإن زيد لقائمًا»، وفي (ع): «وإن زيد قائمًا» فليحرر.

(٨) كما في: (ربت وثمت)؛ أي: فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ. قال في التصريح: زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وثمت لأن لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إن. «الصبان» (١/ ٢٥٤)، والبديري (ق٨٧/أ).

وقال الخضري (١/ ١٢٢): «قوله: **(زيدت عليها تاء التأنيث)**؛ أي: لتقوى شبهها بليس إذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها كتاء ربت وثمت وحركت للساكنين، ولفرقها من تاء الفعل».

وعلى هذا لو سميت بها حكيته كما تحكي لو سميت بـ(إنما).

وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في لات ليس. قال في «الملخص» (١/ ٢٧٣): «فأبدل السّين تاء كما فعل ذلك في ستّ، ثم قلبت الياء ألفًا لأنه كان الأصل في ليس لاس لأنها فعل، إلا أنهم كرهوا أن يقولوا: ليت فيصير لفظها لفظ التّمنّي، ولم يفعلوا هذا إلا مع الحين كما أن لدن لم تشبّه نونها بالتّنوين إلّا مع غدوة». =

ومَذْهَبُ الجمهورِ أنها تَعْمَلُ عملَ (ليسَ)؛ فترْفَعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ، لكِنِ[١] اخْتُصَّتْ بأنها لا يُذْكَرُ معَها الاسمُ والخبرُ معًا؛ بل[٢] إنما يُذْكَرُ معَها أَحَدُهما، والكثيرُ في لِسانِ العربِ حَذْفُ اسمِها وبقاءُ[٣] خبرِها، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ٣﴾ [ص: ٣][٤] بنصبِ الحينِ[٥]، فحُذِفَ الاسمُ وبَقِيَ الخبرُ، والتقديرُ: ولاتَ الحينُ حينَ مَناصٍ، [فالحينُ اسمُها، (وحينَ مَناصٍ)[٦] خَبَرُها، وقد قُرِئَ شُذُوذًا: (وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ[٧]) [صَ: ٣]][٨] [برفعِ الحينِ على أنه اسمُ لاتَ، والخبرُ محذوفٌ][٩]، والتقديرُ: ولاتَ حِينُ مَناصٍ [لهم؛ أي: ولاتَ حِينُ مناصٍ][١٠] كائنًا لهم، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (وحَذْفُ ذي[١١] الرَّفْعِ...) إلى آخرِ البيتِ.

= قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٩٠): وفي «البسيط»: «ويحتمل أن تكون التاء بدلًا من سين ليس كما في ست، وانقلبت الياء ألفًا على القياس فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير، فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال».

قال ابن ناظر الجيش في «التمهيد» (٣/ ١٢٢٤): «ولا يخفى ما فيه من التعسف».

وقال الأشموني (١/ ٢٥٧): «وهو ضعيف لوجهين:

الأول: أنّ فيه جمعًا بين إعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجئ منه إلّا ماء وشاء.

الثاني: أن قلب الياء السّاكنة ألفا وقلب السّين تاء شاذان».

(١) ترسم في (ح): «لا كن»!

(٢) ليس في (ص)، لكن في حاشيتها تصحيحًا.

(٣) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «وإبقاء».

(٤) ليس في (ع)؛ بل بحاشيتها تصحيحًا.

(٥) في (س)، (ك)، (ع): «الخبر».

(٦) في (ح): «ومناص».

(٧) ليس في (ح).

(٨) ليس في (ص).

(٩) العبارة في (ك): «فحذف الخبر، وذكر الاسم».

(١٠) مكان هذه العبارة في (ك): «أي».

(١١) ليس في (ع)، وكتب بالحاشية.

ما اختصت به (لات) عمـ

شروط عمل (لات) عمل (ليس)

وأشارَ بقولِهِ: (وما للَاتَ في سِوَى حِينٍ عَمَلْ) إلى ما ذَكَرَ[١] سِيبَوَيْهِ[٢] مِن أنَّ (لاتَ) لا تَعْمَلُ إلَّا في الحينِ، واخْتَلَفَ[٣] الناسُ فيه؛ فقالَ قومٌ: المرادُ أنها لا تَعْمَلُ إلَّا في لفظِ الحينِ ولا تَعْمَلُ فيما رَادَفَهُ كالساعةِ ونحوِها[٤]. وقالَ قومٌ: المرادُ أنها لا تَعْمَلُ إلَّا في [أسماءِ الزمانِ][٥]،

مذهب سيبويه في (لات)

(١) في (ك)، (ع): «ذكره».

(٢) قال رَحِمَهُ اللهُ في «الكتاب» (١/٥٨): «كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً، لا تكون لاتَ إلّا مع الحين، تُضْمِرُ فيها مرفوعًا وتَنْصِبُ الحين لأنّه مفعول به، ولم تَمَكَّنْ تمكُّنَها ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها؛ لأنها ليس كليس في المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ، تقول: لستَ، ولستِ، وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهبًا، فتَبْنِي على المبتدإ وتُضْمِرُ فيه، ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبدُ الله لات منطلقًا، ولا قومك لاتوا منطلقين».

قال أبو حيان في «التذييل» (٤/٢٨٩): «فقول سيبويه: (كما شبهوا بليس لات في بعض المواضع) ظاهر في أنها لا يلزمها الإعمال دائمًا؛ بل إعمالها إنما جاء في بعض المواضع، وكأنه يشير إلى أنها جاء بعدها غير ما ذكر.

وقوله: **(وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين)** نصٌّ على أنها لا تعمل عمل (ليس) في غير الحين، وظاهر في اختصاصها بلفظه.

وقول سيبويه: (تضمر فيها مرفوعًا) لا يريد الإضمار حقيقة لأن الحرف لا يضمر فيه، وإنما يريد: يحذف المرفوع معها، وسماه إضمارًا بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظًا به، ويبيِّن أن مراده بالإضمار الحذف قوله بعد ذلك: (وليست لات كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست وليسوا، وعبد الله ليس ذاهبًا، فتبني على المبتدأ، وتضمر فيه، ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبد الله لات منطلقًا، ولا: قومك لاتوا منطلقين). فهذا كله نص على أنه يريد بالإضمار الحذف.

وقوله: (وتنصب الحين لأنه مفعول به)؛ أي: مشبه بما شبه بالمفعول به؛ لأن لات شبهت بليس، وليس شبهت بضرب، ومنصوب ضرب هو المفعول به حقيقة».

(٣) في (ك): «فاختلف».

(٤) وهو ظاهر كلام سيبويه ومذهب الفراء؛ قاله أبو حيان في «التذييل» (٤/٢٩٠)، وقال الرضي في «شرح الكافية» (١/١٧٠): «وقال الفراء: يكون مع الأوقات كلها».

(٥) في (ك): «أسمائهم أي الزمان».

«التَّسهيلِ»[1][2]، ومَذْهَبُ الأخفشِ أنها لا تَعْمَلُ شيئًا[3]، وأنه إنْ وُجِدَ

= الأوَّلِ، ويَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ معناه: (وما لِلَاتَ عَمَلٌ فِي سِوَى اسمٍ دالٍّ عَلَى الحِينِ)، فيَكُونَ جاريًا عَلَى القولِ الثانِي (م).

(١) قالَ الناظِمُ فِي كتابِ «التسهيلِ» (ص٢٠) مَا نَصُّه: «ولاتَ ـ بالتاءِ ـ فتَخْتَصُّ بالحِينِ، أو مُرَادِفِه، مُقْتَصَرًا عَلَى منصوبِها بكثرةٍ، وَعَلَى مَرْفُوعِها بقِلَّةٍ».اهـ، فتَجِدُه صَرَّحَ باختصاصِها بالعملِ فِي الحينِ أو فِي مرادِفِ الحينِ، ومرادفُ الحينِ هو كلُّ اسمٍ دَلَّ عَلَى زمانٍ، نحوُ: ساعةَ، ووقتَ، وأوانَ، وزمانَ، وغَدَاةَ ولحَظْةَ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ ذلك إلا جَرْيًا عَلَى القولِ الثاني، فهذا مرادُ الشارحِ بأنه جَزَمَ بِهِ فِي «التسهيلِ» (م).

(٢) قال الخضري (١/ ١٢٣): «فتحصل أنها لا تعمل في غير اسم زمن اتفاقًا وأما قوله:

لَهْفِي عَلَيْكَ لَلَهْفَةٌ مِنْ خَائِفٍ ... يَبْغِي جِوارَكَ حِينَ لَاتَ مجيرُ

فتقديره: حين لات يوجد مجير، أو لات مجير له، فهو إما فاعل أو مبتدأ لا اسمها، والله ﷻ أعلم».

(٣) انظر: «معاني القرآن» له (٢/ ٤٩٢)، وفيه قال الأخفش: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣]، فشبهوا (لاتِ) بـ(لَيْسَ) وأضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون (لَاتِ) إِلَّا مع «حِين» ورفع بعضهم ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ فجعله في قوله مثل: (لَيْسَ) كأنه قال: (ليسَ أَحَدٌ) وأضمر الخبر. وفي الشعر: [من الخفيف وهو الشاهد الرابع والستون بعد المئتين]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينُ بقاءِ

فجرَّ (أوانٍ) وحذف وأضمر (الحين) وأضاف الى (أوانٍ) لأنَّ (لَاتِ) لا تكون الا مع (الحين).

وفي «التذييل والتكميل» قال أبو حيان: وذهب الأخفش في قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣] إلى أنها لا تعمل عمل ليس بل جعل (حِينٍ) اسم (لَاتِ) وهي للنفي العام نحو، لا غلام سفر، والخبر محذوف تقديره. ولات حين مناص لهم. وجوَّز أيضًا فيه وجهًا آخران وهو أن يكون ﴿حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣] خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ولات الحين حين مناص ووجهًا آخر وهو أن يكون مفعولًا بفعل محذوف؛ أي: ولات أرى حين مناص. وهذا كله محتمل.

ونقل ابن عصفور أن مذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئًا بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعًا مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر ابتدأ مضمر. وإن كان منصوبًا فنصبه =

مذهب الأخفش في (لات)

الاسمُ بعدَها منصوبًا فناصِبُه فِعْلٌ مضمَرٌ، والتقديرُ: (لاتَ[١] أرَى حِينَ مَنَاصٍ)، وإنْ وُجِدَ مرفوعًا فهو مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: لاتَ[٢] حينُ مناصٍ [لهم؛ أي: ولات[٣] حين مناصٍ][٤] كائنٌ لهم. [والله ﷻ أَعْلَمُ بالصواب][٥][٦].

= بإضمار فعل. انتهى.

قال أبو حيان (٤/ ٢٩٤): «وما ذهب إليه الأخفش من النصب على إضمار الفعل ليس بشيء لأن (لات) لا يحفظ في الفعل بها في موضع من المواضع، وإنما نقول: إن الحين إذا كان منصوبًا كان في موضع خبر مبتدأ محذوف، إذ الأولى عندي أن لات لا تعمل شيئًا، وإن كان معناها معنى (لا)؛ لأنها كما ذكرنا لا يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ونحن نقول في قراءة ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣] على قول من ادعى أن اسمها لم يلفظ به، وأن ﴿حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ انتصب خبرًا: لا يخلو هذا الاسم المُدَّعى أنه مرفوع بها ولم يلفظ به من أمرين: إما أن يكون مضمرًا، أو يكون محذوفًا لا جائز أن يكون مضمرًا في (لات) لأن الحروف لا يضمر فيها، ولا جائز محذوفًا لأنها عندهم أجريت مجرى (ليس) في العمل و(ليس) هي الأصل، واسم (ليس) لا يجوز حذفه، فكذلك اسم (لات) لا يجوز حذفه إذ لو جاز حذف اسم (لات) لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، و(لات) على زعم من أعملها مقصورة في إعمالها على الحين، بخلاف (ليس) فإنها تعمل في المعارف والنكرات. وإنما لم يجز حذف اسم. (ليس) لأنها مشبهة في عملها بالفعل المتعدى إلى واحد في رفع أحد الاسمين ونصب الآخر، كما أن الفعل المتعدي كذلك، فمرفوعها مشبه بالفاعل، ومنصوبها مشبه بالمفعول، فكما أن الفاعل لا يحذف وحده، فكذلك اسمها لا يحذف. وهذا الذي اخترناه من أن (لات) لا تعمل شيئًا هو مروي عن الأخفش».

(١) في (ص)، (ع): «ولات»، وفي (ح): «لا».
(٢) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «ولات».
(٣) في (ك): «ولا».
(٤) من (س)، (ص)، (ح).
(٥) من (ح).
(٦) قال أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٩٢): «ولا يحفظ من كلام العرب مجيء الاسم بعدها مرفوعًا والخبر منصوبًا مثبتين معًا؛ بل إن ذكر المنصوب لم يذكر المرفوع وإن ذكر المرفوع لم يذكر المنصوب»، وبنحوه في «منهج السالك» (١/ ٢٢٨).

رد أبي حيان لما ذهب إليه الأخفش

Black plate (491,1)

أفعالُ المُقَارَبَةِ(١)

علة التسمية بأفعال المقاربة

(١) لم يقل المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (كاد وأخواتها) على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أُمِّية (كان) لأن أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها، والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب؛ لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره. ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم.

وهل عين كاد ياء أو واو قولان، واستدل لكونها واوًا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا: أكاد، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها.

«حاشية الصبان» (١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

معنى "أفعال المقاربة"

ومعنى قولهم: (أفعال المقاربة)؛ أي: تفيد مقاربةَ وقوع الفعل الكائن في أخبارها. ولهذا المعنى كانت محمولة على باب (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر. والجامعُ بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادةُ المَعنى في الخبر. ألا ترى أنّ (كانَ) وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر؟

فمن ذلك (عَسى)، وهو فعل غير متصرّف، ومعناه المقاربة على سبيل الترجّي. قال سيبويه: (معناه: الطمَع والإشفاق) [«الكتاب» (٤/ ٢٣٣)، قال: وعسى: طمعٌ وإشفاقٌ]؛ أي: طمعٌ فيما يستقبل، وإشفاقُ أن لا يكون.

«شرح المفصل» (٧/ ٢١٠).

وقال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٣/ ١٢٥٧): «اعلم أن الأفعال المذكورة في هذا الباب هي في التحقيق من أخوات كان وذلك لأنها تأتي لإفادة تلبس فاعلها بصفة مقيدة بمعنى الفعل المسند، وإنما خالفت كان في أن خبرها يكون شيئًا خاصًا لا يخبر عنها بغيره وتسمى أفعال المقاربة مع أن منها ما هو للرجاء =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ص] [١٦٤] كـ(كَانَ): (كَادَ، وَعَسَى)، لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ(١)

[ش] هذا هو القِسمُ الثاني من الأفعالِ الناسخةِ للابتداءِ(٢)، وهو (كادَ) وأَخَوَاتُها، وذَكَرَ المصنِّفُ منها(٣) أحدَ عشرَ فِعلًا، ولا خِلافَ في أنها أفعالٌ(٤)، إلا عَسَى؛ فنَقَلَ الزاهِدُ عن ثَعْلَبٍ أنها حرفٌ، ونُسِبَ أيضًا إلى ابنِ(٥) السَّرَّاجِ(٦)(٧)، ....

= ومنها ما هو للشروع، فقيل: هذا من إطلاق اسم البعض وإرادة الكل وهو مجاز مستعمل وكلام ابن الحاجب يقتضي أنها كلها للمقاربة فإنه قال: هي للمقاربة إما من رجاء أو حصول أو أخذ فيه؛ [«الكافية» (ص٤٨)، قال: أفعال المقاربة: ما وضع لدنوّ الخبر، رجاءً أو حصولًا أو أخذًا فيه].

ولا يبعد ما قاله عن الصواب، فإن المقاربة قد تكون على سبيل الرجاء، وقد تكون على سبيل الحصول وقد تكون على سبيل أن المخبر قد قارب الشروع في ذلك الأمر المخبر به».

(١) (م): «خَبَرْ» حالٌ من فَاعِلِ نَدَر، وقد وَقَفَ عليه بالسُّكُونِ عَلَى لغةِ ربيعةَ التي تَقِفُ عَلَى المنصوبِ المنوَّنِ بالسُّكُونِ، كَمَا يَقِفُ سائرُ العربِ عَلَى المرفوعِ والمجرورِ المنوَّنَيْنِ (م).

(٢) ليس في (ص)، (ح).
(٣) في (س)، (ك): «فيها».

(٤) انظر: «منهج السالك» (١/٢٤٣).
(٥) ليس في (ح).

(٦) انظر: «التذييل والتكميل» (٤/٣٢٧).

(٧) (م) نَصَّ ابنُ هِشَامٍ فِي أكثرِ كُتُبِه عَلَى أنَّ القولَ بأنَّ (عَسَى) حرفٌ هو قولُ الكُوفِيِّينَ، وتَبِعَهم عَلَى ذَلِكَ ابنُ السَّرَّاجِ، ونَصَّ فِي «المُغْنِي» و«شَرْحِ الشُّذُورِ» عَلَى أنَّ ثَعْلبًا يَرَى هذا، وثَعْلَبٌ أَحَدُ شُيُوخِ الكُوفِيِّينَ، ومُلَخَّصُ مَذْهَبِهِم أنهم قالُوا: عَسَى حرفُ تَرَجٍّ. واسْتَدَلُّوا عَلَى ذلك بأنها دَلَّتْ عَلَى معنى لَعَلَّ، وبأنها لا تَتَصَرَّفُ كَمَا أنَّ لَعَلَّ كذلك لا تَتَصَرَّفُ، ولَمَّا كانَتْ لَعَلَّ حرفًا بالإجماعِ وَجَبَ أنْ تَكُونَ عسَى حرفًا مثلَها؛ لقوَّةِ التشابُهِ بينَهما.

ومن العلماءِ مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ (عَسَى) عَلَى ضَرْبَيْنِ (انْظُرْ ص ٣٤٥ الآتِيَةَ):

الضربُ الأَوَّلُ: يَنْصِبُ الاسمَ ويرفَعُ الخبرَ، مثلُ إنَّ وأَخَوَاتِها، وهذه حرفُ تَرَجٍّ، ومِن شواهِدِهَا قولُ صَخْرِ بنِ العَوْدِ الحَضْرَمِيِّ:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

والضربُ الثاني: يَرْفَعُ المبتدأَ ويَنْصِبُ الخبرَ ـ وَهوَ الَّذِي نَتَحَدَّثُ عنه فِي هَذَا =

والصحيحُ أنها فعلٌ[1]؛ ....

= البابِ، وَهوَ من أفعالِ المقارَبَةِ - وهذا فعلٌ مَاضٍ؛ بدليلِ قَبُولِه علامةَ الأفعالِ الماضِيَةِ؛ كتاءِ الفَاعِلِ فِي نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢].

وأمَّا جُمُودُهَا ودَلالَتُها عَلَى معنًى يَدُلُّ عليه حرفٌ، فلا يُخْرِجَانِها عن الفعليَّةِ، وكم مِن فعلٍ يَدُلُّ عَلَى معنًى يَدُلُّ عليه حرفٌ، وَهوَ مع ذَلِكَ جامدٌ، ولم يُخْرِجه ذلك عن فِعْلِيَّتِه، أَلَيْسَتْ حَاشَا وعَدَا وخَلَا دَالَّةً عَلَى الاستثناءِ وَهِيَ جامدةٌ، وقد جاءَتْ حروفٌ بألفاظِها ومعانيها، فلم يَكُنْ ذلك مُوجبًا لحَرْفِيَّتِها؟

وهذا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - من أنَّ (عَسَى) عَلَى ضَرْبَيْنِ، وأنها فِي ضربٍ مِنْهُمَا فِعْلٌ، وفي الضربِ الآخَرِ حرفٌ - هو مَذْهَبُ شيخِ النُّحاةِ سِيبَوَيْهِ، (وانْظُرْ كِتَابَنا عَلَى «شرحِ الأَشْمُونِيِّ» (١/٤٦٣) وَمَا بعدَها فِي الكلامِ عَلَى الشاهدِ رَقْمِ (٢٥٢)).

ومن هَذَا كُلِّهِ يَتَّضِحُ لكَ: أنَّ فِي (عَسَى) ثلاثةَ أقوالٍ للنحاةِ:

الأَوَّلُ: أنها فِعْلٌ فِي كلِّ حالٍ، سواءٌ اتَّصَلَ بها ضميرُ الرفعِ أو ضميرُ النصبِ أم لم يَتَّصِلْ بها واحدٌ منهما، وَهوَ قولُ نُحاةِ البَصْرَةِ، ورَجَّحَهُ المتأخِّرُونَ.

والثاني: أنها حرفٌ فِي جميعِ الأحوالِ، سواءٌ اتَّصَلَ بها ضميرُ الرفعِ أو النَّصْبِ أم لم يَتَّصِلْ بها أَحَدُهما، وَهوَ قَوْلُ جَمْهَرَةِ الكُوفِيِّينَ، ومِنْهُم ثَعْلَبٌ، وابنُ السَّرَّاجِ.

والثالِثُ: أنها حَرْفٌ إذا اتَّصَلَ بها ضميرُ نَصْبٍ كَمَا فِي البيتِ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ، وفِعْلٌ فيما عَدَا ذلك، وَهوَ قولُ سِيبَوَيْهِ شيخِ النُّحاةِ، ولا تَتَّسِعُ هذه العُجالةُ السريعةُ إِلَى الاحتجاجِ لكلِّ رأيٍ، وإلى تخريجِ الشواهدِ عَلَى كلِّ مذهَبٍ (م).

(١) قال أبو حيان في «التذييل» (٤/٣٢٧): «والدليل على فعليتها اتصال ضمائر الرفع بها، وهي لا تتصل إلا بالأفعال، ولحاق علامة التأنيث لها على حد ما تلحق الأفعال بثبوتها في فعل المؤنث وعدم دخولها في فعل المذكر، نحو: عسى زيد أن يقوم، وعست هند أن تقوم، كما تقول: قام زيد، وقامت هند».

ولمّا كانت فعلًا، افتقرت إلى فاعلٍ ضرورةَ انعقادِ الكلامِ. وهي في ذلك على ضربين:

أحدهما: أن تكون بمنزلة (كان) الناقصة، فتفتقر إلى منصوب ومرفوع، ويكون معناها (قارَبَ).

والضرب الثاني: أن تكون بمنزلةِ (كان) التامّة، فتكتفي بمرفوع، ولا تفتقر إلى منصوب، وتكون بمعنى (قَرُبَ). =

أدلة فعلية كاد وأخواتها

بدليلِ اتصالِ تاءِ الفاعلِ [وأخواتِها بها][١]، نحوُ: (عَسَيْتُ [وعَسَيْتَ وعَسَيْتُمَا وعَسَيْتُمْ وعَسَيْتُنَّ][٢]).

وهذه الأفعالُ تُسَمَّى أفعالَ المقارَبَةِ، وليسَتْ كلُّها للمقاربةِ؛ بل هي على ثلاثةِ أقسامٍ:

أحدُها: [ما دَلَّ على المقاربَةِ[٣]][٤]، وهي[٥]: كادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ.

أفعال المقاربة

والثاني: ما دَلَّ على الرجاءِ[٦]، ....

أفعال رجاء

= فالأوّل نحو قولك: (عسى زيدٌ أن يقوم)، ولا يكون الخبر إلّا فعلًا مستقبلًا مشفوعًا بـ(أن) الناصبة للفعل. قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، فـ(زيدٌ) اسمُ (عسى)، وموضعُ (أنْ) مع الفعل نصبٌ؛ لأنه خبرٌ. والذي يدلّ على ذلك قولهم في المثل: (عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا)، والمراد: أن يَبْأسَ.

والضرب الثاني: أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقارٍ إلى منصوب، وتكون (عسى) بمعنى (قَرُبَ)، إلا أن مرفوعها لا يكون إلّا (أن) والفعل، نحوَ قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فـ(أنْ تكرهوا) بموضعِ رفع بأنّه فاعلٌ، ووقعت الكفايةُ به لتضمّنه معنى الحدث الذي كان في الخبر.

«شرح المفصل» (٧/ ٢١٢).

(١) في (ح): «بها وأخواتها».

(٢) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «وعسيتم وعسين»، ومثلها في (ع) إلا الكلمة الأخيرة فكتبها: «وعسيتن»، وذكر في حاشيتها أنها في نسخة: «وعسين».

(٣) أي: أي قرب معناه من مسمى الاسم، وقربه منه لا يستلزم وقوعه؛ بل قد يستحيل عادة كما في: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥].

«الصبان» (١/ ٢٥٨).

(٤) ليس في (ك). (٥) في (س)، (ك): «وهو».

(٦) أي: الطمع في الخبر محبوبًا، والإشفاق؛ أي: الخوف منه مكروهًا، ففي كلامه إطلاق الرجاء على الطمع والإشفاق وهو تغليب كما قاله يس.

قال ابن هشام في «المغني»: «ومعناه التّرجّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]». =

وهي[1]: عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ.

والثالثُ: ما دَلَّ على الإنشاءِ[2]، وهي[3]: جَعَلَ، وطَفِقَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأَ[4].

أفعال الشروع

فتَسْمِيَتُها أفعالَ المقاربَةِ من بابِ تسميةِ الكلِّ باسمِ البعضِ.

وكلُّها تَدْخُلُ على المبتدأِ والخبرِ[5]، فتَرْفَعُ المبتدأَ اسمًا لها، [ويكونُ خَبَرُه][6] خبرًا لها في موضِعِ نصبٍ[7]، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (ككانَ كادَ وعَسَى)، لكنَّ الخبرَ في هذا البابِ لا يكونُ إلا مضارعًا،

= قال الدماميني في حاشيته على «المغني» (٢/ ٥٠): «فالأولى للترجي والثانية للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي: إن ما كرهتموه ينبغي أن تترجوه فهو خير، وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شر، وذلك أنهم كرهوا الغزو وفيه إحدى الحسنيين، إما الظفر والغنيمة وإما الشهادة والجنة، وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمة والأجر، والمفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب أن معناه رجاء دنو الخير، فإذا قلت: عسى مريضي أن يشفى، دل على أنك ترجو قرب شفائه.

ونازع الرضي في ذلك فجعل عسى: «للطمع في حصول مضمونه مطلقًا سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن يشفع لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقًا».

وقال الشمني: «الأولى لإشفاق المخاطبين نظرًا إلى ما عندهم من الكراهة، والثانية: لترجيهم نظرًا إلى ما عندهم من المحبة».

انظر: «يس على التصريح» (١/ ٢٠٣)، و«الصبان» (١/ ٢٥٨).

(١) في (س): «وهو».

(٢) وهو الشروع؛ أي: التلبس بأول أجزاء الفعل، وهذا القسم كثير في كلامهم، وقد أنهاها بعضهم إلى نيف وعشرين فعلًا.

معنى الشروع

انظر: «التتمة القيمة» (٢/ ٦٣٨).

(٣) في (س)، (ك): «وهو».

(٤) ولكلٍّ واحدٍ منها حكمٌ يختصُّ به. «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٦١).

(٥) في (ك): «وعلى الخبر».

(٦) في (ص)، (ح): «وخبره».

(٧) إلا أن خبرهن يجب كونه جملة ليتوجه الحكم إلى مضمونها. «شرح التصريح» (١/ ٢٧٧).

وهذا [هو مرادُ المصنِّفِ بقولِهِ][1]: (لَكِنْ نَدَرْ...) إلى آخِرِهِ[2]، لكنْ في قَوْلِهِ: (غيرُ مضارعٍ) إيهامٌ؛ فإنَّه يَدْخُلُ تحتَه الاسمُ والظرفُ والجارُّ والمجرورُ والجملةُ الاسميَّةُ والجملةُ الفعليَّةُ بغيرِ المضارعِ، ولم يَنْدُرْ مجيءُ هذه كلِّها خبرًا عن (عَسَى وكادَ)؛ بل الذي نَدَرَ مجيءُ الخبرِ اسمًا[3]، وأما هذه فلم يُسْمَعْ[4] مجيئُها خبرًا عن هذينِ[5]. [والله

= الاسمَ ونصَبَ الخبرَ، ولكنَّه أَتَى بخَبَرِها اسْمًا مفردًا، والقياسُ فِي هَذَا البابِ أنْ يَكُونَ الخَبَرُ جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضَارِعٌ؛ ولهذا أَنْكَرَ بَعْضُ النُّحاةِ هذه الروايةَ، وزَعَمَ أنَّ الروايةَ الصحيحةَ هي: (وَمَا كُنْتُ آيِبًا) (م).

(١) في (ص): «المراد بقول المصنف». (٢) في (ص): «إلى آخر البيت».

(٣) (م) يُمْكِنُ أنْ يُجَابَ عن هَذَا الاعتراضِ بأنَّ فِي كلامِ الناظمِ حذفَ الواوِ وَمَا عَطَفَتْه، وأصلُ الكلامِ: (لكِنْ نَدَرَ غيرُ مضارعٍ لهذين وأَخَوَاتِهما خَبَرٌ)، وقد نَدَرَ مجيءُ خَبَرِ جَعَلَ جملةً فعليَّةً فِعْلُها مَاضٍ فِي قولِ ابنِ عَبَّاسٍ: «فَجَعَلَ الرجلُ إِذَا لم يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا» [البخاري (٤٧٧٠)]، عَلَى أنَّ صِدْقَ قولِهِ: (غيرُ مضارعٍ) يكفي فيه صورةٌ واحدةٌ، وَهِيَ الاسمُ المفردُ (م).

كذا وجهه رحمه الله تعالى، وقد جاء الماضي خبرًا لعسى نفسها في حديث ابن ماجه (٢٠٠٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟»**، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: **«فَمَا أَلْوَانُهَا؟»**، قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: **«هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟»** قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: **«فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟»** قَالَ: عَسَى عِرْقٌ نَزَعَهَا، قَالَ: **«وَهَذَا لَعَلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ»**. الألباني: صحيح.

(٤) في (ك): «يندر».

(٥) وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون رافعًا لضمير الاسم الذي لهذه لأفعال، نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ۝﴾ [البقرة: ٧١]، وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل. أو شرع فيه لا غيره. فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع. ليتحقق ذلك.

الثاني: أن يكون الفعل مضارعًا؛ ليدل على الحال أو الاستقبال، وشذ في جعل قول ابن عباس رضي الله عنهما: «فَجَعَلَ الرجلُ إِذَا لم يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا» [البخاري (٤٧٧٠)]، فـ(أرسل) خبر (جعل) وهو فعل ماض. قال الموضح في =

شروط الفعل المشتمل عليه الجملة

Black plate (498,1)

تعالى أعلم][(١)].

[ص][١٦٥] وكونُهُ بدونِ (أنْ) بعدَ (عَسَى)   نَزْرٌ، و(كادَ) الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

[ش] أي: اقترانُ[(٢)] خبرِ (عَسَى) بـ(أنْ) كثيرٌ[(٣)]، وتجريدُه من (أنْ)

حكم قتران الخبر بـ"أن" بعد عسى وكاد

= شرح الشواهد: وهذا لم أر من يحسن تقريره. ووجهه أن (إذا) منصوبة بجوابها على الصحيح، والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله، فأول الجملة في الحقيقة (أرسل)، فافهمه. اهـ.

وفيه رد على ابن مالك، حيث قال في التسهيل: أو فعلية مصدرة بـ(إذا). قال الموضح في الحواشي: الصواب أن يقال أو جملة فعلية فعلها ماض، فإن هذا هو محط الشذوذ. وأما نفس (إذا) فلا وجه لكونها مرجعًا للشذوذ.

الثالث: أن يكون المضارع مقرونًا بـ(أن) المصدرية وجوبًا، إن كان الفعل الدال على الترجي؛ لأن الفعل المرجى وقوعه قد يتراخى حصوله، فاحتيج إلى (أن) المشعرة بالاستقبال، نحو: (حرى زيد أن يأتي)، و(اخلولقت السماء أن تمطر). «التصريح مع التوضيح» (١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦).

(١) من (ع)، (ح).

(٢) في (ص): «إنّ اقتران».

(٣) (م) أنتَ إذا قُلْتَ: (عَسَى زَيْدٌ أنْ يَقُومَ) فزيدٌ: اسمُ عَسَى، وَإنْ والفِعْلُ فِي تأويلِ مَصْدَرٍ خبرُه، ويَلْزَمُ عَلَى ذلك الإخبارُ باسمِ المعنى ـ وَهوَ المصدرُ ـ عن اسمِ الذاتِ، وَهوَ زيدٌ، وَهوَ غيرُ الأصلِ والغالبِ فِي كلامِ العربِ.

وللعلماءِ فِي الجوابِ عن ذَلِكَ أربعةُ وُجُوهٍ:

أَوَّلُها: أنَّ الكلامَ حينَئِذٍ عَلَى تقديرِ مضافٍ، إما قَبْلَ الاسمِ، وكأنك قُلْتَ: عَسَى أمرُ زيدٍ القيامَ، وإما قبلَ الخَبَرِ، وكأنك قلتَ: عسى زيدٌ صَاحِبَ القيامِ، فعلى الأوَّلِ تكونُ قد أَخْبَرْتَ باسْمِ مَعْنًى عن اسمِ معنًى، وَعَلَى الثاني تكونُ قد أَخْبَرْتَ باسمٍ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ عن اسمِ ذاتٍ؛ لأنَّ اسمَ الفاعِلِ يَدُلُّ عَلَى الذاتِ التي وَقَعَ منها الحَدَثُ أو قامَ بها.

وثانيها: أنَّ هَذَا المصدرَ فِي تأويلِ الصفةِ، وكأنك قد قلتَ: عَسَى زيدٌ قَائِمًا.

وثالِثُها: أنَّ الكلامَ عَلَى ظاهِرِهِ، والمقصودُ المبالغةُ فِي زيدٍ حتى كَأَنَّهُ هو نَفْسُ القيامِ.

وهذه الوجوهُ الثلاثةُ جاريَةٌ فِي كلِّ مصدرٍ ـ صَرِيحٍ أو مُؤَوَّلٍ ـ يُخَبَرُ بِهِ عن اسمِ الذاتِ، أو يَقَعُ نعتًا لاسمِ ذاتٍ، أو يَجِيءُ حالًا منَ اسمِ الذاتِ.

ورابِعُها: أنَّ (أنْ) لَيْسَتْ مصدريَّةً فِي هَذَا الموضِعِ؛ بل هِيَ زائدةٌ، فكأنك قلتَ: =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

العظيمِ[١] إِلَّا مُقْتَرِنًا[٢] بـ(أنْ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقالَ ﷻ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨].

ومن وُرُودِهِ بدونِ (أنْ) قولُهُ[٣]:

٨٦ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ[٤] فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[٥]

وقولُه[٦]:

٨٧ ـ عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ   لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ[٧]

= وقال في «الارتشاف» (٢/ ١٢٠): «فجمهور البصريين على أن حذف (أن) من خبرها لا يكون إلا في الضرورة؛ قاله الفارسي، وأجاز حذفها في «التذكرة» في الكلام، وهو ظاهر قول سيبويه».

(١) من (ك)، (ع).   (٢) في (ص): «مقرونًا».

(٣) هو: هدبة بن خشرم في «ديوانه» (ص٧٦).

(٤) ضبطها بضم التاء على أنها للمتكلم في (س)، وضبطها بالفتح في (ص).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (يَكُونُ وَرَاءَهُ...) إلخ، حَيْثُ وَقَعَ خَبَرُ (عسى) فعلًا مضارعًا مجرَّدًا من (أنِ) المصدريَّةِ، وَذَلِكَ قليلٌ، ومثلُه الشاهدُ الَّذِي بعدَه (ش ٨٧) وقولُ الآخَرِ:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عن بلادِ ابنِ قَادِرٍ   بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

(المنهَمِرُ): أرادَ بِهِ الكثيرَ، و(الجَوْنُ): الأسودُ، و(الرَّبَابُ): السَّحابُ، والسحابُ الأسودُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ حافلٌ بالمطرِ، ومثلُ هذه الأبياتِ قولُ الآخَرِ:

فَأَمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا ولَكِنْ   عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئِيمُ (م)

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٨٠): «لم أقف على اسم قائله».
وفي حاشية «شرح شذور الذهب» (ص٣٥١): «هو محمد بن إسماعيل».

(٧) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (يأتي بِهِ اللهُ)؛ حَيْثُ جاءَ خَبَرُ (عَسَى) فِعْلًا مضارعًا مجرَّدًا من أنِ المصدريَّةِ، وهذا قليلٌ، ومِثْلُه ـ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ معَ الشاهِدِ ٨٦ ـ قولُ الفَرَزْدَقِ:

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ   إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

وفي بيتِ الفرزدقِ هَذَا شاهدٌ آخَرُ، وحاصلُه: أَنَّهُ يجوزُ فِي الفِعْلِ المضارعِ الَّذِي يَقَعُ خَبَرًا لعسَى خاصَّةً أنْ يَرْفَعَ اسمًا ظاهرًا مضافًا إِلَى ضميرٍ يعُودُ إِلَى اسمِ عَسَى. =

وأمَّا (كادَ) فذكَرَ المصنِّفُ أنها عكسُ (عَسَى)[١]، فيكونُ الكثيرُ في خَبَرِها أنْ يَتَجَرَّدَ مِن (أنْ)، ويَقِلُّ اقْتِرانُه بها[٢]، وهذا بخلافِ ما نَصَّ عليه الأندلسيُّونَ[٣] من أنَّ اقترانَ خبرِها بـ(أنْ) مخصوصٌ بالشعرِ[٤]؛ فمِن تَجريدِه[٥] مِن (أنْ) قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [البقرة: ٧١]، وقالَ[٦] تعالى[٧]: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ[٨] قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧][٩]، ومن اقترانِه بأنْ قولُه ﷺ: «مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ

= فأمَّا غيرُ (عَسَى) من أفعالِ هَذَا البابِ فلا يجوزُ فِي الفِعْلِ المضارِعِ الواقعِ خَبَرًا لها إلَّا أنْ يَكُونَ رافعًا لضميرٍ مستترٍ يعُودُ عَلَى الاسم، وأما قولُ ذِي الرُّمَّةِ:

وأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

فظاهِرُه أنَّ المضارِعَ الواقِعَ خَبَرًا لكادَ، وَهوَ (تُكَلِّمُنِي)، رَفَعَ اسمًا ظاهرًا مضافًا إِلَى ضميرِ الاسم، وَهوَ (أَحْجَارُهُ)، فهذا ونحوُه شاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ.
أمَّا بيتُ الشاهدِ رَقْمُ (٨٧) فقد رَفَعَ المضارعُ فيه اسمًا أجنبيًّا من اسم عَسَى، فلا هو ضميرُ الاسم، ولا هو اسمٌ ظاهرٌ مُضَافٌ إِلَى الاسم، وَذَلِكَ شاذٌّ أَيْضًا (م).

(١) أي: أن الحكم المقرَّر في عسى هو معكوسٌ في كاد، والذى في عسى أنّ لحاق أنْ في خبرها هو الشهيرُ، وعدمُها نادرٌ، فعُكِس هذا، وهو أنّ عدم لحاق أنْ هو الشهير، وثبوتها نادرٌ حاصل لكاد.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٧١).

(٢) لأنهما أي: ـ كاد وكرب ـ يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ(أن) غالبًا، ويقل اقترانه بـ(أن) نظرًا إلى أصلهما.
«التصريح» (١/ ٢٠٧).

(٣) في (ك): «أهل الأندلس».

(٤) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٤٩): «دخول (أن) على المضارع خبر (كاد) بابه الشعر وهو مختص به، هكذا يقول أصحابُنا».

(٥) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «تجرده».

(٦) في (ص): «وقوله». (٧) من (ك)، (ص).

(٨) في (س)، (ك)، (ع)، (ص): «تزيغ». ونقطها بالوجهين في (ح).

(٩) (م) ومثلُ الآيتيْنِ الكريمتيْنِ قولُ أحدِ أصحابِ مُصْعَبِ بنِ الزُّبَيْرِ، يَرْثِيهِ، وَهوَ الشاهِدُ رَقْمُ (١٤٩) الآتي فِي بابِ الفَاعِلِ: =

[وقولُه(١):

٨٨ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ(٢) عَلَيْهِ ... إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ(٣)](٤)

[ص١٦٦] و(كَعَسَى) (حَرَى) وَلَكِنْ جُعِلَا ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا

[١٦٧] وَأَلْزَمُوا(٥) (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى) ....

حكم اقتران الخبر بأن مع حرى واخلولق وأوشك

---

(١) هو: أبو زبيد الطائي كما في «الاقتضاب» (ص٦١٤)، ونسبه الدسوقي في «حاشيته على المغني» (٢/ ٢٨٧)، و«الأمير» (٢/ ١٨٣) لمحمد بن مناذر.

(٢) في (ع): «تغيظ». وذكر في حاشيتها أنها في نسخة كالمثبت.

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَنْ تَفِيضَ)؛ حَيْثُ أَتَى بخبرِ (كادَ) فِعلًا مضارعًا مُقترنًا بأنْ، وَذَلِكَ قليلٌ، والأكثرُ أنْ يَتَجَرَّدَ منها، ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ الشاعرِ:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ ... لَدَى الحربِ أَنْ تُغْنُوا السيوفَ عنِ السَّلِّ

وقولُ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَامَّحَى ... قدْ كادَ مِن طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

ومنهُ قولُ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه: «كادَ قَلْبِي أنْ يَطِيرَ» [البخاري (٤٨٥٤)].

ومعَ وُرُودِ المضارِعِ الواقِعِ خَبَرًا لكاد مقترنًا بأنْ ـ فِي الشعرِ والنثرِ ـ نَرَى أنَّ قولَ الأَنْدَلُسِيِّينَ: إنَّ اقترانَه بأَنْ معَ كادَ ضرورةٌ لا يَجُوزُ ارتكابُها إلا فِي الشعرِ. غيرُ سديدٍ، والصوابُ مَا ذَكَرَه الناظِمُ ـ مِن أنَّ تَجَرُّدَ خبرِ كادَ من أنِ المصدريَّةِ كثيرٌ فِي كلامِ العربِ، واقترانَه بأنْ قَلِيلٌ، لكنه ليسَ شاذًّا ـ وَهوَ فِي هَذَا تابعٌ لِسِيبَوَيْهِ (م).

كذا قال رَحِمَهُ اللهُ، والحق أنه ليسَ شاذًّا ولا قليلًا؛ لما أريناك من الشواهد في حاشيتنا على الحديث الذي أورده المصنف آنفًا.

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك). وكتب في حاشية (ع) أن بعدها في نسخة: «ومثله: (قد برت أو كدت أن تبورا . . . لما رأيت بيهسًا مثبورًا)».

(٥) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٧٦): «الضمير في «ألزموا» عائد على العرب. واخلولق على حذف المضاف، أراد: خَبر اخلولق. يريد أن العرب أتوا بأَنْ في خبر هذا الفعل. وهذا الحكم مبنيٌّ على أنّ اخلولق من أفعالِ هذا الباب، وأن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعًا. لكن تُرِك ذكر ذلك للعلم به من جهة سياق الكلام، وما ذُكِر في حَرى، وكونُه قرن هذا الفعل بما هو مثل عسى في المعنى دلّ أنه من أخوات عسى ـ ومثال ذلك اخلولق زيدٌ أن يفعلَ، واخلولقت السماءُ أن تُمطِرَ. ولا يجوز أن تقول: اخلولقت السماء تُمطِرُ، ولا اخلولقت السماءُ =

[١٦٧] .... وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ)[١] نَزَرَا[٢]

[ش] يعني: أنَّ (حَرَى) مثلُ (عَسَى) في الدَّلالةِ على رجاءِ الفعلِ، لكِنْ يَجِبُ اقترانُ خَبَرِها بـ(أَنْ)، نحوُ[٣]: (حَرَى زيدٌ أَنْ يقومَ)، ولم يُجَرَّدْ[٤] خَبَرُها من (أَنْ) لا في الشعرِ ولا في غيرِه، وكذلك اخْلَوْلَقَ تَلْزَمُ[٥] (أَنْ) خَبَرَها[٦]، نحوُ: اخْلَوْلَقَتِ السماءُ أَنْ تُمْطِرَ، وهو مِن أمثلةِ سِيبَوَيْهِ[٧]، وأمَّا (أَوْشَكَ) فالكثيرُ[٨] اقترانُ خبرِها بـ(أَنْ)، ويَقِلُّ حَذْفُها مِنه؛ فمِن [اقترانِه بها][٩] قولُه[١٠]:

= ماطرةً. ولا ما أشبه ذلك.

وما زعمه الناظمُ في اخلولق من كونه من هذا الباب؛ فيه نظر؛ فإن سيبويه وغيرُه جعلوه خارجًا من أفعال المقاربة، وإنما يدخل فيها من جهة المعنى، وكذلك قارَبَ؛ لأنّك تقول: قارب زيدٌ أن يفعلَ؛ قال سيبويه: «تقول: عَسَيتَ أن تفعل. فَأَنْ هنا بمنزلتها في قولك: قاربت أَنْ تَفْعَلَ؛ أي: قاربت ذلك. وبمنزلة دنوتَ أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر؛ أي: لأن تمطر». فإذًا اخلولق على حكم تعدي الأفعال يقتضي فاعلًا ومفعولًا بحرف الجرِّ؛ لأنك تقول: اخلولقت السماءُ للمطر. فقولك: أن تمطر، على إسقاط الخافض، بمنزلة إذا قلت: دنوت أن تَفْعَل؛ أي: من الفِعْلِ؛ فلو جاز أن يعدّ مثل هذا في أفعال المقاربة لجاز أن يعدّ منها: دنا وقَرُب وقارب، وما كان نحوها، مما اتفق على أنه ليس منها. وهكذا يجري القول في حَرَى؛ لأنك تقول: هو حَرٍ بكذا، فتعدّيه كما تقول من اخلولق: هو خليقٌ بكذا. ويلزم ذلك أيضًا في نحو: خليق وجدير وحقيق وقمِنٌ، وشِبْه ذلك؛ صفة مشتقة من فعلٍ يستحقّ الدخول في الباب. وهذا كلّه بُعدٌ عن الإصابة في المسألة. والحقُّ أنه لا يثبت حكم للكلمة حتى يتعيّن فيها كما تعيَّن فِي عسى وأوشك».

(١) ليس في (ص).

(٢) (م) **تقديرُ البيتِ**: وأَلْزَمَ العربُ اخْلَوْلَقَ (أَنْ) حَالَ كونِه مُشبهًا فِي ذَلِكَ حَرَى، وانتفاءُ أَنْ بعدَ أَوْشَكَ قد قَلَّ (م).

(٣) في (س)، (ع): «مثل»، وفي (ك): «مثل قولك».

(٤) في (س): «يتجرد». (٥) في (ص)، (ح): «يلزم».

(٦) في (ص): «يقترن خبرها بأن». (٧) في «الكتاب» (٣/ ١٥٨).

(٨) في (ك): «فالكثير فيها». (٩) في (ك)، (ح): «اقترانها به».

(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٩٠): «هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه، وقال: أنشدنا ابن الأعرابي وذكره، ولم يعزه إلى أحد». =

٨٩ - ولوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا(١)(٢)

ومِن تَجَرُّدِهِ(٣) مِنها(٤) قولُه(٥)(٦):

٩٠ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا(٧)

[ص] [١٦٨] ومثلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ (كَرَبَا)(٨) وتَرْكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

[١٦٩] كـ(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقْ) كَذَا (جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْ)

[ش] ولم(٩) يَذْكُرْ سِيبَوَيْهِ [رَحِمَهُ اللَّهُ](١٠) [٦١/و] في (كَرَبَ) إِلَّا تَجَرُّدَ(١١)

---

(١) في (ك)، (ص): «فيمنعوا».

(٢) (م) هَذَا البيتُ أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ فِي أَمَالِيهِ (ص٤٣٣) عن ابنِ الأعرابِيِّ، ولم يَنْسُبْهُ إِلَى أحدٍ، ورَوَاهُ الزَّجَّاجِيُّ فِي أماليه أيضًا (١٢٦).

الشاهدُ فيه: يَسْتَشْهِدُ النُّحاةُ بهذا البيتِ ونحوه عَلَى أمريْنِ:

الأوَّلُ: فِي قولِهِ: (لأَوْشَكُوا)؛ حَيْثُ وَرَدَ (أَوْشَكَ) بصيغةِ الماضي، وَهوَ يَرُدُّ عَلَى الأَصْمَعِيِّ وأبي عليٍّ اللذيْنِ أَنْكَرَا استعمالَ (أَوْشَكَ) وزَعَمَا أَنَّهُ لم يُسْتَعْمَلْ من هذه المادَّةِ إلا (يُوشِكُ) المضارعُ، وسيأتي للشارحِ ذِكْرُ هذا، والاستشهادُ له بهذا البيتِ (ص٣٣٨).

والأمرُ الثاني: فِي قولِه: (أَنْ يَمَلُّوا)؛ حَيْثُ أَتَى بخبرِ (أَوْشَكَ) جملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضَارِعٌ مقترنٌ بأَنْ، وَهوَ الكثيرُ.

ومن الشواهدِ عَلَى هذيْنِ الأمريْنِ قولُ جَرِيرٍ يَهْجُو العبَّاسَ بنَ يَزِيدَ الكِنْدِيَّ:

إذا جَهِلَ الشَّقِيُّ ولم يُقَدِّرْ ببعضِ الأمرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقولُ الكَلْحَبَةِ اليَرْبُوعِيِّ:

إذا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبالُ الهُوَيْنَى بالفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا (م)

(٣) في (س): «تجردها»، وفي (ك): «تجريدها».

(٤) في (س)، (ك): «منه». (٥) ليس في (ح).

(٦) هو: لُمَيَّة بن أبي الصَّلْتِ في «ديوانه» (ص٤١٩).

(٧) (م) الشاهدُ فيه: (يُوَافِقُها)؛ حَيْثُ أَتَى بخبرِ (يُوشِكُ) جملة فعلية فِعْلُها مُضَارِعٌ مُجَرَّدٌ مِن (أَنْ)، وهذا قليلٌ (م).

(٨) بضم الراء في (س).

(٩) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «لم».

(١٠) من (س)، (ع)، (ص)، (ح).

(١١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «تجريد».

حكم اقتران الخبر بأن مع كاد وأفعال الشروع

ورود أوشك بصيغة الماضي

مجيء خبر أوشك جملة فعلية

خَبَرِها مِن (أنْ)[١]، وزَعَمَ المصنِّفُ[٢] أنَّ الأصحَّ خلافُه[٣]، وهو أنها مِثْلُ (كادَ)، فيكونُ الكثيرُ فيها[٤] تَجرِيدَ خَبَرِها مِن (أنْ)، ويَقِلُّ اقترانُه بها؛ فمِن تَجرِيدِهِ قَوْلُه[٥]:

٩١ ـ كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ   حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ[٦]

وسُمِعَ مِن اقترانِه بها قولُه[٧]:

٩٢ ـ سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا   وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[٨]

---

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٥٩).

(٢) في (ك): «بعضهم»، وضرب عليها، وكتب في حاشيتها كالمثبت مصححًا.

(٣) انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٤٠٠).   (٤) من (ص)، (ح).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٩٥): «قائله هو رجل من طيئ، ويقال: قائله كلحبة اليربوعي، واسمه هبيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم اليربوعي أحد فرسان بني تميم شاعر محسن كذا قال الأخفش، وقال الرشاطي: له فيه وهمان:
أحدهما: أنَّه جعل الكلحبة لَقَبًا لهُ وهو اسم أمه.
والثاني: أنَّه قال اسمه هبيرة، وإنما هو جرير بن هبيرة، وقال بعضهم: اسمه عبد الله بن هبيرة، قلت: الصحيح أن اسمه هبيرة، والكلحبة بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الحاء المهملة والباء الموحدة».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(يَذُوبُ)**؛ حَيْثُ أَتَى بخَبَرِ (كَرَبَ) فعلًا مضارعًا مُجَرَّدًا مِن أنْ (م).

(٧) هو: أبو زيد السلمي كما في «شرح العمدة» (ص٨١٥)، و«تخليص الشواهد» (ص٣٣٠)، و«المقاصد النحوية» (٢/ ٦٩٨).

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أنْ تَقَطَّعَا)**؛ حَيْثُ أَتَى بخَبَرِ (كَرَبَ) فِعلًا مضارعًا مُقْتَرِنًا بأنْ، وَهوَ قليلٌ، حتى إنَّ سِيبَوَيْهِ لم يَحْكِ فيه غيرَ التجرُّدِ من (أنْ)، وفي مثلِ هَذَا البيتِ رَدٌّ عليه.
ومثلُه قولُ الراجِزِ، وَهوَ رُؤْبَةُ بنُ العَجَّاجِ:

قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا   لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

ومِن وُرُودِ خَبَرِ (كَرَبَ) مضارعًا غيرَ مُقْتَرِنٍ بأنْ ـ سِوَى الشاهدِ السابقِ (رَقْم ٩١) ـ قولُ عمرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ:

فلا تَحْرِمِي نَفْسًا عليكِ مَضِيقَةً   وقد كَرَبَتْ مِن شِدَّةِ الوَجْدِ تَطْلُعُ (م)

مجيء خبر كرب فعلًا مضارعًا مقترنًا بأن

والمشهورُ في (كَرَبَ) فتحُ الراءِ، ونُقِلَ كَسْرُها أيضًا.

ومعنى قولِهِ: (وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا[١]) [(أَنَّ ما)[٢] دلَّ][٣] على الشروعِ [في الفعلِ][٤] لا يَجُوزُ اقترانُ خَبَرِه بـ(أنْ)؛ لِمَا بينه وبينَ (أنْ) مِن المنافاةِ؛ لأنَّ المقصودَ به الحالُ، و(أنْ) للاستقبالِ، وذلكَ نحوُ: (أَنْشَأَ السائِقُ يَحْدُو، وطَفِقَ زيدٌ يَدْعُو، وجَعَلَ يَتَكَلَّمُ، وأَخَذَ يَنْظِمُ، وعَلِقَ يَفْعَلُ كذا). [والله ﷻ أعلم بالصواب][٥]

[ص] [١٧٠] **واسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لـ(أَوْشَكَا وكادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)**

[ش] أفعالُ هذا البابِ لا تَتَصرَّفُ إلَّا (كادَ وأَوْشَكَ)؛ فإنَّه قدِ استُعْمِلَ منهما[٦] المضارعُ، نحوُ[٧] قولِهِ تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾[٨] [الحج: ٧٢]، وقولِ الشاعِرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ[٩] [في بعض غراته يوافقها][١٠]

وزَعَمَ الأَصْمَعِيُّ أنه لم يُسْتَعْمَلْ [(إلا يُوشِكُ)[١١] بِلَفْظِ المضارعِ][١٢]، ولم يُسْتَعْمَلْ (أَوْشَكَ) بلفظِ الماضي[١٣]، وليسَ بجيِّدٍ؛

---

(١) ليس في (ح).
(٢) رسمت في (ك): «أنما».
(٣) العبارة في (ح): «إلى أن ما كان من هذه الأفعال دالًّا».
(٤) ليس في (ك).
(٥) من (ح).
(٦) في (ح): «منها».
(٧) في (س): «مثل».
(٨) ليس في (ح).
(٩) تقدم هذا هو الشاهدُ برَقْم (٩٠).
(١٠) ليس في (ك)، (ع).
(١١) في (ع): «يوشك إلا».
(١٢) في (ح) تقديم وتأخير.
(١٣) انظر: «الارتشاف» (٣/١٢٢٣).
وذكر معه الأزهري في «التصريح» (١/٢٠٨) أبا عليٍّ ثم قال: «وهما محجوجان بما تقدم، ولقلته يمثل أكثر النحويين لها بالمضارع».
ويرد عليهم ما جاء من من قول رَسُولِ اللهِ ﷺ في البخاري (٢٠٥١): «**وَمَنِ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشُكُّ فِيهِ مِنَ الإِثْمِ، أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ**»، ومن قوله في مسلم (٢٨٥٧): «**إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ، أَوْشَكْتَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ**، =

ما يتصرف من هذه الأفعال

وقد ذَكَرَ المصنِّفُ هذا في غيرِ هذا الكتابِ[١].

وأَفْهَمَ[٢] كلامُ المصنِّفِ أنَّ غيرَ (كادَ وأَوْشَكَ) من أفعالِ هذا البابِ لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعلِ، وحَكَى غيرُه خلافَ ذلكَ؛ فحَكَى صاحِبُ (الإنصافِ)[٣][٤] استعمالَ المضارعِ واسم الفاعلِ [مِن عَسَى][٥]، قالَ[٦]: عَسَى يَعْسِي فهو عاسٍ[٧]، وحَكَى الجَوْهَرِيُّ[٨] مضارعَ[٩] (طَفِقَ)، وحَكَى الكِسَائِيُّ مضارِعَ (جَعَلَ)[١٠]. [والله أعلم بالصواب][١١].

[ص] [١٧١] بعدَ (عَسَى، اخْلَوْلَقَ، أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

[ش] اخْتُصَّتْ (عَسَى واخْلَوْلَقَ وأَوْشَكَ) بأنها تُسْتَعْمَلُ[١٢] ناقصةً وتامَّةً.

= وقيلَ: إنَّ الصوابَ فِي الروايةِ: (كابِدُ) بالباءِ الموحَّدَةِ، من المُكَابَدَةِ؛ فلا شاهِدَ فيه (م).

(١) في «شرح التسهيل» (١/ ٤٠١). (٢) في (ص): «ومقتضى».

(٣) في (س)، (ع): «الإيضاح».

(٤) انظر: «أسرار العربية» (ص١٢٦). (٥) ليس في (ح).

(٦) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «قالوا».

(٧) قال عبد القاهر الجرجاني في «المقتصد» (١/ ١١٢): «وهو غريب».

(٨) في «الصحاح» (٤/ ١٥١٧).

(٩) في (س)، (ك)، (ع): «المضارع من».

(١٠) حكى: «إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه»

قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٢٠٧): وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرًا كما مرَّ في: (أرسل رسولًا).

قال الخضري: «فتلخص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة، وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان، وزاد الموضح كارب يومه، وقد علمت ما فيه، واستعمل المصدر لثلاثة: لطفق كما مر، ولأوشك إيشاكًا، ولكاد كودًا، ومكادًا ومكادة وكيدًا. بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه».

(١١) من (ص). (١٢) ليس في (ص).

وهو أنْ يكونَ [ما بعدَ][(١)] الفعلِ الذي بعدَ (أنْ) مرفوعًا بعَسَى اسمًا لها، و(أنْ) والفعلُ في موضِعِ نصبٍ بعَسَى[(٢)]، وتَقَدَّمَ على الاسمِ، والفعلُ الذي بعدَ (أنْ) فاعِلُه ضميرٌ يعودُ على فاعلِ (عَسَى)، وجازَ عودُه عليه وإنْ تأخَّرَ؛ لأنَّه مُقدَّمٌ في النيَّةِ، وتَظْهَرُ[(٣)] فائدةُ هذا الخلافِ في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ[(٤)]، فتقولُ على [مذهَبِ غيرِ][(٥)] الشَّلَوْبينِ[(٦)]: (عَسَى أنْ يَقُومَا الزيدانِ، وعَسَى أنْ يَقُومُوا الزيدونَ، وعَسَى أنْ يَقُمْنَ الهِنْدَاتُ)، فتأتي بضميرٍ في الفعلِ؛ لأنَّ الظاهرَ ليسَ مرفوعًا به؛ بل هو مرفوعٌ بـ(عَسَى)، وعلى رأيِ الشَّلَوْبينِ[(٧)] يَجِبُ أنْ تقولَ: (عَسَى أنْ يقومَ الزيدانِ، وعَسَى أنْ يقومَ الزيدونَ، وعسَى أنْ تقومَ[(٨)] الهندات) فلا تأتي[(٩)] في الفعلِ بضميرٍ؛ لأنَّه رَفَعَ الظاهرَ الذي بعدَهُ. [والله أعلم][(١٠)].

[ص][١٧٢] وجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا   بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا[(١١)]

ما تختص به عسى

[ش] اخْتُصَّتْ (عَسَى) مِن بينِ سائرِ أفعالِ هذا البابِ بأنها إذا تَقَدَّمَ عليها

= الظاهر مبتدأ مؤخرًا كما ذكره الشارح في شرحه على التوضيح أفاده سم. وإنما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كما في الأوضح.
«الصبان» (١/ ٢٦٦).

(١) في (ك): «الاسم الذي بعد».
(٢) أجاز الرضي في «شرح الكافية» (٢/ ٣٠٣) الوجهين.
(٣) في (س)، (ح): «ويظهر».
(٤) انظر: «التذييل والتكميل» (٤/ ٣٥١).
(٥) في (ص): «غير مذهب».   (٦) في (ك): «أبي علي».
(٧) في (ك)، (ع): «أبي علي». وزادها بعد المثبت في (س).
(٨) في (س)، (ك)، (ح): «يقوم».   (٩) في (ص): «يؤتى».
(١٠) من (ح).
(١١) أي: لفظًا، أو رتبة كما في عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخرًا فيجوز حينئذٍ في عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه. قاله الشارح في «شرح التوضيح». قال سم: ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخرًا أنه يلزم التباس المبتدأ بالفاعل وقد تحرزوا منه كما مر في المبتدأ؛ قاله الصبان (١/ ٢٦٦).

وأمَّا غيرُ عَسَى من أفعالِ هذا البابِ فيَجِبُ الإضمارُ فيه، فتقولُ: (الزيدانِ جَعَلَا يَنْظِمَانِ)، ولا يَجُوزُ تَرْكُ الإضمارِ؛ فلا تقولُ: (الزيدانِ جَعَلَ يَنْظِمَانِ) كما تقولُ: (الزيدانِ عَسَى أنْ يَقُوما). [والله تعالى أعلم][1].

[ص][١٧٣] والفتحَ والكسرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

حركة (السين) من عسى المسندة للضمير

[ش] إذا اتَّصَلَ بـ(عَسَى) ضميرٌ[2] [موضوعٌ للرفع][3]، وهو[4] لِمُتَكَلِّم، نحوُ: (عَسَيْتُ)، أو لمخاطَبٍ[5]، نحوُ: (عَسَيْتَ، وعَسَيْتِ[6]، وعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وعَسَيْتُنَّ)، أو لغائباتٍ[7]، نحوُ: (عَسَيْنَ) - جازَ كَسْرُ[8] سِينِها وفَتْحُها، والفتحُ أَشْهَرُ، وقَرَأَ[9] نافعٌ: (فَهَلْ عَسِيتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) [محمد: ٢٢] [بكسرِ السينِ][10][11]، ....

(١) من (ع)، (ح).

(٢) ليس في (ح).

(٣) في (ح): «موضع الرفع»، وفي (س): «مرفوع للرفع» ثم ضرب على الكلمة الأخيرة، وفي (ك) مكانها: «مجموع»، وضرب عليها وكتب في الحاشية: «مرفوع».

(٤) مكانها في (ح): «ضمير».

(٥) في (س)، (ك): «مخاطب».

(٦) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ح)، (ص).

(٧) في (س): «الغائبات».

(٨) الكسر لغة أهل الحجاز. «الارتشاف» (٣/ ١٢٣٢).

(٩) في (ك)، (ص): «وقد قرأ».

(١٠) ليس في (ع)، لكنه كتبها بالحاشية مصححًا.

(١١) قال الفراء في «معاني القرآن» (٣/ ٦٢): «وقرأها نافع الْمَدَنِيُّ: ﴿فَهَلْ عَسِيتُمْ﴾ [محمد: ٢٢] بِكَسرِ السِّين، ولو كانت كذلك لقال [يعني نافعًا رحمه الله تعالى]: عَسِيَ فِي موضع عَسَى، ولعلها لغة نادرة».
قال أبو حيان التذييل والتكميل (٤/ ٣٥٨): «وقال أبو علي الفارسي: «الأكثر فتح السين، وهو المشهور، ووجه الكسر قول العرب: هو عسٍ بذلك، مثل حرٍ وشجٍ، فإن أسند الفعل إلى الظاهر فقياس عسِيتم أن يقال: عسِي زيد، مثل رضِي. فإن قيل فهو القياس. وإن لم يُقل فسائغ أن يأخذ [يعني نافعًا رحمه الله =

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا(١)

[ص] [١٧٤] لِـ(إِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلْ، كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ
[١٧٥] كَـ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)(٢)

[ش] هذا هو القِسْمُ الثاني من الحروفِ الناسخةِ للابتداءِ، وهي ستَّةُ(٣) أَحْرُفٍ(٤)(٥): إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، وعدَّها سِيبَوَيْهِ

---

(١) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٥٧): «لم يذكر الناظم المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما هذه الحروف، وهي لا تدخل على كل مبتدأ وخبر».

(٢) رسمها في (ك): «ضغني»، على الخط العروضي.

(٣) واعتبرها ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ٣١٣) ثمانية لإدخال (أن) المفتوحة و(عسى)، و(لا) التبرئة.
«التصريح» (١/ ٢١٠).

(٤) عبر بالأحرف نظرًا إلى أن هذا العدد للقلة، وهو أولى من قولهم: (الحروف) وإن كان جائزًا، واعتذر الناظم في «شرح التسهيل» (٢/ ٢) عمن قال: (الحروف) بأنها وإن كانت قليلة، فإنه قد يُلحظ ما يعرض فيها من فتح (إن)، ومن لغات (لعل)، ومن تخفيف ما آخره نونٌ مشددة منها.
انظر: «التذييل» (٥/ ٥)، و«التصريح» (١/ ٢١٠).

(٥) (م) قدْ عَرفْتَ مِمَّا قَدَّمْنا لكَ ذِكْرَه فِي أَوَّلِ الكلامِ عَلَى أفعالِ المقارَبَةِ (ص٣٢٢) أنَّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ يَرَى أنَّ (عَسَى) قد تكونُ حَرْفًا دالًّا عَلَى الترجِّي مثلَ لَعَلَّ، وأنها عَلَى مذهبِه تكونُ عاملةً عَمَلَ إنَّ، فتَنْصِبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ، وَذَلِكَ فِي حالةٍ واحدةٍ، وَهِيَ أنْ يَتَّصِلَ بها ضميرُ نَصْبٍ، نحوُ قولِ الشاعِرِ:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا

وقد تَقَدَّمَ إنشادُه كامِلًا فِي الموضِعِ الَّذِي أَحَلْنَاكَ عليه، ومثلُه قولُ الراجِزِ:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ومثلُه قولُ عِمْرَانَ بنِ حِطَّانَ الخارِجِيِّ:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَو عَسَانِي =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[التَّرَجِّي والتَّمَنِّي][(١)] أنَّ التمنِّيَ يكونُ في المُمْكِنِ، [نحوُ: (ليتَ زيدًا قائِمٌ)][(٢)]، وفي غيرِ المُمْكِنِ[(٣)]، نحوُ: (ليتَ[(٤)] الشبابَ يعودُ يومًا[(٥)])[(٦)]، وأنَّ الترجِّيَ لا يكونُ إلا في المُمْكِنِ[(٧)]، فلا تقولُ: (لَعَلَّ الشبابَ يعودُ).

والفرقُ بينَ الترجِّي والإشفاقِ أنَّ الترجِّيَ يكونُ في المحبوبِ، نحوُ: (لَعَلَّ اللهَ يَرْحَمُنا)، والإشفاقَ[(٨)] في المكروهِ، نحوُ: (لَعَلَّ العدوَّ يَقْدَمُ).

وهذه الحروفُ[(٩)] تَعْمَلُ[(١٠)] ....

---

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «التمني والترجي».

(٢) ليس في (ك).

(٣) أي: الممتنع. وهو الأكثر فيه، ولا يكون في الواجب كليت غدًا يجيء، وأما فتمنوا الموت فالمراد: تمنوا تعجيله، وهو مستحيل.
«الخضري» (١/ ١٢٩).

(٤) في (ص): «يا ليت». (٥) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٦) (م) قد وَرَدَتْ هذه الجُمْلَةُ فِي بيتٍ لأبي العَتَاهِيَةِ، وَهوَ قَوْلُهُ:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ (م)

(٧) أي: المتوقع، أما الممكن في التمني فغير متوقع فهذا فرق ثانٍ، ولا يرد قول فرعون: لعلّي أبلغ الأسباب إلخ؛ لأنه ممكن متوقع في زعمه الباطل. «الخضري» (١/ ١٢٩).

(٨) في (ص): «والإشفاق يكون».

(٩) في (س)، (ك)، (ع): «الأحرف»، وكتب بحاشية (س) أنها في نسخة كالمثبت.

(١٠) **فإن قيل**: قائل: لِمَ أعملت هذه الأحرف؟

سبب عمل هذه الأحرف

قيل: لأنها أشبهت الفعل، ووجه الشّبه بينهما من خمسة أوجه:
الوجه الأول: أنها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.
والوجه الثاني: أنها على ثلاثة أحرف، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.
والوجه الثالث: أنها تلزم الأسماء، كما أن الفعل يلزم الأسماء.
والوجه الرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية، كما تدخل على الفعل؛ نحو إنني وكأنني ولكنني. =

عَكْسَ عَمَلِ (كانَ)[١]؛ فتَنْصِبُ الاسمَ[٢] وترفَعُ الخبرَ[٣][٤]، نحوُ: (إنَّ

= والوجه الخامس: أن فيها معاني الأفعال، فمعنى إن وأن: حققت، ومعنى (كأن): شبَّهت، ومعنى (لكن): استدركت، ومعنى (ليت): تمنيت، ومعنى (لعل): ترجيت، فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة؛ وجب أن تعمل عمله؛ وإنما عملت في شيئين؛ لأنها عبارة عن الجمل، لا عن المفردات، كما بيّنا في (كان).

«المقتضب» (٤/١٠٨)، و«أسرار العربية» (ص١٤٨)، و«شرح المفصل» (١/ ٢٣٦).

(١) إنما عملت رفعًا ونصبًا كالأفعال لأنها أشبهت كان في لزوم المبتدإ والخبر والاستغناء بهما، وأشبهت مطلق الماضي لفظًا في البناء على الفتح وكونها ثلاثية فأكثر، ومعنًى لكونها بمعنى أكدت، وتمنيت مثلًا، وعملت على عكس الفعل تنبيهًا على الفرعية، ولم ينبه عليها في (ما) وأخواتها مع حملها على ليس لظهور فرعيتها بعدم اتفاق العرب على إعمالها. «الخضري» (١/١٢٩).

(٢) وهذا اتفاقًا، والمبتدأ بشرط أن يكون مذكورًا غير واجب الابتداء، أو التصدير، فلو كان محذوفًا، نحو: الحمد لله الحميد، برفع (الحميد) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو واجب الابتداء كأيمن، أو واجب التصدير غير ضمير الشأن، كـ(أي) و(كم) لم تنصبه هذه الأحرف. «التصريح» (١/ ٢١٠).

(٣) بشرط أن لا يكون طلبيًّا، ولو كان طلبيًّا، نحو: زيد اضربه، وأين زيد، لم ترفعه هذه الأحرف، إلا أن يكون الاستفهام جوابًا، حكي من كلامهم: إنَّ أينَ الماءَ والعشبَ، جوابًا لمن قال: إنَّ في موضع كذا ماءً والعشبً، قاله أبو حيان. «التصريح» (١/ ٢١٠)، وهنالك تصحيف صوَّبناه من «التذييل والتكميل» (٧/ ٣٨).

(٤) (م) هٰهنا أمرانِ يَجِبُ أنْ تَتَنَبَّهَ لَهما:

الأَوَّلُ: أنَّ هذه الحروفَ لا تَدْخُلُ عَلَى جملةٍ يَجِبُ فيها حذفُ المُبْتَدَأ، كَمَا لا تَدْخُلُ عَلَى مبتدأٍ لا يَخْرُجُ عن الابتدائيَّةِ، مثلُ (ما) التعجبيَّةِ، كَمَا لا تَدْخُلُ عَلَى مبتدأٍ يَجِبُ له التصديرُ ـ أي: الوقوعُ فِي صدرِ الجُمْلَةِ ـ كاسمِ الاستفهامِ، ويُسْتَثْنَى من هَذَا الأخيرِ ضميرُ الشأنِ؛ فإنَّه مما يَجِبُ تصديرُه، وقَدْ دَخَلَتْ عليه إنَّ فِي قولِ الأَخْطَلِ التَّغْلِبِيِّ:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

فإنَّ: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، ومَن: اسمُ شرطٍ مُبْتَدَأٌ، وخَبَرُه جملةُ الشرطِ وجَوَابِه، أو إحداهما، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِه فِي مَحلٍّ رفعٍ =

خبرِ إنَّ، ولا يجوزُ أنْ تَجْعَلَ اسمَ الشرطِ اسمًا لإنَّ؛ لكونِه مِمَّا يَجِبُ له التصديرُ، وقد حُمِلَ عَلَى ذلك قولُه ﷺ: **«إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»** [مسلم (٢١٠٩) بلفظ: **«إِنَّ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابًا؛ الْمُصَوِّرُونَ»**]، فإنَّ: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مُقَدَّمٌ، والمُصَوِّرُون: مُبْتَدأٌ مُؤَخَّرٌ، وجملةُ المُبْتَدأ وخَبرِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ إنَّ، وهذا هو الراجِحُ فِي إعرابِ هَذَا الحديثِ عَلَى هذه الروايةِ.

ومنهم مَن جَعَلَ (مِن) فِي قولِه: **«مِنْ أَشَدِّ»** زائدةً عَلَى مذهَبِ الكِسائِيِّ الَّذِي يُجِيزُ زيادةَ مِن الجارَّةِ فِي الإيجابِ، ويَجْعَلُ (أَشَدَّ) اسمَ إنَّ، و(المُصَوِّرُون) خَبَرَها، وَهوَ مبنيٌّ عَلَى رأيٍ ضعيفٍ.

ولا تَدْخُلُ هذه الحروفُ عَلَى جملةٍ يَكُونُ الخَبَرُ فيها طَلَبِيًّا أو إنشائيًّا، فأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٩﴾ [التوبة: ٩]، وقولُه سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وقولُ الشاعرِ:

إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ   لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

فإنَّها عَلَى تَقْدِيرِ قولٍ محذوفٍ يَقَعُ خَبَرًا لإنَّ، وتَقَعُ هذه الجُمْلَةُ الإنشائيَّةُ معمولةً له، فيَكُونُ الكلامُ من بابِ حذفِ العَامِلِ وإبقاءِ المعمولِ، والتقديرُ: إنَّ الذين قَتَلْتُم سَيِّدَهُم مقولٌ فِي شأنِهم: لا تَحْسَبُوا... إلخ، وكذلك الباقي، هكذا قالُوا، وَهوَ عندي تَكَلُّفٌ والْتِزامُ مَا لا لُزُومَ له.

ويُسْتَثْنَى من ذلك عندَهم أنَّ المفتوحةُ؛ فإنَّها انْفَرَدَتْ بجَوَازِ وُقُوعِ خَبَرِها جملةً إنشائيَّةً، وَهوَ مَقِيسٌ فيما إذا خُفِّفَتْ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقولِهِ جَلَّ شَأْنُه: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] [قراءة نافع، انظر: «الحجة في القراءات السبع» (ص٢٦٠)].

الأمرُ الثاني: أنَّ جَماعةً من العلماءِ - منهم ابنُ سِيدَهْ - قد حَكَوا أنَّ قومًا مِن العربِ يَنْصِبُون بإنَّ وأخَوَاتِها الاسمَ والخبرَ جميعًا، واسْتَشْهَدُوا عَلَى ذَلِكَ بقولِ الشاعِرِ: (ويُنْسَبُ إلَى عُمَرَ بن أبي رَبِيعَةَ، ولم أجِدْهُ فِي دِيوانِه):

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وبقولِ مُحَمَّدِ بنِ ذُؤَيْبٍ العُمَانِيِّ الفُقَيْمِيِّ الراجزِ يَصِفُ فَرَسًا:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا   قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقولِ ذِي الرُّمَّةِ:

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ   عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زُلَالَا

شواهد لنصب هذه الأحرف الاسم والخبر

زيدًا قائمٌ)، فهي عاملةٌ في الجُزْءَيْنِ[١]، ....

= وبقولِ الراجزِ:

يـا لَـيْـتَ أَيَّـامَ الـصِّـبَـا رَوَاجِـعَـا

وزَعَمَ ابنُ سَلام أنَّ لغةَ جماعةٍ مِن تَمِيم - هم قومُ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ - نَصْبُ الجزأيْنِ بإنَّ وأَخَوَاتِها، ونَسَبَ ذلك أبو حَنِيفَةَ الدِّينَوَرِيُّ إِلَى تَمِيم عَامَّةً.

وجَمْهَرَةُ النُّحاةِ لا يُسَلِّمُونَ ذلك كُلَّه، وعندَهم أنَّ المنصوبَ الثَّانِيَ مَنْصُوبٌ بِعَامِلٍ محذوفٍ، وَذَلِكَ العامِلُ المحذوفُ هو خَبَرُ إنَّ، وكأنه قالَ: إنَّ حُرَّاسَنَا يُشْبِهُونَ أُسْدًا، يا ليتَ أَيَّامَ الصبا تكونُ رَوَاجِعَ (م).

(١) **فإن قيل**: فلم نصبت الاسم، ورفعت الخبر؟ قيل: لأنها لَمّا أشبهت الفعل، وهو يرفع وينصب، شُبِّهت به فنصبت الاسم تشبيهًا بالمفعول، ورفعت الخبر تشبيهًا بالفاعل.

فإن قيل: فَلِمَ وجب تقديم المنصوب على المرفوع؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أن هذه الحروف، تشبه الفعل لفظًا ومعنى؛ فلو قُدِّم المرفوع على المنصوب، لم يعلم هل هي حروف، أو أفعال؟

فإن قيل: الأفعال تتصرَّف، والحروف لا تتصرَّف، قيل: عدم التصرف، لا يدل على أنها حروف؛ لأنه قد يوجد أفعال لا تتصرف؛ وهي: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبَّذا، فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال، وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعًا لهذا الالتباس.

والوجه الثاني: أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقيّ لفظًا ومعنى، حملت عليه في العمل، فكانت فرعًا عليه في العمل، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع؛ فألزموا الفرع الفرع، وتخرج على هذا (ما) فإنَّها ما أشبهت الفعل من جهة اللفظ، وإنما أشبهته من جهة المعنى، ثم الفعل الذي أشبهته ليس فعلًا حقيقيًّا وفي فعليته خلاف، بخلاف هذه الحروف، فإنها أشبهت الفعل الحقيقيّ من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الأوجه التي بيناها، فبان الفرق بينهما. وقد ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها إنما تنصب الاسم، ولا ترفع الخبر وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ لأنها فرع على الفعل في العمل، فلا تعمل عمله؛ لأن الفرع - أبدًا - أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخبر؛ وهذا ليس بصحيح؛ لأن كونه فرعًا على الفعل في العمل، لا يوجب ألا يعمل عمله، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، ويعمل عمله، على أنَّا قد عملنا بمقتضى كونه فرعًا، فإنَّا ألزمناه طريقة واحدة، وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، ولم نُجَوِّز فيه الوجهين، كما جاز ذلك مع الفعل؛ لئلا يجري مجرى =

علة تقديم المنصوب على المرفوع

وهذا[١] مذهَبُ البَصْرِيِّينَ[٢].

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنها لا [عَمَلَ لها][٣] في الخبرِ، وإنما هو باقٍ على رفعِه الذي كانَ له قبلَ دخولِ (إنَّ)، وهو خبرُ المبتدأِ[٤].

[ص] [١٧٦] وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي[٥] كَـ(لَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ الْبَذِي)[٦]

[ش] أي: يَلْزَمُ تقديمُ الاسمِ في هذا البابِ وتأخيرُ الخبرِ، إلا إذا كانَ الخبرُ ظرفًا أو جارًّا و[٧]مجرورًا، فإنَّه لا[٨] ....

= الأصل، فلمّا أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، بان ضعف هذه الحروف وانحطاطها عن رتبة الفعل؛ فوقع الفرق بين الفرع والأصل؛ ثم لو كان الأمر كما زعموا، وأنه باقٍ على رفعه؛ لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلما وجب نصب المبتدأ بها؛ وجب رفع الخبر بها؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب، ولا يعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز.
«أسرار العربية» (ص١٤٨ ـ ١٤٩)، و«شرح المفصل» (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «هذا».

(٢) انظر: «الإنصاف» (١/ ١٧٦).

(٣) في (س)، (ك): «تعمل».

(٤) الواو للحال؛ أي: باقٍ عل رفعه في حال كونه خبر المبتدأ فهو مرفوع بالمبتدأ قبل النسخ وبعده.
«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٥) أي: استثناء من مقدر؛ أي: في كل تركيب إلا في التركيب الذي استقر، كليت... إلخ. في كون خبره ظرفًا؛ أي: يقدم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف، لا على الأحرف لأن لها الصدر، وأن المفتوحة، وإن لم تقع صدرًا لما سيأتي لكنها حملت على المكسورة، وإنما قدم الخبر الظرفي هنا دون (ما) لقوة هذه بشبهها الفعل فيما مر، ولأنها محمولة على الفعل المتصرف، و(ما) على الجامد وهو (ليس) سم، ويجب أن يُقَدَّرَ متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو: إن مالًا وإن ولدًا، فجعل الظرف من تقديم الخبر إنما هو بحسب الظاهر، وإلا ففي الحقيقة من تقديم معمول الخبر.
«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٦) بعده في (س): «وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ».

(٧) في (ك): «أو».

(٨) ليس في (ك).

صاحِبَها)، فلا يَجُوزُ تأخيرُ (في الدارِ)؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً.

ولا يَجُوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ على الاسم[١] إذا كانَ غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ[٢]، [نحوُ: (إنَّ زيدًا آكِلٌ طعامَكَ)، فلا يَجُوزُ (إنَّ طَعَامَكَ زَيدًا آكِلٌ)][٣]، وكذا إنْ[٤] كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا و[٥]مجرورًا، نحوُ: (إنَّ زيدًا واثقٌ بِكَ)، أو (جالسٌ عندَكَ)، فلا يَجُوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسمِ، فلا تقولُ: (إنَّ بكَ زيدًا واثقٌ)، أو[٦] (إنَّ عندَك زيدًا جالِسٌ)، وأَجَازَهُ بعضُهم، وجَعَلَ مِنه قولَه[٧]:

٩٥ ـ فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا   أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ[٨]

[ص] [١٧٧] وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ   مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

[ش] (إنَّ) لها ثلاثةُ أحوالٍ: وُجُوبُ الفتحِ، ووجوبُ الكسرِ، وجوازُ[٩] الأمرَيْنِ:

---

(١) لئلا يفصلها عن معموليها معًا، بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لأنه مفصول منها في الجملة.
«الخضري» (١/ ١٣٠).

(٢) في (ص): «جارًا ومجرورًا».

(٣) العبارة في (س)، (ك): «فلا يجوز في إن زيدًا آكل طعامك ـ إن طعامك زيدٌ آكل».

(٤) في (ك)، (ع): «إذا».   (٥) في (ك)، (ح): «أو».

(٦) في (ص): «و».

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٧٣): «هذا من أبيات الكتاب، واحتج به سيبويه ولم يعزه إلى قائله». «الكتاب» (١/ ٢٨٠).

(٨) (م) الشاهِدُ فيه: تقديمُ معمولِ خبرِ (إنَّ)، وَهوَ قَوْلُهُ: **(بِحُبِّهَا)** عَلَى اسْمِها، وَهوَ قَوْلُهُ: **(أخاكَ)**، وخَبَرِها، وَهوَ قَوْلُهُ: **(مُصابُ القلبِ)**، وأصلُ الكلامِ: (إنَّ أخاكَ مصابُ القلبِ بِحُبِّها)، فقَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ عَلَى الاسمِ، وفَصَلَ بِهِ بينَ إنَّ واسْمِها معَ بقاءِ الاسمِ مُقَدَّمًا عَلَى الخَبَرِ، وإجازةُ هَذا هوَ مَا رآه سِيبَوَيْهِ شيخُ النُّحاةِ (انْظُر الكِتَابَ ١/ ٢٨٠) (م).

(٩) في (ك): «ووجوب».

وجوب فتح همزة (إنَّ)

وإنما قالَ: (لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا) ولم يَقُلْ: (لسدِّ مفردٍ مَسَدَّها)؛ لأنَّه قدْ يَسُدُّ المفرَدُ مَسَدَّها[١]، ويَجِبُ كَسْرُها، نحوُ: (ظَنَنْتُ زيدًا إنه قائِمٌ)، فهذه يَجِبُ كسرُها وإنْ [سَدَّ مَسَدَّهَا][٢] مفردٌ؛ لأنَّها في موضع المفعولِ الثاني، ولكِنْ لا تُقَدَّرُ بالمصدرِ؛ إذ لا يَصِحُّ (ظَنَنْتُ زيدًا قِيَامَهُ)[٣].

فإنْ لم [يَجِبْ تقديرُها][٤] بمصدرٍ لم يَجِبْ فَتْحُها؛ بل تُكْسَرُ وُجُوبًا أو جَوَازًا على ما سَنُبَيِّنُ[٥]، [إن شاء الله تعالى][٦] وتحتَ هذا قِسمانِ:

أَحَدُهما: وجوبُ الكسرِ، والثاني: جوازُ الفتحِ والكسرِ[٧]، فأشارَ إلى وجوبِ الكسرِ بقولِهِ:

[ص] [١٧٨] فاكْسِرْ فِي الابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
[١٧٩] أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ ... حَالٍ، كَـ(زُرْتُهُ، وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)
[١٨٠] وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

[ش] فذَكَرَ أنه يَجِبُ الكسرُ في سِتَّةِ مواضِعَ:

= يَسُدَّ المصدرُ مَسَدَّها - وقد ذَكَرَ الشارحُ ثلاثةً منها، وبَقِيَتْ عليه خمسةُ مواضِعَ أُخْرَى:

الأَوَّلُ: أنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ مبتدأٍ مُؤَخَّرٍ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]؛ أي: ومِن آياتِه رُؤْيَتُكَ الأرضَ.

الثاني: أنْ تَقَعَ فِي موضِعِ خبرِ مبتدأٍ، بشرطِ أنْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ غيرَ قولٍ، وبشرطِ أنْ لا يَكُونَ خَبَرُ أَنَّ صَادِقًا عَلَى ذلك المُبْتَدَأ، نحوُ قولِكَ: ظَنِّي أنكَ مُقِيمٌ مَعَنا اليومَ؛ أي: ظَنِّي إِقامَتُكَ معَنا اليومَ (م). ثم ذكر رحمه الله تعالى الثلاثة التي ذكرها «الخضري» آنفًا.

(١) انظر: «شرح الأشموني» (١/ ٢٧٣ مع الصبان).
(٢) في (ص)، (ح): «سدت مسد».
(٣) (م) أصلُه أنَّ اسمَ الذاتِ لا يُخبَرُ عنه بالمصدرِ إلَّا بتأويلٍ، والمَفْعُولُ الثاني لظَنَّ أَصْلُه خَبَرٌ (م).
(٤) في (ص)، (ح): «تقدر».
(٥) في (ص): «سنبينه».
(٦) من (ص).
(٧) ليس في (ص).

وجوب كسر همزة (إنّ)

Black plate (529,1)

السادِسُ: أنْ تَقعَ بعدَ فِعْلٍ من أفعالِ القلوبِ [وقد عُلِّقَ عنها باللام][1]، نحوُ: (عَلِمْتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ)، وسَنُبَيِّنُ هذا في بابِ (ظَنَّ)[2]، فإنْ لم يَكُنْ في خَبَرِها اللامُ فُتِحَتْ، نحوُ[3]: (عَلِمْتُ أنَّ زيدًا قائِمٌ).

[هذا ما ذَكَرَه المصنِّفُ][4]، وأُورِدَ عليه: أنه نَقَصَ[5] مواضِعَ [يَجِبُ كَسْرُ (إنَّ) فيها][6]:

الأَوَّلُ: إذا وَقَعَتْ بعدَ (أَلَا) الاستفتاحيَّةِ، نحوُ: (أَلَا إِنَّ زيدًا قائمٌ)[7]، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣].

الثاني: إنْ[8] وَقَعَتْ بعدَ (حيثُ)، نحوُ: (اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيدًا جَالِسٌ).

الثالثُ: إذا وَقَعَتْ في جملةٍ هي خبرٌ عن[9] اسمِ عَيْنٍ، نحوُ: (زيدٌ

= لأنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ الحالِ، وثَمَّتَ سببٌ آخَرُ فِي هذه العبارةِ يُوجِبُ كَسْرَ هَمْزَةِ (إنَّ)، وَهوَ اقترانُ خَبَرِها باللامِ، وقالَ الأَعْلَمُ (ج١ ص٤٧٢): «الشاهدُ فيه كسرُ إنَّ؛ لدخولِ اللامِ فِي خَبَرِها، ولأنَّها واقِعَةٌ موقِعَ الجُمْلَةِ النائبةِ منابَ الحالِ، ولو حَذَفَ اللامَ لم تَكُنْ إلَّا مكسورةً لذلك».اهـ.

ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، فـ(إنَّ) فِي هذه الآيةِ الكريمةِ مكسورةُ الهمزةِ وجُوبًا؛ لسببَيْنِ، كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ عَلَى استقلالِه: وُقُوعِها مَوْقِعَ الحالِ، واقترانِ خَبَرِها باللامِ (م).

(١) العبارة في (ص)، (ح): «وفي خبرها اللام».
(٢) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «ظننت».
(٣) في (ح): «فقلت». (٤) ليس في (س)، (ك).
(٥) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «نقصه».
(٦) ليس في (س)، (ك).
(٧) لأن (أَلَا) من حروف الابتداء، فإنّ بعدها مبتدأةٌ في المعنى.
(٨) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «إذا».
(٩) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص).

مواضع كسر همزة (إنَّ) إضافة من الشرح

إنه قائمٌ)[١][٢] انتهى[٣].

ولا يَرِدُ عليه شيءٌ مِن هذه المواضِعِ؛ لِدُخُولِها تحتَ قولِهِ: (فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا[٤])؛ لأنَّ هذه إنما كُسِرَتْ لكونِها أوَّلَ

---

(١) فالكسر هنا لازم؛ لأنّ المفتوحة في تقدير المصدر، والمصدرُ لا يُخْبَرُ به عن الجُثّة إلى على معنى الوصف، والوصف بأنّ معدوم، وانظر: «التصريح».
قال «الخضري»: وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار. «الخضري» (١/ ١٣٢)..

(٢) ومنها: **أن تقع في خبرها اللامُ** نحو: إن زيدًا لقائمٌ، عَدّه الناسُ موضعًا زائدًا على وقوع إنّ في الابتداء، ولم يفعلُوا ذلك إلّا لما بينهما من المباينة.
ومنها: **أن تقع بعد كَلّا**، نحو قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]، ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾﴾ [عبس: ١١]. وما أشبه ذلك. فلا تقع هنا المفتوحة لأنّ ما بعد كلّا كلامٌ مبتدأ.
ومنها: **أن تقع بعد حتى الابتدائية**، نحو: قام القومُ حتى إنّ زيدًا قائم؛ لا يجوزُ هنا فتح إنّ لتعذّر تأوُّلها بالمصدر. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣٢٧).
قال الصبان في الواقعة بعد (كلا): بناء على قول الجمهور إنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدًا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت (كلا) في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لأن أكثر العتو كان بها.
وقال أبو حاتم: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثاني.
وقال النضر بن شميل: تكون حرف تصديق كأن. وقال الكسائي تكون بمعنى حقًّا. وضُعِّف بأنه لم يسمع فتح (إن) بعدها وهو واجب بعد حقًّا وما بمعناه. قال مكي: وهي حينئذٍ اسم كمرادفها، ولتنوينها في قراءة بعضهم: (كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ) [مريم: ٨٢]، وقال غيره: اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للأصل ومحوج لتكلف علة لبنائها. وخُرِّج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رؤوس الآي ثم وصل بنية الوقف، أفاده في الهمع. «حاشية الصبان على الأشموني» (١/ ٢٧٤).

(٣) من (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(٤) أي: فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها إما حقيقة كما مر، أو حكمًا بأن يسبقها ما له تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذكورات، ومثلها بعد حتى الابتدائية =

جُمْلَةٍ[١] مُبْتَدأً[٢] بها. [والله أعلم بالصواب][٣].

[ص] [١٨١] بعدَ (إذَا) فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لَا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

[ش] يعني: أنه يَجُوزُ فتحُ (إنَّ) وكَسْرُها إذا وَقَعَتْ بعدَ (إذا) الفُجَائِيَّةِ، نحوُ: (خَرَجْتُ فإذا إنَّ زيدًا قائمٌ)، فمَن كَسَرَها جَعَلَها جملةً، والتقديرُ[٤]: (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ). ومَن فَتَحَها[٥] جَعَلَها مع صِلَتِها مَصدرًا، وهو مبتدأٌ خَبَرُه (إذا) الفُجائيَّةُ، والتقديرُ: (فإذا قِيامُ زيدٍ[٦])؛ أي: ففي الحَضْرَةِ قِيَامُ زيدٍ، ويَجُوزُ أنْ يكونَ الخبرُ محذوفًا والتقديرُ: (خَرَجْتُ[٧] فإذا قيامُ زيدٍ موجودٌ)[٨]، ومِمَّا جاءَ بالوجهَيْنِ

= كمرض زيد حتى إنهم لا يرجونه. «الخضري» (١/ ١٣٢).

(١) في (س)، (ك)، (ع)، (ح): «الجملة».

(٢) في (ح): «مبتدأة». (٣) من (ح).

(٤) في (س)، (ك): «كأنه قال»، وفي (ع)، (ص)، (ح): «فكأنه قال».

(٥) في (س)، (ك)، (ع): «فتح». (٦) ليس في (ح).

(٧) ليس في (س)، (ك).

(٨) (م) هذان الوجهانِ اللذانِ جَوَّزَهُما المؤلِّفُ عَلَى تقديرِ فتحِ همزِ أنَّ بعدَ إذا الفُجائيَّةِ مبنيانِ عَلَى الخلافِ فِي إذا الفجائيَّةِ: أهي حرفٌ أم ظرفٌ؟ فمَن قالَ: هِيَ ظرفٌ مكانيٌّ أو زمانيٌّ جعَلَها الخبرَ، وفتَحَ الهمزةَ، ومَن قالَ: هِيَ حرفٌ أجازَ جَعْلَ إنَّ واسمِها وخبرِها جملةً أو جَعْلَها فِي تأويلِ مفردٍ، وهذا المفردُ إمَّا أنْ يَكُونَ خَبَرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، وإما أنْ يَكُونَ مُبْتدأً والخَبَرُ مَحْذُوفًا، فَإنْ جَعَلْتَها جملةً كَسَرْتَ الهمزةَ، وَإنْ جَعَلْتَها مفردًا فَتَحْتَ الهمزةَ.

والحاصِلُ: أنَّ مَن قالَ: (إذا حرفُ مُفَاجَأَةٍ) ـ وَهوَ ابنُ مالِكٍ ـ جازَ عندَه كَسْرُ همزةِ إنَّ بعدَها عَلَى تقديرِ أنَّ مَا بعدَها جملةٌ تامَّةٌ، وجازَ عندَه أيْضًا فتحُ الهمزةِ عَلَى تقديرِ أنَّ مَا بعدَها فِي تأويلِ مصدرٍ مبتدأٍ خبرُه محذوفٌ، أو خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ، وأمَّا مَن جَعَلَ إذا ظَرفًا زمانيًّا أو مكانيًّا فقد أوْجَبَ فتحَ همزةِ أنَّ عَلَى أنها فِي تأويلِ مصدرٍ مبتدأٍ خبرُه الظرفُ قبلَه.

ومِن هنا يَتَبَيَّنُ لكَ أنَّ كلامَ الناظمِ وجعلَه (إنَّ) بعدَ (إذَا) ذاتَ وجهيْنِ لا يَتِمُّ إلا =

ومُقْتَضَى كلامِ المصنِّفِ[1] أنه يَجُوزُ فتحُ (إنَّ) وكَسْرُها بعدَ القَسَم إذا لم يَكُنْ في خَبَرِها اللامُ، سواءٌ كانَتِ الجملةُ المُقْسَمُ بها فِعْلِيَّةً والفعلُ فيها[2] ملفوظٌ به، نحوُ: (حَلَفْتُ إنَّ زيدًا قائمٌ)، أو غيرُ ملفوظٍ به، نحوُ: (واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ)، أو[3] اسميَّةً، نحوُ: (لَعَمْرُكَ إنَّ زيدًا قائِمٌ)[4].

= واقعةٌ بعدَ فِعْلِ قَسَم، لا لامَ بعدَه.
أمَّا الفتحُ فعلى تأويلِ أنَّ واسمِها وخبرِها بمصدرٍ مجرورٍ بحرفِ جرٍّ محذوفٍ، والتقديرُ: أو تَحْلِفِي عَلَى كوني أبًا لهذا الصبيِّ.
وأمَّا الكسرُ فعلى اعتبارِ أنَّ واسمِها وخبرِها جملةً لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ جوابَ القَسَم.
ووجهُ جوازِ هذين الوجهيْنِ فِي هَذَا الموضِعِ أنَّ القَسَمَ يَسْتَدْعِي جَوَابًا لا بُدَّ أنْ يَكُونَ جملةً، ويَسْتَدْعِي محلوفًا عليه يَكُونُ مُفردًا ويَتَعَدَّى له فعلُ القَسَم بعلى، فَإِنْ قَدَّرْتَ (أنَّ) بمصدرٍ كَانَ هو المحلوفَ عليه، وَكَانَ مفردًا مجرورًا بعلَى محذوفةٍ، وَإِنْ قَدَّرْتَ أنَّ جملةً فهي جوابُ القَسَمِ. فتَنَبَّهْ لهذا الكلامِ (م).

(١) في (ك): «الشيخ».
(٢) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).
(٣) في (ص): «أم».
(٤) (م) اعْلَمْ أنَّ هٰهنا أربعَ صُوَرٍ:
الأُولَى: أنْ يُذْكَرَ فعلُ القَسَمِ وتَقَعَ اللامُ فِي خبرِ إنَّ، نحوُ قولِكَ: حَلَفْتُ باللهِ إنك لصادِقٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقولُه جَلَّ شأنُه: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٣].
والثانيةُ: أنْ يُحذَفَ فعلُ القَسَمِ، وتَقَعَ اللامُ أيْضًا فِي خبرِ إنَّ، نحوُ قولِكَ: واللهِ إنكَ لمؤدَّبٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾﴾ [العصر: ١، ٢].
ولا خِلافَ فِي أنَّهُ يَتَعَيَّنُ كَسْرُ همزةِ إنَّ فِي هاتيْنِ الصورتيْنِ؛ لأنَّ اللامَ لا تَدْخُلُ إلا عَلَى خبرِ إنَّ المكسورةِ.
والصورةُ الثالثةُ: أنْ يُذْكَرَ فعلُ القَسَمِ، ولا تَقْتَرِنَ اللامُ بخَبَرِ إنَّ؛ كَمَا فِي البيتِ الشاهدِ السابقِ رَقْمِ (٩٨)، ولا خلافَ أيْضًا فِي أنَّهُ يجوزُ فِي هذه الصورةِ وجهانِ: كسرُ همزةِ إنَّ، وفَتْحُها، عَلَى التأويليْنِ اللذين ذَكَرَهما الشارحُ، =

صور أخرى يجب فيها كسر همزة (إن)

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وكذلك يَجُوزُ الفتحُ والكسرُ إذا وَقَعَتْ (إنَّ) بعدَ فاءِ الجزاءِ، نحوُ: (مَن يَأْتِنِي فإنَّه مُكْرَمٌ)، فالكسرُ[1] على جَعْلِ (إنَّ) ومَعْمُولَيْهَا جملةً أُجِيبَ بها الشرطُ، فكأنه قالَ: مَن يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ، والفتحُ على جَعْلِ (أنَّ) وصِلَتِهَا مَصْدرًا مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ[2]، والتقديرُ: (مَن يَأْتِنِي فإكْرَامُه مَوْجُودٌ)، ويَجُوزُ أنْ يكونَ [(خبرًا[3] والمبتدأُ)[4] محذوفًا][5]، والتقديرُ: (فجزاؤُه الإكرامُ).

ومِمَّا جاءَ بالوجهَيْنِ قولُه تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ

= وذَكَرْنَاهُما لكَ معَ بيانِ وجهِ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا فِي شرحِ الشاهدِ السابِقِ.
والصورةُ الرابعةُ: أنْ يُحْذَفَ فعلُ القَسَمِ، ولا تَقْتَرِنَ اللامُ بخَبَرِ إنَّ، نحوُ قولِكَ: واللهِ إنكَ عالِمٌ، ومِنه قولُه تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢﴾ [الدخان: ١ ـ ٣].
وفي هذه الصورةِ خِلافٌ، والكُوفيُّونَ يُجَوِّزُونَ فيها الوجهَيْنِ، والبَصريُّونَ لا يُجَوِّزُونَ فتحَ الهمزةِ، ويُوجِبُونَ كَسْرَها، والذي حَقَّقَه أثباتُ العلماءِ أنَّ مذهَبَ الكُوفِيِّينَ فِي هَذَا الموضعِ غيرُ صحيحٍ؛ فقد نَقَلَ ابنُ هِشامٍ إجماعَ العربِ عَلَى الكَسْرِ، وقالَ السُّيُوطِيُّ فِي جَمْعِ الجَوَامِعِ: «وما نُقِلَ عن الكُوفِيِّينَ من جوازِ الفتحِ فيها غَلَطٌ؛ لأنَّه لم يُسْمَعْ».اهـ.
وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أنْ يُحْمَلَ كلامُ الناظِمِ، فيَكُونُ تجويزُ الوجهَيْنِ مخصوصًا بذِكْرِ فعلِ القَسَمِ معَ عدمِ اقترانِ الخَبَرِ باللامِ، وَهِيَ الصورةُ التي أَجْمَعُوا فيها عَلَى جوازِ الوجهَيْنِ (م).

(١) في (س): «بالكسر».
(٢) (م) نَصَّ ابنُ مَالِكٍ عَلَى أنَّ الكسرَ فِي هَذَا الموضعِ أَحْسَنُ مِن جِهَةِ القِياسِ؛ لأنَّه لا يَحتاجُ إِلَى تقديرِ محذوفٍ، ولم يُقْرَأْ فِي القرآنِ الكريمِ بالفتحِ إلا فِي الموضعِ الَّذِي تَتَقَدَّمُ فيه أنَّ مفتوحةً، نحوُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤﴾ [الحج: ٤]، وكالآيةِ التي تلاها الشارحُ (م).
(٣) (م) هذا أَوْلَى لأن حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو: ﴿فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ۝٤٩﴾ [فصلت: ٤٩]؛ أي: فهو يؤوسٌ (م).
«الخضري» (١/ ١٣٣).
(٤) ما بين القوسين في (س)، (ك)، (ع)، (ح): «خبر المبتدأ».
(٥) ما بين المعكوفين في (ص): «خبرًا لمبتدأ محذوف».

صور جواز الفتح والكسر ٢١٦

أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ [سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ][1] فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾ [الأنعام: ٥٤]، قُرِئَ: (فَإِنَّه)[2][3] بالفتح والكسرِ[4]، فالكسرُ على جَعْلِها جملةً جوابًا لِـ(مَن)، والفتحُ على [جَعْلِهَا][5] مصدرًا مبتدأً خَبَرُه محذوفٌ، [والتقديرُ: (فالغُفرانُ جَزاؤُه)[6]، أو على جَعْلِها خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ][7]، والتقديرُ[8]: (فَجَزَاؤُهُ الغُفْرَانُ).

وكذلك يَجُوزُ [الفتحُ والكسرُ إذا وَقَعَتْ أنَّ][9] بعدَ مبتدأٍ هو في المعنَى قولٌ[10]، ....

---

(١) مكانها في (ك): «إلى قوله». (٢) ليس في (ك).

(٣) في (ص): [غفور رحيم].

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ١٤٠)، و«الطبري» (٧/ ١٣٣)، و«السبعة» (ص٢٥٨)، و«النشر» (ص٢٥٨)، و«التيسر» (٢١٠)، و«الكشاف» (١/ ٥٠٨)، و«فتح القدير» (٢/ ١٢٠).

ووجه الفتح أن يكون ما بعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف منوي التقديم؛ أي: فله أنه غفورٌ رحيمٌ؛ أي: فله غفرانُ الله ورحمتُه. ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ، تقديره: فأمرُه أنه غفور رحيم. وهذا النحو يجري سائر ما ذكر من الشواهد.

وأما الكسر فلا يحتاج إلى تكلّف شيءٍ من ذلك؛ لأنَّ ما بعد الفاء حكمه الابتداء؛ قال الفارسي: ومن ثَمَّ حُمِل قولهُ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، على أنّ بعد الفاء مبتدأ محذوفًا؛ أي: فهو ينتقم الله منه. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣٣٦).

(٥) في (م): «جعل أنَّ وَصِلَتِها».

(٦) في (ع): «فجزاؤه الغفران»، لكن ضرب عليها وكتبها فوقها كالمثبت.

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (ك). (٨) في (ح): «فالتقدير».

(٩) العبارة في (ص): «فتح أنّ وكسرها إذا وقعت».

(١٠) أي: وإن كان من غير مادته. وكذا ما بعده.

وترك شرطًا ثالثًا وهو اتحاد القائل فإن انتفى القول الأول تعين الفتح، كـ: عملي أني أحمد الله، ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق، وإلا كان من الأول، أو القول الثاني، أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولي: إني مؤمن، وقولي: إن =

لابد من اتحاد القائل

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وخَبَرُ (إنَّ) قولٌ، [والقائلُ واحدٌ][1]، نحوُ: (خيرُ القولِ[2] إنِّي أَحْمَدُ اللهَ)، فمَن فَتَحَ جَعَلَ (أنَّ) وَصِلَتَهَا مصدرًا خبرًا عن (خَيْرُ)[3]، والتقديرُ: خيرُ القولِ حَمْدُ اللهِ، فـ(خيرُ) مبتدأٌ، و(حَمدُ اللهِ) خَبَرُه، ومَن كَسَرَ جَعَلَها جملةً خبرًا[4] عن (خَيْرُ)، كما تقولُ: (أَوَّلُ قِرَاءَتِي ﴿سَبِّح

= زيدًا يمد الله، فقولي مبتدأ، فإن جعل بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بلا رابط لأنه عينه في المعنى لقصد لفظها كنطقي الله حسبي، وإن بقي على مصدريته فجملة أن محكية به، وخبره محذوف؛ أي: قولي هذا اللفظ ثابت، ولا يجوز الفتح على أن المصدر المنسبك منها خبر؛ لأن قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه، ولا بحمد غيره لاختلاف موردهما. «الخضري» (١/ ١٣٢).

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح).

(٢) إنما كان هذا قولًا لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. «الخضري» (١/ ١٣٢).

(٣) أي: والقول حينئذ باقٍ على مصدريته للإخبار عنه بمصدر إن وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول، وجملة أن خبره لقصد لفظها؛ أي: مقولي هذا اللفظ كأول قراءتي؛ أي: مقروئي بلفظ سبح، وتجويز كونه حينئذ مصدرًا، وجملة أن محكية به، والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطرد في نحو أول قولي أني أحمد الله إذ التقدير حينئذ: أول قولي هذا اللفظ ثابت. فيكون غير أوله ليس بثابت، وليس مرادًا.

والحاصل: أن المخبر عنه بأن إن كان اسم ذات وجب الكسر لما مر، أو اسم معنى فلا يخلو إما أن يكون قولًا أو غيره، وعلى كل خبر إن إما قول أو غيره وعلى كل إما أن يصدق على المبتدأ أو لا، فيجب الفتح إذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر إن قولًا أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملي أني أحمد الله، واعتقادي أنك فاضل، ويجب الكسر في الثاني إن صدق عليه كاعتقادي أنه حق.

وأما كون خبرها قولًا مع صدقه على ذلك المبتدأ فمتعذر؛ إذ القول لا يصدق على غيره.

وكذا يجب الكسر إن كان المبتدأ قولًا، وخبر أن غير قول سواء صدق عليه أم لا، كقولي: إنه حق، وقولي: إنك فاضل.

وكذا إن كان خبرها قولًا غير صادق عليه، لكونه لم يتحد لقائل كقولي: إن زيدًا يحمد الله، فإن اتحد جاز الأمران فتأمل. «الخضري» (١/ ١٣٤).

(٤) في (ص): «خبر».

﴿اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ①﴾، فـ(أَوَّلُ) مبتدأٌ، و﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ①﴾ جملةٌ خبرٌ عن (أَوَّلُ)، وكذلك (خيرُ القولِ) مبتدأٌ، و(إني أَحْمَدُ اللهَ) خبرُه، ولا تَحْتَاجُ هذه الجملةُ إلى رابطٍ؛ لأنَّها نفسُ المبتدأِ[1] في المعنى، فهي مثلُ: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي)، ومَثَّلَ سِيبَوَيْهِ[2] هذه المسألةَ بقولِهِ: (أَوَّلُ ما أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ)، وخَرَّجَ الكسرَ على الوجهِ[3] الذي تَقَدَّمَ ذِكْرُه، وهو أنه مِن بابِ الإخبارِ بالجُمَلِ، [وعليه جَرَى[4]][5] جماعةٌ مِن المتقدِّمِينَ والمتأخِّرِينَ؛ كالمُبَرِّدِ[6] والزَّجَّاجِ[7] والسِّيرَافِيِّ[8] وأبي[9] بَكْرِ بنِ طَاهِرٍ، وعليه أكثرُ النَّحْوِيِّينَ[10](*) . ...

(١) في (س): «الابتداء».
(٢) في «الكتاب» (٣/ ١٤٣).
(٣) في (ك): «هذا الوجه».
(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع)، (ص).
(٥) العبارة في (ح): «وذهب إليه».
(٦) انظر: «المقتضب» (٣/ ٧٦).
(٧) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (٢/ ١٧١ ـ ١٧٣)، و«التذييل» (٥/ ٧٩).
(٨) في «شرح كتاب سيبويه» (٣/ ٣٦٨)، ط. العلمية.
(٩) في (ع): «وأبو».
(١٠) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٧٣)، و«التذييل» (٥/ ٧٩): «وأكثر مقرئي كتاب سيبويه بالأندلس».
وفي «التذييل» (٥/ ٨٣) بعد ذكره الخلاف في المسألة قال: «وتلخص من هذا كله أن كسر (إن) في هذه المسألة إما لكونها خبرًا عن (أول) وهو مذهب الجمهور والمتفهم من كلام س، أو عن (قولي) المضمرة معمولة له، وهو منسوب إلى عضد الدولة. أو لكونها معمولة لـ(أقول) والخبر محذوف وهو قول الفارسي. أول لـ(أول ما أقول)، والخبر محذوف وهو قول الأستاذ أبي علي. أو لا يحتاج إلى الخبر لسد المعمول مسده، وهو قول بعض أصحابنا.
وتحقيق الكلام في هذه المسألة أن (القول) ينطلق على معنيين: أحدهما: الحدث، وهو تأخيذ الصوت في أشخاص الكلام أو في بعض أشخاصه، والثاني: أشخاص الكلام أنفسها ومثال ذلك: هذا ضربي، تشير إلى تأخيذ الحركات وهذا درهم ضرب الأمير، تريد: مضروبة.
فإذا أردت الحدث فتحت، وكان التقدير: أول تكلمي تحميد الله فوقعت موقع المفرد. =

معاني إطلاق القول

Black plate (539,1)

. . . .

= وإذا أردت المقول كسرت، وكان التقدير: أول كلامي إني أحمد الله وذلك أن (أول) هي أفعل التي للمفاضلة بدليل أن مؤنثها (الأولى) كالأفضل والفضلى، وأفعل التي يراد بها المفاضلة هي من جنس ما تضاف إليه، فهي كلام، وإذا كان كلامًا أخبرت عنه بما هو كلام؛ لأن الخبر هو المخبر عنه في المعنى وإذا كان كذلك لزم كسر (إن) لأنها إذا كسرت كانت مع معمولها كلامًا وإذا فتحت كانت بتقدير المفرد، والمفرد ليس بكلام».

(*) **وقد ذكروا لفتحها عشرة مواضع:**

أحدها: أن تقع فاعلة؛ أي: مُؤَوّلة مع معموليها بالفاعل؛ لأنها مصدرية، نحو: أعجبني أنّك منطلقٌ؛ لأنها في تقدير: أعجبني انطلاقُك.

والثاني: أن تقع مفعولةً نحوُ: كرهتُ أنّك قائم، تقديرُه: كرهتُ قيامك.

والثالث: أن تقع مجرورةً لفظًا، نحو: عجبتُ من أنّك مُنطَلِقٌ، أو تقديرًا نحو: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟﴾ . . . الآية [الجن: ١٨]. (أي): ولأن المساجد لله.

والرابع: أن تقع مبتدأة، نحو: عِنْدي أنك منطلق.

والخامس: أن تقع خَبَرَ مبتدإ، الكرمُ أنّك تَفْعَلُ كذا.

والسادس: أن تقع بَدَلًا من شئ، نحو: أعجبتني قصّتُك أنّك أعطيتَ فلانًا.

والسابع: أن تقع بَدَل اشتمالٍ، نحو قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

والثامن: أن تقعَ بعد (لو) نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ﴾ [النساء: ٦٤]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٦]. . الآية.

والتاسع: أن تقع بعد لولا، نحو: لولا أنّك قائمٌ لأكرمتُكَ.

والعاشر: أن تقع بعد مُذْ، نحو: ما رأيتُه مذ أنّ الله خلقني.

وما أشبه هذه المواضع فهي في معناها.

ـ وما يجوز فيها الوجهان مواضع:

منها: ما بعد حتى إذا كانت ابتدائية كسرت إنّ بعدها ـ وقد تقدم ـ وإذا كانت عاطفة فُتِحَتْ، نحو: أعجبني أمرُك كلُّه حتى أنّك متواضع.

ومنها: ما تقع بعد أما، نحو: أَمَا إنّك منطلق، بالفتح والكسر، فإذا فتحت كانت أما ظرفًا بمعنى حقًّا، كأنك قلت: حقًّا أنّك ذاهب. وإذا كسرت كانت حرف تنبيه كألا.

ومنها: أن تقع بعد حرف تنبيه كألا. =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

مواضع فتح همزة (إنّ)

ما يجوز فيه الوجهان

[والله أعلم بالصواب](1).

[183] [ص] وبعدَ ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ(2) لَامُ ابْتِدَاءٍ(3) نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرْ)

دخول لام الابتداء على الخبر

= ومنها: أن تقع بعد حرف العطف، نحو: عرفتُ أنّك ذاهبٌ وأنك مُعْجَلٌ. يجوز الوجهان، فالفتح عطف على أنّ الأولى، والكسر استئنافٌ. وكذلك مع ثُمّ إذا قلت: عرفتُ أنّك ذاهبٌ ثم أنّك مُعْجَلٌ. ومن ذلك في القرآن. ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ۝﴾ [طه: ١١٨، ١١٩]، قُرِئت بالكسر، وهو لنافع وأبي بكر. وفتح الباقون.

ومنها: أن تقع بعد الواو لكن مع اسم الإشارة، نحو: ذاك وأنّك قائم، فالفتح ـ على معنى: الأمر ذاك وأنّك قائم، والكسر على الاستئناف. ومن الكسر قوله تعالى: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ۝﴾ [ص: ٥٥]. ومن الفتح قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ۝﴾ [الأنفال: ١٤]، ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝﴾ [الأنفال: ١٨].

ومنها: أن تقع بعد القول المُشْرَبِ معنى الظّنِّ، نحو: أتقول إنّ زيدًا قائم؟ وأتقول: أنّ زيدًا قائم.

إلى غير ذلك من المواضع التي يجوز فيها الوجهان. «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(1) من (ح).

(2) أي: بشروط أربعة: تأخره عن الاسم، وكونه مثبتًا، وغير ماض متصرف، وغير جملة شرطية بأن كان مفردًا أو مضارعًا ولو مقرونًا بحرف تنفيس خلافًا للكوفيين، أو ماضيًا غير متصرف أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام، فقولك: أن زيدًا لوجهه حسن أولى من أن زيدًا وجهه لحسن بل في البسيط أنه شاذ لعدم تقدم معمول الخبر عليه خلافًا لابن الناظم بدليل: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ۝﴾ [العاديات: ١١]، وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد إن المكسورة العاملة فيما أصله المبتدأ. حاشية الصبان (١/ ٢٧٧).

شروط دخول لام الابتداء على الخبر

(3) وهو مذهبُ أهل البصرة. والدليلُ على صحة مذهب الناظم أنّ هذه اللام مستغنيةٌ عن نون التوكيد إذا دخلت على المضارع نحو: إنّ زيدًا ليقومُ، و﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]؛ ولو كانت لام القسم لم تستغن عن النون، فكنت تقول: إن زيدًا ليقومنّ، كما تقول: والله ليقومنّ. فإذ لم يقولوا ذلك مع كثرة دخول النون مع لام القسم وندور خلافه؛ فهو دليلٌ واضحٌ على أنها ليست لام القسم، =

لَمَّا كانَتِ اللامُ للتأكيدِ[١] وإنَّ للتأكيدِ[٢] كَرِهُوا الجمعَ بينَ حرفيْنِ بمعنًى واحدٍ[٣]؛ فأَخَّرُوا اللامَ إلى الخبرِ[٤].

ولا تَدْخُلُ هذه اللامُ على خبرِ[٥] باقي أَخَوَاتِ (إنَّ)، فلا تقولُ: (لَعَلَّ زيدًا لقائِمٌ)، وأجازَ الكُوفِيُّونَ دُخُولَهَا في[٦] خبرِ لَكِنَّ، [وأَنْشَدُوا[٧]:

٩٩ - يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي][٨] وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[٩]

---

(١) في (ك) في الموضعين: «للتوكيد». (٢) في (ح): «للتوكيد».

(٣) أي: باقيين على صورتهما، فخرج لَهَنَّكَ قائمٌ بإبدال همزة أن هاءً، لزوال صورة أن، لا يقال: هلا كانا هنا من التأكيد اللفظي بالمرادف كنعم جَيْرِ؛ لأنا نمنع المرادفة إذ اللام لا تعمل، ولا تخص الاسم، وأن بمعنى الفعل. وهو أوكد بخلاف اللام فتأمل.
«الخضري» (١/ ١٣٤).

(٤) أي: لكون أن عاملة، وحق العامل التقديم لا سيما مع ضعف عملها بالحرفية.
«الخضري» (١/ ١٣٤).

(٥) ليس في (ص)، (ح). (٦) في (ك): «على».

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٤٣): «ذكر المتأخرون من النحاة أن قائل هذا لا يعرف ولا يُحفَظ له تَتِمَّةٌ».

(٨) العبارة في (ح): «واستدلوا بقوله».

(٩) (م) هَذَا البيتُ مِمَّا ذَكَرَ النُّحاةُ أَنَّهُ لا يُعْرَفُ له قائِلٌ، ولم أَجِدْ أَحَدًا ذَكَرَ صَدْرَه قبلَ الشارحِ العلَّامَةِ؛ بل وَقَفْتُ عَلَى قولِ ابنِ النحَّاسِ: «ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى جوازِ دخولِ اللامِ فِي خبرِ لَكِنَّ، واسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

والجوابُ: أنَّ هَذَا لا يُعْرَفُ قائلُه ولا أَوَّلُه، ولم يُذْكَرْ مِنه إلا هذا، ولم يُنْشِدْه أحدٌ مِمَّن وُثِّقَ فِي العربيَّةِ، ولا عُزِيَ إِلَى مشهورٍ بالضبطِ والإتقانِ». اهـ كلامُه.
ومِثْلُه للأَنْبَارِيِّ فِي «الإنصاف» (٢١٤)، وقالَ ابنُ هِشامٍ فِي «مُغْنِي اللَّبِيبِ» (ص٣٨٥): «ولا يُعْرَفُ له قائلٌ، ولا تَتِمَّةٌ، ولا نَظِيرٌ». اهـ.
ولا نَدْرِي أَرِوَايَةُ الصدرِ عَلَى هَذَا الوجهِ مِمَّا نَقَلَه الشارحُ العلَّامَةُ، أم وَضَعَه مِن عِنْدِ نَفْسِه، أم مِمَّا أَضَافَه بعضُ الرُّوَاةِ قديمًا لِتَكْمِيلِ البيتِ غيرَ مُتَدَبِّرٍ لِمَا يَجُرُّه هَذَا =

أدلة جواز دخول اللام في خبر لكن

وأجازَ المُبَرِّدُ[1] دُخُولَهَا [في[2] خَبَرِ][3] أَنَّ المفتوحةِ، وقد قُرِئَ شاذًّا[4]: (إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) [الفرقان: ٢٠]، بفتحِ (أَنَّ)، ويَتَخَرَّجُ أيضًا على زيادةِ اللامِ.

شروط دخول اللام على الخبر

[ص] [١٨٤] **ولا يَلِي[5] ذِي اللَّامَ[6] مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلَا مِنَ الأفعالِ ما كَـ(رَضِيَا)[7]**

[١٨٥] **وقد يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَـ(إِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا)**

[ش] إذا كانَ خَبَرُ (إنَّ) منفيًّا لم تَدْخُلْ عليه اللامُ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لَمَا يَقُومُ)، وقد وَرَدَ في الشعرِ[8]؛ كقولِه[9]:

١٠٢ ـ وأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا ... لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ[10]

---

(١) في «المقتضب» (٢/ ٣٤٦).
(٢) في (س)، (ع): «على».
(٣) في (ك): «على».
(٤) وهي قراءة سعيد بن جبير كما في «إعراب العكبري» (٢/ ٤١)، و«الخصائص» (١/ ٣١٦)، و«ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص٥٨).
(٥) قال الصبان (١/ ٢٨١): «ليس المراد بالولي التبعية من غير فاصل وإلا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نفي بأداة النفي مع أنه ممتنع.
وإنما لم يلها لأن غالب أدوات النفي مبدوءة باللام فلو وليتها لزم توالي لامين وهو مكروه وحمل الباقي [على الغالب]، وللتنافي بين اللام التي هي لتأكيد الإثبات وبين حرف النفي».
(٦) بالنصب بدل من ذي الواقع مفعول يلي وما قد نفيا فاعله. «الخضري» (١/ ١٣٤).
(٧) قال الأزهري في «تمرين الطلاب» (ص٣٦): «كرضيا: في موضع صلة (ما) الثانية، والألف للإطلاق، وتقدير البيت: ولا يلي الخبر الذي قد نفي ولا الخبرُ الذي كرضي حال كونه من الأفعال هذه اللامَ. ففيه تقديم معمول الصلة على الموصول وذلك جائز في الشعر».
(٨) في (س)، (ص)، (ح): «شعر».
(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٣١): «قائله هو: أبو حزام غالب بن الحرث العكلي».
(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (للا مُتَشَابِهَانِ)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ اللامَ فِي الخَبَرِ المنفيِّ بلا، وَهوَ شاذٌّ، وقدِ اخْتَلَفَ العلماءُ فِي رِوايةِ صَدْرِ هَذَا البيتِ:
=

دَخَلَتِ [اللامُ عليه][١]، ولا فرقَ بينَ المتصرِّفِ[٢] نحوِ: (إنَّ زيدًا لَيَرْضَى)، وغيرِ المتصرِّفِ[٣][٤] نحوِ: (إنَّ زيدًا لَيَذَرُ الشرَّ).

هذا إذا لم تَقْتَرِنْ[٥] به السينُ أو سوف، فإنِ اقْتَرَنَتْ[٦] به[٧]، نحوُ: (إنَّ زيدًا سوفَ يقومُ)، أو[٨] (سَيَقُومُ) ففي[٩] جوازِ دخولِ اللامِ عليه خلافٌ؛ [فيَجُوزُ إذا كانَ (سوفَ) على الصحيحِ[١٠]، وأمَّا إذا كانَ السِّينَ فقليلٌ،][١١] وإذا[١٢] كانَ ماضيًا غيرَ متصرِّفٍ[١٣] فظاهرُ[١٤] كلامِ المصنِّفِ جوازُ[١٥] دخولِ اللامِ عليه؛ فتقولُ[١٦]: (إنَّ زيدًا لنِعْمَ الرجلُ،

---

(١) في (ح): «عليه اللام».

(٢) في (ح) في الموضعين: «المنصرف».

(٣) في (ح): «المنصرف».

(٤) أي: تصرفًا تامًّا وإلا فقد جاء ليذر أمر نحو: ﴿ذَرْهُمْ﴾ الآية [الأنعام: ٩١].

(٥) في (س)، (ح): «يقترن».

(٦) في (ع)، (ح): «اقترن».

(٧) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع).

(٨) في (ص): «و».

(٩) في (ك): «على».

(١٠) يردُ عليه أن المضارع مع اللام يتعين للحال، ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه. وحينئذ فتنافي التنفيس لا سيما سوف. وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم. «الخضري» (١/ ١٣٥).

(١١) من حاشية (ع)، وبعدها علامة التصحيح.

(١٢) في (س)، (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «وإن».

(١٣) يشمل ليس مع امتناع اللام معها، ولا تخرج بقوله: ما قد نفيا لأنها نافية لا منفية اللَّهُمَّ إلا أن يراد ما لابسه النفي سواء كان واقعًا عليه أو به. «الخضري» (١/ ١٣٥).

وفي «الصبان» (١/ ٢٨٢): دخل في ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها. قال الشاطبي: ولعله لم يحترز عنها اتكالًا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي. وقال ابن غازي وتبعه البعض: بل على أنه داخل في قوله: ما قد نفيا، وفيه نظر ظاهر إذ ليست (ليس) مما قد نفي لأنها للنفي.

(١٤) في (ص)، (ح): «فمفهوم».

(١٥) في (ص): «جواز ذلك أي».

(١٦) في (س)، (ك): «نحو».

حكم اذا اقترن الخبر بالسين او سوف

وإنَّ عَمرًا لبِئْسَ الرجلُ)، وهذا[١] مذهَبُ الأخفشِ[٢] والفَرَّاءِ[٣]، والمنقولُ أنَّ سِيبَوَيْهِ[٤] لا يُجيزُ ذلكَ[٥].

فإنْ قُرِنَ[٦] (الماضي المتصرِّفُ)[٧] بـ(قدْ) جازَ دخولُ اللامِ عليه، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ)، نحوُ: (إنَّ زيدًا لقدْ قامَ).

[ص][١٨٦] وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ[٨] وَالْفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

دخول اللام على معمول الخبر

---

(١) في (ك): «وهو».

(٢) حجة الأخفش أن (نعم) لا يتصرف، فأشبه الأسماء.
انظر: «إعراب القرآن» (٢/ ٣٢٥)، و«إصلاح الخلل» (ص١٦٨)، و«التذييل» (٥/ ١١٣).

(٣) حجة الفراء أن (نعم) في مذهبه اسم. قال الفراء: تقول: إن نعم رجلًا زيد. وهذا لا يجوز عند البصريين ولا عند غير الفراء من الكوفيين إلا أن تأتي بالهاء.
قال الفراء: ويجوز أن تقول: إن عبد الله لعسى أن يقوم. لأن (عسى) بمنزلة يعسي؛ ألا ترى أنها تطلب المستقبل، فلذلك لم ينطق العرب منها بـ (يفعل) إذ كان فعل منها ويفعل بمعنى واحد. وحكى أحمد بن يحيى أن الكسائي حكى: أعسِ بأن يفعل، وبالعَسَى أن يفعل.
انظر: «إصلاح الخلل» (ص١٦٨)، و«التذييل» (٥/ ١١٣).

(٤) كتبها في (ح): «س» كأنه يختصرها.

(٥) وممن نص على أن مذهب سيبويه المنع؛ أبو محمد ابن السيد قال «إصلاح الخلل» (ص١٦٧ ـ ١٦٨): «وإطلاق أبي القاسم أنه يجوز دخول اللام في خبر إن المكسورة من غير تقييد وتفصيل غير صحيح؛ لأن خبر (إن) إذا كان فعلًا ماضيًا لم يجز دخول اللام المؤكدة عليه، وحجة سيبويه وأصحابه في امتناع ذلك أن حكم اللام أن تكون في أول الكلام، فلما أخرت (إن) وجب ألا تدخل إلا على اسم أو ما يضارع الاسم، وأجاز الأخفش: إن زيدًا لنعم الرجل، وتابعه على ذلك الفراء لأن نعم لا تتصرف، فأشبهت الأسماء، ولا تجوز هاتان المسألتان على مذهب سيبويه».
قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ١١٣): «وينبغي أن يرجع عند الاختلاف إلى السماع فإن سمع قلنا به، وإلا فلا».

(٦) في (س)، (ك): «اقترن». (٧) في (ح): «المنصرف».

(٨) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٨٤): «وأطلق الناظم في قوله: (معمول الخبر) وليس الإطلاق بصحيح؛ لأن معمول الخبر إذا كان حالًا لم تدخل عليه =

[ش] تَدْخُلُ[١] لامُ الابتداءِ على معمولِ الخبرِ إذا تَوَسَّطَ بينَ [اسم إنَّ][٢] والخبرِ[٣]، نحوُ: (إنَّ زيدًا لطعامَكَ آكِلٌ)، ويَنْبَغِي أنْ يكونَ الخبرُ حينَئذٍ مِمَّا يَصِحُّ[٤] دخولُ اللامِ عليه[٥]؛ كما مَثَّلْنَا[٦]، فإنْ كانَ الخبرُ لا

= اللام نحو: إن زيدًا لعريانًا قائمٌ، فلا يجوز هذا ولم يسمع من لسانهم، ونص الأئمة على منعه، وإن كان القياس على: إن زيدًا لطعامك آكل يقتضيه.
فإن كان المعمول مصدرًا أو مفعولًا من أجله نحو: إن زيدًا لقيامًا قائمٌ، وإن زيدًا لإحسانك يزورك، ففي ذلك نظر، ولاأذكر جواز ذلك نصًّ عن أحدٍ إلا أن جواز ذلك مندرج في عموم قولهم، إنما تدخل على معمول الخبر».

(١) في (س): «يدخل».
(٢) في (ك)، (ع)، (ص)، (ح): «الاسم».
(٣) أي: سواء تقدم الاسم كمثاله، أو الخبر كـ: إن عندي لفي الدار زيدًا، وكذا تقدم غيرهما كـ: إن عندي لفي الدار زيدًا جالس. فلو قال: إذا توسط بين ما بعد أن لشمل ذلك. «الخضري» (١/ ١٣٤).
(٤) في (ك)، (ع): «يصلح».
(٥) أي: لأن المعمول فرع العامل فلا تدخله إلا حيث تدخل أصله، ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل أل في الخبر للعهد؛ أي: الخبر الذي سبق دخول اللام عليه ففي المتن شرطان، وسيأتي إشعاره بثالث، وهو عدم دخولها على الخبر، وسيذكر الشارح رابعًا، وهو أن لا يكون المعمول حالًا لعدم سماعه قيل: وكذا التمييز فلا يقال: إن زيدًا لراكبًا منطلق، أو لنفسًا طيب، وتدخل على المصدر والمفعول له، كـ: إن زيدًا لضربًا - أو لتأديبًا -
ضارب خلافًا لأبي حيان، والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه. «الخضري» (١/ ١٣٥).
(٦) (م) يُشْتَرَطُ لدخولِ اللام عَلَى معمولِ الخَبَرِ أربعةُ شروطٍ:
الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ هَذَا المَعمولُ مُتَوَسِّطًا بينَ مَا بعدَ إنَّ، سواءٌ أكانَ التالي لإنَّ هو اسْمَهَا، كَمَا فِي مثالِ الشارحِ، أم كَانَ التالي لإنَّ هو خَبَرَها الظرفَ أو الجارَّ والمجرورَ، نحوُ: (إنَّ عندي لَفي الدارِ زيدًا)، أم كَانَ التالي لها مَعْمُولًا آخَرَ للخبرِ المُؤَخَّرِ، نحوَ: (إنَّ عندي لفي الدارِ زَيْدًا جالِسٌ)، ويَشْمَلُ كلَّ هذه الصورِ قَوْلُ الناظِمِ: (الواسِطَ معمولَ الخبرْ)، وَإِنْ كَانَ تفسيرُ الشارحِ قد قَصَرَه عَلَى صورةٍ واحدةٍ منها.
الشرطُ الثاني: أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مما يَصِحُّ دخولُ اللامِ عليه، وهذا يُسْتَفَادُ مِن قولِ =

شروط دخول اللام على معمول الخبر

يَصِحُّ[١] دخولُ اللامِ عليه لم يَصِحَّ دُخُولُها على المعمولِ[٢]؛ كما إذا كانَ الخبرُ فعلًا ماضيًا متصرِّفًا غيرَ مقرونٍ[٣] بـ(قدْ) [لم يَصِحَّ دخولُ اللامِ على المعمولِ[٤]][٥]، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لطعامَكَ أكَلَ)، وأجازَ ذلك بعضُهم[٦].

= الناظِمِ: (معمولَ الخبَرْ) فإنَّ ألْ فِي الخَبَرِ للعهدِ الذِّكْرِيِّ، والمعهودُ هو الخَبَرُ الَّذِي تَدْخُلُ اللامُ عليه، والذي بَيَّنَه وذَكَرَ شُرُوطَه فيها قبلَ ذلك.

الشرطُ الثالِثُ: ألَّا تكونَ اللامُ قدْ دَخَلَتْ عَلَى الخَبَرِ، وهذا الشرطُ الَّذِي بَيَّنَ الشارِحُ أنَّ كلامَ الناظِمِ يُشْعِرُ به، وقد بَيَّنَ أيضًا وجهَ إشعارِ كلامِه به.

الشرطُ الرابِعُ: ألَّا يَكُونَ المعمولُ حالًا ولا تَمْيِيزًا، فلا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (إنَّ زيدًا لراكِبًا حاضِرٌ)، ولا تقولَ: (إنَّ زيدًا لَعَرَقًا يَتَصَبَّبُ)، وقدْ نَصَّ الشارِحُ عَلَى الحالِ، ونَصَّ غيرُه عَلَى التمييزِ، وزادَ أبو حَيَّانَ: ألَّا يَكُونَ المعمولُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، ولا مَفْعُولًا لأجلِهِ، فعندَه لا يجوزُ أنْ تقولَ: (إنَّ زيدًا لَركوبَ الأميرِ راكِبٌ)، ولا أنْ تقولَ: (إنَّ زيدًا لَتَأْدِيبًا ضارِبٌ ابنَه)، واسْتَظْهَرَ جماعةٌ عدمَ صِحَّةِ دخولِ اللامِ عَلَى المُسْتَثْنَى مِن الخَبَرِ، ولا عَلَى المفعولِ معَه، وَإنْ كَانَ المتقدِّمُونَ لم يَنُصُّوا عَلَى هذيْن (م).

(١) في (ك): «يصلح».

(٢) في (ح): «معمول الخبر».

(٣) في (س): «مقترن».

(٤) قال الصبان (١/ ٢٨٢): «لأن المعمول من تمام الخبر فإذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في موضعه بخلافه مع التأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال: إن لعندك زيدًا جالس».

(٥) من (ص)، (ح).

(٦) وهو: الأخفش كما في «منهج السالك» (١/ ٢٨٤).

قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ١١٤): «والصحيح المنع لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه لزم من ذلك ترجيح الفرع على الأصل». انتهى.

ونقول: أصل هذه اللام أن تدخل على الاسم المبتدأ، وإذا كان الاسم المبتدأ قد دخل عليه حرف النفي لم تدخل هذه اللام عليه ولا إن أيضًا، فإذا قلت: ما زيد منطلق، أو: لا رجل في الدار ولا امرأة، فلا يجوز أن تدخل لام الابتداء على هذا المبتدأ، فكذلك إذا كان الخبر منفيًا لا تدخل عليه هذه اللام».

دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وإنما قالَ المصنِّفُ: (وتَصْحَبُ الوَاسِطَ)؛ أي: المتوسِّطَ؛ تنبيهًا[١] على أنها لا تَدْخُلُ على المعمولِ إذا تَأَخَّرَ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا آكِلٌ لَطَعَامَكَ)، وأَشْعَرَ قولُه بأنَّ اللامَ إذا دَخَلَتْ على المعمولِ المتوسِّطِ لا تَدْخُلُ على الخبرِ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لَطَعَامَكَ لآكِلٌ)؛ وذلك من جهةِ أنه خَصَّصَ [دخولَ اللامِ بمعمولِ الخبرِ المتوسِّطِ، وقد سُمِعَ][٢] ذلك قليلًا، وحُكِيَ[٣] من كلامِهِم[٤]: (إني لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ)[٥].

وأشارَ بقولِهِ: (والفصلَ) إلى أن لامَ الابتداءِ تَدْخُلُ على ضميرِ الفصلِ[٦](*)، ....

دخول اللام على ضمير الفصل

---

(١) في (ح): «بينها».

(٢) مكانها في (ص): «وقد سمع»، وفي (ح): «وسمع».

(٣) في (س)، (ك)، (ع)، (ح)، (ص): «حكي».

(٤) في (ك): «قولهم».

(٥) قال ابن مالك: «وحكى الفراء أن أبا الجراح سُمع يقول: إني لبحمد الله لصالح، فعلم أن هذا جائز في الاختيار، غير مختص بالاضطرار، وذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأن الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد، وليس بمختار». «شرح التسهيل» (٢/ ٣١).

(٦) وإنما سمي ضميرًا مع أنه حرف لا محل له عند الأكثر لأنه بصورته. «الخضري» (١/ ١٣٥).

وقال الصبان (١/ ٢٨٢): هو حرف لا محل له من الإعراب وعليه أكثر النحاة كما في الروداني فتسميته ضميرًا مجاز علاقته المشابهة في الصورة. وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم، وعمادًا لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة. وقيل: هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك. وقيل محله محل ما قبله. وقيل محل ما بعده ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخيرين، وفي نحو: كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما، وفي نحو إن زيدًا هو القائم بالعكس وإنما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقًا لما قبله غيبة وحضورًا وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كأفعل من، وفي بعض هذه الشروط خلاف بسطه في المغني، وفائدته: الاعلام =

وسُمِّيَ[1] ضميرَ الفصلِ؛ لأنَّه يَفْصِلُ بينَ الخبرِ والصفةِ، وذلكَ إذا قُلْتَ: (زيدٌ هو القائِمُ) فلو لم تَأْتِ بـ(هو) لاحْتَمَلَ أنْ يكونَ (القائِمُ) صفةً لزيدٍ وأنْ يكونَ خبرًا عنه، فلَمَّا أَتَيْتَ بـ(هو) تَعَيَّنَ أنْ يكونَ (القائِمُ) [خبرًا عن زيدٍ][2].

وشَرْطُ ضميرِ الفصلِ أنْ يَتَوَسَّطَ بينَ المبتدأِ والخبرِ[3]، نحوُ: (زيدٌ هو القائِمُ)، أو بينَ ما أَصْلُه المبتدأُ والخبرُ، نحوُ: (إنَّ زيدًا لهو[4] القائِمُ)، وأشارَ بقولِهِ: (والفصل[5] **واسمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ**) إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تَدْخُلُ على الاسمِ إذا [تَأَخَّرَ عن][6] الخبرِ[7]، نحوُ: (إنَّ في

---

(١) في (ح): «ويسمى».

(٢) العبارة في (ك): «صفة لزيد وأن يكون خبرًا عنه».

(٣) (م) يُشْتَرَطُ فِي ضميرِ الفصلِ - بقَطْعِ النظرِ عن كونِه بينَ مَعْمُولَي إنَّ - أربعةُ شروطٍ:
الأَوَّلُ: أنْ يَقَعَ بينَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، أو مَا أَصْلُهُما ذلكَ، وقد ذَكَرَ الشارحُ هَذَا الشرطَ.
الشرطُ الثاني: أنْ يَكُونَ الاسمانِ اللذانِ يَقَعُ بينَهما مَعْرِفَتَيْنِ، نحوُ: (إنَّ مُحَمَّدًا هو المُنْطَلِقُ)، أو أَوَّلُهما: معرفةً حقيقةً، وثانيهما: يُشْبِهُ المعرفةَ فِي عدمِ قَبُولِه أداةَ التعريفِ كأَفْعَلِ التفضيلِ المقترنِ بمِن، نحوُ: (محمدٌ أفضلُ مِن عمرٍو).
الشرطُ الثالثُ: أنْ يَكُونَ ضميرُ الفَصْلِ عَلَى صيغةِ ضميرِ الرفعِ؛ كَمَا فِي هذه الأمثلةِ.
الشرطُ الرابعُ: أن يُطابِقَ مَا قبلَه فِي الغَيْبَةِ أو الحضورِ، وفي الإفرادِ أو التثنيَةِ أو الجمعِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧]، فأنتَ للخِطَابِ، وَهوَ فِي الخِطَابِ، وفِي الإفرادِ كَمَا قبلَه، ونحوُ: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥﴾ [الصافات: ١٦٥]، فنحنُ للتكلُّمِ كَمَا قبلَه (م).

(٤) في (ك): «هو». (٥) من (ك).

(٦) كررت في (ح).

(٧) وكذا عن معموله فقط إن قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كإن في الدار لزيدًا جالس.
«الخضري» (١/١٣٦).

علة تسمية ضمير الفصل بهذا الاسم

شرط ضمير الفصل

ما يشترط في ضمير الفصل

الدارِ لَزَيْدًا)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ۝٣﴾ [القلم: ٣].

وكلامُه يُشْعِرُ أيضًا بأنه إذا دَخَلَتِ اللامُ على الفصلِ(١) أو على الاسمِ(٢) المتأخِّرِ(٣) لم تَدْخُلْ على الخبرِ، وهو كذلكَ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لَهو لَقَائِمٌ)، ولا: (إنَّ لفي الدارِ لزيدًا)، ومُقْتَضَى(٤) إطلاقِه في قَوْلِهِ: إنَّ لامَ الابتداءِ تَدْخُلُ على المعمولِ المتوسِّطِ بينَ الاسمِ والخبرِ - أنَّ كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جازَ دُخُولُ اللامِ عليه؛ كالمفعولِ الصريحِ، والجارِّ والمجرورِ، والظرفِ، والحالِ، وقد نَصَّ النحْويُّون على منعِ دخولِ اللامِ على الحالِ، فلا تقولُ: (إنَّ زيدًا لضاحِكًا رَاكِبٌ)(٥). [واللهُ أعلم](٦).

[ص] [١٨٧] وَوَصْلُ (مَا)(٧) بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ(٨)

(١) من (س)، (ك)، (ع)، (ص) وفي (ح): «الفعل»، وفي سائرها: «ضمير الفصل».
(٢) في (ص): «اسم».
(٣) في (ص): «مؤخر»، وفي (ح): «المؤخر».
(٤) في (س): «ويقتضي».
(٥) كتب في حاشية (ع): «بلغ مقابلة وقراءة».
(٦) من (ص).
(٧) قال الناظم: (ووصلُ ما). ولم يبيِّن أهي ما الحرفية أم لا؟ ولا شكَّ أنها الحرفية، فتكون مع إعمالها الزائدة التوكيدية، وفي الوجه الآخر الكافة. وأما الاسمية فلا مدخل لها هنا إلا أن تكون هي الاسم، وذلك عد الإعمال خاصّةً، نحو: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، و﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: ٩٥]، وما أشبه ذلك فكان ينبغي أن يُنَبِّه على أنها الحرفية.
والجواب: أنّه ترك ذلك اتّكالًا على الناظر في المسألة؛ لأنّ دخولها إنما يكونُ تقديرًا بعد توفية الاسم والخبر أو ما يقومُ مقام ذلك؛ وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الزيادة الاسميّة، وإنما تعقل الزيادة إذا قُصِد بها قَصْدَ الأدواتِ، وهي الحروف للزيادة، فلم يكن في تَرْكِه البيان كبيرُ إشكالٍ. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤).
(٨) تنبيهًا على القياس، إلا أنه جعله مرجوحًا مع فُشُوِّ إبطاله بما، ولذلك قال: (وقد يُبَقَّى العملُ)، فأتى بالفعل المضارع ولم يقل: وقد بُقِّي العمل، فيكون تنبيهًا على =

Black plate (555,1)

[ش] إذا اتَّصَلَتْ (ما) غيرُ الموصولةِ بإنَّ وأَخَوَاتِها[1] كَفَّتْهَا عن العملِ[2]

= ما سمع من ذلك.

وحمل ابن الناظم كلامه على أنه يشير إلى ما سُمع من ذلك فقال: «وفي قوله: (وقد يُبَقَّى العملُ) ـ بدون تقييدٍ ـ تبيةٌ على مجيء مثله»: يريد مثل ما حكى ابنُ برهانٍ. والظاهر أن مراده إجراءُ القياس في الجميع كما قال في «التسهيل» [«شرح التسهيل» (٢/ ٣٢)]: «والقياس سائغ»، إلا أنه قلّله هنا تنبيهًا ـ والله أعلمُ ـ على ما فيه من الضعف؛ إذ عَدَمُ السماع في كأنما ولكنما ولعلّما جملةً، وندوره في إنّما، مما يُبَيّن أن العرب إنما أرادت بـ(ما) الداخلة عليها؛ الكافة لا التوكيدية.

فإن قيل: فهذا يدلّ على ما قاله ابنه.

فالجواب: أن عبارته بعيدةٌ عن ذلك القصيد، وعادته إذا أتى بقد أن يُشيِر إلى ما قد يلحقه القياس، وأيضًا لو لم يكن مقصودُه القياس لأوهم أن الإعمال في ليت مقصور على السماع، وذلك غير صحيح باتفاق، فدلّ على أن مراده القياس بلا بدّ، والله أعلم.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

قال ابن مالك: وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسًا. وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيدًا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب. وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رَحِمَهُ اللَّهُ يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسًا، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها. وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ. «شرح التسهيل» (٢/ ٣٨).

(١) أي: وغير الموصوفة، والمصدرية كإن ما فعلت حسن؛ أي: إن فعلك، فالكافة هي ما الزائدة فقط، وتوصل بها في الرسم دون غيرها. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٢) أي: لإزالتها اختصاصها بالأسماء فتدخل على الفعل نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: ٦] فوجب إهمالها. «الخضري» (١/ ١٣٦).

وإبطالُ عملها يستلزمُ عدم اختصاصها بالمبتدأ والخبر، فعلى هذا تكون عند إبطال عملها على وجهين:

أحدهما: أن يبقى دخولها على المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [المائدة: ٥٥]، ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الحديد: ٢٠].

الثاني: أن تدخل على الجملة الفعلية فتقول: إنما يقدمُ زيد. ومنه قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم﴾ [الزمر: ١٠] وفي كِلا الوجهين عمل هذه =

ما يترتب على إبطال (إنَّ) بـ(ما)

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وهذا مَذْهَبُ جماعةٍ مِن النَّحْوِيِّينَ(1) [كالزَّجَّاجِيِّ(2) ....

(1) (م) ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ (ما) غيرَ الموصولةِ إذا اقْتَرَنَتْ بهذه الأدواتِ أَبْطَلَتْ عَمَلَها، إلا لَيْتَ، فإنَّ إعمالَها معَ مَا جائزٌ، وعَلَّلُوا ذلك بأنَّ هذه الأدواتِ قد أُعْمِلَتْ لاخْتِصَاصِها بالأسماءِ، ودخولُ (ما) عليها يُزِيلُ هَذَا الاختصاصَ ويُهَيِّئُها للدخولِ عَلَى جُمَلِ الأفعالِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: 108]، وقولِه سُبْحَانَهُ: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: 6]، ونحوُ قولِ امْرِئِ القَيْسِ:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

ومثلُ قولِ الفَرَزْدَقِ:

أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

وتُسَمَّى (ما) هذه مَا الكافَّةَ، أو مَا المُهَيِّئَةَ، ووجهُ هاتيْنِ التسميتيْنِ ظاهرٌ بعدَ الَّذِي ذَكَرْنَاه لكَ مِن شَأْنِها، وتُسَمَّى أيْضًا مَا الزائدةَ، ولكونِ (ما) هذه لا تُزِيلُ اختصاصَ (ليتَ) بالجملِ الاسميَّةِ؛ بل هِيَ باقيَةٌ معَها عَلَى اختصاصِها بالأسماءِ، لم تُبْطِلْ عَمَلَها، فعِلَّةُ إِبْطَالِها إعمالَ غيرِ ليْتَ أنها أزالَتِ السببَ الَّذِي مِن أجلِهِ عَمِلَتْ، وعِلَّةُ بقاءِ ليتَ عَلَى الإعمالِ أنَّ (ما) لم تُزِلِ السببَ الَّذِي مِن أجلِه عَمِلَتْ، وقد جاءَ السماعُ مُعَضِّدًا لِذَلِكَ، كَمَا فِي قَوْلِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

قالَتْ أَلا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

فإنَّه يُرْوَى بنصبِ (الحَمَامَ) ورَفْعِه، فأما النصبُ فعلى إعمالِ ليتَ فِي اسمِ الإشارةِ، والحمامَ بَدَلٌ منه أو عَطْفُ بيانٍ عليه أو نعتٌ له، وأما الرفعُ فعلى إهمالِ لَيْتَ.

وذَهَبَ الزَّجَّاجُ فِي كتابِه «الجُمَلِ» إِلَى أنَّ جميعَ هذه الأدواتِ بمَنْزِلَةٍ واحدةٍ، وأنها إذا اقْتَرَنَتْ بها (ما) لم يَجِبْ إهمالُها؛ بل يَجُوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ، غيرَ أنَّ الإهمالَ أكثرُ فِي الجميعِ، أما الإعمالُ فعلى اختصاصِهَا الأصليِّ، وأمَّا الإهمالُ فلِمَا حَدَثَ لها مِن زَوَالِ الاختصاصِ، وذَكَرَ الزَّجَّاجُ أنَّ ذلك مسموعٌ فِي الجَميعِ، قالَ: «مِن العربِ مَن يَقُولُ: إنما زَيْدًا قائِمٌ، ولَعَلَّمَا بَكْرًا جالِسٌ، وكذلك أَخَوَاتُها: يَنْصِبُ بها، ويُلْغِي ما». اهـ. وتَبِعَه عَلَى ذلك تلميذُه الزَّجَّاجِيُّ، وابنُ السَّرَّاجِ، وَهوَ الَّذِي يُفِيدُه ظاهرُ كلامِ الناظِمِ (م).

(2) في «الجمل» (ص304) قال: «من العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلما بكرًا قائم، فيلغي (ما)، وينصب بـ (إن)، وكذلك سائر أخواتها».

قال أبو حيان: «وينبغي أن يحمل قوله ذلك على أنه لما اقتضي القياس عنده ذلك =

وجه تسمية (ما) بالكافة

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وابنِ السَّرَّاجِ[1]][2].

وحَكَى الأَخْفَشُ[3][4] والكِسَائِيُّ[5]: (إنما زيدًا قائمٌ)، والصحيحُ المذهَبُ الأوَّلُ[6][7]، وهو أنَّها[8] لا يَعْمَلُ[9] مِنها[10] معَ (ما) إلَّا (ليتَ)، وأمَّا ما حَكَاهُ الأَخْفَشُ والكِسَائِيُّ[11] فشاذٌّ[12].

واحْتُرِزَ[13] بغيرِ الموصولةِ مِن[14] الموصولةِ؛ فإنَّها لا تَكُفُّهَا عن

= نسبه إلى العرب؛ ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: (العرب ترفع كل فاعل) وإن كنت إنما سمعت الرفع في بعض الفاعلين، لما اقتضي القياس عندك ذلك».

(١) انظر: «الارتشاف» (٣/ ١٢٨٥).

(٢) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(٣) انظر: «شرح الجمل» لابن عصفور (١/ ٤٣٤).
وفي «الغرة»: «بعضهم ينصب بليت ولعل و(ما) موجودة، وجوز الأخفش ذلك في كأن وإن وأن» انتهى. قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ١٤٩): «فيكون للأخفش قولان: اختصاص ذلك بليت، والقول الثاني: إلحاق كأن وإن وأن بهما».

(٤) أي: فالإعمال مسموع في غير ليت أيضًا لا مقيس عليها. كما قيل: قال الزجاج في الجمل: ومن العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلَّما بكرًا جالس، وكذلك أخواتها ينصب بها ويلغي ما، ومشى عليه ابن السراج، ووافقهما المصنف. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٥) انظر: «شرح اللمع» لابن برهان (ص٧٥).

(٦) «ذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيدًا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب». «شرح التسهيل» (٢/ ٣٨).

(٧) هو: مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر، والثاني يكتفي بالاختصاص الأصلي.
«الخضري» (١/ ١٣٦).

(٨) من (س)، (ك)، (ع)، (ح)، (ص)، وفي سائرها: «أنه».

(٩) في (س)، (ح): «تعمل». (١٠) بياض في (ك).

(١١) ليس في (ك). (١٢) في (ك): «فقد شذّ».

(١٣) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي سائرها: «واحْتَرَزْنَا».

(١٤) في (ك): «عن».

العملِ؛ بل تَعْمَلُ معَها[١]، والمرادُ بالموصولةِ[٢] التي بمعنَى (الذي)، نحوُ: [إنَّ ما][٣] عندَكَ حَسَنٌ؛ أي: إن الذي عندَكَ حَسَنٌ، والتي هي مُقَدَّرَةٌ بالمصدرِ، نحوُ: (إنَّ ما فَعَلْتَ حَسَنٌ)؛ أي: إنَّ فِعْلَكَ حسنٌ.

[والله تعالى أعلم بالصواب][٤].

[ص] [١٨٨] وجائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا علَى منصوبِ (إنَّ) بعدَ أنْ تَسْتَكْمِلَا

[ش] أي[٥]: إذا أُتِيَ بعدَ اسمِ (إنَّ) وخبرِها[٦] بعاطفٍ[٧] جازَ في الاسمِ الذي بعدَه وجهانِ:

أَحَدُهما[٨]: النصبُ عَطفًا على اسمِ (إنَّ)، نحوُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا).

و[٩]الثاني: الرفعُ، نحوُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو).

[واخْتُلِفَ فيه[١٠]؛ ....

---

(١) في (ح)، (ص): «فيها».
(٢) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي سائرها: «من الموصولة».
(٣) في (س)، (ك)، (ع)، (ص): «إنما».
(٤) من (ح).
(٥) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).
(٦) في (ك): «وأخواتها».
(٧) أي: لم يقيده بالواو لأن لا مثلها كـ: إن زيدًا قائم لا عمرًا ولا عمرٌو، واستظهر الصبان أن الفاء وثم وأو وحتى. كذلك، والأصح أن الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما في الهمع، وأجازه الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد، وعطف البيان قال سم: والظاهر بناؤه على أن الرفع على محل اسم أن. «الخضري» (١/١٣٦).
(٨) ليس في (س)، (ك)، (ع). (٩) ليس في (ص).
(١٠) (م) مِمَّا لا يَسْتَطِيعُ أنْ يَجْحَدَهُ واحدٌ مِن النُّحاةِ أنَّهُ قدْ وَرَدَ عن العربِ - في جملةٍ صالحةٍ من الشعْرِ، وفي بعضِ النثْرِ - وقوعُ الاسمِ المرفوعِ مسبوقًا بالواوِ بعدَ اسمِ إنَّ المنصوبِ وقبلَ خبرِها، ومنه قولُ ضَابِئِ بنِ الحارثِ البُرْجُمِيِّ:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإني وقَيَّارٌ بها لغَرِيبُ =

فالمشهورُ أنه معطوفٌ على مَحَلِّ اسمِ (إنَّ)[١]؛ ....

= ومنه مَا أَنْشَدَهُ ثَعْلَبُ، ولم يَعْزُهُ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإني وأَنْتُمَا ... وإنْ لم تَبُوحَا بالهَوَى دَنِفَانِ

وقد وَرَدَ فِي القرآنِ الكريم آيتانِ ظاهِرُهما كظاهِرِ هذيْنِ البيتيْنِ، الأُولَى قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، والثانيةُ قراءةُ بَعْضِهِم: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ) [الأحزاب: ٥٦]، برفع (ملائكتُه).

وقدِ اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي تَخْرِيجِ ذلك؛ فذَهَبَ الكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّ الاسمَ المرفوعَ مَعْطُوفٌ عَلَى اسمِ إنَّ باعتبارِه مُبْتَدأً قبلَ دخولِ إنَّ، وذَهَبَ الجمهورُ مِن البَصْرِيِّينَ إِلَى أن هَذَا الاسمَ المرفوعَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُه محذوفٌ، أو خَبَرُه المذكورُ فيما بعدُ، وخَبَرُ إنَّ هو المحذوفُ، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِه مَعْطُوفٌ عَلَى جملةِ إنَّ واسمِها وخبرِها، وذَهَبَ المحقِّقُ الرَّضِيُّ إِلَى أَنَّ جملةَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ حينَئِذٍ لَا مَحَلَّ لها مُعْتَرِضَةٌ بينَ اسمِ إنَّ وخَبَرِها، وَهوَ حَسَنٌ؟ لِمَا يَلْزَمُ عَلَى جَعْلِها معطوفةً عَلَى جملةِ إنَّ واسْمِها وخَبَرِها من تقديمِ المعطوفِ عَلَى بعضِ المعطوفِ عليه؛ لأنَّ خبرَ إنَّ متأخِّرٌ فِي اللفظِ أو التقديرِ عن جملةِ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، وخَبَرُ إنَّ جزءٌ من الجُمْلَةِ المعطوفِ عليها (م).

(١) أي: بناء على أنه لا يشترط في تبعية المحل بقاء الْمُحْرِز؛ أي: الطالب له لأن الطالب للرفع هنا الابتداء، وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين. واشترط ذلك جمهورهم فمنعوا تبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو: ما عندي من رجل، ولا امرأة بالرفع عطفًا على محل رجل لأن طالبه، وهو الابتداء باقٍ لم ينسخ. وإن جر لفظه. «الخضري» (١/١٣٦).

قال ابن هشام في الْعَطف على الْمحل من نحو: لَيْسَ زيد بقائم وَلَا قَاعِدًا بِالنّصب: وَله عِنْد الْمُحَقِّقين ثَلَاثَة شُرُوط:

أَحدهَا: إِمْكَان ظُهُوره فِي الفصيح أَلا ترى أنه يجوز فِي لَيْسَ زيد بقائم وَمَا جَاءَنِي من امْرَأَة أن تسْقط الْبَاء فتنصب وَمن فَترفع وعَلى هَذَا فَلَا يجوز مَرَرْت بزيد وعمرًا خلافًا لِابْنِ جني لِأَنَّهُ لَا يجوز: مَرَرْت زيدًا....

الثَّانِي: أن يكون الْموضع بِحَق الْأَصَالَة فَلَا يجوز هَذَا ضَاربٌ زيدًا وأخيه لِأَن الْوَصْف المستوفي لشروط الْعَمَل الأَصْل إعماله لَا إِضَافَته لالتحاقه بِالْفِعْلِ....

وَالثَّالِث: وجود الْمُحْرِز؛ أَي: الطَّالِب لذَلِك الْمحل وابتنى على هَذَا امْتنَاع مسَائِل:

إِحْدَاهَا: إن زيدًا وَعَمْرو قائمان، وَذَلِكَ لِأَن الطَّالِب لرفع زيد هُوَ الِابْتِدَاء، =

العطف ع المحل

فإنَّه في الأصلِ][1] مرفوعٌ لكونِه مبتدأً، وهذا[2] يُشْعِرُ به ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ[3].

وذَهَبَ قومٌ إلى أنه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ، والتقديرُ[4]: وعمرٌو كذلكَ[5]. وهو الصحيحُ[6].

فإنْ كانَ العطفُ[7] قبلَ أنْ تَسْتَكْمِلَ (إنَّ)[8] - أي: قبلَ أنْ تأْخُذَ خبَرَها - تَعَيَّنَ النصبُ عندَ جمهورِ النحويِّينَ[9][10]، فتقولُ: (إنَّ زيدًا

حكم توجيه النصب إذا عطف قبل استكمال إنَّ خبرها

= والابتداء هُوَ التجرد والتجرد قد زَالَ بِدُخُول إن.
وَالثَّانية: إن زيدًا قَائِم وَعَمْرو، إِذا قدرت عمرًا مَعْطُوفًا على الْمحل لَا مُبْتَدأ، وَأَجَازَ هَذِه بعض الْبَصرِيين لأَنهم لم يشترطوا الْمُحْرِز، وَإِنَّمَا منعُوا الأولى لمَانع آخر، وَهُوَ توارد عاملين إن والابتداء على مَعْمُول وَاحِد وَهُوَ الْخَبَر، وأجازهما الْكُوفِيُّونَ لأَنهم لَا يشترطون الْمُحرِز، وَلِأَن إن لم تعْمل عِنْدهم فِي الْخَبَر شَيْئًا بل هُوَ مَرْفُوع بِمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ قبل دُخُولهَا. «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (ص٦١٦).

(١) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص). (٢) في (ك): «وهو».

(٣) أي: لجعله معطوفًا على منصوب إن، لا أن يراد معطوفًا صورة. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٤) في (ح)، (ص): «التقدير».

(٥) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢٨٧): «وهذا هو المتفهم من كلام سيبويه، والذي ذهب إليه متأخرو أصحابنا الأندلسيين، وبه قال الجرمي. نص عليه في الفرخ».

(٦) «لا يجوز: إن زيدًا وعمرو قائمان، برفع عمرو. وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معًا نحو: ما زيد قائمًا لكن أو بل قاعد؛ لأن في العطف على اللفظ إعمال (ما) في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، فلم يوجد المحرز، **والصواب الرفع على إضمار مبتدأ**». «الصبان» (٣/ ١٣١).

(٧) ليس في (ح). (٨) ليس في (ك).

(٩) في (ح): «البصريين».

(١٠) أي: لأن المرفوع إن عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه، أو على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لأن =

وعمرًا قائمانِ، وإنكَ وزيدًا ذاهبانِ)، وأجازَ بعضُهم الرفعَ[(١)]. [والله تعالى أعلم][(٢)].

= المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر، وكذا أن عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لأن أن لم تعمل في الخبر كما مر. ولذا أجازه بعضهم كم سيأتي، وقد يقال على الأول: ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلًا كما قالوه: في أن زيدًا وأن عمرًا قائمان إلا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا، وإن قدر له خبر، وعطفت جملته على جملة إن لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم. وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة. «الخضري» (١/١٣٦).

(١) هم: **الكوفيون**؛ قال الشاطبي: "وذهب الكوفيون إلى جواز الرفع كما جاز مع تأخير المعطوف، إلا أنهم اختلفوا، فذهب **الكسائي** إلى الجواز بإطلاق، ظهر في المعطوف عليه النصب أو لم يظهر، فتقول: إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنك وبكرٌ ذاهبان. وذهب **الفراء** إلى التفرقة بين ما لم يظهر فيه الإعراب فيجوز الرفع في المعطوف عليه، وبين ما ظهر فيه الإعراب فلا يجوز إلا النصب، فتقول على مذهبه: إنك وزيدٌ ذاهبان، وإنّهم وزيد قائمون، ولا تقول: إن زيدًا وعمرو قائمان". «المقاصد الشافية» (٢/٣٧١).

قال سيبويه: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا». «الكتاب» (٢/١٥٥).

وقال ابن مالك: ومما يصلح الاحتجاج به **للفراء والكسائي** على رفع المعطوف قبل الخبر قول بعض العرب: (إنهم أجمعون ذاهبون). فرفع التوكيد حملًا على معنى الابتداء في المؤكد مع أنهما شيء واحد في المعنى. فأن يكون ذلك في المعطوف والمعطوف عليه لتباينهما في المعنى أحق وأولى. ونسب سيبويه قائل: (إنهم أجمعون ذاهبون) إلى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيتهم. وليس ذلك من سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ بمرضي؛ بل الأولى أن يُخَرّج على أن قائل ذاك أراد: أنهم هم أجمعون ذاهبون. على أن يكون (هم) مبتدأ مؤكدًا بـ(أجمعون) مخبرًا عنه بـ(ذاهبون). ثم حذف المبتدأ، وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف، وتبقى صفته. وأكثر ما يكون ذلك في صلة الموصول نحو: (قدم الذين فارقت أجمعين)؛ أي: الذين فارقتهم أجمعين. «شرح الكافية الشافية» (١/٥١٤).

(٢) من (ح).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

العطف على اسم أخوات إنَّ

[ص] [١٨٩] وأُلْحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لَكِنَّ، وَأَنَّ)   مِنْ دُونِ (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ)

[ش] حُكْمُ (أنَّ) المفتوحةِ و(لكِنَّ) في العطفِ [على اسمِهما][١] حكمُ (إنَّ)[٢]، فتقولُ: (عَلِمْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو) [برفعِ عمرٍو ونَصْبِه][٣]، وتقولُ: (عَلِمْتُ أنَّ زيدًا وعمرًا قائمانِ) بالنصبِ فقطْ عندَ الجمهورِ، وكذلك تقولُ[٤]: (ما زيدٌ قائم[٥]، لكِنَّ عمرًا مُنْطَلِقٌ[٦] وخالدًا) بنصبِ خالدٍ[٧] ورفعِه، و: (ما زيدٌ قائمًا لكِنَّ عمرًا وخالدًا منطلقانِ) بالنصبِ فقطْ.

وأمَّا (ليتَ ولَعَلَّ وكأنَّ)[٨] فلا يَجُوزُ معَها إلَّا النصبُ، تَقَدَّمَ[٩] المعطوفُ أو تَأَخَّرَ، فتقولُ: (ليتَ زيدًا وعمرًا قائمانِ، وليتَ[١٠] زيدًا قائمٌ[١١] وعمرًا) بنصبِ عمرٍو في المثالَيْنِ، ولا يَجُوزُ رفعُه، وكذلك (كأنَّ ولعلَّ)، وأجازَ الفَرَّاءُ الرفعَ فيه متقدِّمًا ومتأخِّرًا معَ الأحرفِ الثلاثةِ[١٢].

---

(١) ليس في (ك)، والعبارة في (ح): «على العطف».
(٢) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي سائرها: «المكسورة».
(٣) في (ص): «بنصب عمرو ورفعه».   (٤) ليس في (ص).
(٥) في (ص): «قائمًا».   (٦) في (ح): «منطلقًا».
(٧) في (ح): «خالدًا».
(٨) أي: لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى الإنشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الإنشاء. لكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف بخبر، ولا إنشاء. ولذا قال في متن الجامع: يرفع مطلقًا تالي العاطف أن نسق على ضمير الخبر، وبعد إن وأن، ولكن إن قدر مبتدأ الخ. ومقتضى ما ذكر إن كان لإنشاء التشبيه وهو قول نقله الدماميني، وصرح في المغني بأنها للإخبار.
«الخضري» (١/ ١٣٧).
(٩) من (س)، (ك)، (ص)، (ح)، (ع)، وفي غيرهن: «سواءٌ تَقَدَّمَ».
(١٠) في (ص): «وكذلك ليت».   (١١) في (ك): «قائمًا».
(١٢) أي: بشرط خفاء الإعراب نظير ما مرَّ.

=

تخفيف (إنَّ)

[ص] [١٩٠] وخُفِّفَتْ (إنَّ)(١) فَقَلَّ الْعَمَلُ   وتَلْزَمُ اللامُ إذا ما (٢) تُهْمَلُ

[١٩١] ورُبَّمَا اسْتُغْنِيَ(٣) عنها إنْ بَدَا   ما ناطِقٌ(٤) أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

[ش] إذَا خُفِّفَتْ (إنَّ) فالأكثرُ في لِسانِ العربِ إهمالُها، فتقولُ: (إنْ زَيْدٌ لقائمٌ)، وإذا أُهْمِلَتْ لَزِمَتْهَا اللامُ(٥)؛ فارِقَةً بينَها وبينَ (إنِ) النافيَةِ، ويَقِلُّ

= «الخضري» (١/ ١٣٧).

قال الشاطبي: والمخالف في المسألة هو: الفراءُ، فأجاز أن يقال: كأنّ زيدًا أسدٌ وعمروٌ، ولعل زيدًا قائم وعمروٌ، وليت زيدًا قائم وعمروٌ. وشاهده على ذلك قولُ الراجز:

يا ليتَني وأنتِ يا لَمِيسُ   بِبَلْدةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

«المقاصد الشافية» (٢/ ٣٨٣).

قال ابن مالك: ولا حجة له فيه لأن تقديره: يا ليتني وأنت معي يا لميس، فحذف (مع) وهو خبر أنت، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها.

شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٢).

(١) أي: بشرط: كون اسمها ظاهرًا لا ضميرًا، مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدمًا، ولا ماضيًا متصرفًا، ولا جملة شرطية، إلا الخبر المنفي فإنها تخفف معه، وإن لم يصلح للام لعدم التباسها معه بأن النافية.
«الخضري» (١/ ١٣٧).

(٢) (ما) زائدة.

(٣) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل، والاحتياج حينئذ إليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبدًا.
وأجيب: بأن المراد بالاستغناء الترك لا عدم الحاجة، ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها، أو أن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى عدمها. فتأمل. «الخضري» (١/ ١٣٦).

(٤) **(ما)** فاعل بدا والجملة بعدها صلتها، وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلًا في المعنى، **ومعتمدًا** حال من فاعل أراد، أي معتمدًا على قرينة معنوية كمثال الشارح، أو لفظية كقوله: إنِ الحق لا يخفى على ذي بصيرة، إذ وجود (لا) يمنع من كون أن نافية لأن نفي النفي يفسد المعنى، والتأكيد خلاف الظاهر فتأمل.
«الخضري» (١/ ١٣٧).

(٥) أي: في خبر المبتدأ بعدها. «الخضري» (١/ ١٣٧).

فلا[١] تَلْزَمُها حينئذٍ اللامُ؛ لأنَّها لا تَلْتَبِسُ[٢] والحالةُ هذه بالنافيَةِ؛ لأنَّ النافية لا تَنْصِبُ الاسمَ وترفَعُ الخبرَ، وإنما تَلْتَبِسُ [بإنِ النافيَةِ][٣] إذا أُهْمِلَتْ ولم يَظْهَرِ المقصودُ بها، فإنْ ظَهَرَ المقصودُ بها فقدْ يُسْتَغْنَى عن اللام؛ كقولِهِ[٤]:

١٠٣ ـ وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ[٥]

= خَبَرِيَّةٌ معهودةٌ، وقد أجابَ ابنُ هِشامٍ عن هَذَا فِي كِتَابِه «المُغْنِي» بأنَّ صلةَ الموصولِ فِي الحقيقةِ هِيَ جملةُ جوابِ القَسَمِ، لا جُمْلَةُ القَسَمِ، وجملةُ جوابِ القَسَمِ خبريَّةٌ لا إنشائيَّةٌ.

والإعرابُ الثاني: أنَّ (إنْ) مُؤَكِّدَةٌ مخفَّفَةٌ، (كُلًّا) اسمُ إنَّ، (لَمَا) اللامُ لامُ الابتداءِ، وَمَا زائدةٌ، (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) اللامُ مُؤَكِّدَةٌ لِلَّامِ الأُولى، ويُوَفِّي فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ لاتصالِه بنونِ التوكيدِ، والضَّمِيرُ مَفْعُولٌ بِهِ أوَّلُ، (رَبُّكَ) فَاعِلٌ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، و(أعْمالَهُم) مَفْعُولٌ ثانٍ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ المضارعِ ومفعولَيْهِ فِي مَحلِّ رفعِ خَبَرُ إنَّ المؤكِّدَةِ المُخَفَّفَةِ (م).

(١) في (ح)، (ص): «ولا».
(٢) في (ك): «تلبيس».
(٣) في (ك)، (ص)، (ح): «بالنافية».
(٤) هو: للطِّرِمَّاحِ في «الديوان» (ص٥١٢).
(٥) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (وإنْ مَالِكٌ كانَتْ...) إلخ؛ حَيْثُ تَرَكَ لامَ الابتداءِ التي تُجْتَلَبُ فِي خبرِ (إنِ) المكسورةِ الهمزةِ المخفَّفَةِ من الثقيلةِ عندَ إهمالِها، فُرْقانًا بينَها وبينَ (إنِ) النافيَةِ، وإنما تَرَكَها هنا اعْتِمَادًا عَلَى انْسِيَاقِ المعنى المقصودِ إِلَى ذِهْنِ السامعِ، وثِقَةً منه بأنه لا يُمْكِنُ توجيهُه إِلَى الجَحْدِ، بقرينةِ أنَّ الكلامَ تَمَدُّحٌ وافتخارٌ، وصَدْرُ البيتِ واضِحٌ فِي هذا، والنفيُ يَدُلُّ عَلَى الذمِّ، فلو حُمِلَ عَجُزُ البيتِ عليه لَتَنَاقَضَ الكلامُ واضْطَرَبَ، ألَا تَرَى أنَّكَ لو حَمَلْتَ الكلامَ عَلَى أنَّ (إنْ) نافيةٌ لكانَ معنى عَجُزِ البيتِ: ولَيْسَتْ مالِكٌ كرامَ المعادنِ؛ أي: فهي قبيلةٌ دَنِيئَةُ الأصولِ، فيَكُونُ هَذَا ذَمًّا ومتناقِضًا مع مَا هو بِصَدَدِه، فلَمَّا كَانَ المَقَامُ مانِعًا مِن جَوَازِ إرادةِ النفي ارْتَكَنَ الشاعِرُ عليه، فلم يأتِ باللامِ، فالقرينةُ هُهنا معنويَّةٌ.
ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي اعتمادِ الشاعرِ عَلَى القرينةِ المعنويَّةِ ـ قولُ الشاعِرِ:

إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ لو لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألَا تَرَى أنَّهُ فِي مكانِ إظهارِ الألَمِ وشَكْوَى مَا نَزَلَ بِهِ مِن فِرَاقِ أحبابِه؟ فلو حُمِلَتْ (إنْ) فِي صدرِ البيتِ عَلَى النفيِ فَسَدَ المعنى، ولم يَسْتَقِمِ الكلامُ (م).

تركه لازم
متى تركه لام الابتداء؟

والتقديرُ[1]: وإنْ مالكٌ لكانَتْ، فحُذِفَتِ اللامُ[2]؛ لأنَّها لا تَلْتَبِسُ بالنافيةِ؛ لأنَّ المعنى على الإثباتِ، وهذا هو المرادُ[3] بقولِهِ: (ورُبَّما اسْتُغْنِيَ عنها [إِنْ بَدَا][4]... إلى آخرِ البيتِ).

واخْتَلَفَ النحْويُّون في هذه اللامِ هل هي لامُ الابتداءِ أُدْخِلَتْ[5] للفرقِ بينَ (إنِ) النافيةِ و(إنِ) المخفَّفةِ من الثقيلةِ، أم هي لامٌ أُخرَى اجْتُلِبَتْ للفرقِ؟ وكلامُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ يَدُلُّ على أنها لامُ الابتداءِ دَخَلَتْ[6] للفرقِ[7].

وتَظْهَرُ فائدةُ هذا[8] الخلافِ في مسألةٍ جَرَتْ بينَ ابنِ[9] أبي العافيةِ وابنِ[10] الأَخْضَرِ[11]، وهي قولُه ﷺ: «**قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا**». فمَن جَعَلَها لامَ الابتداءِ أَوْجَبَ كَسْرَ (إنْ)[12]، ومَن جَعَلَها لامًا أُخرَى اجْتُلِبَتْ للفرقِ فتَحَ (أنْ)[13]، وجَرَى الخلافُ في هذه المسألةِ قبلَهما بينَ أبي الحسنِ عليِّ بنِ سُلَيْمانَ البَغْدَادِيِّ الأَخْفَشِ الصغيرِ، وبينَ أبي عليٍّ

---

(١) في (ص)، (ح): «التقدير».

(٢) أي: لدلالة مقام المدح على الإثبات. ولو دخلت في البيت لدخلت على «كرام» لا [على] «كانت» خلافًا لما قدره الشارح؛ لما مر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد. فإن هذا عام في أن العاملة وغيرها. كما في الارتشاف، أفاده الصبان. لكن هذا لا يظهر على كونها لامًا فارقة لما سيأتي عن الفارسي. «الخضري» (١/١٣٨).

(٣) في (س)، (ك)، (ع): «مراد المصنف».

(٤) من (ع).

(٥) في (ص): «أدخلت».

(٦) في (ص)، (ك): «أدخلت».

(٧) انظر: «الكتاب» (٤/٢٣٣).

(٨) ليس في (ك)، (ع).

(٩) ليس في (ك)، (ح).

(١٠) في (س): «وبين ابن»، وفي (ك): «وبين».

(١١) انظر: «منهج السالك» (١/٢٩٦).

(١٢) أي: لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة. «الخضري» (١/١٣٨).

(١٣) أي: لطلب العامل لها، ولا معلق لأن الفارقة ليست من المعلقات. «الخضري» (١/١٣٨).

الفارِسِيِّ؛ فقالَ الفارِسِيُّ: هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداءِ اجْتُلِبَتْ للفرقِ. وبه قالَ ابنُ أبي العافِيَةِ، وقالَ الأَخْفَشُ الصغيرُ: إنما[1] هي لامُ الابتداءِ أُدْخِلَتْ[2] للفرقِ. [وبه قالَ][3] ابنُ[4] الأَخْضَرِ[5]. [واللهُ تعالى أعلم بالصواب][6].

[ص] [١٩٢] والفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إنْ) ذِي مُوصَلا

[ش] إذا خُفِّفَتْ (إنْ) فلا يَلِيها[7] من الأفعالِ إلّا الأفعالُ الناسخةُ للابتداءِ، نحوُ: كانَ وأَخَواتِها، وظَنَّ وأَخَواتِها؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ

---

(١) ليس في (ك).
(٢) في (س)، (ك)، (ص)، (ح): «دخلت».
(٣) في (ك)، (ح): «وقال به». (٤) ليس في (ك).
(٥) (م) قد عَلِمْتَ فيما مَضَى أنَّ لامَ الابتداءِ لا تَدْخُلُ إلا عَلَى المُبْتَدَأ، أو عَلَى ما أَصْلُه المُبْتَدَأُ، وأنها تَدْخُلُ فِي بابِ إن عَلَى الخَبَرِ أو مَعْمُولِهِ أو ضَمِيرِ الفَصْلِ، وعَلِمْتَ أَيْضًا أنها لا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ إن إلا إذا كَانَ مُثْبَتًا متأخِّرًا غيرَ مَاضٍ مُتَصَرِّفٍ خالٍ مِن قد، ولو أنَّكَ نَظَرْتَ فِي شواهِدِ هذه المسألةِ لَوَجَدْتَ هذه اللامَ الفارِقَةَ بينَ (إنِ) النافيةِ والمخفَّفَةِ مِن الثقيلةِ تَدْخُلُ عَلَى مَفْعُولٍ ليسَ أَصْلُه مُبْتَدأً ولا خَبَرًا؛ كَمَا فِي قولِ عَاتِكَةَ بِنْتِ زَيْدِ بنِ عَمْرٍو، وسيأتي شَرْحُه:
شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ
وهو الشاهِدُ رَقْمُ (١٠٤)، ويأتي قَرِيبًا جِدًّا.
وتَدْخُلُ عَلَى الماضِي المتصرِّفِ الَّذِي لم يَسْبِقْه (قدْ)، نحوُ قولِكَ: إنْ زيدٌ لقامَ، وتَدْخُلُ عَلَى المنصوبِ المُؤَخَّرِ عن ناصبِه، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ۝١٠٢﴾ [الأعراف: ١٠٢]، فلَمَّا كَانَ شأنُ اللامِ التي تَدْخُلُ لأجلِ الفرقِ بينَ المخفَّفَةِ المؤكِّدَةِ والنافيةِ غيرَ شأنِ لامِ الابتداءِ - كَانَ القولُ بأنَّ إحداهما غيرَ الأخرى أَصَحَّ نَظَرًا وأقومَ حُجَّةً، فمَذْهَبُ أبي عليٍّ الفارِسِيِّ الَّذِي أَخَذَ بِهِ ابنُ أبي العافِيَةِ مَذْهَبٌ مُسْتَقِيمٌ فِي غايةِ الاستقامةِ (م).
(٦) من (ح). (٧) في (س): «تليها».

المخففة لا يليها إلا الأفعال الناسخة

أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ ﴿١٠٢﴾ [الأعراف: ١٠٢].

[ويقِلُّ أنْ][1] يليَها غيرُ الناسخ، وإليه أشارَ[2] بقولِهِ: (غالِبًا)، ومنه قولُ بعضِ[3] العربِ: (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ)، وقولُهم: (إنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا)، وأجازَ الأَخْفَشُ: (إنْ قامَ لأَنا)[4].

ومنه[5] [قول الشاعرِ[6]][7]:

١٠٤ ـ شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[8]

[ص] [١٩٣] وإنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ ... وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنّ)

[ش] إذا خُفِّفَتْ (أنَّ) المفتوحةُ[9] بَقِيَتْ على ما كانَ لها من العملِ[10]،

---

(١) في (ص): «ويقال إنه».

(٢) في (ص): «أشار المصنف».

(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ع).

(٤) (م) هُهنا أربعُ مَرَاتِبَ:
أُولاهَا: أنْ يَكُونَ الفعلُ مَاضِيًا ناسِخًا، نحوُ: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ونحوُ: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴿٥٦﴾﴾ [الصافات: ٥٦].
والثانيةُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ مُضارِعًا ناسِخًا، نحوُ: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، ونحوُ: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾ [الشعراء: ١٨٦].
والثالثةُ: أنْ يَكُونَ مَاضِيًا غيرَ ناسِخٍ، نحوُ قولِ عاتِكَةَ: (إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا).
والرابعةُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ مُضارعًا غيرَ ناسِخٍ، نحوُ قولِ بعضِ العربِ: (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ)، وَهِيَ مُرَتَّبَةٌ عَلَى هَذَا الترتيبِ الَّذِي سُقْنَاهَا به، ويجوزُ القياسُ عَلَى كلِّ واحدةٍ مِنها عندَ الأَخْفَشِ، ومَنَعَ جمهورُ البَصْرِيِّينَ القياسَ عَلَى الثالثةِ والرابعةِ (م).

(٥) في (س): «و».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٥٣): «قائلته هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية».

(٧) في (س): «قوله».

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا)؛ حَيْثُ وَلِيَ (إنِ) المُخَفَّفَةَ مِن الثقيلةِ فعلٌ مَاضٍ غيرُ ناسخٍ، وَهوَ: (قَتَلْتَ)، وَذَلِكَ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه إلَّا عندَ الأخفشِ (م).

(٩) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(١٠) أي: وجوبًا بخلاف المكسورة وإن كانت فرعها؛ **لأنها أشبه بالفعل منها إذ لفظها** =

لكِنْ لا يكونُ اسْمُها إلَّا ضميرَ الشأنِ محذوفًا(١)، وخبرُها(٢) [لا يكونُ إلَّا](٣) جملةً، وذلك نحوُ: (عَلِمْتُ أنْ زَيْدٌ قائمٌ)، فـ(أنْ) مخفَّفةٌ مِن الثقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشأنِ، وهو محذوفٌ، [والتقديرُ أنَّهُ](٤)، و(زيدٌ قائمٌ) جملةٌ في موضِعِ رفعِ خبرِ (أنْ)، والتقديرُ: (عَلِمْتُ أنَّهُ زيدٌ قائمٌ)، وقد يَبْرُزُ(٥) اسْمُها، وهو غيرُ ضميرِ الشأنِ؛ كقولِهِ:

١٠٥ ـ فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ(٦)

= كلفظ (عَضَّ) ماضيًا وأمرًا، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ(جِدَّ) ولا عبرة بشبهها نحو: (قيل)؛ لأنه مغير عن أصله، **ولأن طلبها المعمول من جهتين**: الاختصاص والوصل به، والمكسورة من الأولى فقط وإنما عملت في ضمير محذوف لتكون كلا عاملة إظهارًا لضعفها بالتخفيف لئلا تظهر مزية الفرع على أصله. «الخضري» (١/ ١٣٩).

(١) (م) الَّذِي اشْتَرَطَ فِي أن المُخَفَّفَةِ أنْ يَكُونَ اسْمُها ضميرَ شأنٍ مَحْذُوفًا مِن النُّحاةِ هو ابنُ الحَاجِبِ، فأما الناظِمُ والجمهورُ فلم يَشْتَرِطُوا فيه ذلك؛ لأنَّهم رَأَوْا أنَّ ضميرَ الشأنِ خارجٌ عن القياسِ، فلا يُحمَلُ الكلامُ عليه مَا وُجِدَ له وجهٌ آخَرُ، ومن أجلِ ذَلِكَ قَدَّرَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ [الكتاب (٣/ ١٦٣)] فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥]: أنك يا إبراهيمُ قدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيا.

(٢) في (ح): «وخبره».

(٣) ليس في (ك).

(٤) ليس في (ك).

(٥) في (ص)، (ح): «برز».

(٦) (م) البيتُ مِمَّا أنْشَدَهُ الفَرَّاءُ، ولم يَعْزُهُ إِلَى قائِلٍ معيَّنٍ.

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(أنْكِ)**؛ حَيْثُ خُفِّفَتْ (أنِ) المفتوحةُ الهمزةِ وبَرَزَ اسْمُها، وَهوَ الكافُ، وَذَلِكَ قليلٌ، والكثيرُ عندَ ابنِ الحاجِبِ ـ الَّذِي جَرَى الشارحُ عَلَى رَأْيِهِ ـ أنْ يَكُونَ اسْمُها ضميرَ الشأنِ واجبَ الاستتارِ، وَإِنْ يَكُونَ خَبَرُها جملةً.

واعْلَمْ أنَّ الاسمَ إذا كَانَ مَحْذُوفًا ـ سواءٌ أكانَ ضميرَ شأنٍ أمْ كَانَ غيرَه ـ فإنَّ الخبرَ يَجِبُ أنْ يَكُونَ جملةً.

أمَّا إذا كَانَ الاسمُ مذكورًا شذوذًا كَمَا فِي هَذَا الشاهِدِ، فإنَّه لا يَجِبُ فِي الخَبَرِ أنْ يَكُونَ جُمْلَةً؛ بل قد يَكُونُ جُمْلَةً كَمَا فِي البيتِ، وقد يَكُونُ مُفْرَدًا، وقدِ اجْتَمَعَ ـ مَعَ ذِكْرِ الاسمِ ـ كونُ الخَبَرِ مُفردًا وكونُه جملةً، فِي قولِ جَنُوبَ بنتِ العَجْلَانِ مِن كَلِمَةٍ تَرْثِي فيها أخاها عَمْرَو بنَ العَجْلَانِ: =

من أحكام (أنْ) المخففة

[ص] [١٩٤] وإنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا ـ

[١٩٥] فالأَحْسَنُ الفَصْلُ بـ(قَدْ)، أَوْ نفيٍ، اوْ ... تنفيسٍ، اوْ (لَوْ) وقليلٌ، ذِكْرُ (لَوْ)

[ش] إذا وَقَعَ[1] خبرُ (أنِ) المُخَفَّفَةِ جملةً اسمِيَّةً لم يَحْتَجْ إلى فاصلٍ، فتقولُ: (عَلِمْتُ أنْ زَيْدٌ قائمٌ) مِن غيرِ حرفٍ فاصلٍ بينَ (أنْ) وخَبَرِها، إلَّا إذا قُصِدَ النفيُ فيُفْصَلُ بينَهما بحرفِ النفيِ؛ كقولِهِ[2] تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٤﴾﴾ [هود: ١٤].

وإنْ وَقَعَ خبرُها جملةً فعليَّةً فلا يَخْلُو إمَّا أنْ يكونَ الفعلُ متصرِّفًا أو غيرَ متصرِّفٍ، فإنْ[3] كانَ غيرَ متصرِّفٍ لم يُؤْتَ بفاصِلٍ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإنْ كانَ مُتَصَرِّفًا (فلا يَخْلُو)[4] إما][5] أنْ يكونَ دعاءً أو[6] لا؛ فإنْ[7] كانَ دعاءً لم يُفْصَلْ؛ كقولِهِ تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)[8] [النور: ٩] [في قراءةِ][9] مَن قَرَأَ (غَضِبَ) بصيغةِ الماضي[10].

وإنْ لم يَكُنْ دعاءً فقالَ قومٌ[11]: يَجِبُ [أنْ يُفْصَلَ][12] بينَهما إلَّا

= لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ ... إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا
بأنْكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وأنْكَ هُناكَ تكونُ الثِّمَالَا

أَلَا تَرَى أنَّهُ خَفَّفَ (أنْ) وجاءَ بها مرتيْنِ معَ اسمِها، وخَبَرُها فِي المرةِ الأولَى مفردٌ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: (بأنْكَ رَبِيعٌ)، وخَبَرُها فِي المرَّةِ الثانيةِ جملةٌ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: (وأنْكَ تكونُ الثِّمَالَا) (م).

(١) في (ص): «وقعت».
(٢) في (ص)، (ح): «نحو قوله».
(٣) في (س)، (ك)، (ص): «إن».
(٤) ما بين القوسين ليس في (ح).
(٥) ما بين المعكوفين في (س)، (ك)، (ع)، (ص): «فإما».
(٦) في (س): «أم».
(٧) في (ك)، (ع)، (ص): «إن».
(٨) ليس في (ك).
(٩) في (ك): «وقراءة».
(١٠) وهو: نافع رحمه الله تعالى، انظر: البحر المحيط (٨/١٧).
(١١) بعدها في (س): «في قراءة نافع».
(١٢) في (ص): «الفصل».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

قليلًا[١]. وقالَتْ فِرْقَةٌ، منهم المصنِّفُ: يَجُوزُ الفصلُ وتركُه[٢]،

(١) أي: للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع، ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لأن الناصبة لا تدخل عليها، واعترض بأن المخففة لا تقع إلا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين، وهي بعد العلم لا تحتاج لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لما سيأتي في بابها، وأما بعد الظن فالفصل بـ(لا) غير فارق لجوازه فيهما، وأجيب بأن هذا الفرق أغلبي، ولذا قال المصرح وغيره: إنما وجب الفصل ليكون عوضًا من المحذوف، وهو اسمها مع إحدى النونين أو لئلا تلتبس بالمصدرية، ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم. وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره.

«الخضري» (١/ ١٤٠).

(٢) (م) مِمَّا وَرَدَ فيه الخَبَرُ جُمْلَةً فعليَّةً فِعْلُها متصرِّفٌ غَيْرُ دُعاءٍ، ولم يُفْصَلْ بفاصِلٍ من هذه الفواصِلِ، سِوَى مَا سَيُنْشِدُهُ الشارِحُ - قولُ النابغةِ الذُّبْيَانيّ:

فَلَـمَّـا رَأَى أَنْ ثَـمَّـرَ الـلَّـهُ مَـالَـهُ ... وأَثَّـلَ مَـوْجُـودًا وسَـدَّ مَـفَـاقِـرَهْ

أَكَـبَّ عَـلَـى فـأسٍ يُـحِـدُّ غُـرَابَـهَـا ... مُـذَكَّـرَةٍ مِـنَ الـمَـعَـاوِلِ بـاتِـرَهْ

فأنْ: مُخَفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ، واسْمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، (ثَمَّرَ): فعلٌ مَاضٍ، و(اللهُ): فَاعِلٌ، ومالَ: مَفْعُولٌ بِهِ لِثَمَّرَ، ومالَ مُضَافٌ وضميرُ الغائبِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وجملةُ الفِعْلِ الماضي وفَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعٍ خَبَرُ أنْ، وهذا الفِعْلُ مَاضٍ، غيرُ دُعاءٍ، ولم يُفْصَلْ.

وممَّن قالَ بوجوبِ الفصلِ: الفَرَّاءُ وابنُ الأنبارِيِّ.

وقدِ اخْتَلَفَ العلماءُ فِي السببِ الَّذِي دَعَا إِلَى هَذَا الفَصْلِ؛ فذَهَبَ الجمهورُ إِلَى أنَّ هَذَا الفصلَ يَكُونُ للتفرقةِ بينَ أنِ المخفَّفَةِ من الثقيلةِ وأنِ المصدريَّةِ.

وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أنْ يُقْسَمَ الفصلُ إِلَى قِسْمَيْنِ: واجِبٍ، وغيرِ واجبٍ، فيَجبُ إذا كَانَ الموضعُ يَحْتَمِلُهما، ولا يَجبُ إذا كَانَ مِمَّا تَتَعَيَّنُ فيه إحداهما، كَمَا فيما بعدَ العِلْمِ غيرِ المُؤَوَّلِ بالظنِّ؛ فإنَّ هَذَا الموضعَ يَكُونُ لأنِ المُخَفَّفَةِ لا غَيْرُ، إِلَّا عندَ الفَرَّاءِ وابنِ الأنباريِّ، فليسَ عندَهما مَوْضِعٌ تَتَعَيَّنُ فيه المخففَةُ؛ ولذلك أَوْجَبَا الفَصْلَ بواحِدٍ مِن هذه الأشياءِ للتفرِقَةِ دائِمًا.

وقالَ قومٌ: إنَّ المقصودَ بهذا الفصلِ جَبْرُ الوَهْنِ الَّذِي أَصَابَ أنِ المؤكِّدَةَ بتخفيفِها.

ويُشْكِلُ عَلَى هَذَا أنَّ الوَهْنَ موجودٌ إِذَا كَانَ الخَبَرُ جملةً اسميَّةً، أو جملةً فعليَّةً فِعْلُها جامدٌ أو دُعاءٌ، فلماذا لم يُجْبَرِ الوَهْنُ مَعَ شيءٍ مِن ذلكَ؟! (م).

يحتاج للفصل للتفرقة بين (أنْ) المخففة، وأن المصدرية

والأحسنُ الفصلُ(١).

والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياءَ:

الأوَّلُ: قد(٢)؛ كقولِهِ(٣) تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

الثاني(٤): حرفُ التنفيسِ، وهو السينُ أو سوف، فمثالُ السينِ قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ومثالُ (سوفَ) قولُ الشاعرِ(٥):

١٠٦ ـ واعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ   أَنْ سَوْفَ يَأْتِي [كُلُّ مَا](٦) قُدِرَا(٧)

الثالثُ: النفيُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ(٨) إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾

---

(١) صريحه أن تركه حسن على هذه الطريقة فأفعل التفضيل في قول المصنف فالأحسن على بابه بالنسبة لمذهبه، أما على الأول وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح للبسها بالمصدرية، قال الروداني: وينبغي أن محل قبحه إذا لم يكون هناك فارق غير الفصل، كوقوع (إن) بعد العلم، قال الصبان: ويظهر أن من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اهـ مع وقوعها بعد الظن نحو: ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حينئذٍ عند جمهور البصريين، ولذا حملوا (أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] بالرفع على إهمال أن المصدرية. وسيأتي لذلك مزيد في إعراب الفعل. «خضري» (١/ ١٤٠).

(٢) ليس في (ك).

(٣) في (ح): «نحو قوله».

(٤) في (س): «والثاني».

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٧٦): «هذا أنشده أبو علي وغيره ولم يعزوه إلى قائله».

(٦) رسمت في (ك)، (ح)، (ع)، (ص): «كلما».

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَنْ سَوْفَ يَأْتِي)؛ حَيْثُ أَتَى بخَبَرِ (أَنِ) المخفَّفَةِ من الثقيلةِ جملةً فعليَّةً وليسَ فِعْلُها دُعاءً، وقد فُصِلَ بينَ (أَنْ) وخبرِها بحرفِ التنفيسِ، وَهوَ (سوفَ)، ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ الفَرَزْدَقِ:

أَبِيتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي   وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا (م)

(٨) أي: بالرفع مضارع رجع الثلاثي، وهو يستعمل متعديًا كما هنا، ولازمًا كرجع =

[طه: ٨٩]، وقولِهِ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣﴾ [القيامة: ٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ [البلد: ٧].

الرابعُ: (لو)، وقَلَّ مَن ذَكَرَ كَوْنَها فاصِلَةً مِن النحْويِّين، ومِنه قولُه تعالى: [﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]، (وقولُهُ تعالى)[1]:][2] ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠][3].

وممَّا جاءَ بدونِ فاصلٍ قولُه[4]:

١٠٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ[5] فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ[6]

= زيد، وهذيل يعدونه بالهمزة، واسم أن إما ضمير الشأن أو ضمير العجل، ومن الفصل بلا قوله تعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ) [المائدة: ٧١] في قراءة الرفع. «الخضري» (١/ ١٤٠).

(١) ما بين القوسين ليس في (ك).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ع).

(٣) (م) هذه الفواصِلُ الأربعةُ منها مَا يَخْتَصُّ بالفِعْلِ الماضِي، وَهوَ: قدْ، ومِنها مَا يَخْتَصُّ بالمضارعِ، وَهوَ: لم ولن والتنفيسُ، ومنها مَا هو مُشْتَرَكٌ بينَهما، وَهوَ: لو (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٧٦٢): «لم أقف على اسم قائله»

(٥) في (ك): «يؤملوا».

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَنْ يُؤَمَّلُونَ)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ فيه (أنِ) المُخَفَّفَةَ مِن الثقيلةِ، وأَعْمَلَهَا فِي الاسم الَّذِي هو ضميرُ الشأنِ المحذوفُ، وفي الخَبَرِ الَّذِي هو جملةُ (يُؤَمَّلُونَ)، ومعَ أَنَّ جملةَ الخَبَرِ فِعْلِيَّةٌ فِعْلُها متصرِّفٌ، غيرُ دُعَاءٍ، لم يَأْتِ بفاصِلٍ بينَ (أنْ) وجملةِ الخَبَرِ.

والاستشهادُ بهذا البَيْتِ إنما يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِ الجمهورِ الذين يَذْهَبُون إِلَى أَنَّ (أنِ) الوَاقِعَةَ بعدَ عِلْمٍ غيرِ مُؤَوَّلٍ بالظَّنِّ تكونُ مُخَفَّفَةً من الثقيلةِ لا غيرُ، فأمَّا عَلَى مذهَبِ الفَرَّاءِ وابنِ الأنباريِّ اللذَيْن لا يَرَيانِ للمخفَّفةِ مَوْضِعًا يَخُصُّها، وأَوْجَبا الفصلَ بواحدٍ مِن الأمورِ التي ذَكَرَها الشارحُ للتفرقَةِ ـ فإنَّهما يُنكِرانِ أنْ تكونَ (أنْ) فِي هَذَا البيتِ مخففةً من الثقيلةِ، ويزعُمانِ أنها هِيَ المصدريَّةُ التي تنصِبُ المضارعَ، وأنها لم تَنصِبْه فِي هَذَا البيتِ كَمَا لم تَنصِبْه فِي قولِ الشاعِرِ: =

وقولُه تعالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] [في قِراءةِ مَن رَفَعَ(١)](٢) (يُتِمُّ) في قولٍ، والقولُ الثاني أنَّ (أنْ) ليسَتْ مخفَّفةً من الثقيلةِ؛ بل هي الناصِبَةُ للفعلِ المضارعِ، وارْتَفَعَ [يُتِمُّ بعدَه](٣) شُذُوذًا(٤). [والله تعالى أعلم](٥).

تخفيف (كأنَّ)

[ص] [١٩٦] وخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أيضًا فَنُوِي مَنْصُوبُها، وثَابتًا أيضًا رُوِي

[ش] إذا خُفِّفَتْ (كأنَّ) نُوِيَ اسمُها وأُخْبِرَ عنها بجملةٍ اسميَّةٍ(٦)(٧)،

= أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ، وَإِنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا
وكما لم تَنْصِبْه فِي قَوْلِهِ تعالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] فِي قِراءةِ مَن قَرَأ برفع (يُتِمُّ)، وكما لم تَنْصِبْه فِي حديثِ الْبُخَارِيِّ عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنها: (٦/ ١٢٠)، الطبعة السلطانيَّة. قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**وَمَا مَنَعَكِ أَنْ تَأْذَنِينَ لَهُ؟ عمك**»، إلا أَنَّهُ قدْ يُقالُ: أَنَّهُ لا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِهِما أَيْضًا أنْ تكونَ (أنْ) فِي البيتِ الشاهدِ مصدريَّةً مهملَةً، مِن قِبَلِ أنَّ الشاعرَ قد قالَ بعدَ ذلكَ: (**قبلَ أنْ يَسْألُوا**)، فنَصَبَ الفعلَ بحذفِ النونِ؛ فدَلَّ ذلك عَلَى أنَّ لغةَ هَذَا القائلِ النصبُ بأنِ المصدريَّةِ، فيكُونُ هَذَا قرينةً عَلَى أنَّ (أنِ) الأُولى مُخفَّفَةٌ مِن الثقيلةِ، فإنَّ مِن البَعِيدِ أنْ يَجْمَعَ الشاعِرُ بينَ لُغَتَيْنِ فِي بيتٍ واحدٍ (م).

(١) في (س): «يرفع»، وفي (ك): «قرأ برفع».

(٢) في (ح): «بقراءة من قرأ برفع». (٣) في (ص): «بعدها يتم».

(٤) (م) قدْ ذَكَرَ العلماءُ أنَّ هذه لغةٌ لجماعةٍ مِن العربِ، يُهْمِلُونَ (أنِ) المصدريَّةَ؛ كَمَا أنَّ عامَّةَ العربِ يُهْمِلُونَ (ما) المصدريَّةَ فلا يَنْصِبُونَ بها، وأنْشَدُوا عَلَى ذلك شواهِدَ كثيرةً، وتَحْقِيقُ هَذَا الموضوعِ عَلَى الوجهِ الأكملِ مما لا تَتَّسِعُ له هذه العُجالةُ، ولكنَّا قد ذَكَرْنَا لكَ فِي شرحِ الشاهدِ السابقِ بعضَ شواهدَ مِن القرآنِ الكريمِ، ومِن الحديثِ الصحيحِ ومِن الشِّعْرِ. (م)

(٥) من (ح).

(٦) أي: لا تحتاج لفاصل كالخبر المفرد. أما الفعلية فتفصل بلم أو قد.

(٧) (م) لم يَسْتَشْهِدِ الشارحُ هنا لمجيءِ خبرِ (كأنْ) جملةً اسميَّةً، ومِن شواهدِ ذَلِكَ قولُ الشاعرِ (ش ١٠٨) فِي روايةٍ أخرَى غيرِ التي ذَكَرَها الشارحُ فِي إنشادِ البيتِ، ولكنه أشارَ إليها بعدُ:

شاهد على مجيء خبر (كأن) جملة اسمية

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ =

نحوُ: (كأنْ زيدٌ قائمٌ)، أو جملةٍ فعليَّةٍ مصدَّرةٍ بلم[١]؛ كقولِه تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، أو مُصَدَّرةٍ بـ(قدْ)؛ كقولِ الشاعرِ:

أَفِدَ[٢] التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا[٣] ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا[٤] وَكَأَنْ قَدِ[٥]

أي: (وكَأَنْ قدْ زَالَتْ)، واسمُ[٦] (كأنْ) في هذه الأمثلةِ محذوفٌ، وهو ضميرُ الشأنِ، والتقديرُ: (كأنه زيدٌ قائمٌ، وكأنه لم تَغْنَ بالأمسِ، وكأنه قد زَالَتْ).

والجملةُ التي بعدَها خبرٌ عنها، وهذا معنى قولِه: (فَنُوِي مَنْصُوبُها)، [وأشارَ بقولِه: (وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي) إلى أنه قد رُوِيَ إثباتُ

= فكأنْ: حرفُ تشبيهٍ ونصبٍ، واسْمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وثَدْيَاهُ: مُبْتَدَأٌ ومُضَافٌ إِلَيْهِ، وحُقَّانِ: خَبَرُ المُبْتَدَأ، والجُمْلَةُ مِن المُبْتَدَأ والخَبَرِ فِي مَحلِّ رفعِ خَبَرُ كأنْ (م).

(١) (م) إذا كانَتْ جملةُ خَبَرِ (كأنِ) المخفَّفَةِ فعليَّةً، فَإِنْ قُصِدَ بها الثُّبُوتُ اقْتَرَنَتْ حَتْمًا بقدْ، كبيتِ النابغةِ الَّذِي أَنْشَدَهُ الشارحُ (رَقْم ٢)، وكقولِ الآخرِ:

لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الْحَرْ ... بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وإنْ قُصِدَ بها النفيُ اقْتَرَنَتْ بلم؛ كَمَا فِي الآيةِ الكريمةِ، وكما فِي قولِ الخَنْساءِ:

كَأَنْ لم يكونوا حِمًى يُتَّقَى ... إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَن عَزَّ بَزَّا

وكقولِ شاعرٍ مِن غَطَفَانَ. انْظُرْه فِي: «مُعْجَم البُلْدَانِ» (٦/١٨):

كَأَنْ لم يُدَمِّنْهَا أَنِيسٌ ولم يَكُنْ ... لَهَا بعدَ أيَّامِ الهِدَمْلَةِ عَامِرُ (م)

(٢) في (س): «أزف». قال الصبان: «قوله: (أفد) في رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب». «حاشية الصبان» (١/٤٧).

(٣) في (ك)، (ع)، (ص): «رحالنا». (٤) في (ع)، (ص): «بركابنا».

(٥) (م) هَذَا هو الشاهِدُ رَقْمُ (٢)، وقد شَرَحْنَا هَذَا البيتَ فِي مَبْحَثِ التنوينِ أَوَّلَ الكتابِ، فانْظُرْه هناكَ، والاستشهادُ بِهِ هنا فِي قولِهِ: (وكأَنْ قَدِ)؛ حَيْثُ خُفِّفَتْ (كأنْ) وحُذِفَ اسمُها، وأُخْبِرَ عنها بجملةٍ فعليَّةٍ مُصَدَّرَةٍ بقدْ، والتقديرُ: وكأنَّهُ؛ (أي: الحالَ والشأنَ) قد زَالَتْ، ثُمَّ حُذِفَتْ جملةُ الخَبَرِ؛ لأنَّه قد تَقَدَّمَ فِي الكلامِ مَا يُرْشِدُ إليها ويَدُلُّ عليها، وَهوَ قَوْلُهُ: (لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا) (م).

(٦) من (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص)، وفي غيرهن: «فاسم».

منصوبِها][1]، ولكنَّه قليلٌ[2]، ومنه قولُه:

١٠٨ ـ وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[3]

فـ(ثَدْيَيْهِ) اسمُ كأنْ، وهو منصوبٌ بالياءِ؛ [لأنَّه مثنًّى][4][5]، و(حُقَّانِ) خبرُ كأنْ، ورُوِيَ (كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ)، فيكونُ اسمُ (كأنْ) محذوفًا، وهُو ضميرُ الشأنِ، والتَّقديرُ: (كأنَّهُ [ثَدْيَاهُ حُقَّانِ][6])، و(ثدياهُ حُقَّانِ) مبتدأٌ وخبرٌ في موضِعِ رفعِ خبرِ كأنْ، ويَحْتَمِلُ[7] أنْ يكونَ (ثدياهُ) اسمَ (كأنْ) وجاءَ بالألفِ [على لغةِ][8] مَن يَجْعَلُ المثنَّى بالألفِ في الأحوالِ كلِّها. [والله تعالى أعلم][9].

---

(١) ساقط في (ك).

(٢) انظر: «منهج السالك» (١/٣٠٣).

(٣) (م) هَذَا الشاهدُ أحدُ الأبياتِ التي اسْتَشْهَدَ بها سِيبَوَيْهِ (١/٢٨١) ولم يَنْسُبُوها.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ)**؛ حَيْثُ رُوِيَ بنصبِ (ثَدْيَيْهِ) بالياءِ المَفْتُوحِ مَا قبلَها عَلَى أَنَّهُ اسمُ (كأنِ) المخفَّفَةِ مِن الثقيلةِ، وهذا قليلٌ بالنظرِ إِلَى حذفِ اسمِها ومجيءِ خَبَرِها (جملةً)؛ ولهذا يُرْوَى برفعِ ثَدْيَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاه فِي إعرابِ البيتِ، فيَكُونُ البيتُ عَلَى هذه الروايةِ جَارِيًا عَلَى الكثيرِ الغالِبِ.
ولا دَاعِيَ لِمَا أجازَه الشارحُ عَلَى روايةِ (كأنْ ثَدْيَاهُ) من أنْ يَكُونَ (ثَدْيَاهُ) اسمَ كأنْ أَتَى بِهِ الشاعِرُ عَلَى لغةِ مَن يُلْزِمُ المُثَنَّى الألِفَ؛ فإنَّ فِي ذلك شيئيْنِ، كلُّ واحدٍ منهُما خلافُ الأصلِ:
أحدُهما: أن مجيءَ المُثَنَّى فِي الأحوالِ كلِّها بالألِفِ لُغَةٌ مهجورةٌ قديمةٌ لبعضِ العربِ.
ثانيهما: أَنَّ فيه حَمْلَ البيتِ عَلَى القليلِ النادرِ، وَهوَ ذِكْرُ اسمِ كأنْ ـ مَعَ إمكانِ حَمْلِه عَلَى الكثيرِ المشهورِ، والذي يَتَعَيَّنُ عَلَى المُعْرِبِينَ أَلَّا يَحْمِلُوا الكلامَ عَلَى وجهٍ ضعيفٍ مَتَى أَمْكَنَ حملُه عَلَى وجهٍ صحيحٍ راجحٍ (م).

(٤) ليس في (ص).

(٥) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/٤١٠): «وفي هذا الكلام ما يُشعر بأنه سماعٌ وليس بقياس. وإلى هذا المقصد أشار في التسهيل وشرحه ونصّ سيبويه أنّ إعمالها مخصوصٌ بالشعر».

(٦) ليس في (س)، (ك)، (ح)، (ع)، (ص).

(٧) في (ح): «وتحمل».

(٨) كررت في (ك).

(٩) من (ح).

(لا)(١) التي لِنَفْيِ الجِنْسِ

[ص][١٩٧] عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نَكِرَهْ(٢) ... مُـفْـرَدَةً جَـاءَتْـكَ أَوْ مُـكَـرَّرَهْ

[ش] هذا هو القِسْمُ الثالِثُ مِن الحروفِ الناسِخَةِ(٣)، وهي(٤) (لا) التي لِنَفْيِ الجِنْسِ(٥)، والمرادُ بها: (لا) التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراقِ

(١) (لا) على أربعة أقسام:

١ ـ **للنهي**: وتختص بالمضارع، نحو: لا تقم.

٢ ـ **وللدعاء**، نحو: لا عذب الله زيدًا.

٣ ـ **زائدة للدعاء**: نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢].

٤ ـ **نافية**: فتنفي الفعل، ولا عمل لها فيه، وتدخل على الاسم، فيجوز أن تهمل ويجوز أن تعمل، وإذا أعملت فتارة تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتقدم ذلك في فصل (ما) بشروطه، وتارة تعمل عمل (إن) بشروط «التذييل» (٥/ ٢٢١).

(٢) اشترط الناظم أن يكون المعمول نكرة، ولم يقيده بكونه اسمًا أو خبرًا. فيحمل على إطلاقه فيهما، فتقول: لا رجل في الدار؛ أي: مستقر في الدار. ولا يقال: لا رجلَ زيدٌ، ولا كريم أخوه، ولا ما أشبه ذلك. كما لا يقال: لا زَيْدَ في الدار ولا عَمْروَ. وما جاء مما ظاهره ذلك: فمؤول أو نادرٌ لا يُعتَدُّ به، فيقال في مثل: لا إله إلّا الله، إن الخبر (مُقدَّر)، والمعنى: لا إله معبود بحق (حق) إلا الله.

(٣) بعدها في (م): «للابتداء».

(٤) في (ح)، (ع)، (ص): «وهو».

(٥) وتسمى (لا) التبرئة دون غيرها من أحرف النفي. وحق (لا) التبرئة: أن تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل (إنَّ) فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها، لعمومها بالتنصيص، وتسمى النافية للجنس، وأفردت بباب لطول الكلام عليها. «التصريح» (١/ ٢٣٥).

قال أبو البقاء: وإنما عملت (لا) عمل «إنَّ» لمشابهتها لها من أربعة أوجه:

أحدها: أن كلًّا منهما يدخل على الجملة الاسمية. =

نحوُ: (لا غُلامَ[1] رَجُلٍ قَائِمٌ)، وبينَ **المُكَرَّرَةِ**[2]، نحوُ: (لا حولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)[3].

ولا يكونُ اسْمُها وخَبَرُها إِلَّا نَكِرَةً[4]، فلا[5] تَعْمَلُ في المعرفةِ، وما وَرَدَ مِن ذلك: مُؤَوَّلٌ بنَكِرَةٍ؛ كقَوْلِهم: (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ[6] لَهَا)، التقديرُ[7]: ولا مُسَمَّى بهذا الاسمِ لها[8][9]، ويَدُلُّ على أنه

---

(١) ليس في (ك).

(٢) هذا العمل على وجهين:
أحدهما: عملٌ يبقى على أصله، ولا يحدث عليه طارئٌ يغيره عن حاله إلى حالةٍ أخر، وذلك العملُ في النكرة المضافة والّتي ضارعت المضافة.
والثاني: عملٌ لا يَبْقى على حاله؛ بل يتغيّر إلى حالة أخرى، وذلك العملُ في النكرة المفردة غير المضافة ولا الشبيه بها، فإنها تتغير من حالة الإعراب إلى حالة البناء. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

(٣) ومعَ أنها تَعْمَلُ مُفْرَدَةً ومُكَرَّرَةً، فعَمَلُها بعدَ استيفاءِ شُرُوطِها وَهِيَ مُفْرَدَةٌ ـ وَاجِبٌ، وعَمَلُها مُكَرَّرَةً ـ جائزٌ (م).
فمن أعملها: فلعدم تغير حالها وحال مصحوبها، ومن ألغاها: فلشبهها بالمكررة مع المعرفة، فتلك لا تعمل، فكذلك هذه. «التذييل والتكميل» (٥/ ٢٢٤).

(٤) (م) الشروطُ التي يَجِبُ تَوَافُرُها لإعمالِ (لا) عَمَلَ إنَّ سِتَّةٌ: وهي: أنْ تكونَ نافيةً، وَأنْ يَكُونَ المنفيُّ بها الجِنْسَ، وَأنْ يَكُونَ النفيُ نَصًّا فِي ذلك، وألَّا يَدْخُلَ عليها جارٌّ ـ كَمَا دَخَلَ عليها فِي نحوِ قولِهم: جِئْتُ بلا زَادٍ، وقولِهم: غَضِبْتُ مِن لا شيءٍ، وَأنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها نَكِرَتَيْنِ، وألا يَفْصِلَ بينَها وبينَ اسْمِها فاصلٌ؛ أيُّ فاصلٍ ولا خَبَرِها، وقد صَرَّحَ الشارحُ هنا بشرطَيْنِ، وهما الخامسُ والسادسُ، وأشارَ فِي صدرِ كلامِه إِلَى الثلاثةِ الأولى، وتَرَكَ واحدًا، وَهوَ ألَّا يَدْخُلَ عليها جارٌّ (م).

(٥) في (ح): «ولا».

(٦) في (ح): «الحسن».

(٧) في (ص): «والتقدير». وفي (م): «فالتقدير».

(٨) ليس في (ص).

(٩) (م) هكذا أَوَّلَهُ الشارحُ، وليسَ تأويله بصحيحٍ؛ لأنَّ المسمَّى بأبي حَسَنٍ ـ موجودٌ وكثيرونَ، فالنفيُ غيرُ صادقٍ.
وقد أَوَّلَهُ العلماءُ بتأويلَيْنِ آخَرَيْنِ:

شروط عمل (لا) عمل (إنّ)

معامَلٌ[١] معامَلَةَ النكرةِ: وَصْفُه بالنكرةِ؛ كقولِكَ[٢]: (لا أبا حَسَنٍ[٣] [حيًّا نالها][٤]). ولا يُفْصَلُ بينَها وبينَ اسمِها، فإنْ فُصِلَ بينَهما أُلْغِيَتْ[٥]؛ كقولِهِ تعالى: [﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]][٦]. [والله تعالى أعلم بالصواب][٧].

أحوال اسم (لا)

[ص][١٩٨] فَانْصِبْ بِهَا[٨] مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ ... وبعدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

[١٩٩] ورَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا[٩]؛ كَـ(لَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَالثَّانِي اجْعَلَا ـ

= أَحَدُهما: أنَّ الكلامَ عَلَى حَذْفِ مضافٍ، والتقديرُ: ولا مِثْلَ أَبِي حَسَنٍ لها، و(مثل) كَلِمَةٌ مُتَوَغِّلَةٌ فِي الإبهامِ، لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، ونفيُ المِثْلِ: كنايةٌ عن نفيِ وجودِ أبي الحَسَنِ نفسِه.

والثاني: أنْ يُجْعَلَ (أبا حَسَنٍ) ـ عبارةً عن اسمِ جنسٍ، وكأنه قد قِيلَ: ولا فَيْصَلَ لها، وهذا مثلُ تأويلِهم فِي بابِ الاستعارةِ، نحوُ: (حاتِم) بالمُتَنَاهِي فِي الجُودِ، ونحوُ: (مَادِرٍ) بالمتناهي فِي البُخْلِ، ونحوُ: (يُوسُف) بالمُتناهي فِي الحُسْنِ، وضَابِطُه: أنْ يُؤَوَّلَ الاسمُ العَلَمُ بما اشْتُهِرَ بِهِ مِن الوصفِ (م). وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٤٢).

(١) في (ك): «يعامل».

(٢) في (ص): «كقولهم».

(٣) في (ح): «الحسن».

(٤) العبارة في (ع): «حنانًا لها»، وفي (م): «حَلَّالًا لها».

(٥) أي: لضعفها بالفصل، ووجب حينئذ تكرارها كمثاله، تنبيهًا على نفي الجنس؛ إذ هو تكرار للنفي، كما يجب مع المعرفة جبرًا لما فإنها من نفي الجنس، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما. «الخضري» (١/ ١٤١).

(٦) في (ك): «لا لغو فيها».

(٧) من (ح).

(٨) الضمير في (بها) يعود على (لا)، وفي «مُضَارِعه»: يعود على المضاف، والتقدير: فانصبْ بـ(لا) الاسم النكرة المضاف أو المضارع للمضاف. وهذا هو أحد القسمين، وهو الذي لا يتغيّر عن حاله؛ فقوله: (فانصب بها)؛ يعني: نصبًا صحيحًا لا يتغَيّر عن حالته، فأما المضاف فنحو: لا غُلَام أحدٍ في الدار، وأما المضارع له: فهو المشابهُ له، وهو العاملُ فيما بعده نحو: لا ضاربًا أحدًا في الدار، ولا خيرًا مِنْكَ عِنْدِي. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

(٩) الناظم أشعر بقوله: (وركّب المفرَدَ فاتحًا): أن الاسم مبنيٌّ، وأن سبب البناءِ: التركيبُ، فقوله: (فاتحًا)، يدلّ على أنَّ الحركة بنائيّة؛ لأنَّها لو كانت عنده إعرابيّة =

الحطف على الاسم مع تكرار "لا"

[٢٠٠] مرفوعًا او منصوبًا او مُرَكَّبا   وإنْ رَفَعْتَ أوَّلًا لا تَنْصِبا

[ش] لا يَخْلُو اسمُ (لا) هذه من ثلاثةِ أحوالٍ:

الحالُ[1] **الأوَّلُ**: أنْ يكونَ مضافًا، [نحوُ: لا غُلامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ][2].

[الحالُ[3] **الثاني**][4]: أنْ يكونَ مُضارِعًا للمضافِ؛ أي: مُشَابِهًا[5] له، والمرادُ به: كلُّ اسم له[6] تَعَلُّقٌ بما بعدَه؛ إما بِعَمَلٍ، نحوُ: (لا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ، ولا خَيْرًا مِن زَيْدٍ رَاكِبٌ).

وإما بعَطْفٍ، نحوُ: (لا ثلاثةً وثلاثينَ عِندَنا)[7]. [ويُسَمَّى

= لقال: ناصبًا، كما قال فِي القسم الأول: (فانصِبْ بها مضافًا)، وكما قالَ على أثر هذا: (مرفوعًا أو). وهذا هو الاصطلاح الجاري على لسانه ولسان غيره. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

(١) ليس في (س)، (ص).
(٢) من (م).
(٣) ليس في (س)، (ك)، (ص).
(٤) في (ح)، (ع): «والثاني».
(٥) رسمها في (ك)، (ح): «مشبهًا».
(٦) ليس في (ص)، (ح).
(٧) أي: غير عَلَم: بأن أريد مطلق جماعة بهذا العدد، أما العَلَم: فلا تعمل فيه (لا) ومثله فيما يظهر: ما إذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم؛ لأنه حينئذ يجب تعريفهما بـ(أل) فتهمل (لا)، وتكرر مع شيء آخر معطوف. فإن أريد بالثلاثة جماعة معينة، وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك ـ أهملت وكررت في الثاني فيقال: لا الثلاثة ولا الثلاثون. هذا ما ظهر وهو نفيس؛ فتأمله.
واعلم أن مشبه المضاف يلزم إعرابه منونًا عند البصريين. وجوز ابن كيسان بناءه أيضًا؛ فلا ينوّن إجراء له مجرى المفرد؛ لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه. وأجاز الناظم إعرابه غير منوّن بقلّة تشبيهًا بالمضاف. وعلى أحد هذين يخرج حديث: «**لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ**» [البخاري (٨٤٤)]، وقوله تعالى: ﴿لا جدال في الحج﴾ [البقرة: ١٩٧]. ويمكن تخريجه على الأول: بجعل الظرف خبرًا متعلقًا بمحذوف، لا باسم (لا)، فهو مفرد مبني لا شبيه بالمضاف؛ أي: لا مانعَ مانعٌ لما أعطيت، و(اللام) للتقوية، ولا جدال حاصلٌ في الحج، وأجاز البغداديون: بناءه إن عمل في ظرف ـ كالآية.
«الإسقاطي» (ق٥٦/ب)، و«الخضري» (١/ ١٤٢).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

المُشَبَّهَ][١] بالمُضَافِ مُطَوَّلًا ومَمْطُولًا؛ [أي: ممدودًا][٢].

وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النصبُ لَفظًا؛ كما مُثِّلَ.

والحالُ[٣] **الثالِثُ**: أنْ يكونَ مفردًا، والمرادُ به هنا: ما ليسَ بمضافٍ ولا مُشَبَّهٍ[٤] بالمضافِ[٥]، فيَدْخُلُ فيه المثنَّى والمجموعُ، وحُكْمُه البناءُ[٦] ....

---

(١) في (ص): «وتسمى هذه الجملة الشبيهة».

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (س): «الحال»، و ليس في (ك).

(٤) في (س): «مشبهًا»، وفي (ك): «شبيهًا».

(٥) لأن الناظم لما قال أوَّلًا: **(عَمَلَ «إنّ» اجعَلْ للا في نكرة)** - جعل المنصوب بها قسمين هو منصوب أو مضارعٌ له، وقسمًا ليس كذلك، فهو المفرد عنده هنا. **لكن يقال**: هل يدخُلُ المثنى والمجموع على حدّه أم لا؟ ظاهر عبارته يقضي بعدم دخولهما لقوله: (فاتحًا)؛ إذ لا يكون في المثنى والمجموع على حدّه، وإنما يُبنَيان على ما كانا يُنصبان به، كما يُبْنَيان في على ما كانا يرفعان به، إلا أن إن حملناه هذا المحمل، وأنّه إنما أراد المفرد للمثنى والمجموع، والمقابل للمضافِ والشبيه به، خرج له الجمع المكسّر عن حكم البناء، والاتفاقُ أنه لا فرقَ بينه وبين المفردِ في البناءِ عند القائِل به، أو في الإعراب كذلك فلا بدّ أن يقال: إنه أراد بالمفردِ ما قابل المضاف والشبيه به خاصّةً، فيدخل له جمع التكسير بلا بدٍّ يقول: لا رجالَ في الدار، ولا غلمانَ في السوق، كما تقول: لا رجلَ ولا غلامَ؛ لأنه بقوله: (فاتحًا) دخل له؛ هو مما يفتح؛ لأن إعرابه وبناءه بالحركات. ويبقى والمجموع على حدّه مسكوتًا عنه، فيحتمل: أن يكون رأيُه فيه رأيَ الجمهور في أنه مبني على ما ينصبُ لما كان في باب النداء مبنيًّا على ما كان يرفَعُ به. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤١٧).

(٦) اختلف النحاة في في علة بناء المفرد مع (لا): فقال قائلون: العلة في ذلك تضمن الاسم معنى (من). وقال قائلون: العلة فيه التركيب، وهذا ظاهر كلام الناظم؛ فإنه قال في «شرح الكافية» (١/ ٥٢٢): «فإن كان مفردًا: بني معها على الفتح تشبيهًا بخمسة عشر». وأما التعليل الأول، فهو اختيار ابن عصفور، قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٣/ ١٤١٩): «وهو غير ظاهر، فإن الاسم من قولنا: (لا رجل) لم يتضمن «من»، ولهذا رد ابن الضائع قول ابن عصفور، وقال: لم يتضمن الاسم معنى (من) والذي يظهر أن معنى (من) مفهوم من مجموع الكلمتين =

علة بناء المفرد مع "لا"

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ[١] والزَّجَّاجُ[٢] ـ إلى أنَّ (رَجُلًا[٣]) في قولِكَ: (لا رَجُلَ) مُعْرَبٌ، وأنَّ فتحتَه فتحةُ إعرابٍ، [لا فَتْحَةُ بِناءٍ][٤]. وذَهَبَ المُبَرِّدُ[٥]

= المقتضي البناء ما كان بأصل الوضع. وهذا عارض بدخول (لا)؟ لأنا نقول ذلك في البناء الأصلي لا العارض، ولا يرد أن هذ التضمن كتضمن الحال معنى في حيث أنها مقدرة في نظم الكلام بدليل ذكرها في البيت؛ فلا يقتضي البناء كما مر؛ لأن ذكرها ضرورة، وبني على حركة إيذانًا بعروض البناء، وكانت فتحة للخفة».

(١) انظر: «الإنصاف» (ص٣٦٦)، و«التبيين» (ص٣٦٢).

(٢) قال في «معاني القرآن» (١/ ٦٩): «لا ريب فيه: نصب».

واحتج الزجاج بقولهم: (لا رجل وغلامًا لك)، و(لا رجل ظريفًا عندك)، وقال: إنما شبهه بـ(خمسة عشر)؛ لأنها تلزم ما تعمل فيه كلزوم (خمسة عشر).

وكذا ذهب إليه الجرمي، والسيرافي في «شرح الكتاب» (٨/ ١ ـ ٧ ـ ١٠٨)، والرماني من أن حركة مثل (لا رجل) حركة إعراب،، وحذف التنوين منه تخفيفًا لا لأجل البناء، وزعما: أن ذلك مذهب سيبويه بدليل قوله (٢/ ٢٧٤): «فتنصبه بغير تنوين».

قال أبو حيان في «التذييل» (٥/ ٢٤٩): «وما ذهبوا إليه فاسد؛ لأنه لو كان حذف التنوين تخفيفًا لكان حذفه من النكرة المطولة أولى؛ لأن المطول أولى بالتخفيف مما ليس فيه طول، فلما قالت العرب: لا خيرًا من زيد، ولم تحذف التنوين، دل على أن سبب الحذف البناء لا التخفيف. وتأويلهم ذلك على سيبويه باطل؛ لأنه تجوز في تسمية الفتح نصبًا، وكثيرًا ما تجد ذلك في كلامه من استعمال ألقاب الإعراب لألقاب البناء لما كانت الصورة واحدة، وقد نص على البناء في (باب المنفي بلام الإضافة)، فقال: «واعلم أن المنفي الواحد إذا لك يل لك فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من آخر خمسة عشر، لا كما ذهب من المضاف». وهذا نصٌّ على أن حذف التنوين منه: إنما سببه البناء لا التخفيف». قال: «وثمرة هذا الخلاف تظهر في جمع المؤنث السالم، فمن زعم أن الفتحة إعراب قال: (لا ورقات لك) بالكسرة، ومن زعم أنها بناء لزمه أن يفتح؛ لأنه مركب معها، وحركة آخر المركب المبني إنما هي الفتح، نحو: خمسة عشر».

(٣) في (م): «رجلَ».

(٤) ليس في (ك).

(٥) في «المقتضب» (٤/ ٣٦٦).

رد أبي حيان على من قال بإعراب المجرد

إلى أنَّ (مسلمَيْنِ) و(مُسْلِمِينَ) مُعْرَبَانِ(1).

وأمَّا جمعُ المؤنَّثِ السالِمُ: فقالَ قومٌ(2): يُبْنَى(3) على ما كانَ يُنْصَبُ به، وهو الكَسْرُ(4)، فتقولُ: (لا مُسْلِماتِ(5) لَكَ) - بكسرِ التاءِ(6)، ومنه قولُه(7):

---

(١) (م) ذَهَبَ أبو العبَّاسِ المُبَرِّدُ إِلَى أنَّ اسمَ (لا) إذا كَانَ مُثَنًّى أو مجموعًا جَمْعَ مُذَكَّرٍ سالمًا: فهو مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ بالياءِ، وليسَ مَبْنِيًّا - كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جمهورُ النُّحَاةِ، واحْتَجَّ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ: بأنَّ التثنيةَ والجمعَ من خصائصِ الأسماءِ، وقد عَلِمْنَا أنَّ مِن شرطِ بناءِ الاسمِ لِشَبَهِهِ بالحرفِ فِي وجهٍ من وُجُوهِ الشَّبَهِ التي تَقَدَّمَ بَيَانُها: أَلَّا يُعَارِضَ هَذَا الشَّبَهَ شيءٌ مِن خُصُوصِيَّاتِ الأسماءِ.

والجوابُ عَلَى هذه الشُّبْهَةِ مِن وَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهما: وَهوَ وَجْهٌ عَقْلِيٌّ: أنَّ مَا كَانَ من خصائصِ الأسماءِ، إنما يَقْدَحُ فِي بناءِ الاسمِ ويُعَارِضُه إذا طَرَأَ عَلَى الاسمِ بعدَ كَوْنِهِ مَبْنِيًّا، فأمَّا إذا كَانَ مَا هو من خصائصِ الأسماءِ موجودًا فِي الاسمِ ثمَّ عَرَضَ لهذا الاسمِ مَا يَقْتَضِي شَبَهَهُ بالحرفِ مِن بعدِ ذلك - فإنَّه لا يُعَارِضُ سببَ البناءِ ولا يَمْنَعُ منه، ونحن نَدَّعِي أنَّ الاسمَ كَانَ مُثَنًّى أو مجموعًا ثمَّ دَخَلَتْ عليه (لا) فتَرَكَّبَ معَها تَرَكُّبَ خَمْسَةَ عشرَ، فوُجِدَ سببُ البناءِ طارئًا عَلَى مَا هو من خصائصِ الاسمِ.

الثاني: وَهوَ نَقْضٌ لمَذْهَبِه بعدمِ الاطِّرَادِ: أنَّ المُبَرِّدَ نفسَه قد اتَّفَقَ معَ الجمهورِ عَلَى بناءِ اسمِ لا المجموعِ جمعَ تَكْسِيرٍ، ولم يَعْبَأْ معَه بما هو من خصائصِ الاسمِ، وَهوَ الجَمْعُ، كَمَا اتَّفَقَ معَ الجمهورِ عَلَى بناءِ المُنَادَى المثنَّى أو المجموعِ جمعَ المُذَكَّرِ السالِمَ عَلَى مَا يُرْفَعُ به، ولمْ يَعْبَأْ بما هو من خصائصِ الأسماءِ (م).

(٢) كابن فلاح في «المغني» (٢/١٠٢٣) قال: «فالأجود: بناؤه على الكسر؛ لأنَّها حركةُ نصبه».

(٣) في (م): «مبنيٌّ».

(٤) في (ص): «الكسرة».

(٥) نونها في (ص) بالكسر. وهو وجهٌ في إعرابه مشهور.

(٦) أي: بلا تنوين؛ لأنه وإن كان لمقابلة مشبه لتنوين التمكين، الذي لا يجامع البناء.

(٧) هو: سلامة بن جندل، وهو في «ديوانه» (ص١٢).

١٠٩ ـ إِنَّ[١] الشَّبَابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ   فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ[٢]

وأجازَ بَعْضُهم: الفتحَ[٣]، نحوُ: (لا مُسْلِماتَ لَكَ)[٤].

وقولُ المصنِّفِ: (وبعدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ) معناهُ: أنه يُذْكَرُ

---

(١) في (ص)، (ح): «أودى»، وهي رواية أخرى للبيت؛ وردت في «المفضليات» (ص١٢٠)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٢٦٤). وذكر في «التذييل» (٥/ ٢٢٩) الروايتين.

(٢) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (ولا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ)؛ حَيْثُ جاءَ اسمُ (لا) ـ وَهوَ لَذَّاتِ ـ جمعَ مُؤَنَّثٍ سالمًا، ووَرَدَتِ الروايةُ ببنائِهِ عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، كَمَا كَانَ يُنْصَبُ بها لو أَنَّهُ مُعْرَبٌ (م).

(٣) قال الناظم في «شرح التسهيل» (٢/ ٥٥): «والفتح أشهر»، وتبعه ابن هشام في «المغني» (١/ ٢٦٥) قال: «وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب»، وأوجبه ابن عصفور قال في «المقرب» (١/ ١٩٠): «فإن كان مفردًا أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء: بني معها على الفتح» قال ابن مالك: «والصحيح: جواز الفتح والكسر».

(٤) اعْلَمْ أنَّ للعلماءِ فِي اسمِ (لا) إذا كَانَ جمعَ مُؤَنَّثٍ سالمًا: أربعةَ مَذَاهِبَ:

اختلاف النحاة في اسم لا إذا كان جمع مؤنث سالما

الأوَّلُ: أنْ يُبْنَى عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ من غيرِ تنوينٍ، وهذا مذهبُ جَمْهَرَةِ النُّحاةِ.

الثاني: أنْ يُبْنَى عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، لكن يَبْقَى له تنوينُهُ، وهذا مذهَبٌ صَحَّحَهُ ابنُ مالِكٍ صاحبُ «الألفيَّةِ»، وجَزَمَ بِهِ فِي بعضِ كُتُبِهِ، ونَقَلَه عن قومٍ، وحُجَّتُهُم فِي عدمِ حذفِ التنوينِ: أنَّهُ قد تَقَرَّرَ أنَّ تنوينَ جَمْعِ المُؤَنَّثِ السالِمِ هو تنوينُ المقابَلَةِ، وَهوَ لا يُنَافِي البناءَ، فلا يُحْذَفُ.

الثالِثُ: أنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الفتحِ، وهذا مَذْهَبُ المَازِنِيِّ والفارسِيِّ، ورَجَّحَهُ ابنُ هِشَامٍ فِي «المُغْنِي»، والمُحَقِّقُ الرَّضِيُّ فِي «شرحِ الكافِيَةِ»، وابنُ مالكٍ فِي بعضِ كُتُبِهِ.

الرابعُ: أنَّهُ يَجوزُ فيه البناءُ عَلَى الكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، والبناءُ عَلَى الفتحِ.

وزَعَمَ كلُّ شُرَّاحِ الألفيَّةِ: أنَّ بَيْتَ سَلَامَةَ بنِ جَنْدَلٍ (الشاهِدَ رَقْمَ ١٠٩) يُرْوَى بالوجهَيْنِ جميعًا، فإذا صَحَّ ذلك: لم يَكُنْ لإيجابِ أحدِ الأمرَيْنِ بِعَيْنِهِ وَجْهٌ وَجِيهٌ، ويُؤْخَذُ من كلامِ ابنِ الأنباريِّ: أنَّ بَيْتَ سَلَامَةَ يُرْوَى بالفتحِ دونَ الكَسْرِ، فيَكُونُ تأييدًا لمذهَبِ المازِنِيِّ ومَن معَه، ولكنَّا لا نَسْتَطِيعُ أنْ نَرُدَّ روايةَ الكَسْرِ، بمجرَّدِ كونِ ابنِ الأنباريِّ ـ لم يَحْفَظْهَا (م).

المرفوعُ بعدَهما[١]: خبرٌ عن ذلكَ المبتدأِ، ولم تَعْمَلْ (لا) عندَه في هذه الصورةِ إلَّا[٢] في الاسمِ[٣].

وذَهَبَ الأَخْفَشُ[٤] إلى أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بـ(لا)، فتكونُ (لا) عاملةً

= عاملان: (لا) من حيث هو خبر إسمها، وتعمل فيه (امرأة) من حيث هو خبرها، ولا يجوز ذلك. وعلى المذهب الآخر: يجوز لأنهما اسمان مبتدآن معطوف أحدهما على الآخر، كما تقول: (زيد وعمرو قائمان)».

(١) في (ص)، (ح): «بعدها». (٢) ليس في (ص).

(٣) لقربه منها، ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها؛ بأن حيث صارت جزء كلمة، وقال في «المغني» (ص٧٤٥): الذي عندي: أن سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضًا؛ لأن جزء الشيء لا يعمل، وأما: لا رجل ظريفًا، بالنصب فمثل: يا زيد الفاضل، بالرفع؛ أي: إن نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل، كما أن رفع الفاضل كذلك. «الخضري» (١/١٤٣).

(٤) انظر: «المسائل المنثورة» (ص٨٦ ـ ٨٧)، و«شرح الكتاب» (٨/١٠٩)، و«التبيين» (ص٣٦٨)، و«شرح التسهيل» (٢/٥٥ ـ ٥٦)، و«شرح المفصل» (١/٢٤٨)، و«التذييل والتكميل» (٥/٢٣٤).

ورجح الناظم ما اختاره الأخفش فقال في «شرح التسهيل» (٢/٥٦): «وغير ما ذهب إليه سيبويه ـ أولى؛ لأن كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب كما لم يضر (أن) صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم؛ لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر.

وأيضًا: فإن عمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث في العامل. وإنما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بـ(لا) غير المركبة لأنه مانع التركيب هو كون الاسم مضافًا أو شبيهًا به، وكلاهما صالح للابتداء مجردًا عن (لا)، كما أن اسم (إن) صالح للابتداء به مجردًا عن (إن)، وليس كذلك مصحوب (لا) المركب، فإن تجرده من (لا) يبطل الابتداء به؛ لأنه نكرة لا مسوغ لها، فإذا اقترنت بـ(لا): كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتمادها على نفي». قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٥/٢٣٧): «وتقدم بطلانه».

علة عدم إعمال "لا" في الخبر

مذهب الناظم في إعمال (لا) في خبرها مرفوعه

في الجُزْأَيْنِ ـ كما عَمِلَتْ فيهما مَعَ المضافِ والمشبَّهِ به[١].

وأشارَ بقولِهِ: (والثاني اجْعَلَا) إلى أنه إذا أُتِيَ بعدَ (لا) والاسم الواقع بعدَها بعاطفٍ ونَكِرَةٍ مفردةٍ وتَكَرَّرَتْ (لا)، [نحوُ: لا حولَ ولا قُوَّةَ (إلا باللهِ)[٢]][٣] يَجُوزُ فيهما خمسةُ أَوْجُهٍ[٤][٥][٦]؛ وذلك لأنَّ المعطوفَ عليه إما أنْ يُبْنَى مَعَ (لا) على الفتحِ، أو يُنْصَبَ، أو يُرْفَعَ:

فإنْ بُنِيَ معَها على الفتحِ: جازَ في الثَّانِي ثلاثةُ أوجهٍ:

الأَوَّلُ: البناءُ على الفتحِ لِتَرَكُّبِهِ[٧] مَعَ (لا) الثانيةِ، وتكونُ (لا)

---

(١) في (ك)، (ع): «بالمضاف».

(٢) ليس في (ع).

(٣) ما بين المعكوفين من (ع)، (م).

(٤) فتحهما، وفتح الأول مع نصب الثاني، وفتح الأول مع رفع الثاني، ورفعهما، ورفع الأول مع فتح الثاني.

(٥) قال الصبان (٢/١٢): «إجمالًا، وثلاثة عشر تفصيلًا؛ لأن ما بعد الأولى: إما مبني على الفتح، أو مرفوع بالابتداء، أو على إعمال (لا) ـ عمل (ليس) وما بعد الثانية كذلك، أو مرفوع بالعطف على محل (لا) مع اسمها؛ فهذه اثنا عشر، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية؛ وهي بالقسمة العقلية: عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل (لا) مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروبًا في خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية. إذا سمعت ما تلوناه عليك: عرفت أن قول شيخنا والبعض؛ تبعًا للتصريح واثنا عشر تفصيلًا: لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية».

(٦) قال الخضري (١/١٤٣): «فيه نظر؛ لأن كلامه الآتي يقتضي أنها ثمانية؛ لأنه إن بنى الأول أو نصب ففي الثاني ثلاثة، وإن رفع فوجهان، ومن ذكر أنها خمسة كالأشموني اقتصر. على كون الأول مفردًا كالثاني كمثال المصنف: وحينئذ فليس في الأول إلا البناء بثلاثة في الثاني، أو الرفع بوجهيه. وإن كان قول المصنف: **(وإن رفعت أولًا لا تنصبا)**، بقطع النظر عن مثاله ـ يفيد أكثر لأنه علق منع نصب مفردًا أو مضافًا أو شبهه وجهان، فالجملة خمسة عشر، وأما الثاني: فمقيد في كلامه بالمفرد؛ بدليل أنه خُيِّرَ فيه بين التركيب وغيره. فتدبر».

(٧) ليس في (ص).

العطف على اسم
"لا"

الثانيةُ عاملةً عَمَلَ (إنَّ)، نحوُ: (لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ)[١].

الثاني[٢]: النصبُ عَطْفًا على محَلِّ اسمِ (لا)، وتكونُ (لا)[٣] الثانيةُ زائدةً بينَ العاطِفِ والمعطوفِ[٤]، نحوُ: (لا حولَ ولا قُوَّةً إلَّا باللهِ)[٥]، ، ومنه [قولُ الشاعر][٦][٧]:

١١٠ ـ لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ[٨][٩]

الثالِثُ: الرفعُ، وفيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

أوجه الرفع

---

(١) وَعَلَى تركيبِ الثانيةِ معَ اسْمِها كتركيبِ الأولَى معَ اسْمِها: قَرَأَ أبو عَمْرٍو وابنُ كَثِيرٍ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، بفتحِ (بَيْعَ) و(خُلَّةَ) و(شَفَاعَةَ)، و(لا) فِي المواضِعِ الثلاثةِ نافيةٌ للجنسِ عاملةٌ عَمَلَ (إنَّ)، والاسمُ المفتوحُ بعدَها اسْمُها مَبْنِيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ نَصْبٍ، وخَبَرُها ـ فيما عدا الأوَّلَ ـ محذوفٌ لِدَلالةِ مَا قبلَه عليه.

ومِن شَوَاهِدِ ذلك: قولُ الراجِزِ (وقد أَنْشَدْنَاهُ فِي شرحِ الشاهدِ رَقْمِ ٢٧ السابقِ):

نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا لا كَذِبَ اليومَ ولاَ مُزَاحَا (م)

(٢) في (ص)، (ح): «الوجه الثاني». (٣) ليس في (ص).

(٤) قال الخضري: «هذا أضعف الأوجه؛ لأن القياس مع وجود (لا) بناؤه لا نصبه، وأيضًا (لا) الأولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردًا فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد».

(٥) ليس في (ص)، (ح). (٦) في (م): «قوله».

(٧) قال سيبويه (٢/ ٢٨٥): «وقال رجل من بني سليم، وهو أنس بن العباس: . . .». انظر: «تلخيص الشواهد» (ص٤٠٥).

وقال العيني (٢/ ٨٤٠): «قائله: هو أنس بن عباس بن مرداس السلمي، ويقال: قائله: أبو عامر جد العباس بن مرداس».

(٨) قال في حاشية (ح): «صوابه: اتسع الفتق على الراتق».

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (ولا خُلَّةً)؛ حَيْثُ نُصِبَ عَلَى تقديرِ أنْ تكونَ (لا) زائدةً للتأكيدِ، ويَكُونَ (خُلَّةً) معطوفًا بالواوِ عَلَى مَحلِّ اسم (لا) ـ وَهوَ قولُه: (نَسَبَ) ـ عطفَ مفردٍ عَلَى مفردٍ، وهذا هو الَّذِي حَمَلَه الشارحُ تَبَعًا لجمهورِ النُّحَاةِ عليه.

وقالَ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ: إنَّ (خلةً) مَبْنِيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ نصبٍ، وذَكَرَ أَنَّهُ نَوَّنَهُ للضرورةِ، وبناؤُه عَلَى الفتحِ عندَه عَلَى أنَّ (لا) الثانيةَ عاملةٌ عَمَلَ (إنَّ) مثلَ الأولَى، وخبرُها محذوفٌ، يُرْشِدُ إِلَيْهِ خَبَرُ الأولى، والتقديرُ: (ولا خُلَّةَ اليومَ)، =

١١١ ـ هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ　　لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[١]

وإنْ[٢] نُصِبَ المعطوفُ عليه[٣] جازَ[٤] في المعطوفِ الأَوْجُهُ الثلاثةُ المذكورةُ، أعْنِي: البناءَ[٥] [والرفعَ[٦] والنصبَ[٧]][٨]، نحوُ: (لا غلامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ ولا امرأةٌ ولا امرأةً).

وإنْ رُفِعَ[٩] المعطوفُ عليه: جازَ في الثاني وجهانِ:

الأَوَّلُ: البناءُ على الفتحِ[١٠]، نحوُ: (لا رجلٌ ولا امرأةَ، ولا غُلامُ رجلٍ ولا امرأةَ)، ومنه قولُه[١١]:

الأوجه إذا رفع المعطوف عليه

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(ولا أبُ)**؛ حَيْثُ جاءَ مرفوعًا عَلَى واحدٍ من ثلاثةِ أَوْجُهٍ: إما عَلَى أنْ يَكُونَ معطوفًا عَلَى مَحلِّ (لا) معَ اسمِها، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الإعرابِ، أو عَلَى أنَّ (لا) الثانيةَ عاملةٌ عَمَلَ لَيْسَ، فالاسمُ المرفوعُ بعدَها هو اسْمُها، وخَبَرُها محذوفٌ، وإما عَلَى أنَّ (لا) الثانيةَ لَيْسَتْ عاملةً أَصْلًا؛ بل هِيَ زائدةٌ، ويَكُونُ (أبُ) مُبْتَدأً خبرُه محذوفٌ، وقد ذَكَرَ ذلك الشارحُ العلَّامةُ، ومثلُه قولُ جَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ:

بِـأَيِّ بَـلاءٍ يَـا نُـمَيْـرُ بـنَ عـامِـرٍ　　وأَنْـتُم ذُنَـابَى لا يَـدَيْـنِ ولا صَـدْرُ

وقد وَرَدَ عَلَى غِرارِ ذلك قولُ المُتَنَبِّي:

لا خَيْـلَ عِـنْـدَكَ تُـهْـدِيـهَـا ولا مـالُ　　فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الحالُ (م)

(٢) في (س)، (ح): «فإن».

(٣) لكونه مضافًا أو شبهه، مع كون الثاني مفردًا.

(٤) في (ص): «جازت».　　(٥) لتركبه مع الثانية.

(٦) لإلغائها، أو إعمالها كليس، أو زيادتها مع عطفه على محل اسم (لا).

(٧) عطفًا على لفظ الأول.

(٨) في (ص)، (ح): بالتقديم والتأخير.

(٩) في (ص): «رفعت».

(١٠) وهذا يتعين خبر إن عند الجميع، سواء عملت الأولى كليس، أو أهملت، لئلا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر، ويلزم على الأول: كون الخبر منصوبًا مرفوعًا.

«الخضري» (١/ ١٣٢).

(١١) هو: أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلْتِ في «ديوانه» (ص٤٧١).

١١٢ ـ فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وما فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ[(١)]

والثاني: الرفعُ[(٢)]، نحوُ: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ، [ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ][(٣)])[(٤)].

ولا يَجُوزُ [نصبُ الثاني][(٥)(٦)]؛ لأنَّه إنما جازَ فيما تَقَدَّمَ للعطفِ

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ**)؛ حَيْثُ أَلْغَى (**لا**) الأولى، أو: أَعْمَلَها عَمَلَ (**ليسَ**)، فرَفَعَ الاسمَ بعدَها، وأَعْمَلَ (**لا**) الثانيةَ عَمَلَ (**إنَّ**) عَلَى مَا بَيَّنَّاه فِي إعرابِ البيتِ.

ومثلُ هَذَا الشاهدِ قولُ عامرِ بنِ جُوَيْنٍ الطَّائِيِّ، وَهوَ الشاهِدُ رَقْمُ ١٤٦ الآتي فِي بابِ الفَاعِلِ:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

الروايةُ فيه بِرَفْعِ (مُزْنَةٌ) بالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، وبفتحِ (أرضَ)، والقولُ فيهما كالقولِ فِي (لا لَغْوٌ ولا تأثيمَ) (م).

(٢) أي: على عمل الثانية كليس، أو إهمالها، وما بعدها مبتدأ مستقل، أو زيادتها وعطفه على الأول، سواء عملت الأولى كليس، أو أهملت. وتقدير خبر واحد أو اثنين: يعلم مما مر.

«الخضري» (١/ ١٤٣).

(٣) ليس في (ك)، (ص).

(٤) (م) من شواهدِ هَذَا الوجهِ: قولُ اللهِ تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، برفعِ الثلاثةِ فِي قراءةِ غيرِ أبي عَمْرٍو وابنِ كَثِيرٍ [«السبعة» لابن مجاهد (ص١٨٧)]، وقولُ عُبَيْدِ بنِ حُصَيْنٍ الراعِي:

وما هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لا نَاقَةٌ لي فِي هَذَا ولا جَمَلُ

وقد نَسَجَ عليه أبو الطيِّبِ المُتَنَبِّي فِي قَوْلِهِ:

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أَهْلٌ ولا وَطَنٌ ولا نَدِيمٌ ولا كَأْسٌ ولا سَكَنُ (م)

(٥) في (م): «النصب للثاني».

(٦) أي: عطفًا على المحل أو تبعًا للفظ لانتفائهما. أما النصب بمحذوف، فيجوز.

قال الخضري (١/ ١٤٤): «والحاصل: أن الاسمين إن كانا مفردين ـ جاز في الأول البناء، والرفع إلغاءً، أو عملًا كـ(**ليس**) فتلك ثلاثة. وفي الثاني سبعة: بناؤه، ونصبه على محل الأول، أو لفظه، أو بمحذوف، ورفعه على إلغاء الثانية أو زيادتها أو عملها كليس، فتلك أحد وعشرون وجهًا يمتنع منها أربعة وهي: =

خلاصة القول في المسألة

على محلِّ[١] اسم (لا)، و(لا) هنا[٢] لَيْسَتْ بناصبةٍ؛ فَيَسْقُطُ[٣] النصبُ، ولهذا قالَ المصنِّفُ: (وإنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبَا). [والله أعلم][٤].

[ص] [٢٠١] ومُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي   فَافْتَحْ[٥][٦] أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

[ش] إذا كانَ اسمُ (لا) مَبْنِيًّا ونُعِتَ بمفردٍ يَلِيهِ[٧]؛ أي: لم يُفْصَلْ بينه

= رفع الأول إلغاء، وعملًا كـ(ليس) مع نصب الثاني على محله، أو لفظه فإن أفرد الأول فقط فسبعة. الثاني تأتّى في كونه مضافًا أو شبهه مع إبدال البناء بنصبه بـ(لا) الثاني، فتلك أربعة عشر في ثلاثة. الأول باثنين: وأربعين يمتنع منها الأربعة السابقة مع كونه مضافًا أو شبهه بثمانية، وإن أفرد الثاني فقط فثلاثة:

الأول: تأتي في كونه مضافًا أو شبهه مع إبدال البناء بالنصب فتكون ستة في سبعة.

الثاني: باثنين وأربعين يمتنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين، وهما نصب الأول سواء كان مضافًا أو شبهه، مع نصب الثاني على محله إذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي، وإن كانا غير مفردين ففي الثاني أربعة عشر في ستة. الأول بأربعة وثماني يمتنع منها ضعف ما قبله. فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع منها اثنان وأربعون ـ كما هو ظاهر للمتأمل».

(١) من (م).
(٢) في (ك)، (ص): «هاهنا».
(٣) في (ص): «فسقط».
(٤) من (ص).
(٥) تقديمُ الناظم للفتح؛ كأنه مشعر بتفضلِه له على غيره، فهو كالمناقض لكلام الإمام، والعذر: أنه لم يحفل بهذا التفاوت اليسير، ولم يعتبر التقديم، ولكن لو قال: **(فارفع أو انصبن أو افتح تعدل)**، لكان أحسن، قاله الشاطبي (٢/ ٤٣٩).
(٦) قال الصبان: «جرى على الغالب. وإلا فقد يكون مبنيًّا على غير الفتح: كالياء في النعت المثنى أو المجموع على حدِّه. وهل يقال عند بناء النعت: إن مجموع النعت والمنعوت في محل نصب، أو يحكم بالمحل على كل اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم: وفارقت صفة لا صفة المنادى المبني؛ حيث لم تبن؛ لأن الصفة ـ هنا ـ هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى؛ فإنها ليست المنادى في المعنى كما قاله ابن قاسم».
(٧) اعلم أنه ذكر أنّ النعت إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط: جاز فيه مع المنعوت ثلاثة أوجه: الشرط الأولُ: أن يكون مفردًا، والمفرد ـ هنا ـ في مقابلة المضاف وما ضارعه، وهو المطوّلُ. =

وبينَه بفاصلٍ، جازَ في النعتِ [الذي يليه][١] ثلاثةُ أَوْجُهٍ[٢]:

الأَوَّلُ: البناءُ على الفتحِ: لِتَرَكُّبِهِ[٣] مَعَ اسمِ[٤] (لا)، نحوُ: (لا رَجُلَ ظَرِيفَ).

= والثاني: أن يكون واليًا المنعوتَ، لم يُفصل بينهما بفاصل.

والثالث: أن يكون المنعوتُ مبنيًّا لا معربًا فإذا اجتمعت هذه الشروط المبنيّنة في قوله: (ومفردًا نعتًا لمبنيٍّ يلي)، جاز فيه الأوجه التي ذكرها في قوله: (فافتح أو انصبَنْ أو ارفع تَعْدِلِ)؛ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: لا رَجُلَ ظريف عندك. فظريف: قد اجتمع فيهِ أنه مفردٌ والٍ المنعوتِ، ومنعوته مبني. فالوجه الأوّلُ الفتح - يعني به البناء مع المنعوت على الفتح، وسببُ بنائِه التركيبُ مَعَه كبناءِ خمسة عشر. ونحو: لا رجلَ ظريفَ، وسَحّل ذلك - وإن كانت ثلاثةُ أشياء لا تركّبُ ولا تُبْنَى - كونُ النعتِ والمنعوت كالشيء الواحد «المقاصد الشافية» (٢/٤٣٨).

(١) من (ص).

(٢) في هذا الباب من التوابع الخمسة اثنين، وهما النعتُ وعطفُ النسق بالحرف، وترك ما عداهما. والمتبوع في هذا الباب على قسمين:

أحدهما: أن يكون معربًا نحو: لا غُلَام رجلٍ عندك.

والثاني: أن يكون مركبًا مع (لا) مبنيًّا نحو: لا أحدَ فيها. والذي تعرّض للنصّ عليه نعت المبني، لقوله: (ومفردًا نعتًا لمبنيٍّ)، فقيد النعت بكونه جاريًا على المبني، وسكت عما إذا كان نعتًا لمعربٍ؛ إذ لم يشر إليه حسبما يتقرّرُ، لا بمنطوق ولا بمفهوم، ولما كانت عادته في غير هذا الموضع أنه إنما يأتي في غير باب التابع لما لا يطّرد في باب التوابع، ويترك ما عداه لبابه محالًا عليه بالقصد المفهوم، أشعر ذلك بأن نعت المعرب مخالف لنعت المبنيّ ها هنا، وأن الحكم فيه هو الحكم المقرّر في باب النعت من كونه يُتْبَع على اللفظ كسائر المعرباتِ، لا على الموضع. **فيظهر من هذا المنزع**: أن المعرب عنده في باب لا كالمعرب في غيره، فتقول: (لا غلام رجل عاقلًا عندي)، بنصب (عاقل) لا غير، كما تقول: (ما رأيت غلامَ رجلٍ عاقلًا). ولا تتعدّى النصب واقتضى هذا منع قولك: (لا غلامَ رجل عاقلٌ عندي)، بالرفع - وهذا عند النحويين غير صحيح. «المقاصد الشافية» (٢/ ٤٣٥).

(٣) في (ص): «لتركيبه».

(٤) ليس في (ص).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

البناء على الفتح

أقسام المتبوع في هذا الباب

الثاني: النصبُ[١] [مُراعاةً لمحلِّ اسمِ (لا)[٢]][٣]، نحوُ: (لا رَجُلَ ظريفًا).

الثالثُ: الرفعُ مراعاةً لمحلِّ (لا) واسْمِها؛ لأنَّهما في موضعِ رفعٍ عندَ سِيبَوَيْهِ ـ كما تَقَدَّمَ، نحوُ: (لا رَجُلَ ظريفٌ). [والله ﷻ أعلم][٤].

[ص][٢٠٢] وغَيْرَ ما يلي[٥] وغَيْرَ المُفْرَدِ لا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

[ش] تَقَدَّمَ في البيتِ الذي قَبْلَهُ[٦]: أنه إذا كانَ النعتُ مُفردًا والمنعوتُ مُفردًا، ووَلِيَهُ [النعتُ: جازَ في النعتِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ، وذَكَرَ في هذا البيتِ: أنه إذا[٧] لم يَلِ النعتُ المفردُ][٨] المنعوتَ المفردَ؛ بل فُصِلَ بينَهما بفاصِلٍ[٩]، لم يَجُزْ بناءُ النعتِ[١٠]، فلا تقولُ: (لا رَجُلَ فيها ظَرِيفُ)، (ببناءِ ظريف)[١١]؛ بل يَتَعَيَّنُ رَفْعُه، نحوُ: (لا رَجُلَ فيها ظريفٌ)، أو نَصْبُه، نحوُ: (لا رَجُلَ فيها ظَرِيفًا)، وإنما سَقَطَ البناءُ على الفتحِ؛ لأنَّه إنما جازَ عندَ عدمِ الفصلِ لِتَرَكُّبِ[١٢] النعتِ معَ الاسمِ، ومعَ الفَصْلِ لا يُمْكِنُ التركيبُ، كما لا يُمْكِنُ التركيبُ إذا كانَ المنعوتُ غيرَ مفردٍ، نحوُ: (لا طَالِعًا جَبَلًا ظَرِيفًا[١٣])، ولا فرقَ في امتناعِ البناءِ على الفتحِ

---

(١) ليس في (ح). (٢) أو اتِّباعًا للفظه.

(٣) ليس في (ك). (٤) من (ح).

(٥) قال الخضري (١/ ١٤٤): «مفعول لـ(تبن) المجزوم بـ(لا) الناهية، وغير المفرد عطف عليه؛ أي: غيره من النعت والمنعوت ـ كما سيشير إليه الشارح؛ فهو محترز قول المصنف، ومفردًا مع قوله: (لمبني). قال ابن غازي: ولو قال:

وارْفَعْ أو انْصِبْ مُطْلَقًا نَعْتَ اسْمِ لَا والـفَـتْـحَ زِدْ إن أُفْـرِدا واتَّـصـلا

لأغنى عن البيتين مع الإيضاح».

(٦) في (ع)، (م): «قبلَ هذا». (٧) في (ع)، (م): «إن».

(٨) ليس في (ك). (٩) من (م).

(١٠) لتعذر موجب البناء؛ أي: مقتضيه وهو التركيب.

(١١) ليس في (ك). (١٢) في (س)، (ص): «التركيب».

(١٣) في (س)، (ك)، (ع): «ظريف».

في النعتِ عندَ الفَصْلِ: بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مُفردًا؛ كما مُثِّلَ، أو غيرَ مفردٍ.

وأشارَ بقولِهِ: (وغيرَ المفردِ) إلى أنه إذا[1] كانَ النعتُ غيرَ مفردٍ؛ كالمضافِ والمشبَّهِ بالمضافِ[2]: يتَعَيَّنُ[3] رَفْعُه أو نصبُه، ولا[4] يَجُوزُ بِنَاؤُه على الفتحِ، ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مُفْردًا أو غيرَ مفردٍ، ولا بينَ أنْ يُفْصَلَ بينَه وبينَ النعتِ أو لا يُفْصَلَ، وذلك نحوُ: لا رَجُلَ صَاحِبَ بِرٍّ [فيها، (و[5]لا رجل فيها صاحب بر)[6]][7]، ولا غُلامَ رجلٍ صاحِبَ بِرٍّ فيها[8]، ولا غلام رجل فيها صاحب بر[9].

وحاصلُ ما في البيتَيْنِ: أنه إذا[10] كانَ النعتُ مُفردًا، والمنعوتُ مفردًا، ولم يُفْصَلْ بينَهما[11]، جازَ في النعتِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ، نحوُ: (لا رَجُلَ ظريفَ [وظَريفًا وظَريفٌ][12])، (وإنْ لم)[13] يَكُونا[14] كذلك: تَعَيَّنَ الرفعُ أو النصبُ، ولا يَجُوزُ البناءُ.

[ص] [٢٠٣] وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لا) احْكُمَا[15] لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى[16]

العطف ولم تكرار "لا"

---

(١) في (م): «إن».
(٢) في (ص)، (ح): «به».
(٣) في (م): «تعين».
(٤) في (م): «فلا».
(٥) في (ع): «أو».
(٦) ما بين القوسين ليس في (ص).
(٧) ما بين المعكوفين ليس في (ح).
(٨) من (س).
(٩) ينظر: «الخضري» (١/١٤١).
(١٠) في (م): «إن».
(١١) ليس في (ص).
(١٢) في (ص): «ظريفًا ظريف».
(١٣) في (ح): «ولم».
(١٤) في (م): «يكن».
(١٥) الضمير في قوله: (لا)، عائد على المعطوف من قوله: (والعطفُ)، أو جَعْلُ العطف على حذف المضاف، كأنه قال: (وذو العطف). واللام متعلقة باحْكُمَا، (للنعت) متعلق بانتمى؛ أي: واحكم للمعطوف بالحكم الذي انتَسب للنعت وتقرَّر له. «المقاصد الشافية» (٢/٤٤٥).
(١٦) (م) **حاصِلُ البيتِ**: والعطفُ إنْ لم تَتَكَرَّرْ (لا) فاحْكُمْ له بالحُكْمِ الَّذِي انْتَمَى للنعتِ، صاحبِ الفصلِ مِن منعوتِه، وَذَلِكَ الحُكْمُ هو امتناعُ البناءِ وجوازُ مَا عَدَاهُ من الرفعِ والنصبِ (م).

[ش] تَقَدَّمَ(١) أنه إذا عُطِفَ على اسمِ (لا) نكرةٌ مفردةٌ وتكَرَّرَتْ (لا): يَجُوزُ في المعطوفِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الرفْعُ والنصبُ والبناءُ على الفتحِ، نحوُ: (لا رَجُلَ ولا امْرَأَةَ [ولا امْرَأَةٌ ولا امرأةً](٢))، وذَكَرَ في هذا البيتِ: أنه إذا لم تتَكَرَّرْ(٣) (لا): يَجُوزُ في المعطوفِ ما جازَ في النعتِ المفصولِ، وقد تَقَدَّمَ(٤) [في البيتِ الذي قَبْلَه](٥): أنه يَجُوزَ فيه الرفعُ والنصبُ(٦)، ولا يَجُوز فيه(٧) البناءُ على الفتحِ، فتقولُ(٨): (لا رَجُلَ وامرأةٌ وامرأةً)، ولا يَجُوزُ (البناءُ على)(٩) الفتحِ.

وحَكَى الأخفشُ(١٠): (لا رَجُلَ وامرأةَ)؛ بالبناءِ على الفتحِ، على تقديرِ تَكريرِ(١١) (لا)، فكأنه قالَ: (لا رَجُلَ ولا امْرَأَةَ)، ثُمَّ حُذِفَتْ(١٢) (لا)(١٣).

---

(١) ليس في (ص)، (ح). (٢) من (ك)، (م).

(٣) في (س): «يتكرر»، وفي (ك)، (ح): «تكرر».

(٤) في (ح)، (ع)، (ص): «وتقدم». (٥) من (م).

(٦) من شَوَاهِدِ هذه المسألةِ: قولُ رَجُلٍ مِن بني عبدِ مَنَاةَ بنِ كِنَانَةَ، يَمْدَحُ مَرْوَانَ بنَ الحَكَمِ وابنَه عبدَ المَلِكِ:

فَلَا أَبَ وابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ... إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

فأنتَ تَرَاهُ قد عَطَفَ (ابنًا) عَلَى اسمِ لا الَّذِي هو (أَبَ)، وأَتَى بالمعطوفِ منصوبًا، وقد كَانَ يجوزُ له: أنْ يَأْتِيَ بِهِ مرفوعًا بالعطفِ عَلَى مَحلِّ (لا) معَ اسمِها؛ فإنَّ مَحَلَّهما رفعٌ بالابتداءِ عندَ سِيبَوَيْهِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُه مِرَارًا (م).

(٧) ليس في (ص)، (ح). (٨) في (ص): «تقول».

(٩) من (م). (١٠) بعدها في (ص): «نحو».

(١١) في (م): «تكرر». (١٢) في (ص)، (ح): «حذف».

(١٣) وذلك: لدلالة ما قبلها عليها، وأبقى الحكم على ما كان عليه، كما حذفوا في: (ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمةً)، حذفوا (كلا) لدلالة ما قبلها عليه، وأبقوا أثرها، وهو الخفض، وعلى هذا: حمل أبو الحسن ما حكاه، وهي لغة ضعيفة. ولم يجز أن يجعل ذلك من باب التركيب كخمسة عشر، كما ركبوا في الصفة، لحجز حرف العطف بينهما، ولم يجز أن يُجعلا مع حرف العطف بمنزلة اسم واحد؛ لأنه لا يوجد في الأسماء المركبة ما هو مركب من ثلاثة ألفاظ؛ قاله =

وكذلك إذا كانَ المعطوفُ غيرَ مُفْرَدٍ: لا يَجُوزُ فيه إلَّا الرفعُ والنصبُ، سواءٌ تَكَرَّرَتْ (لا)، نحوُ: (لا رَجُلَ ولا غُلامَ امرأةٍ)، [أو لم تَتَكَرَّرْ، نحوُ: لا رَجُلَ وغلامَ امرأةٍ][(١)(٢)].

هذا[(٣)] كلُّه إذا كانَ المعطوفُ نَكِرَةً، فإنْ كانَ معرفةً: [لا يَجُوزُ][(٤)] فيه إلا الرفعُ على كلِّ حالٍ، نحوُ: (لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها)، أو[(٥)]: (لا رَجُلَ وزيدٌ فيها). [والله تعالى أعلم بالصواب][(٦)].

[ص] [٢٠٤] وأَعْطِ (لا) مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ۞ ما تَسْتَحِقُّ دُونَ الاستفهامِ[(٧)]

[ش] إذا دَخَلَتْ همزةُ الاستفهامِ على (لا) النافِيَةِ للجِنْسِ، بَقِيَتْ على ما كانَ لها مِن العملِ [وسائرِ الأحكامِ التي سَبَقَ ذِكْرُها][(٨)]، فتقولُ: (ألا رَجُلَ قائمٌ وألا غُلامَ رَجُلٍ قائمٌ، وألا طالعًا جَبَلًا ظاهِرٌ)، وحُكْمُ

= أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٥/ ٢٩٧). وانظر: «عمدة الحافظ» (ص١٥٨ - ١٥٩)، و«المقرب» (١/ ١٩١)، و«شرح الجمل» (٢/ ٢٧٥).

(١) في (ح): «أو لا غلام وامرأة»، وما بين المعكوفين ليس في (ص).

(٢) (م) ذَكَرَ الناظِمُ والشارِحُ حُكْمَ العطفِ عَلَى اسمِ (لا)، وحُكْمَ نعتِه، ولم يَذْكُرْ واحدٌ منهما حُكْمَ البَدَلِ منه.

وحاصلُه: أنَّ البَدَلَ: إما أنْ يَكُونَ نَكِرَةً كاسمِ (لا)، وإما أنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، فإذا كَانَ البَدَلُ نَكِرَةً: جازَ فيه الرفعُ والنصبُ، فتقولُ: لا أَحَدَ رَجُلًا وامرأةً فيها، وتقولُ: (لا أحدَ رَجُلٌ وامرأةٌ فيها)، وإن كَانَ البَدَلُ معرفةً: لم يَجُزْ فيه إلا الرفعُ، فتقولُ: لا أَحَدَ زيدٌ وعَمْرٌو فيها. **وأما التوكيدُ**: فلا يأتي منه المعنويُّ؛ لأنَّ ألفاظَه معارِفُ، واسمُ (لا) نكرةٌ، ولا تُؤَكَّدُ النكرةُ توكيدًا معنويًّا؛ عَلَى مَا سَتَعْرِفُ فِي بابِ التوكيدِ - إنْ شاءَ اللهُ (م).

(٣) في (ك): «وهذا». (٤) في (ح): «لم يجز».

(٥) في (ص): «و». (٦) من (ح).

(٧) (م) **حاصِلُ البيتِ**: وأَعْطِ (لا) النافيةَ حالَ كَوْنِها مصاحِبةَ الهمزةَ الدالَّةَ عَلَى الاستفهامِ - نفسَ الحُكْمِ الَّذِي كانَتْ (لا) هذه تَسْتَحِقُّه حالَ كَوْنِها غيرَ مصحوبةٍ بأداةِ الاستفهامِ (م).

(٨) ثابتة في (ص)، لكن بعد قوله الآتي: «قبل دخولها».

وإذا[1] قُصِدَ بـ(ألا)[2] التمنِّي: فمَذْهَبُ[3] المَازِنِيِّ: أنها تَبْقَى على جميعِ[4] ما كانَ لها من الأحكامِ، وعليه يَمْشِي[5] إطلاقُ المصنِّفِ. ومَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[6]: أنه[7] يَبْقَى لها عَمَلُها في الاسمِ، ولا يَجُوزُ إلغاؤُها ولا الوصفُ [أو[8] العطفُ][9] بالرفعِ؛ مُراعاةً للابتداءِ.

ومِن استعمالِها للتمنِّي: قولُهم: (ألا ماءَ [ماءً باردًا][10])، وقولُ الشاعِرِ[11]:

١١٥ ـ أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ... فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ[12] يَدُ الغَفَلَاتِ[13]

[ص] [٢٠٥] وشاعَ في ذا البابِ إِسْقاطُ الخَبَرْ ... إذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

[ش] إذا دَلَّ دليلٌ على خَبَرِ (لا) النافيةِ للجنسِ: وَجَبَ حَذْفُه عندَ التَّمِيمِيِّينَ والطائِيِّينَ، وكَثُرَ حَذْفُه عندَ الحِجَازِيِّينَ، ومثالُه: أنْ يُقالَ: هل مِن رَجُلٍ قائمٍ؟ فتقولُ: (لا رَجُلَ)، وتَحْذِفُ[14] الخبرَ ـ وهو: قائمٌ ـ

= عَلَى الاستفهامِ عن النفيِ فِي هَذَا البيتِ ممَّا لا يَرْتَابُ فيه أَحَدٌ؛ لأنَّ مرادَ الشاعرِ أنْ يَسْأَلَ: أَيَنْتَفِي عن مَحْبُوبَتِه الصبرُ إذا ماتَ، فتَجْزَعَ عليه، أم يَكُونُ لها جَلَدٌ وتَصَبُّرٌ؟ (م).

(١) في (ص)، (ح): «وإن».
(٢) في (ص): «بالاستفهام».
(٣) في (ك)، (ع): «فذهب».
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (م): «يتمشي».
(٦) «الكتاب» (٢/ ٣٠٧).
(٧) في (ص): «أنها».
(٨) في (ع)، (ك): «ولا»، وفي (ص): «و».
(٩) ليس في (س).
(١٠) من (م)، وهي ثابتة في حاشية (ع).
(١١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨١٠): «هذا احتج به جماعة من النحاة، ولم أر أحدًا منهم عزاه إلى قائله».
(١٢) في (ص): «أثارت».
(١٣) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَلَا عُمْرَ)؛ حَيْثُ أُرِيدَ بالاستفهامِ معَ (لا) مُجَرَّدُ التمنِّي، وهذا كثيرٌ فِي كلامِ العربِ، ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى كونِ (ألا) للتمنِّي فِي هَذَا البيتِ: نَصْبُ المضارعِ بعدَ فاءِ السببيَّةِ فِي جوابِه (م).
(١٤) في (ص): «ويحذف».

وُجُوبًا عندَ [الطائِيِّينَ وَالتَّمِيمِيِّينَ][١]، وجَوَازًا عندَ الحِجَازِيِّينَ، ولا فرقَ في ذلكَ بينَ أنْ يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا (جارٍّ و)[٢] مجرورٍ؛ كما مُثِّلَ، أو ظرفًا أو[٣] (جارًّا و)[٤] مجرورًا، نحوُ أنْ يُقالَ: هل عندَكَ رجلٌ، أو[٥]: هل[٦] في الدارِ رجلٌ؟ فتقولُ: لا رَجُلَ.

فإنْ لم يَدُلَّ على الخبرِ دليلٌ: لم يَجُزْ حَذْفُه عندَ الجميعِ، نحوُ قولِهِ ﷺ: «**لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ**»[٧]. [وقولِ الشاعِرِ][٨][٩]:

ولا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ[١٠] مَصْبُوحُ[١١]

---

(١) في (ع)، (م) بالإبدال. (٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) في (ص)، (ح): «و». (٤) ليس في (ص)، (ح).

(٥) في (ص): «و». (٦) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٧) البخاري (٤٦٣٤)، ومسلم (٢٧٦٠)؛ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٨) في (ك): «وقوله».

(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨١٩): «قائله: هو حاتم الطائي؛ كذا قاله الزمخشري في «المفصل» (ص٥١)، ولكنه ما أنشد إلا عجزه، وهذا البيت مما ركِّب فيه صدر بيت على عجز آخر، وقد أورده هكذا سيبويه (٢/ ٢٩٩)، والجرمي في كتاب «الفرج»، وأبو بكر في «أصوله» (١/ ٣٨٥)، وأبو علي في «إيضاحه» (ص٢٤١). وتبعهم على ذلك خلق كثير: كابن الناظم وغيره.

ويقال: إن الزمخشري سلم من ذلك الغلط، ولكنه غلط من وجه آخر وهو أنه نسبه إلى حاتم الطائي؛ كما غلط الجرمي؛ إذ نسب البيت كله لأبي ذؤيب، والصواب أنه لرجل جاهلي من بني النبيت، اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند ماوية بنت غفزر خاطبين لها، فقدمت حاتم عليهم وتزوجته، فقال هذا الرجل شعرًا».

(١٠) في (ك): «الوالدات».

(١١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (ولا كَرِيمَ مِن الوِلدانِ مَصْبُوحُ)؛ حَيْثُ ذَكَرَ خَبَرَ (**لا**)، وَهوَ قَوْلُهُ: (**مَصْبُوحُ**)؛ لكونِهِ ليسَ يُعْلَمُ إذا حُذِفَ، ولو أَنَّهُ حَذَفَه فقالَ: (**ولا كريمَ مِن الوِلْدَانِ**)؛ لَفُهِمَ منه أنَّ المرادَ: (ولا كريمَ مِن الولدانِ موجودٌ)؛ لأنَّ الَّذِي يُحْذَفُ ـ عندَ عَدَمِ قيامِ قَرِينَةٍ ـ هو الكونُ العامُّ، ولا شكَّ أن هَذَا المعنى غيرُ المقصودِ له.

=

خطأ
تخطئة الزمخشري
في نسبة البيت

ظَنَّ وأَخَوَاتُها

[ص] [٢٠٦] انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا   أَعْنِي (رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا ـ
[٢٠٧] ظَنَّ، حَسِبْتُ، وزَعَمْتُ) مَعَ (عَدْ   حَجَا، دَرَى) و(جَعَلَ[١]) اللَّذْ كَاعْتَقَدْ ـ
[٢٠٨] و(هَبْ، تَعَلَّمْ) والتي[٢] كـ(صَيَّرَا)   أيضًا بها انْصِبْ مُبْتَدأً وخَبَرَا

[ش] هذا هو القِسْمُ الثالثُ مِن الأفعالِ الناسخةِ للابتداءِ، وهو[٣] ظَنَّ وأَخَوَاتُها.

وتَنْقَسِمُ[٤] إلى قِسمَيْنِ: أَحَدُهما: أفعالُ القُلُوبِ. والثاني: أفعالُ التحويلِ.

فأمّا أفعالُ القُلُوبِ: فتَنْقَسِمُ[٥] إلى[٦] قِسمَيْنِ:

أَحَدُهما: ما يَدُلُّ على اليَقِينِ. وذَكَرَ المصنِّفُ منها خَمْسَةً: (رَأَى وعَلِمَ ووَجَدَ ودَرَى وتَعَلَّمْ).

و[٧]**الثاني** منهما: ما يَدُلُّ على الرُّجْحَانِ، وذَكَرَ المصنِّفُ منها[٨] ثَمانِيَةً: خَالَ وظَنَّ وحَسِبَ وزَعَمَ وعَدَّ وحَجَا [وجَعَلَ وهَبْ][٩].

فمثالُ (رَأَى): قولُ الشاعِرِ[١٠]:

---

(١) في (س): «واجعل».
(٢) في (س)، (ك)، (ح): «والذي». وكتب في حاشية (س) قبالها: «التي».
(٣) في (ص): «وهي».
(٤) في (س)، (ح): «وينقسم».
(٥) في (س): «فينقسم».
(٦) بين الكلمتين: بياض في (ك).
(٧) ليس في (ك).
(٨) في (ص): «منه».
(٩) في (ك): «وهب، وجعل»؛ وعليهما علامة الإبدال.
(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٢٣): «قائله: هو خداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن، وهو من قصيدة دالية».

١١٧ ـ رَأَيْتُ اللَّـهَ أَكْبَـرَ كُـلِّ شَـيْءٍ مُحَـاوَلَـةً وأَكْـثَـرَهُـمْ جُـنُـودَا[(١)]

فاسْتَعْمَلَ[(٢)] [(رَأَى) فيه[(٣)]][(٤)] لِلْيَقِينِ، وقد تُسْتَعْمَلُ (رَأَى) بمعنى (ظَنَّ)[(٥)]؛ كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ [وَنَرَاهُ قَرِيبًا][(٦)] ۝٧﴾ [المعارج: ٦، ٧]؛ أي: يَظُنُّونَه.

ومثالُ (عَلِمَ): (عَلِمْتُ زيدًا أخاكَ)، [وقولُ الشاعِرِ][(٧)][(٨)]:

١١٨ ـ عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ[(٩)]

---

(١) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ...) إلخ؛ فإنَّ (رأى) فيه دالَّةٌ عَلَى اليَقِينِ، وقد نَصَبَتْ مفعولَيْنِ:
أَحَدُهما: لَفْظُ الجَلالَةِ.
والثاني: قَوْلُهُ: (أَكْبَرَ) (م).

(٢) في (ص)، (ح): «فاستعملت». ووجه التأنيث والتذكير سائغان.

(٣) ليس في (ك). (٤) في (ص): «فيه رأى».

(٥) تأتي (رَأَى) بمعنى (عَلِمَ)، وبمعنى (ظَنَّ)، وقد ذَكَرَهما الشارحُ هنا، وتأتي كذلك بمعنى (حَلَمَ)؛ أي: رَأَى فِي منامِهِ، وتُسَمَّى الحُلْمِيَّةَ، وسَيَذْكُرُها الناظِمُ بَعْدُ، وَهِيَ بهذه المعاني الثلاثةِ تَتَعَدَّى لمفعولَيْنِ، وتأتي بمعنى (أَبْصَرَ)، نحوُ: (رَأَيْتُ الكواكِبَ)، وبمعنى اعْتَقَدَ، نحوُ: (رَأَى أبو حَنِيفَةَ حِلَّ كذا)، وتأتي بمعنى أصابَ رِئَتَهُ، تقولُ: (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا) تُرِيدُ: ضَرَبْتُه فأَصَبْتُ رِئَتَه، وَهِيَ بهذه المعاني الثلاثةِ تَتَعَدَّى لمَفْعُولٍ واحِدٍ، وقد تَتَعَدَّى التي بمعنى اعْتَقَدَ إِلَى مفعولَيْنِ، كقولِ الشاعِرِ:

رَأَى النـاسَ إِلَّا مَـن رَأَى مِثْـلَ رَأْيِـهِ خَـوارِجَ تَـرَّاكِـيـنَ قَـصْـدَ الـمَـخـارِجِ

وقد جَمَعَ الشاعرُ فِي هَذا البيتِ بينَ تَعْدِيَتِها لواحِدٍ وتَعْدِيَتِها لاثنيْنِ، فأَمَّا تَعْدِيَتُها لواحِدٍ ففي قَوْلِهِ: (رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ)، وأَمَّا تَعْدِيَتُها لاثنيْنِ ففي قَوْلِهِ: (رَأَى الناسَ... خَوَارِجَ) هكذا قيلَ، ولو قُلْتَ: إنَّ خَوَارِجَ حالٌ مِن الناسِ لم تَكُنْ قد أَبْعَدْتَ (م).

(٦) من (ك). (٧) في (ك): «وقوله».

(٨) لم يشر العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٧٣) إلى نسبته لقائل.

(٩) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ..) إلخ؛ فإنَّ عَلِمَ فِي هذه العبارةِ: فِعْلٌ دَالٌّ عَلَى اليَقِينِ، وقد نَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
أَحَدُهما: الكافُ. والثاني: قَوْلُهُ: (الباذِلَ) عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الإعرابِ.
والذي يَدُلُّ عَلَى أنَّ (عَلِمَ) فِي هَذا البيتِ بمعنى اليَقِينِ، أنَّ المقصودَ مَدْحُ =

ومثالُ (وَجَدَ): قولُه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأعراف: ١٠٢].

ومثالُ (دَرَى): قولُه[١]:

١١٩ ـ دُرِيتَ[٢] الوَفِيَّ العَهْدِ[٣] يا عُرْوَ[٤] فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ[٥] اغْتِبَاطًا بِالوَفَاءِ حَمِيدُ[٦]

ومثالُ (تَعَلَّمْ) ـ [وهي التي[٧]][٨] بمعنى اعْلَمْ[٩] ـ ....

= المُخَاطَبِ واسْتِجْداؤُه، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي أنْ يَكُونَ مُرادُه: إني أَيْقَنْتُ بأَنَّكَ جَوَادٌ كَرِيمٌ تُعْطِي مَن سَأَلَكَ؛ فلهذا أَسْرَعْتُ إليكَ مُؤَمِّلًا جَدْوَاكَ.

وقد تَأْتي (عَلِمَ) بمعنى (ظَنَّ)، ويُمَثِّلُ لها العلماءُ بقولِهِ تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١١]. وهي ـ إذا كانَتْ بمعنى اليقين أو الظنِّ ـ تَتَعَدَّى إِلَى مفعولَيْنِ. وقد تأتي بمعنى عَرَفَ فتَتَعَدَّى لواحِدٍ. وقد تأتي بمعنى صار أَعْلَمَ ـ أي: مشقوقَ الشَّفَةِ العُلْيَا ـ فلا تَتَعَدَّى أصْلًا (م).

(١) لم يشر العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٢٤) إلى نسبته لقائل.

(٢) ضبطها بضم التاء في (ك)، (ح)، وبفتحها في (ع).

(٣) ضبطها بالفتح في (ك)، (ص)، (ح). قال في حاشية (ع): «يجوز في العهد: الرفع والنصب والخفض، فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول به، والخفض بالإضافة، وأرجحها: النصب، وأضعفها الخفض».

(٤) في (ص): «عمرو». (٥) في (س): «وإن».

(٦) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ)؛ فإنَّ (دَرَى): فِعْلٌ دالٌّ عَلَى اليَقِينِ، وقد نَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:

أَحَدُهما: التاءُ التي وَقَعَتْ نائبَ فاعلٍ.

والثاني: هو قَوْلُهُ: (الوَفِيَّ) عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُه.

هذا، واعْلَمْ أنَّ (دَرَى) يُسْتَعْمَلُ عَلَى طريقَيْنِ:

أَحَدُهما: أنْ يَتَعَدَّى لواحِدٍ بِالباءِ، نحوُ قَوْلِكَ: دَرَيْتُ بكذا، فَإِنْ دَخَلَتْ عليه همزةٌ تَعَدَّى بها لواحِدٍ ولثانٍ بالباءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦].

والثاني: أنْ يَنْصِبَ مفعولَيْنِ بنفسه كَمَا فِي بيتِ الشاهِدِ، ولكنَّه قليلٌ (م).

(٧) ليس في (ح). (٨) ليس في (ص).

(٩) احْتَرَزَ بقولِهِ: (وهي التي بمعنى اعْلَمْ) عن التي فِي نحوِ قَوْلِكَ: تَعَلَّمِ النحوَ، والفرقُ بينَهما من ثلاثةِ أَوْجُهٍ: =

استعمال (درى)

قولُه[1]:

١٢٠ ـ تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ[2]

هذه[3] مُثُلُ[4] الأفعالِ الدالَّةِ على اليَقينِ.

ومثالُ الدَّالَّةِ على الرُّجْحَانِ: قولُكَ: (خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ)، وقد تُسْتَعْمَلُ (خالَ) لليقينِ؛ كقولِهِ[5]:

= أحَدُها: أنَّ قَوْلَكَ: (تَعَلَّم النَّحْوَ) أمرٌ بتحصيلِ العلم فِي المستقبَلِ، وَذَلِكَ بتحصيلِ أسبابِه، وأما قولُكَ: (تَعَلَّمْ أنك ناجِحٌ) فإنَّه أمرٌ بتحصيلِ العلمِ بما يُذْكَرُ مَعَ الفِعْلِ مِن المُتَعَلِّقَاتِ فِي الحالِ.

وثانيها: أنَّ التي مِن أَخَوَاتِ ظَنَّ تَتَعَدَّى إِلَى مفعولَيْنِ، والأخرى تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ واحدٍ.

وثالثُها: أنَّ التي من أَخَوَاتِ (ظَنَّ) جَامِدَةٌ غيرُ متصرِّفةٍ، وتلك متصرِّفةٌ، تامَّةُ التصرُّفِ، تقولُ: تَعَلَّمَ الحِسَابَ يَتَعَلَّمُه وتَعَلَّمْهُ أنتَ (م).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٢٥): «قائله: هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر، وكان زياد هذا قد خرج هو والنابغة يريدان الغزو فرأى زياد جرادة، فقال: حرب ذات ألوان، فرجع ومضى النابغة».

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (تَعَلَّمْ شِفَاءَ النفسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا)؛ حَيْثُ وَرَدَ فيه (تَعَلَّمْ) بمعنى اعْلَمْ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الإعرابِ. ثم اعْلَمْ أنَّ هذه الكَلِمَةَ أكثرُ مَا تَتَعَدَّى إِلَى (أَنَّ) المؤكِّدَةِ ومعمولَيْها، كَمَا فِي قولِ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

تَـعَـلَّـمْ أَنَّـهُ لَا طَـيْـرَ إِلَّا   عَـلَـى مُـتَـطَـيِّـرٍ، وَهـوَ الـثُّـبُـورُ

وقال الحارِثُ بنُ ظَالِمٍ المُرِّيُّ:

تَعَلَّمْ ـ أَبَيْتَ اللَّعْنَ ـ أَنِّي فَاتِكٌ   مِنَ اليَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وكذلك قولُ الحارِثِ بنِ عَمْرٍو، ويُنْسَبُ لعمرِو بنِ مَعْدِ يَكْرِبَ.

تَـعَـلَّـمْ أَنَّ خَـيْـرَ الـنـاسِ طُـرًّا   قَـتِـيـلٌ بَـيْـنَ أَحْـجَـارِ الـكُـلَابِ

ويَنْدُرُ أنْ تَنْصِبَ مفعولَيْنِ، كلٌّ مِنْهُمَا اسمٌ مفردٌ غيرُ جملةٍ، كَمَا فِي بيتِ الشاهِدِ (م).

(٣) في (م): «وهذه».

(٤) في (ك)، (ع): «أمثلة»، وفي (ص): «أمثال».

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٤٩): «قائله: هو النمر بن تولب الصحابي، رضي الله تعالى عنه».

استعمال (تعلم)

Black plate (610,1)

١٢١ ـ دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ[١]

(وظَنَنْتُ زيدًا صديقك[٢])، وقد تُسْتَعْمَلُ لليقينِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، و(حَسِبْتُ زيدًا صَاحِبَكَ[٣])، وقد تُسْتَعْمَلُ[٤] لليَقِينِ؛ كقولِهِ[٥]:

١٢٢ ـ حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا ما الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا[٦]

ومثالُ (زَعَمَ): قولُه[٧]:

١٢٣ ـ فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ[٨]

---

(١) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ)؛ فإنَّ (خالَ) فيه بمعنى فِعْلِ اليَقِينِ، وليسَ هو بمعنى فِعْلِ الظنِّ؛ لأنَّه لا يَظُنُّ أنَّ لنفسِه اسمًا؛ بل هو عَلَى يَقِينٍ من ذلك، وقد نَصَبَ بهذا الفِعْلِ مفعولَيْنِ:
أَوَّلُهما: ضميرُ المتكلِّمِ، وهوَ الياءُ. وثانيهما: جملةُ (لِيَ اسْمٌ) من المُبْتَدَأ والخَبَرِ، عَلَى مَا بَيَّنَّاه فِي الإعرابِ (م).

(٢) في (ح)، (م): «صَاحِبَكَ». (٣) في (ص): «صديقك».

(٤) في (س): «يستعمل».

(٥) هو: لبيد بن ربيعة في «ديوانه» (ص٢٤٦).

(٦) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (حَسِبْتُ التُّقَى خَيْرَ تِجَارَةٍ...) إلخ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَ الشاعِرُ فيه (حَسِبْتُ) بمعنى عَلِمْتُ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
أَوَّلُهما: قَوْلُهُ: (التُّقَى).
وثانيهما: قَوْلُهُ: (خَيْرَ تِجَارَةٍ) عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الإعرابِ (م).

(٧) هو: أبو ذؤيب الهذلي، كما في «ديوان الهذليين» (ص٣٤).

(٨) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ المضارعَ من (زَعَمَ) بمعنى فِعْلِ الرُّجْحَانِ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
أَحَدُهما: ياءُ المتكلِّمِ.
والثاني: جملةُ (كانَ) ومعمولَيْها، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي إعرابِ البيتِ.
واعْلَمْ أنَّ الأكثرَ فِي (زَعَمَ) أنْ تَتَعَدَّى إِلَى مَعْمُولَيْهَا بواسطةِ (أَنَّ) المؤكِّدَةِ، سواءٌ أَكَانَتْ مُخففَةً مِن الثقيلةِ، نحوُ قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧]، وقولِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعدا﴾ [الكهف: ٤٧]، أم كانَتْ مُشَدَّدَةً، كَمَا فِي قولِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ:
=

استعمال (زعم)

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

ومثالُ (عَدَّ): قولُه[1]:

١٢٤ ـ فلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى ... ولَكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ[2]

ومثالُ (حَجَا): قولُه[3]:

= **فَذُقْ هَجْرَهَا قدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ ... رَشَادٌ أَلَا يَا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ**

وكما فِي قَوْلِ كُثَيِّرِ عَزَّةَ:

وقد زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... ومَن ذا الَّذِي يَا عَزَّ لا يَتَغَيَّرُ

وهذا الاستعمالُ ـ معَ كثرتِه ـ ليسَ لازمًا؛ بل قد تَتَعَدَّى (زَعَمَ) إِلَى المفعولَيْنِ بغيرِ توسُّطِ (أَنَّ) بينَهما، فمِن ذلك بيتُ الشاهِدِ الَّذِي نحن بِصَدَدِهِ، ومنه قولُ أبي أُمَيَّةَ الحَنَفِيِّ، واسمُه أَوْسٌ:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ولَسْتُ بِشَيْخٍ ... إنما الشيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبًا

وزَعَمَ الأَزْهَرِيُّ أَنَّ (زَعَمَ) لا تَتَعَدَّى إِلَى مفعولَيْها بغيرِ توسُّطِ (أَنَّ)، وعندَه: أَنَّ مَا وَرَدَ مِمَّا يُخَالِفُ ذلك ضرورةٌ من ضَرُوراتِ الشعرِ، لا يُقاسُ عليها.

وَهوَ محجوجٌ بما رَوَيْنَا مِن الشواهِدِ، وبأَنَّ القولَ بالضرورةِ خلافُ الأصلِ (م).

(١) هو: النُّعْمَانُ بنُ بَشِيرٍ الأنصاريُّ في «ديوانه» (ص١٦٩).

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ المضارعَ من **(عَدَّ)** بمعنى تَظُنُّ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
أحدُهما: قَوْلُهُ: **(المَوْلَى)**. والثاني: قَوْلُهُ: **(شَرِيكَ)** عَلَى مَا سَبَقَ بيانُه فِي الإعرابِ.

ومثلُ بيتِ الشاهِدِ فِي ذَلِكَ: قولُ أبي دُوادٍ جَارِيَةَ بنِ الحَجَّاجِ:

لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا ولَكِنْ ... فَقْدُ مَن قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامُ

فقولُه: **(أَعُدُّ)** بمعنى أَظُنُّ، والإقتارُ: مصدرُ أَقْتَرَ الرَّجُلُ إذا افْتَقَرَ، وهو مَفْعُولُه الأَوَّلُ، وعُدْمًا: مَفْعُولُه الثاني، ومثلُه أَيْضًا قولُ جَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

فتَعُدُّونَ بمعنى: تَظُنُّونَ، وعَقْرَ النِّيبِ: مَفْعُولُه الأَوَّلُ، وأفضلَ مَجْدِكُم: مَفْعُولُه الثاني (م).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٨٢٨): «قائله: هو تميم بن أبي بن مقبل؛ كذا قاله ابن هشام [«تخليص الشواهد» (ص٤٤٠)]، ونسبه في «المحكم»: لأبي شبل الأعرابي».

زعم تتعدى إلى مفعولين بغير توسط (أن) بينهما

استعمال (عدّ)

١٢٥ ـ (قَدْ كُنْتُ)(١) أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ(٢)

ومثالُ (جَعَلَ): قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

[وقَيَّدَ المُصَنِّفُ (جعَلَ)](٣) بكونِها بمعنى اعْتَقَدَ؛ [احْتِرازًا مِن (جَعَلَ) التي(٤) بمعنى (صَيَّرَ)؛ فإنَّها من أفعالِ التحويلِ، لا من أفعالِ القلوبِ](٥).

ومثالُ (هَبْ): قولُه(٦):

---

(١) في (ص): «وكنت».

(٢) الشاهدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: (أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا) حَيْثُ اسْتَعْمَلَ المضارعَ من (حَجَا) بمعنى ظَنَّ، ونَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
أَحَدُهما: (أبا عَمْرٍو).
والثاني: (أَخَا ثِقَةٍ).
هذا، واعْلَمْ أنَّ العَيْنِيَّ صَرَّحَ بأنه لم يَنْقُلْ أَحَدٌ مِن النُّحاةِ أنَّ (حَجَا يَحْجُو) يَنْصِبُ مفعولَيْنِ غيرَ ابنِ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ.
واعْلَمْ أَيْضًا أنَّ (حَجَا) تأتي بمعنى غَلَبَ فِي المُحاجاةِ، وهي: أنْ تُلْقِيَ عَلَى مُخاطِبِكَ كَلِمَةً يُخالِفُ لفظُها معناها، وتُسَمَّى الكَلِمَةُ أُحْجِيَّةً وأُدْعِيَّةً، وتأتي حَجَا أَيْضًا بمعنى قَصَدَ، ومنه قولُ الأَخْطَلِ:

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ   وقبلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

(عَصَّ مُلْكُهُم؛ أي: صَلُبَ واشْتَدَّ). وتأتي أَيْضًا بمعنى أقامَ، ومنه قولُ عِمارَةَ بنِ أَيْمَنَ:

حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالفَالِقِ

وقولُ العَجَّاجِ:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا   عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الفَنْزَجَا

والتي بمعنى غَلَبَ فِي المُحاجاةِ، أو قَصَدَ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ واحِدٍ، والتي بمعنى أقامَ فِي المكانِ لا تَتَعَدَّى بِنَفْسِها، وإنما تَتَعَدَّى بالباءِ، كَمَا رَأَيْتَ فِي الشواهِدِ (م).

(٣) في (ص): «وإنما قيدها».   (٤) في (ك): «الذي».

(٥) العبارة في (ص)، (ح): «لأنها إذا لم تكن كذلك لا تكون من أفعال القلوب، كما إذا كانت بمعنى (صير)، وسنذكرها في أفعال التحويل».

(٦) هو: عبد الله بن همام السلوليّ ـ كما في «تخليص الشواهد» (ص٤٤٢).

١٢٦ ـ فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا مَالِكٍ[1] وإلَّا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا[2]

ونَبَّهَ المصنِّفُ بقولِهِ: (أَعْنِي رَأَى) ـ على أنَّ أفعالَ القلوبِ منها ما يَنْصِبُ مفعولَيْنِ، وهو (رأى) وما بعده [مِمَّا ذَكَره المصنِّفُ][3] في هذا البابِ. ومنها: ما ليسَ كذلك، وهو قِسمانِ: لازمٌ، نحوُ: (جَبُنَ زَيْدٌ)، ومُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، نحوُ: (كَرِهْتُ زَيْدًا).

هذا ما يَتَعَلَّقُ بالقِسمِ الأوَّلِ مِن أفعالِ [هذا البابِ، وهو أفعالُ][4] القلوبِ. وأمَّا أفعالُ التحويلِ، وهي المرادةُ بقولِهِ: (وَالَّتِي كَصَيَّرَا...) إلى آخِرِهِ، فتَتَعَدَّى[5] أيضًا إلى مفعولَيْنِ؛ أَصْلُهُما المبتدأُ والخبرُ، وعَدَّها بعضُهم سبعةً: (صَيَّرَ)، نحوُ: (صَيَّرْتُ الطينَ خَزَفًا).

و(جَعَلَ) نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ

---

(١) في (ع): «خالد»، وذكر في حاشية (ك): أنها كذلك في نسخة.

(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَهَبْنِي امْرًا)؛ فإنَّ (هَبْ) فيه بمعنى فِعْلِ الظنِّ، وقد نَصَبَ مفعولَيْنِ:

أَحَدُهما: ياءُ المتكلِّمِ.

وثانيهما: قَوْلُهُ: (امْرًا) عَلَى مَا أَوْضَحْنَاهُ فِي الإعرابِ.

واعْلَمْ أنَّ (هَبْ) ـ بهذا المعنى ـ فعلٌ جامدٌ لا يَتَصَرَّفُ، فلا يَجِيءُ مِنه مَاضٍ ولا مُضَارِعٌ؛ بل هو ملازمٌ لصيغةِ الأمرِ، فَإِنْ كَانَ مِن الهِبَةِ ـ وَهِيَ التفضُّلُ بما يَنْفَعُ الموهوبَ له ـ كَانَ مُتَصَرِّفًا تامَّ التصرُّفِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنبياء: ٧٢]، وقالَ سُبْحانَهُ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ [الشورى: ٤٩]، وقالَ: ﴿هَبْ لِي حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣].

واعْلَمْ أَيْضًا أنَّ الغالِبَ عَلَى (هَبْ) أنْ يَتَعَدَّى إِلَى مفعولَيْنِ صريحيْنِ كَمَا فِي البيتِ الشاهِدِ، وقد يَدْخُلُ عَلَى (أَنَّ) المُؤَكِّدَةِ ومَعْمُولَيْها، فزَعَمَ ابنُ سِيدَهْ والجَرْمِيُّ: أَنَّهُ لَحْنٌ، وقالَ الأَثْبَاتُ من العلماءِ المُحَقِّقِينَ: ليسَ لَحْنًا؛ لأنَّه واقعٌ فِي فَصِيحِ العربيَّةِ. وقد رُوِيَ من حديثِ عمرَ: (هَبْ أَنَّ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا) [البيهقي في «الكبرى» (٤١٨/٦)]، وَهوَ ـ معَ فصاحتِهِ ـ قليلٌ (م).

(٣) ليس في (ك). (٤) ساقط في (ح)، انتقال نظر.

(٥) في (س): «فمتعد»، وفي (ع): «تتعدى».

أفعال التحويل

الغالب في استعمال (هب)

﴿هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣]، ووَهَبَ[١]؛ كقولِهِم: (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ)؛ أي: صَيَّرَنِي، وتَخِذَ[٢]؛ كقولِهِ تعالى[٣]: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾ [الكهف: ٧٧]، و(اتَّخَذَ)؛ كقولِه تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء: ١٢٥]، و(تَرَكَ)؛ كقولِهِ [تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، وقولِ الشاعِرِ[٤]][٥]:

١٢٧ ـ وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ[٦]

و(رَدَّ) كقولِه[٧]:

١٢٨ ـ [رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا][٨]

---

(١) في (س): «وهب».

(٢) في (س): «وتخذت». وفي (ح): «واتخذ».

(٣) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ـ كما في «السبعة» (٣٩٦).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٥٢): «قائله: هو فرعان بن الأعرف، ويقال: ابن الأصبح بن الأعرف؛ أحد بني مرة».

(٥) ما بين المعكوفين من (م).

(٦) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (**تَرَكْتُهُ أَخَا القَوْمِ**) حَيْثُ نَصَبَ فيه بـ(**تَرَكَ**) مفعولَيْنِ؛ لأنَّه فِي معنى فعلِ التصييرِ:
أَحَدُهما: الهاءُ التي هِيَ ضميرُ الغائبِ.
وثانيهما: قَوْلُهُ: (**أَخَا القوم**). وقد أَوْضَحْنَاهُما فِي الإعرابِ.
هذا، وقد قالَ الخَطِيبُ التِّبريزيُّ فِي «شرح الحماسةِ» (٢/ ١٨٤): «إنَّ (**أَخَا القَوْمِ**) حالٌ مِن الهاءِ فِي (**تَرَكْتُهُ**)، وساغَ وُقُوعُه حالًا، معَ كونِه مَعْرِفَةً؛ لأنَّه مُضَافٌ إِلَى المُحلَّى بألْ، والحالُ لا يَكُونُ إلا نكرةً؛ لأنَّه لا يَعْنِي قومًا بأَعْيَانِهِم، ولا يَخُصُّ قومًا دُونَ قَوْمٍ، وإنما عَنَى أَنَّهُ تَرَكَه قَوِيًّا مُسْتَغْنِيًا لاحِقًا بالرجالِ». اهـ بإيضاحٍ.
وعليه لا استشهادَ فِي البيتِ، ولكنَّ الَّذِي عليه الجماعةُ أَوْلَى بالنظرِ والاعتبارِ؛ لأنَّ (**أخا القوم**) مَعْرِفَةٌ، والمعرفةُ لا تَقَعُ حالًا إلا بتأويلٍ، وَمَا لا يُحْوِجُ إِلَى تأويلٍ أَوْلَى مِمَّا يُحْوِجُ إليه (م).

علة نصب (ترك) مفعولين

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٧٤): «قائله: هو عبد الله بن الزَّبِير ـ بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة الأسدي».

(٨) البيت ليس في: (ك)، (ص)، (ح).

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا   وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودَا(١)

أحكام أخوات ظن

[ص] [٢٠٩] وخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ والإلغاءِ مَا   مِنْ قَبْلِ (هَبْ) والأمر (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا ـ

[٢١٠] كذا (تَعَلَّمْ) ولِغَيْرِ المَاضِ مِنْ   سِوَاهُمَا اجْعَلْ [كُلَّ مَا](٢) لَهُ زُكِنْ

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ هذه الأفعالَ قِسمانِ:

أَحَدُهما(٣): أفعالُ القلوبِ. والثاني: أفعالُ التحويلِ.

فأمَّا أفعالُ القلوبِ: فتَنْقَسِمُ إلى مُتَصَرِّفَةٍ، وغَيْرِ(٤) مُتَصَرِّفَةٍ.

ما تصرف من أفعال القلوب

فالمُتَصَرِّفَةُ(٥): ما عدا (هَبْ وتَعَلَّمْ)، فيُسْتَعْمَلُ منها الماضِي، نحوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، وغيرُ الماضِي، وهو المضارعُ، نحوُ: (أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا)، والأمرُ، نحوُ: (ظُنَّ زَيْدًا قائِمًا)، واسمُ الفاعِلِ، نحوُ: (أنا ظانٌّ زيدًا قَائِمًا)، واسمُ المفعولِ، نحوُ: (زَيْدٌ مَظْنُونٌ أبوه قَائِمًا)، فأبوه هو المفعولُ الأوَّلُ، وارْتَفَعَ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الفاعِلِ، و(قائمًا) المفعولُ الثاني، والمصدرُ نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ظَنِّكَ زيدًا قائمًا)، ويَثْبُتُ(٦) لها كلِّها(٧) مِن العملِ وغيرِه ما يَثْبَتُ(٨) للماضِي.

غير المتصرف من أفعال القلوب

وغيرُ المتصرِّفِ اثنانِ، وهما: (هَبْ وتَعَلَّمْ) بمعنى اعْلَمْ، ولا(٩) يُسْتَعْمَلُ منهما إلا صيغةُ الأمرِ؛ [كقولِه:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ(١٠)

وقولِه الآخر(١١):

---

(١) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ...) إلخ، وقولُه: (ورَدَّ وُجُوهَهُنَّ...) إلخ؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ (رَدَّ) فِي معنى التَّصْيِيرِ والتحويلِ، ونَصَبَ بِهِ ـ فِي كلِّ واحدٍ مِن الموضعَيْنِ ـ مفعولَيْنِ (م).

(٢) رسمت في (ص)، (ح): «كلما».

(٣) ليس في (ك).

(٤) في (س)، (ك)، (ع): «وإلى الغير».

(٥) في (ص): «فأما المتصرفة فهي».

(٦) في (ص): «وثبت».

(٧) ليس في (ك).

(٨) في (س)، (م): «ثبت».

(٩) في (م): «فلا».

(١٠) تقدم.

(١١) من (س).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ[١] وإلا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا[٢][٣]]

واخْتُصَّتِ القَلبيَّةُ المتصرِّفَةُ بالتعليقِ والإلغاءِ[٤]؛ فالتعليقُ: هو[٥] تَرْكُ العملِ لفظًا دونَ معنًى لِمَانِعٍ، نحوُ: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائِمٌ)، فقوْلُكَ: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ) لم تَعْمَلْ فيه (ظَنَنْتُ) لفظًا؛ لأجلِ المانِعِ لها[٦] مِن ذلكَ، وهو اللامُ، لكِنَّه[٧] في مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ بدليلِ أنك لو عَطَفْتَ عليه لَنَصَبْتَ، نحوُ: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائِمٌ وعَمْرًا مُنْطَلِقًا)، فهي عاملةٌ في (لَزَيْدٌ قائمٌ[٨]) في المعنى دونَ اللفظِ[٩].

---

(١) في (ع): «خالد». (٢) تقدم.

(٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).

(٤) هذه العبارةُ مُوهِمَةٌ أنَّ التعليقَ والإلغاءَ، لا يَجْرِي واحدٌ منهما فِي غيرِ أفعالِ القلوبِ إلا مَا اسْتَثْنَاهُ! وليسَ كذلكَ؛ بل يَجْرِي التعليقُ فِي أنواعٍ مِن الأفعالِ، **وَعَلَى هَذَا**: يَكُونُ معنى كلامِ الناظِمِ والشارِحِ: أنَّ الإلغاءَ والتعليقَ مَعًا مِمَّا يَخْتَصُّ بأفعالِ القلوبِ دونَ جَمِيعِ مَا عَدَاهَا من الأفعالِ، وهذا لا يُنَافِي أنَّ وَاحِدًا منهما بمفردِه قد يَجْرِي فِي غيرِ أفعالِ هَذَا البابِ، وَهوَ التعليقُ.

ثم إنَّ **التعليقَ يَجْرِي فِي أربعةِ أنواعٍ** مِن الفعلِ:

الأَوَّلُ: كلُّ فعلِ شَكٍّ لا تَرْجِيحَ فيه لأحدِ الجانبيْنِ عَلَى الآخرِ، نحوُ: شَكَكْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو، ونَسِيتُ أإبراهيمُ مسافِرٌ أم خالِدٌ، وتَرَدَّدْتُ أكانَ معي خالدٌ أمسِ أم لم يَكُنْ.

والثاني: كلُّ فعلٍ يَدُلُّ عَلَى العِلْمِ، نحوُ: تَبَيَّنْتُ أصادِقٌ أنتَ أم كاذِبٌ، واتَّضَحَ لي أَمُجْتَهِدٌ أنتَ أم مُقَصِّرٌ.

النوعُ الثالثُ: كلُّ فعلٍ يُطْلَبُ بِهِ العِلْمُ، نحوُ: فَكَّرْتَ أَتُقِيمُ أم تُسافِرُ؟ وامْتَحَنْتُ عَلِيًّا أَيَصْبِرُ أم يَجْزَعُ؟ وبَلَوْتُ إبراهيمَ أَيَشْكُرُ الصَّنِيعَةَ أم يَكْفُرُها؟ وسَأَلْتُ أَتَزُورُنَا غَدًا أم لا؟ واسْتَفْهَمْتُ أَمُقِيمٌ أنتَ أم رَاحِلٌ؟

الرابِعُ: كلُّ فِعْلٍ من أفعالِ الحواسِّ الخَمْسِ، نحوُ: لَمَسْتُ، وأَبْصَرْتُ، واسْتَمَعْتُ، وشَمَمْتُ، وذُقْتُ (م).

(٥) ليس في (ص)، (ح). (٦) في (ك): «له».

(٧) في (م): «ولكنه». (٨) في (ك)، (ص)، (ح): «منطلق».

(٩) مِثْلُ ذلك: قولُ كُثَيِّرِ بنِ عبد الرحمٰنِ، صَاحِبِ عَزَّةَ:

=

والإلغاءُ هو: تَرْكُ العملِ لفظًا ومعنًى، لا لِمَانِعٍ، نحوُ: (زَيْدٌ[1] ظَنَنْتُ قائِمٌ)، فليسَ لـ(ظَنَنْتُ) عَمَلٌ في (زَيْدٌ قائمٌ)، لا في المعنى ولا في اللفظِ.

[ويَثْبُتُ للمضارعِ وما بعدَه مِن التعليقِ والإلغاءِ[2] ما ثَبَتَ[3] للماضي، نحوُ: (أَظُنُّ لزيدٌ قائمٌ)، و(زيدٌ أَظُنُّ قائمٌ) وأَخَوَاتِها][4].

وغيرُ المُتَصَرِّفَةِ[5]: لا يكونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ، وكذلك أفعالُ التحويلِ، نحوُ: (صَيَّرَ) وأخواتِها[6].

[ص] [٢١١] وجَوِّزِ الإلغاءَ لا في الابْتِدَا ــ وانْوِ ضَمِيرَ الشأنِ أو لامَ ابْتِدَا

[٢١٢] في مُوهِمٍ إلْغاءَ ما تَقَدَّمَا ــ والْتُزِمَ التعليقُ قبلَ نَفْيِ (ما) ــ

[٢١٣] و(إنْ)، و(لا)، لامُ ابتداءٍ أوْ قَسَمْ ــ كَذَا والاستفهامُ ذا لهُ انْحَتَمْ

[ش] يَجُوزُ إلغاءُ هذه الأفعالِ المتصرِّفَةِ إذا [وَقَعَتْ في غيرِ الابتداءِ؛ كما إذا][7] وَقَعَتْ وَسَطًا، نحوُ: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ)، أو آخِرًا، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ)[8]، ....

= وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَى ... ولا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فأنتَ تَرَى أنَّهُ عَطَفَ (مُوجِعَاتِ القلبِ) بالواوِ عَلَى جملةِ (ما البُكَى) التي عَلَّقَ عنها (أَدْرِي) بسببِ (ما) الاستفهاميَّةِ، وقد أتَى بالمعطوفِ منصوبًا بالكسرةِ؛ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سالِمٌ (م).

(١) ليس في (ك). (٢) في (م): «وغيره».

(٣) في (س)، (ح): «يثبت».

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك). وهي ثابتة في (س)؛ لكن أخّر موضعها عن الجملة بعدها، فتأمل.

(٥) في (ص): «المتصرف». (٦) ليس في (ص).

(٧) ليس في (ك)، (ص).

(٨) ظاهِرُ هذه العبارةِ: أنَّ الإلغاءَ جائزٌ فِي كلِّ حالٍ، مَا دامَ مُتَوَسِّطًا أو مُتَأَخِّرًا. وليسَ كذلكَ؛ بل للإلغاءِ مَعَ ذلك ثلاثةُ أحوالٍ: حالٌ يَجِبُ فيه، وحالٌ يَمْتَنِعُ فيه، وحالٌ يَجُوزُ فيه: =

متى يجوز الإعمال والإلغاء؟

وإذا[١] تَوَسَّطَتْ فقيلَ: [الإعمالُ والإلغاءُ][٢] سِيَّانِ، وقيلَ: الإعمالُ أَحْسَنُ مِن الإلغاءِ، وإنْ تَأَخَّرَتْ فالإلغاءُ أَحْسَنُ، وإنْ تَقَدَّمَتِ امْتَنَعَ الإلغاءُ عندَ البَصْرِيِّينَ، فلا تقولُ: (ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ)؛ بل يَجِبُ الإعمالُ، فتقولُ: (ظَنَنْتُ زَيدًا قَائِمًا)، فإنْ جاءَ مِن لِسانِ العربِ ما يُوهِمُ إلغاءَهَا مُتَقَدِّمَةً[٣]: أُوِّلَ على إضمارِ ضميرِ الشأنِ؛ كقولِهِ[٤]:

١٢٩ ـ أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا   وما إخالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[٥]

فالتقديرُ: (وما[٦] إخالُه لَدَيْنَا مِنكِ تَنْوِيلٌ)، فـ(الهاءُ): ضميرُ

= فأمَّا الحالُ الَّذِي يَجِبُ فيه الإلغاءُ: فله موضعانِ:

أَحَدُهما: أنْ يَكُونَ العامِلُ مَصْدرًا متأخِّرًا، نحوُ قولِكَ: (عمرٌو مسافِرٌ ظَنِّي) فلا يجوزُ الإعمالُ هنا؛ لأنَّ المصدرَ لا يَعْمَلُ متأخِّرًا.

وثانيهما: أنْ يَتَقَدَّمَ المعمولُ وتَقْتَرِنَ بِهِ أداةٌ تَسْتَوْجِبُ التصديرَ، نحوُ قولِكَ: لَزَيْدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ.

وأمَّا الحالُ الَّذِي يَمْتَنِعُ فيه الإلغاءُ: فله موضِعٌ وَاحِدٌ، وهو: أنْ يَكُونَ العامِلُ مَنْفِيًّا، نحوُ قَوْلِكَ: زيدًا قائِمًا لم أَظُنَّ، فلا يجوزُ هنا أنْ تقولَ: زيدٌ قائمٌ لم أَظُنَّ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّ صَدْرَ الكلامِ مُثْبَتٌ، ويَجُوزُ الإلغاءُ والإعمالُ فيما عدا ذلك (م).

(١) في (ص): «فإذا».

(٢) في (ص)، (ح): «الإلغاء والإعمال».

(٣) في (ك): «مقدمة».

(٤) هو: كعب بن زهير بن أبي سلمى، في «ديوانه» (ص٦٠).

(٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وما إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ)**؛ فإنَّ ظاهرَه: أنَّهُ أَلْغَى **(إخَالُ)** مَعَ كَوْنِهَا مُتَقَدِّمَةً. وليسَ هَذا الظاهِرُ مُسَلَّمًا؛ فإنَّ مَفْعُولَهَا الأوَّلَ مفردٌ محذوفٌ؛ هو ضميرُ الشأنِ، ومَفْعُولَهَا الثانِيَ جملةُ **(لَدَيْنَا تَنْوِيلٌ مِنكِ)**.

هذا أحدُ توجيهاتٍ فِي البيتِ، وَهوَ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ، وفيه توجيهٌ ثانٍ، **وحاصلُه**: أن (ما) موصولةٌ مُبْتَدَأٌ، وقولَه: **(تَنْوِيلُ)** خَبَرُها، و(إخالُ) عاملةٌ فِي مفعولَيْنِ:

أَحَدُهما: ضميرُ غَيْبَةٍ محذوفٌ، وَهوَ العائدُ عَلَى (ما).

وثانيهما: مُتَعَلِّقُ قولِه: **(لَدَيْنَا)**، والتقديرُ: والذي إخَالُه كائنًا لَدَيْنَا مِنكِ هو تَنوِيلٌ.

وفيه: توجيهاتٌ أُخرَى، لا تَتَّسِعُ لها هذه العُجَالَةُ (م).

(٦) في (ص): «ما».

الشأنِ، وهي[1] المفعولُ الأوَّلُ، و(لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ): جملةٌ في موضعِ المفعولِ الثاني، وحينَئذٍ: فلا إلغاءَ، أو: على تقديرِ لامِ الابتداءِ[2]؛ كقولِهِ[3]:

١٣٠ ـ كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ[4] مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[5]

التقديرُ: (أني وَجَدْتُ لَمِلاكُ الشِّيمَةِ الأدبُ)، فهو[6] مِن بابِ التعليقِ، وليسَ مِن بابِ الإلغاءِ في شيءٍ.

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ، وتَبِعَهُم أبو بَكْرٍ الزُّبَيدِيُّ وغيرُه، إلى جَوَازِ إلغاءِ[7] المتقدِّمِ، فلا يَحْتَاجُونَ إلى تأويلِ البيتَيْنِ.

وإنما قالَ المصنِّفُ: (وَجَوِّزِ الإلغاءَ)؛ لِيُنَبِّهَ على أنَّ الإلغاءَ ليسَ بلازِمٍ؛ بل هو جائزٌ، فحَيْثُ جازَ الإلغاءُ جازَ الإعمالُ؛ كما تَقَدَّمَ، وهذا بخلافِ التعليقِ؛ فإنَّه لازِمٌ، ولهذا قالَ: (والْتُزِمَ التعليقُ).

فيَجِبُ التعليقُ إذَا وَقَعَ بعدَ الفعلِ (ما) النافيةُ، نحوُ: (ظَنَنْتُ ما زيدٌ قائمٌ)، أو[8]: (إنِ) النافيةُ، نحوُ: (عَلِمْتُ إنْ زَيْدٌ قائِمٌ)، ومَثَّلُوا له

الإلغاء ليس بلازم
مواضع وجوب التعليق ١٠

---

(١) في (س): «وهو». (٢) في (س)، (ع): «ابتداء».

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٦٦): «قائله: هو بعض الفزاريين».

(٤) في (س): «رأيت». ثم ضرب عليها، وكتبها في الحاشية كالمثبت.

(٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ)**؛ فإنَّ ظاهرَه: أنَّهُ ألْغَى **(وجَدْتُ)** معَ تَقَدُّمِهِ؛ لأنَّه لو أَعْمَلَه لقالَ: **(وَجَدْتُ مِلاكَ الشِّيمَةِ الأَدَبَا)** بنصبِ **(ملاكَ)** و**(الأدبَ)** عَلَى أنهما مفعولانِ، ولكنَّه رَفَعَهما، فقالَ الكُوفِيُّون: هو من بابِ الإلغاءِ، والإلغاءُ جائزٌ معَ التقدُّمِ مثلُ جَوَازِه معَ التوسُّطِ والتأخُّرِ. وقالَ البَصْرِيُّونَ: ليسَ كذلك؛ بل هو إما من بابِ التعليقِ، ولامُ الابتداءِ مُقَدَّرَةُ الدخولِ عَلَى **(مِلاكُ)**، وإما من بابِ الإعمالِ، والمَفْعُولُ الأوَّلُ ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وجملةُ المُبْتَدَأ وخبرِه فِي مَحلِّ نصبِ مَفْعُولٌ ثانٍ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي إعرابِ البيتِ، والمُنْصِفُ الَّذِي يَعْرِفُ مَوَاطِنَ الحقِّ يُدْرِكُ مَا فِي هذين التأويلَيْنِ مِن التكَلُّفِ (م).

(٦) في (س): «وهو».

(٧) في (س)، (ك)، (ص): «الإلغاء».

(٨) في (ك)، (ص)، (ح): «و».

Black plate (620,1)

بقولِه تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء: ٥٢].

وقالَ بعضُهم: ليسَ هذا مِن بابِ[١] التعليقِ في شيءٍ؛ قال[٢]: لأنَّ من[٣] شَرْطِ التعليقِ[٤] أنه[٥] إذَا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّطَ العامِلُ على ما بعدَه؛ فيَنْصِبُ[٦] مفعولَيْنِ، نحوُ: (ظَنَنْتُ ما زَيْدٌ قائِمٌ)، فلو حُذِفَتْ[٧] (ما) لَقُلْتَ: (ظَنَنْتُ[٨] زَيْدًا قائِمًا)، والآيةُ الكريمةُ: لا يَتَأَتَّى فيها ذلك؛ لأنك لو حَذَفْتَ المعلِّقَ، وهو (إنْ) لم يَتَسَلَّطْ ﴿وَتَظُنُّونَ﴾ على ﴿لَّبِثْتُمْ﴾؛ إذ لا يُقالُ: و[٩]تَظُنُّونَ لَبِثْتُم.

هكذا زَعَمَ هذا القائِلُ، ولَعَلَّه مُخالِفٌ لِمَا هو كالمُجْمَعِ عليه مِن أنه لا يُشْتَرَطُ في التعليقِ هذا الشرطُ الذي ذَكَرَه، وتَمْثِيلُ النَّحْوِيِّينَ للتعليقِ بالآيةِ الكريمةِ وشِبْهِها يَشْهَدُ لذلكَ، وكذلك يُعَلَّقُ[١٠] الفعلُ[١١] إذا وَقَعَ[١٢] بعدَه (لا) النافيةُ، نحوُ: (ظَنَنْتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عَمْرٌو)، أو[١٣]: لامُ الابتداءِ[١٤]، نحوُ: (ظَنَنْتُ لزيدٌ قائِمٌ)، أو[١٥]: لامُ القَسَمِ، نحوُ: (عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زيدٌ)، ولم يَعُدَّها أحدٌ[١٦] مِن النحْوِيِّينَ مِن المُعَلِّقاتِ[١٧]، ....

---

(١) من (م).
(٢) من (ص)، (ح).
(٣) من (ص).
(٤) ليس في (ك).
(٥) ليس في (ح).
(٦) في (س)، (ك): «فنصبه».
(٧) في (س)، (ك): «حذف».
(٨) ليس في (ك).
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في (ص): «تعلق».
(١١) ليس في (ك).
(١٢) في (ص): «وقعت».
(١٣) في (س): «و».
(١٤) في (ك): «ابتداء».
(١٥) في (ص): «و».
(١٦) في (ص)، (ح): «جماعة».
(١٧) قد ذَهَبَ إِلَى أنَّ (لامَ القَسَم) مُعَلِّقَةٌ للفعلِ عن العملِ فِي لفظِ الجُمْلَةِ - مَعَ بقاءِ الفِعْلِ عَلَى معناه - قومٌ، منهم الأَعْلَمُ الشَّنْتَمْرِيُّ، وتَبِعَه الناظِمُ، وابنُه، وابنُ هِشَام الأنصاريُّ فِي أَغْلَبِ كُتُبِهِ، ومَثَّلُوا لذلكَ بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

ماذا يحدث إذا حذف المعلق؟

أو(١): الاستفهامُ وله(٢) [ثلاثُ صُوَرٍ](٣):

الأولى(٤): [أنْ يكونَ](٥) أحدُ المفعولَيْنِ اسْمَ استفهامٍ، نحوُ: (عَلِمْتُ أيُّهم [٧٨/و] أبوكَ).

الثانيةُ: أنْ يكونَ مضافًا إلى اسمِ استفهامٍ، نحوُ: (عَلِمْتُ غلامُ أيِّهم أبُوكَ).

الثالثةُ: أنْ تَدْخُلَ(٦) عليه أداةُ الاستفهامِ(٧)، نحوُ: (عَلِمْتُ أزَيْدٌ(٨) عندَكَ أم عَمْرٌو)، و(عَلِمْتُ هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو). [واللهُ تعالى أعلم](٩).

[ص] [٢١٤] **لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وظَنِّ تُهَمَهْ ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ**

[ش] إذا كانَتْ (عَلِمَ) بمعنى عَرَفَ تَعدَّتْ إلى مفعولٍ واحدٍ؛ كقولِكَ:

= لَهُۥ فِي ٱلْأٓخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وبقولِ الشاعِرِ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ ولا عَدَمْ

وبقولِ لَبِيدِ بن رَبِيعَةَ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ، وتَبِعَه المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ، وجَمْهَرَةُ النُّحاةِ، إلى أنَّ (عَلِمَ) في هذه الشواهِدِ كلِّها قد خَرَجَتْ عن معناها الأصليِّ، ونَزَلَتْ مَنْزِلَةَ القَسَمِ، وَمَا بعدَها جملةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ جوابُ القَسَمِ الَّذِي هو عَلِمْتُ، وحينَئِذٍ تَخْرُجُ عمَّا نحنُ بِصَدَدِهِ، فلا تَقْتَضِي معمولًا، ولا تَتَّصِفُ بإلغاءٍ ولا تعليقٍ ولا إعمالٍ، قالَ سِيبَوَيْهِ (ج١ ص٢٥٤ ـ ٢٥٦): «هذا بابُ الأفعالِ فِي القَسَمِ... وقالَ لَبِيدٌ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ

كأنه قالَ: واللهِ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي، كَمَا قالَ: لقد عَلِمْتُ لعبدُ اللهِ خَيْرٌ مِنْكَ». اهـ.

وقالَ المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ (٢/ ٢٦١): «وأمَّا قَوْلُهُ:

ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ ... فإنما أَجْرَى لقد عَلِمْتُ معنى التحقيقِ». اهـ(م).

(١) في (ك)، (ص): «و».
(٢) في (س)، (ص): «وهذا له».
(٣) في (ك)، (ص): «صور ثلاث».
(٤) ليس في (ع).
(٥) ليس في (ك).
(٦) في (ص)، (ح): «يدخل».
(٧) في (ك): «استفهام».
(٨) في (ص): «زيد».
(٩) من (ح).

تعدية ظن وعلم لمفعول واحد

مذهب سيبويه في "علم"

(عَلِمْتُ زيدًا)؛ أي: عَرَفْتُه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨].

وكذلك إذا كَانَ[١] (ظَنَّ) بمعنى اتَّهَمَ تَعدَّتْ إلى مفعولٍ[٢] واحدٍ؛ كقولِكَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا)؛ أي: اتَّهَمْتُه، ومنه قولُه تعالى[٣]: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [التكوير: ٢٤]؛ أي: بِمُتَّهَمٍ. [والله تعالى أعلم][٤].

[ص] [٢١٥] ولِـ(رَأَى) الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِـ(عَلِمَا) طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

[ش] إذا كانَتْ (رَأَى)[٥] حُلْمِيَّةً[٦] - أي: للرُّؤْيَا (في المَنَامِ)[٧] - تَعدَّتْ إلى مفعولَيْنِ[٨]؛ كما تَتَعَدَّى[٩] إليهما (عَلِمَ)[١٠] المذكورةُ مِن قبلُ. [وإلى هذا][١١] أشارَ المصنفُ[١٢] بقولِهِ: (وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ [ما لعلما])[١٣]؛ أي: انْسُبْ لِرَأَى التي مَصْدَرُها الرؤيا [ما نُسِبَ لَعَلِمَ المتعدِّيَةِ إلى اثنيْنِ، فعَبَّرَ عن الحُلْمِيَّةِ بما ذَكَرَ؛ لأنَّ][١٤] الرؤيا وإنْ كانَتْ تَقَعُ مصدرًا لِغَيْرِ (رَأَى) الحُلْمِيَّةِ؛ فالمشهورُ[١٥] كونُها مصدرًا لها[١٦].

---

(١) في (م): «كانت». (٢) ليس في (ح).
(٣) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي - كما في «السبعة» (ص٦٧٣).
(٤) من (ع)، (ص)، (ح). (٥) في (س): «الرؤيا».
(٦) (حُلْمِيَّةً): هو بضمِّ الحاءِ وسكونِ اللامِ أو ضمِّها، نِسْبَةً إلى الحُلْمِ، بوزانِ قُفْلٍ أو عُنُقٍ، وهوَ مصدرُ حلَمَ يَحْلُمُ، مثلُ قَتَلَ يَقْتُلُ: إذا رَأى في مَنامِه شيئًا (م).
(٧) ليس في (ح). (٨) في (م): «المفعولين».
(٩) في (ص)، (ح): «يتعدى». (١٠) ليس في (ح).
(١١) في (س): «ولهذا». (١٢) من (س).
(١٣) من (س). (١٤) ساقط في (ك).
(١٥) في (ك): «والمشهور».
(١٦) المشهورُ عندَ عُلَمَاءِ اللغةِ: أَنَّكَ تقولُ: رأيتُ رُؤْيا صَالِحَةً، إذا كُنْتَ تُرِيدُ أنَّكَ رَأَيْتَ فِي مَنامِكَ، وتقولُ: (رَأَيْتُ رُؤْيَةً)؛ إذا كُنْتَ تُرِيدُ أنَّكَ أبْصَرْتَ بِعَيْنَيْكَ فِي حالِ يَقَظَتِكَ، وبعضُ أهلِ اللغةِ يُوجِبُونَ ذلك، ولا يُجِيزُونَ خِلافَه، وبعضُهم يُجِيزُ =

معنى ظن إذا تعدت لمفعول واحد

(رأى) الحلمية

ومثالُ استعمالِ (رَأَى) الحُلْمِيَّةِ مُتَعَدِّيَةً إلى اثنيْنِ: قولُه تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]، فـ(الياءُ): مفعولٌ أوّلُ، و(أَعْصِرُ خَمْرًا): جملةٌ في مَوْضِعِ المفعولِ الثاني، وكذلك قولُه(١):

١٣١ - أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وطَلْقٌ وعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالَا
أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى الليلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالَا
إِذَا أَنَا كَالذي يَجْرِي لِوِرْدٍ إلى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا(٢)

فالهاءُ والميمُ في (أَرَاهُم) هو(٣) المفعولُ الأوّلُ، و(رِفْقَتِي) هو المفعولُ الثاني. [واللهُ تعالى أعلم](٤).

حذف المعمول من هذا الباب

[ص] [٢١٦] ولا تُجِزْ هُنَا بِلا دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

[ش] لا يَجُوزُ في هذا البابِ سُقُوطُ المفعولَيْنِ ولا سُقُوطُ أحدِهما، إلَّا إذا دَلَّ [دليلٌ(٥) على ذلك](٦).

= أنْ تقولَ: رأيتُ رُؤْيَا - بالألفِ - وأنتَ تُرِيدُ معنى أبْصَرْتُ في حالِ اليَقَظَةِ، ويَسْتَشْهِدُونَ عَلَى صِحَّةِ ذلك بقولِ الراعِي يَصِفُ صَيَّادًا أبْصَرَ الصَّيْدَ فَسَرَّهُ ذلكَ:

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وهَشَّ فُؤَادُهُ وبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بَلَابِلُهْ

ويُرْوَى:

وبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

ومعَ أنهم جَوَّزُوا ذلك، واستَدَلُّوا لصحَّتِه، ليسَ في مُكْنَتِهِم أنْ يَدَّعُوا كَثْرَتَه؛ بل الكثيرُ المشهورُ المتعارَفُ هو مَا ذَكَرْناه أوّلًا؛ ولهذا كَانَ قولُ الناظِمِ: (وَلِرَأَى الرُّؤْيَا) إشارةً إِلَى رَأَى الحُلْمِيَّةِ (م).

(١) هو: عمرو بنِ أَحْمَرَ البَاهِلِيُّ، في «ديوانه» (ص١٢٩).
(٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَرَاهُمْ رُفْقَتِي)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (أَرَى) فِي مفعولَيْنِ:
أحدُهما: الضَّمِيرُ البارِزُ المتَّصِلُ به.
والثاني: قَوْلُهُ: (رُفْقَتِي)، ورأَى بمعنى حَلَمَ؛ أي: رَأَى فِي منامِه، وقد أُجْرِيَتْ مُجْرَى (عَلِمَ). وإنما عَمِلَتْ مثلَ عَمَلِها؛ لأنَّ بينَهما تَشَابُهًا؛ لأنَّ الرُّؤْيَا إدراكٌ بالحِسِّ الباطِنِ، فلهذا أُجْرِيَتْ مُجْرَاهُ (م).
(٣) من (ص).
(٤) من (ح).
(٥) ليس في (ح).
(٦) في (ص): بالتقديم والتأخير.

فمِثالُ حذفِ المفعولَيْنِ للدَّلالةِ: [أنْ يُقالَ[١]: هل ظَنَنْتَ][٢] زيدًا قائمًا؟ فتقولُ[٣]: (ظَنَنْتُ)، التقديرُ: (ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا)، فحَذَفْتَ[٤] المفعولَيْنِ لِدَلالةِ ما قَبْلَهُما عليهما[٥]، ومنه قولُه[٦]:

١٣٢ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ   تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ[٧] وَتَحْسَبُ[٨]

أي: (وتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ[٩])، فحَذَفَ المفعولَيْنِ للدلالة[١٠]، [وهما: (حُبَّهُم) و[١١](عارًا) عَلَيَّ[١٢]؛ لِدَلالةِ ما قَبْلَهما[١٣] عليهما][١٤].

ومثالُ حَذْفِ أَحَدِهِما للدَّلالةِ[١٥]: أنْ يُقالَ: [هل ظَنَنْتَ أحدًا[١٦]][١٧] قائمًا؟)، فتقولَ: (ظَنَنْتُ زيدًا)؛ أي[١٨]: ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا، [فتَحْذِفُ[١٩] الثانيَ للدَّلالةِ عليه[٢٠]][٢١]، ومنه قولُه[٢٢]:

---

(١) في (ص): «المتصرف».
(٢) العبارة في (ص): «أن يقال في جواب من يقول: أظننت».
(٣) ليس في (ص).
(٤) في (ك)، (ع): «فحذف».
(٥) من (ع).
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٦٩): «قائله: هو الكميت بن زيد الأسدي».
(٧) في (س)، (ك): «عليك».
(٨) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (وتَحْسَبُ)؛ حَيْثُ حَذَفَ المفعولَيْنِ؛ لِدَلالةِ سابقِ الكلامِ عليهما، كَمَا بَيَّنَه الشارِحُ.
(٩) في (س)، (ك): «عليك».
(١٠) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(١١) ليس في (ك)، (ص).
(١٢) في (س)، (ح)، (ك): «عليك».
(١٣) في (ح): «قبلها».
(١٤) ليس في (ع).
(١٥) ليس في (ك).
(١٦) في (س)، (ك): «زيدًا».
(١٧) العبارة في (ص): «من ظننت».
(١٨) في (س)، (ص)، (ح): «التقدير».
(١٩) في (س)، (ك): «فحذف».
(٢٠) ليس في (ك)، (ع).
(٢١) ليس في (ص)، (ح).
(٢٢) هو: عَنْتَرَة بن شَدَّادٍ العَبْسِيّ في «ديوانه» (ص١١٦).

١٣٣ ـ ولَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ   مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ(١)

أي: (**فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ**])(٢) وَاقِعًا، فـ(**غَيْرَه**) هو(٣) [المفعولُ الأوَّلُ](٤)، و(**واقِعًا**) هو المفعولُ الثاني.

وهذا الذي ذَكَرَه المصنِّفُ: هو الصحيحُ مِن مَذَاهِبِ(٥) النَّحْوِيِّينَ.

فإنْ لم يَدُلَّ [دليلٌ على الحذفِ](٦): لم يَجُزْ لا فيهما ولا في أحدِهما، فلا(٧) تقولُ: [ظَنَنْتُ، ولا](٨) (ظَنَنْتُ زيدًا)، ولا (ظَنَنْتُ قائمًا) ـ تُرِيدُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا). [والله تعالى أعلم](٩).

[ص] [٢١٧] وَكَـ(تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي   مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ ـ

[٢١٨] بغيرِ ظَرْفٍ أو كَظَرْفٍ أو عَمَلْ   وإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

[ش] القولُ شَأْنُه إذا وَقَعَتْ بعدَه جملةٌ أنْ تُحْكَى، نحوُ: (قالَ زيدٌ: عمرٌو مُنْطَلِقٌ)، [وتقولُ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ](١٠)، لكِنَّ الجُمْلَةَ بعدَه في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المفعوليَّةِ.

ويَجُوزُ إجراؤُه مُجْرَى الظنِّ، فيَنْصِبُ(١١) المبتدأَ [٧٩/و]، والخبرَ مفعولَيْنِ، كما تَنْصِبُهُما(١٢) (ظَنَّ).

والمشهورُ: [أنَّ للعربِ في ذلك مَذْهَبَيْنِ](١٣):

---

(١) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فلا تَظُنِّي غَيْرَه**)؛ حَيْثُ حَذَفَ المفعولَ الثانِيَ اخْتِصارًا، وَذَلِكَ جائزٌ عندَ جَمْهَرَةِ النُّحاةِ، خِلافًا لابنِ ملكونَ.

(٢) ساقط في (ك).

(٣) من (س).

(٤) في (ك): «مفعول أول».

(٥) في (ك): «مذهب».

(٦) في (ص) بالتقديم والتأخير.

(٧) في (ك): «ولا».

(٨) ليس في (ك)، (ص)، (ح).

(٩) من (ح).

(١٠) في (ص): «ولا تقول: زيدًا منطلقًا».

(١١) في (س): «فتنصب»، وفي (ك): «فنصب».

(١٢) في (ك)، (ح): «نصبهما».

(١٣) العبارة في (ع): «للعرب في ذلك مذهبان».

استعمال القول بمعنى الظن

شروط إجراء القول مجرى الظن

أَحَدُهما: وهو مَذْهَبُ عامَّةِ العربِ: أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ إلا بِشُرُوطٍ، ذَكَرَها المصنِّفُ(١) أَرْبَعَةً، وهي التي [ذَكَرَها عامَّةُ النحْوِيِّينَ:

الأَوَّلُ: أنْ يكونَ الفِعْلُ مُضارِعًا.

الثاني: أنْ يكونَ للمُخَاطَبِ، وإليهما](٢) أشارَ المصنف(٣) بقولِهِ: (اجْعَلْ تَقُولُ)؛ فإنَّ (تقولُ) مُضَارِعٌ، وهو للمخاطَبِ.

الشرطُ(٤) **الثالثُ**: أنْ يكونَ مسبوقًا باستفهامٍ، وإليه أشارَ المصنف(٥) بقولِهِ: (إنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا به).

الشرطُ(٦) **الرابعُ**: ألَّا يُفْصَلَ [بينَهما؛ أي](٧): بينَ الاستفهامِ والفعلِ، بغيرِ ظرفٍ ولا مجرورٍ(٨)، ولا معمولِ الفعلِ، فإنْ فُصِلَ بأحَدِها(٩): لم يَضُرَّ(١٠) ذلك(١١)، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (وَلَمْ يَنْفَصِلِ [بِغَيْرِ ظَرْفٍ](١٢) . . .) إلَى آخِرِه.

فمِثالُ(١٣) ما اجْتَمَعَتْ فيه الشروطُ: قولُكَ: (أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا)؛ فـ(عمرًا): مفعولٌ أوَّلُ، و(مُنْطَلِقًا): مفعولٌ ثانٍ، ومنه قولُه(١٤):

١٣٤ ـ مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا(١٥)

فلو كانَ الفعلُ غيرَ مضارعٍ، نحوُ: (قالَ زيدٌ: عَمْرٌو منطلِقٌ): لم

---

(١) ليس في (ك).
(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٣) من (س)، (ك).
(٤) ليس في (ص).
(٥) من (ك).
(٦) ليس في (ص).
(٧) من (م).
(٨) في (ص): «جار ومجرور».
(٩) في (ح): «بأحدهما».
(١٠) ساقط في (ك).
(١١) من (ص)، (ح).
(١٢) ليس في (ك)، (ع).
(١٣) في (س)، (ك): «مثال».
(١٤) هو: هدبة بن خشرم، في «ديوانه» (ص١٣٠).
(١٥) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (تَقُولُ الْقُلُصَ... يَحْمِلْنَ)؛ حَيْثُ أجرَى (تقولُ) مُجْرَى (تَظُنُّ)، فنَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:

=

يَنْصِبِ القولُ مفعولَيْنِ عندَ هؤلاء، وكذا[1] إنْ كانَ[2] مضارعًا بغيرِ تاءِ الخطاب[3]، نحوُ[4]: (يقولُ زيدٌ: عَمْرٌو منطلِقٌ)، أو لم يَكُنْ مسبوقًا باستفهامٍ، نحوُ: (أنتَ تقولُ: عمرٌو[5] مُنْطَلِقٌ)، أو سُبِقَ باستفهامٍ، ولكن فُصِلَ بغيرِ ظرفٍ ولا [جارٍّ و][6] مجرورٍ، ولا معمولٍ له، نحوُ: (أأَنْتَ[7] تقولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ).

فإنْ فُصِلَ بأَحَدِهما[8] [٧٩/ظ]: لم يَضُرَّ، نحوُ: (أَعِنْدَكَ تَقولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، و[9](أفي[10] الدارِ تقولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، و(أعمرًا تقولُ مُنْطَلِقًا)، ومنه قوله[11]:

١٣٥ ـ أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ   لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا[12]

= الأَوَّلُ: قَوْلُهُ: (القُلُصَ).

والثاني: جملةُ (يَحْمِلْنَ) مِن الفِعْلِ وفاعِلِه؛ وَذَلِكَ لاستيفائِه الشروطَ، ويَرْوِيهِ بعضُهم:

مَتَى تَظُنُّ... إلخ

فلا شاهدَ فيه، ولكنَّه دليلٌ عَلَى أنَّ (تقولُ) يَجْرِي مَجْرَى (تَظُنُّ)؛ لأنَّه إذا وَرَدَتْ روايتانِ فِي بيتٍ واحدٍ، وجاءَتْ كَلِمَةٌ فِي إحدَى الروايتيْنِ مكانَ كَلِمةٍ فِي الروايةِ الأخرى، دَلَّ ذلك عَلَى أنَّ الكَلِمَتَيْنِ بمعنًى واحدٍ؛ إذ لو اخْتَلَفَ معناهما: لم يَسُغْ لِرَاوٍ أو لشاعرٍ آخَرَ أنْ يَضَعَ إحْدَاهُما مكانَ الأخرى؛ لئلا يُفْسِدَ المَعْنَى الَّذِي قَصَدَ إِلَيْهِ قائلُ البيتِ؛ لأنَّ شرطَ الروايةِ بالمعنى: أَلَّا تُغَيِّرَ المراد (م).

(1) في (ص)، (ح): «وكذلك».
(2) ساقط في (ك).
(3) في (ك): «المخاطب».
(4) في (ص): «نحو قولك».
(5) في (ص)، (ح): «زيد».
(6) من (ع)، (م).
(7) في (ص): «لأنت».
(8) في (ص): «بأحدهم»، وفي (م): «بأحدها». وكل هذا سائغ. ووجه المثبت: أنه جعل (الظرف والجار والمجرور)؛ بمنزلة واحدة.
(9) في (س): «أو».
(10) في (ك): «في».
(11) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٨٨): «قائله: هو كميت بن زيد الأسدي».
(12) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَجُهَّالًا تقولُ بَنِي لُؤَيٍّ)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (تقولُ) عَمَلَ (تَظُنُّ)، =

فـ(بني لُؤَيٍّ): مفعولٌ أوّلُ، و(جُهَّالًا): مفعولٌ ثانٍ.

وإذا اجْتَمَعَتِ الشروطُ المذكورةُ: جازَ[١] نصبُ المبتدأِ والخبرِ مفعولَيْنِ لِـ(تقُولُ)[٢]، نحوُ: (أَتَقُولُ زيدًا مُنْطَلِقًا)، وجازَ رَفْعُهُما على الحِكايةِ، نحوُ: (أتقولُ: زيدٌ منطلقٌ). [والله تعالى أعلم][٣].

[ص] [٢١٩] وأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا   عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

[ش] أشارَ إلى المَذْهَبِ الثاني[٤] للعربِ ـ في القولِ، وهو مَذْهَبُ سُلَيْمٍ[٥]، فيُجْرُونَ القولَ مُجْرَى الظنِّ فى نَصْبِ المفعولَيْنِ مُطلقًا؛ أي: سَوَاءٌ كانَ مُضارِعًا أم[٦] غيرَ مضارعٍ، وُجِدَتْ فيه الشروطُ المذكورةُ أم لم تُوجَدْ، [وذلكَ نحوُ: (قُلْ ذا مُشْفِقًا)، فـ(ذا): مفعولٌ أوّلُ، و(مُشْفِقًا): مفعولٌ ثانٍ][٧]، [ومِثل[٨] ذلك][٩]: قولُه[١٠]:

١٣٦ ـ قَالَتْ وَكُنْتُ [رَجُلًا فَطِينَا][١١]   هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا[١٢]

= فنَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ:
أَحَدُهما: قولُه: (جُهَّالًا).
والثاني: قَوْلُهُ: (بَنِي لُؤَيٍّ)، معَ أنَّهُ فَصَلَ بينَ أداةِ الاستفهامِ ـ وَهِيَ الهمزةُ ـ والفِعْلِ بفاصلٍ، وَهوَ قَوْلُهُ: (جُهَّالًا)، وهذا الفصلُ لا يَمْنَعُ الإعمالَ؛ لأنَّ الفاصِلَ معمولٌ للفعلِ؛ إذ هو مَفْعُولٌ ثانٍ له (م).

(١) في (ك): «جاء».
(٢) ليس في (ص)، (ح).
(٣) من (ص)، (ح).
(٤) بعدها في (ص): «الذي».
(٥) في (ص): «سيبويه».
(٦) في (ص)، (ح): «أو».
(٧) ليس في (س).
(٨) في (ص)، (ح): «ومن».
(٩) في (ك): «ومنه».
(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٨٨٣): «قائله: أعرابي صاد ضبًّا، وأتى به إلى أهله، فرأته امرأته، فقالت: هذا لعمر الله إسرائين؛ أي: ما مسخ من بني إسرائيل».
(١١) في (ص): «فطنًا لبيبًا».
(١٢) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (قَالَتْ: هَذَا.. إِسْرَائِينَا)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (قالَ) عَمَلَ (ظَنَّ)، والدليلُ عَلَى ذلك: أَنَّهُ نَصَبَ بِهِ مفعولَيْنِ: =

القول الثاني: إجراء القول مجرى الظن مطلقًا

فـ[1](**هذا**) مفعولٌ أَوَّلُ لِقَالَتْ، و(**إِسْرَائِينَا**) [المفعولُ الثاني][2].
[والله تعالى أعلم][3].

= أَحَدُهما: اسمُ الإشارةِ، وَهوَ (**ذا**) مِن (**هذا**).
والثاني: (**إسرائِينَا**)، هكذا قالُوا، والذي حَمَلَهم عَلَى هَذَا أنهم وَجَدُوا (**إسرائِينَا**) منصوبًا.
وأنتَ لو تَأَمَّلْتَ بعضَ التأمُّلِ: لوَجَدْتَ أنَّهُ يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ (**هذا**) مُبْتَدأً، و(**إِسْرَائِينَا**): مُضَافٌ إِلَى محذوفٍ يَقَعُ خَبَرًا، وتقديرُ الكلامِ: (**هذا مَمْسُوخُ إِسْرَائِينَا**)، فحَذَفَ المضافَ وأبقَى المضافَ إِلَيْهِ عَلَى جرِّه بِالفَتْحَةِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه لا يَنْصَرِفُ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ.
وحَذْفُ المضافِ وإبقاءُ المضافِ إِلَيْهِ عَلَى جَرِّهِ جائزٌ، وَإِنْ كَانَ قليلًا فِي مِثْلِ ذلك، وقد قُرِئَ فِي قَوْلِهِ تعالى: (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ) [الأنفال: ٦٧]، بجرِّ الآخرةِ عَلَى تقديرِ مضافٍ محذوفٍ، يَقَعُ منصوبًا مَفْعُولًا بِهِ لِيُرِيدُ، والأصلُ: واللهُ يُرِيدُ ثوابَ الآخِرَةِ.
وهكذا خَرَّجَهُ ابنُ عُصْفُورٍ، وتَخْرِيجُ الجماعةِ أَوْلَى؛ لأنَّ الأَصْلَ عدمُ الحذفِ، ولأن حَذْفَ المضافِ وبقاءَ المضافِ إِلَيْهِ عَلَى حالِهِ قليلٌ فِي هذه الحالةِ، ولأن نصبَ المفعولَيْنِ بالقولِ مطلقًا لُغَةٌ لبعضِ العربِ؛ كَمَا قَرَّرَهُ الناظِمُ والشارحُ، فلا مانعَ من أنْ يَكُونَ قائلُ هَذَا البيتِ واحدًا مِمَّن هذه لُغَتُهم.
بَقِيَ شيءٌ، وَهوَ أنَّ الظاهرَ من الحالِ أنَّ المعنَى المقصودَ من هَذَا البيتِ ليسَ عَلَى تَضْمِينِ القولِ معنى الظنِّ، ولكنَّه عَلَى الحِكَايَةِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أنْ يَكُونَ مَا بعدَ القولِ جملةً مُؤَلَّفَةً مِن مبتدأٍ وخبرٍ، فَيَكُونُ اسمُ الإشارةِ مُبْتَدأً، وقولُه: (**إِسْرَائِينَا**): مضافًا إِلَى الخَبَرِ المحذوفِ، وقد أُبْقِيَ عَلَى حالِهِ التي كَانَ عليها قبل حَذْفِ المضافِ، وأصلُه: هَذَا مَمْسُوخُ بني إِسْرَائِينَ؛ وَذَلِكَ لأنَّ الرجلَ كَانَ فِي يَدِهِ ضَبٌّ، فلَمَّا رَأَتْهُ امْرَأَتُه، أَوْ لَمَّا رَآهُ أهلُ السُّوقِ نَطَقُوا بهذه العبارةِ، وليسَ المرادُ أنهم ظَنُّوا ذلك، فهذا يُؤَيِّدُ صِحَّةَ تخريجِ ابنِ عُصْفُورٍ، وَإِنْ كَانَ الوجهُ الصناعيُّ الَّذِي خَرَجَ عليه ضَعِيفًا (م).

(١) ليس في (ك)، (ع).
(٢) في (م): «مفعول ثانٍ».
(٣) من (ح).

أَعْلَمَ وأَرَى

[ص] [٢٢٠] إلى ثلاثةٍ (رَأى وعَلِمَا) عَدَّوْا إذا صَارَا (أَرَى وأَعْلَمَا)

[ش] أَشَارَ بهذا[١] الفَصْلِ إلى ما يَتَعَدَّى من الأفعالِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[٢]، فذَكَرَ سبعةَ أفعالٍ: مِنها (أَعْلَمَ وأَرَى)، فذَكَرَ أنَّ أَصْلَهُما: (عَلِمَ ورَأى)، وأنهما بالهمزةِ يَتَعَدَّيَانِ[٣] إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[٤]؛ لأنَّهما قبلَ دُخُولِ الهمزةِ عليهما كانا يَتَعَدَّيَانِ إلى مفعولَيْنِ، نحوُ: (عَلِمَ زيدٌ عَمْرًا منطلِقًا، ورَأى [٨٠/و] خالدٌ بَكْرًا أخاكَ)، فلَمَّا دَخَلَتْ [عليهما همزةُ النقلِ][٥] زَادَتْهُما مفعولًا ثالثًا[٦]، وهو الذي كانَ فاعلًا قبلَ دُخُولِ الهمزةِ، وذلك نحوُ: (أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا مُنْطَلِقًا)، و(أَرَيْتُ خالِدًا بَكْرًا أَخَاكَ)، فـ(زيدًا) و(خالدًا): مفعولٌ أوَّلُ، وهو الذي كانَ فاعلًا حينَ قُلْتَ: (عَلِمَ زيدٌ ورَأى خالدٌ).

وهذا هو شأنُ الهمزةِ، وهو أنها [تُصَيِّرُ ما كانَ فاعلًا][٧] مفعولًا، فإنْ كانَ الفعلُ قبلَ دُخُولِها لازمًا: صارَ [بعدَ دُخُولِها مُتَعَدِّيًا][٨] (إلى واحدٍ)[٩]، نحوُ: (خَرَجَ زيدٌ وأَخْرَجْتُ زيدًا)، وإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا [إلى واحدٍ][١٠] صارَ [بعدَ دُخُولِها][١١] متعدِّيًا إلى اثنيْنِ، نحوُ: [لَبِسَ زَيْدٌ

(١) في (ص)، (ح): «في هذا».
(٢) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين»، وكلاهما جمع صحيحٌ.
(٣) في (ك): «تعديا».
(٤) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين».
(٥) في (ص): «الهمزة عليهما».
(٦) ليس في (ك)، (ص)، (ح).
(٧) العبارة في (ك): «ما كان فاعلًا تصيره».
(٨) في (ك)، (ح) بالإبدال.
(٩) من (م).
(١٠) في (ع): «لواحد».
(١١) من (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

أصل أعلم وأرى

الهمزة تحول الفاعل لـ مفعول

ثوبًا[١]، [فتقولُ: أَلْبَسْتُ][٢] زَيْدًا ثوبًا[٣]][٤]، [وسيأتي الكلامُ عليه][٥]، وإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا[٦] إلى اثنيْنِ صارَ متعدِّيًا إلى ثلاثةٍ؛ كما تَقَدَّمَ في [عَلِمَ وَرَى][٧]. [والله تعالى أعلم][٨].

[ص] [٢٢١] وما لِمَفْعُولَي (عَلِمْتُ) مُطْلَقَا   للثانِ والثالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

أي: يَثْبُتُ للمفعولِ الثاني والثالِثِ[٩] من مفاعيلِ (أَعْلَمَ وأَرَى)[١٠]: ما ثَبَتَ[١١] لمفعولَي (عَلِمَ ورأَى) من كَوْنِهِما مُبتدأً وخبرًا في الأصلِ، ومِن جَوَازِ[١٢] الإلغاءِ والتعليقِ بالنسبةِ إليهما، ومِن جَوَازِ حَذْفِهِما أو[١٣] حَذْفِ أَحَدِهما: إذا دَلَّ [على ذلك دَلِيلٌ][١٤].

ومثالُ ذلكَ: (أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا قَائِمًا)، فالثاني والثالثُ من هذه المفاعيلِ؛ أَصْلُهما المبتدأُ والخبرُ، وهما[١٥]: (عمرٌو قائِمٌ)، ويَجُوزُ إلغاءُ العامِلِ بالنسبةِ إليهما، نحوُ: (عَمْرٌو أَعْلَمْتُ زيدًا[١٦] قائِمٌ)، ومنه قولُهم: (البركةُ أَعْلَمَنَا اللهُ في[١٧] [الأكابِرِ، فـ(نا) مفعولٌ أوّلُ، و(البركةُ) مبتدأٌ، و(معَ الأكابرِ) ظرفٌ في موضعِ الخبرِ، وهما اللذانِ كانا مفعولَيْنِ، والأصلُ: أَعْلَمَنَا اللهُ البَرَكَةَ معَ][١٨] الأكابِرِ.

ويَجُوزُ[١٩] التعليقُ عنهما، فتقولُ: [أَعْلَمْتُ زيدًا لَعَمْرٌو قائِمٌ.

---

(١) في (م): «جُبَّةً».
(٢) في (ص)، (ح): «وألبست».
(٣) في (م): «جُبَّةً».
(٤) العبارة في (ك): «ضرب زيد عمرًا، وأضربت زيدًا عمرًا؛ أي: جعلته يضربه».
(٥) من (م).
(٦) في (ص)، (ح): «يتعديا».
(٧) في (م): «أعلم وأرأى».
(٨) من (ح).
(٩) في (م): «والمفعول الثالث».
(١٠) في (س): بالإبدال.
(١١) في (س)، (ك): «يثبت».
(١٢) ليس في (ص).
(١٣) في (ك): «و».
(١٤) بالإبدال في (ك).
(١٥) في (ص)، (ح): «نحو».
(١٦) في (ص)، (ح): «زيد».
(١٧) في (س)، (ص)، (ح): «مع». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.
(١٨) ساقط في (ك).
(١٩) في (ص)، (ح): «وكذلك يجوز».

أحكام لمفعولية الثاني والثالث

أمثلة

ومثالُ حَذْفِهِما للدَّلالةِ، أنْ يُقَالَ: هل][1] أَعْلَمْتَ أحدًا عَمرًا قائمًا؟ فتقولَ: أَعْلَمْتُ زيدًا.

ومثالُ حذفِ [٨٠/ظ] أَحَدِهما للدَّلالةِ: أنْ تقولَ في هذه الصورةِ: (أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا)؛ أي: قائمًا، أو[2]: (أَعْلَمْتُ زيدًا قائمًا)؛ أي: عمرًا قائمًا. [والله تعالى أعلم][3].

[ص][٢٢٢] وإنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا ... هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

[٢٢٣] والثانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَي (كَسَا) ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ (رَأَى وعَلِمَ) ـ إذا دَخَلَتْ عليهما همزةُ النقلِ: تَعَدَّيَا إلى ثلاثةِ مَفَاعِيلَ[4]، وأشارَ في [هذا البيت][5] ـ إلى أنه إنما[6] يَثْبُتُ لهما هذا الحُكْمُ إذا كانا قبلَ الهمزةِ يَتَعَدَّيَانِ إلى مفعولَيْنِ، وأمَّا إذا كانا قبلَ الهمزةِ يَتَعَدَّيَانِ إلى واحدٍ؛ كما إذا كانَتْ (رَأَى) بمعنى أَبْصَرَ، نحوُ: (رَأَى زيدٌ عَمْرًا)، و[7](عَلِمَ) بمعنى عَرَفَ، نحوُ: (عَلِمَ[8] زيدٌ الحَقَّ) ـ فإنَّهما[9] يَتَعَدَّيَانِ بعدَ الهمزةِ إلى مفعولَيْنِ، نحوُ: (أَرَيْتُ زَيْدًا عمرًا)، و(أَعْلَمْتُ زيدًا الحَقَّ).

والثاني مِن هذيْنِ المفعولَيْنِ [كالمفعولِ الثاني][10]؛ مِن مفعولَي (كَسَا) و(أَعْطَى)، نحوُ: [كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً، وأَعْطَيْتُ زيدًا دِرْهَمًا][11]؛ في كونِه لا يَصِحُّ الإخبارُ به عن الأوَّلِ، فلا تقولُ: زيدٌ الحقُّ[12]، [كما لا تقولُ: زيدٌ دِرْهَمٌ][13]، وفي كونِه يَجُوزُ حَذْفُه مع الأوَّلِ [ودون

(١) ساقط في (ص).
(٢) في (ص)، (ح): «و».
(٣) من (ع).
(٤) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين».
(٥) في (م): «هذين البيتين».
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (ص): «أو».
(٨) في (ح): «عرف».
(٩) في (ك): «فإنما».
(١٠) في (ح): «كالثاني».
(١١) بالتقديم والتأخير في (ك).
(١٢) بعده في (ك): «أعلمت»، وضرب عليها.
(١٣) في (ص): «ولا زيد عمرو».

الأول]^(١)، وحذفُ [الثاني وإبقاءُ الأوَّلِ، وحذفُ]^(٢) الأوَّلِ وإبقاؤه^(٣)، وإنْ لم يَدُلَّ (على ذلك)^(٤) دَلِيلٌ^(٥). فمثالُ^(٦) حَذْفِهما^(٧): (أَعْلَمْتُ وأَعْطَيْتُ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥].

ومثالُ حذفِ الثاني وإبقاءِ الأوَّلِ: (أَعْلَمْتُ زيدًا وأَعْطَيْتُ زيدًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥].

مثال حذف الثاني وإبقاء الأول

ومثالُ حَذْفِ الأوَّلِ وإبقاءِ الثاني^(٨): (أَعْلَمْتُ الحَقَّ وأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ۝٢٩﴾ [التوبة: ٢٩]، وهذا معنى قولِه: (والثاني مِنْهُمَا...) إلى [آخرِ البيتِ^(٩)]^(١٠). [والله أعلم]^(١١).

مثال عكس ما مضى

---

(١) من (س)، (ص)، (ح).
(٢) ليس في (ص)، (ح).
(٣) في (ك)، (م): «وإبقاءُ الثاني».
(٤) في (ح): «عليه».
(٥) ليس في (ك).
(٦) في (ح): «مثال».
(٧) في (ص): «حذفه مع الأول».
(٨) بعدها في (م): «نحو».
(٩) عبارةُ الناظمِ ـ وهِيَ قَوْلُهُ: (فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا) عامَّةٌ، ولم يَتَعَرَّضِ الشارحُ رَحِمَهُ اللهُ فِي كلامِهِ إِلَى نَقْدِ هَذَا العموم كعادتِهِ، فهذا العمومُ يُعْطِي أنَّ (رَأى) البَصَرِيَّةَ و(عَلِمَ) العِرْفَانِيَّةَ، إذا اتَّصَلَتْ بهما همزةُ النقلِ فصارا يَتَعَدَّيَانِ إلى مفعولَيْنِ، فشَأْنُ مفعولِهما الثاني: كشأنِ المفعولِ الثاني من مفعولَي (كَسَا)، ومِن شأنِ المفعولِ الثاني من مفعولَيْ (كَسَا): أنَّهُ لا يُعَلَّقُ عنه العامِلُ، ولكنَّ المفعولَ الثانِيَ من مفعولَيْ (رَأى) البصريَّةِ و(عَلِمَ) العِرْفَانِيَّةِ يُعَلَّقُ عنه العامِلُ، ومِن التعليقِ عنه قولُه تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فـ(أَرِنِي) هنا بَصَرِيَّةٌ؛ لأنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَطْلُبُ مشاهدةَ كَيْفِيَّةِ إحياءِ اللهِ تعالى الموتى، ومَفْعُولُها الأوَّلُ: ياءُ المتكلِّمِ، ومَفْعُولُها الثاني: جملةُ: ﴿كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، وقد عُلِّقَ العاملُ عنها باسمِ الاستفهامِ، ومِن التعليقِ أيضًا: قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١﴾ [الفيل: ١] (م).
(١٠) في (ص): «آخره».
(١١) من (ص).

أخوات أرى

[ص][٢٢٤] وكـ(أرَى) السَّابِقِ (نَبَّا، أَخْبَرَا، حَدَّثَ، أَنْبَأَ) كَذَاكَ (خَبَّرَا)

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ المُصَنِّفَ عَدَّ الأفعالَ المتعدِّيَةَ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[1] سَبْعَةً، وسَبَقَ ذِكْرُ (أَعْلَمَ وأَرَى)، وذَكَرَ في هذا البيتِ الخَمْسَةَ الباقيةَ، وهي (نَبَّأَ)؛ كقولِكَ: (نَبَّأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قائِمًا)، [ومنه قولُه[2]:

نبأ

١٣٧ ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ[3]][4]

و(أَخْبَرَ) كقولِكَ[5]: (أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا)، [ومنه قولُه[6]:

أخبر

١٣٨ ـ وما[7] عليكِ إذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وغابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي[8]][9]

---

(١) في (س)، (ص)، (ح): «مفعولين».

(٢) هو: النابغة الذُّبْيَاني في «ديوانه» (ص١٣٣).

(٣) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (نُبِّئْتُ زُرْعَةَ.. يُهْدِي)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (نَبَّأَ) فِي مفاعيلَ ثلاثةٍ:
أَحَدُها: النائبُ عن الفَاعِلِ وَهو التاءُ.
والثاني: قَوْلُهُ: (زُرْعَةَ).
والثالثُ: جملةُ: (يُهْدِي) مَعَ فَاعِلِه ومفعولِه (م).

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).

(٥) في (ح): «كقوله».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٩٠٣): «قائله: رجل من بني كلاب».

(٧) في (ص): «ماذا».

(٨) هَذَا البيتُ لرجلٍ مِن بني كِلابٍ، وَهوَ مِن مُخْتَارِ أبي تَمَّامٍ فِي «دِيوَانِ الحَمَاسَةِ» (٢/١٥٩)، ولكنَّ روايةَ «الحماسةِ» هكذا:

وما عَلَيْكِ إذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفًا رَهْنَ المَنِيَّةِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينَا
أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي القَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

(وانْظُرْ: «شَرْحَ التِّبْرِيزِيِّ عَلى الحماسةِ» ٣/٣٥٣ بتحقيقنا).

الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَخْبَرْتِنِي دَنِفًا)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (أَخْبَرَ) فِي ثلاثةِ مفاعيلَ:
أَحَدُها: نائبُ الفَاعِلِ، وَهوَ تاءُ المخاطَبَةِ.
والثاني: ياءُ المتكلِّم.
والثالثُ: قَوْلُهُ: (دَنِفًا) (م).

(٩) ليس في (ك)، (ع).

و(حَدَّثَ)؛ كقولِكَ: (حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا[١] مُقِيمًا[٢])، [ومنه قولُه[٣]:

١٣٩ ـ أو[٤] مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ... ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلَاءُ[٥]][٦]

و(أَنْبَأَ) كقولِكَ: (أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللهِ زَيْدًا مُسَافِرًا)، [ومنه قولُه[٧]:

١٤٠ ـ وأُنْبِئْتُ قَيْسًا ولم أَبْلُهُ ... كما زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ[٨]][٩]

و(خَبَّرَ)؛ كقولِكَ: (خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا)، [ومنه قولُه[١٠]:

١٤١ ـ وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً ... فأَقْبَلْتُ مِن أهلي بِمِصْرَ أَعُودُهَا][١١][١٢]

---

(١) بعده في (ك): «عمرًا». (٢) في (ص): «قائمًا».

(٣) هو: الحارث بن حلزة في «ديوانه» (ص٢٧).

(٤) في (ص): «و».

(٥) الشاهدُ: قَوْلُهُ: (حُدِّثْتُمُوهُ... له علينا الولاءُ)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (حَدَّثَ) فِي ثلاثةِ مَفَاعِيلَ:
أَحَدُها: نائبُ الفَاعِلِ، وَهوَ ضميرُ المخاطَبينَ.
والثاني: هاءُ الغائِبِ.
والثالِثُ: جملةُ (له علينا الوَلاءُ) (م).

(٦) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٧) هو: الأَعْشَى في «ديوانه» (ص٥١).

(٨) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وأُنبِئْتُ قَيْسًا.. خيرَ أهلِ اليَمَنْ)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (أَنْبَأَ) فِي مفاعيلَ ثلاثةٍ:
الأَوَّلُ: تاءُ المُتَكَلِّمِ الواقعةُ نائبَ فاعلٍ.
والثاني: قَوْلُهُ: (قيسًا)، والثالِثُ: قَوْلُهُ: (خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ) (م).

(٩) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).

(١٠) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٠١): «قائله: العوام بن عقبة بن كعب بن زهير».

(١١) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).

(١٢) الشاهدُ فيه: قولُه (وخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً)؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (خُبِّرَ) فِي ثلاثةِ مفاعيلَ:
أَحَدُها: تاءُ المُتَكَلِّمِ الواقعةُ نائبَ فاعلٍ.
والثاني: قَوْلُهُ: (سَوْدَاءَ الغَمِيمِ).
والثالِثُ: قَوْلُهُ: (مَرِيضَةً).

=

حدث
أنبأ
خبّر

وإنما قالَ المُصَنِّفُ: (وكأَرَى السَّابِقِ)؛ لأنَّه تَقَدَّمَ[١] في هذا البابِ أنَّ (أَرَى) تارةً تتعَدَّى[٢] إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[٣]، وتارةً تتعَدَّى[٤] إلى اثنيْنِ، [وكانَ قد][٥] ذكَرَ [أوَّلًا (أَرَى)][٦] المتعدِّيَةَ إلى ثلاثةٍ، فنبَّهَ على أنَّ هذه الأفعالَ الخَمْسَةَ مثلَ (أَرَى) [السابقةِ[٧]، وهي: المُتعَدِّيَةُ إلى ثلاثةٍ، لا مِثْلَ (أَرَى)][٨] المتأخِّرَةِ، وهي: المتعدِّيَةُ إلى اثنيْنِ. [والله تعالى أعلم][٩].

❁ ❁ ❁

= هذا، وأنتَ لو تَأَمَّلْتَ فِي جميعِ هذه الشواهدِ التي جاءَ بها الشارحُ لهذه المسألةِ، لوَجَدْتَ الأفعالَ فيها كلَّها مَبْنِيَّةً للمجهولِ، وقد تَعَدَّتْ إِلَى مفعولَيْنِ بعدَ نائبِ الفَاعِلِ، وبعضُها تَجِدُ المفعولَ الثانِيَ والمفعولَ الثالثَ فيه مُفْرَدَيْنِ، وبعضُها تَجِدُ فيه المفعولَ الثالثَ جملةً كَبَيْتِ الحارِثِ بنِ حِلِّزَةَ (رَقْم: ١٣٩)، وشأنُ مَا لم يَذْكُرْهُ الشارحُ من الشواهدِ كشأنِ مَا ذَكَرَه منها، حتى قَالَ شيخُ الإسلامِ زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيُّ: «ولم يُسْمَعْ تَعَدِّيها إِلَى ثلاثةٍ صَرِيحَةٍ». اهـ (م).

(١) في (س): «مقدم».
(٢) في (س): «يتعدى». ونقطت بالوجهين في (ك).
(٣) في (ص)، (ح): «مفعولين».
(٤) في (س)، (ص): «يتعدى». ونقطت بالوجهين في (ك).
(٥) في (ص)، (ح): «وقد تقدم».
(٦) ليس في (ك)، (ص)، (ح).
(٧) في (س): «السابق».
(٨) ساقط في (ص).
(٩) من (ع)، (ص).

الأفعال السابقة
مثل أرى المتعدية
الثلاثة مفاعيل

Black plate (637,1)

الفاعِلُ

[ص][٢٢٥] الفاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ (أَتَى زَيْدٌ)، (مُنِيرًا وَجْهُهُ)، (نِعْمَ الْفَتَى)

تعريف الفاعل

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على نواسِخِ الابتداءِ - شَرَعَ في ذِكْرِ ما يَطْلُبُه الفعلُ التامُّ من المرفوعِ، وهو: الفاعِلُ أو نائبُه، وسيأتي الكلامَ على نائبِه في البابِ الذي [يَلِي هذا البابَ](١).

فأمَّا الفاعِلُ: فهو الاسمُ المُسْنَدُ(٢) إليه فِعْلٌ على طريقةِ فَعَلَ، أو(٣) شِبْهُهُ، وحُكْمُه: الرفعُ(٤).

---

(١) في (ص): «يليه». (٢) في (ح): «الذي أسند».

(٣) ليس في (ك).

(٤) (م) وقد يُنْصَبُ الفاعِلُ ويُرْفَعُ المَفْعُولُ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، وقد وَرَدَ عن العربِ قولُهم: (خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ)، وقولُهم: (كَسَرَ الزُّجاجُ الحَجَرَ). وقالَ الأَخْطَلُ:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقالَ عمرُ بنُ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيُّ:

أَلَمْ تَسْأَلِ الأَطْلالَ وَالمُتَرَبَّعَا بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَا

إلى الشَّرْيِ مِن وَادِي المُغَمَّسِ بَدَّلَتْ مَعَالِمَهُ وَبْلًا وَنَكْبَاءَ زَعْزَعَا

ورُبَّمَا نَصَبُوا الفاعلَ والمفعولَ جميعًا، كَمَا قالَ الراجزُ:

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وربما رَفَعُوهما جميعًا؛ كَمَا قالَ الشاعرُ:

إنَّ مَن صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

وسَيُشِيرُ الشارحُ فِي مَطْلَعِ بابِ المفعولِ بِهِ إِلَى هذه المسألةِ.

والمُبِيحُ لذلك كلِّه: اعْتِمَادُهُم عَلَى انفهامِ المعنَى، وهم لا يَجْعَلُونَ ذلك قِيَاسًا، ولا يَطْرُدُونَه فِي كلامِهم، ولا يَسْتَبِيحُونَه فِي حالِ السَّعَةِ والتمكُّنِ من القولِ.

وقد يُجَرُّ لَفْظُ الفاعِلِ بإضافةِ المصدرِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]. =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

والمرادُ بالاسمِ: ما يَشْمَلُ الصريحَ، نحوُ: (قامَ زيدٌ)، والمُؤَوَّلَ[١]، نحوُ: (يُعْجِبُنِي أنْ تَقُومَ)؛ أي: قِيَامُكَ، وَخَرَجَ[٢] بـ(**المُسْنَدُ إليه فِعْلٌ**): مَا[٣] أُسْنِدَ إليه غيرُه، نحوُ: (زيدٌ أَخُوكَ)، أو جملةٌ، نحوُ: (زيدٌ قامَ أبوه)، [أو زيدٌ قامَ][٤]، أو ما هو في قوّةِ الجملةِ، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ غلاماه[٥])، أو: (زيدٌ قائمٌ)؛ أي: هو.

= أو بإضافةِ اسم المصدرِ، نحوُ قولِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ: «**مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ**» [مالك (١/٤٣)؛ عن ابن مسعود موقوفًا].

وقد يُجَرُّ الفَاعِلُ بالباءِ الزائدةِ، وَذَلِكَ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ:

الأَوَّلُ: **واجِبٌ**، وَذَلِكَ فِي أَفْعِلِ الَّذِي عَلَى صورةِ فعلِ الأمرِ فِي بابِ التعجُّبِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، ونحوُ قولِ الشاعرِ:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أَنْ يَلِجَا

الثاني: كَثيرٌ غالبٌ، وَهوَ فِي فَاعِلِ (كَفَى)، نحوُ قولِه تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]، ومن القليلِ فِي فَاعِلِ كَفَى تَجَرُّدُه مِن الباءِ، كَمَا فِي قولِ سُحَيْمِ بنِ وَثِيلٍ الرِّيَاحِيِّ:

عُـمَـيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَـجَـهَّـزْتَ غَـازِيَا ... كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاءَ بفَاعِلِ (**كفى**)، وَهوَ قَوْلُهُ: (**الشيبُ**) غيرَ مجرورٍ بالباءِ.

والثالثُ: شاذٌّ، وَذَلِكَ فيما عدا أَفْعِلْ فِي التعجُّبِ وفَاعِلِ كَفَى، وَذَلِكَ نحوُ قولِ الشاعرِ:

أَلَمْ يَـأْتِـيـكَ والأنـبـاءُ تَـنْـمِـي ... بِـمـا لَاقَـتْ لَـبُـونُ بَـنِـي زِيَـادِ

فـ(الباءُ) فِي (بما) زائدةٌ، وما: موصولٌ اسميٌّ فَاعِلُ يأتي، وهذا بعضُ تَخْرِيجَاتِ هَذَا البيتِ.

وقد يُجَرُّ الفَاعِلُ بمِن الزائدةِ إذا كَانَ نَكِرَةً بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، والفَاعِلُ حينَئِذٍ مرفوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الراجِحِ، فاحْفَظْ ذلك كلَّه (م).

(١) زاد في (م): «به».
(٢) في (ص)، (ح): «ويخرج»، والذي في (م): «فخرج».
(٣) زاد في (ك): «كان». (٤) ليس في (ص).
(٥) في (م): «غلامه».

المشبه بالفعل

وخَرَجَ بقولِنَا: (**على طريقةِ (فَعَلَ)**): ما أُسْنِدَ إليه فِعْلٌ على طريقةِ[1] (فُعِلَ)، وهو: النائبُ عن الفاعِلِ، نحوُ: (ضُرِبَ زيدٌ).

والمرادُ بِشِبْهِ الفِعْلِ المذكورِ: اسمُ الفاعِلِ، نحوُ: (أقائِمٌ الزيدانِ)، والصفةُ المُشَبَّهَةُ، نحوُ: (زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ)، والمصدرُ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ عَمْرًا) واسْمُ الفِعْلِ، نحوُ: (هَيْهَاتَ العَقِيقُ)، والظرفُ والجارُّ والمجرورُ، نحوُ: (زيدٌ عندَكَ أبوه[2])، أو: (في الدارِ غلاماه)، وأَفْعَلُ التفضيلِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بالأفضلِ أَبُوه)، (فأبوه: مرفوعٌ بالأفضلِ)[3].

وإلى ما ذُكِرَ أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: (كَمَرْفُوعَي أَتَى...) [إلى آخره][4]، والمرادُ بالمرفوعيْنِ ما كانَ مرفوعًا بالفعلِ أو[5]: [بما يُشْبِهُ الفعلَ][6]؛ كما تَقَدَّمَ ذِكْرُه، ومَثَّلَ للمرفوعِ بالفعلِ بمثالَيْنِ:

أَحَدُهما: ما رُفِعَ بفعلٍ متصرِّفٍ، نحوُ: (أَتَى زيدٌ)، و[7] **الثاني**: ما رُفِعَ بفعلٍ غيرِ متصرِّفٍ، نحوُ: (نِعْمَ الفَتَى)، ومَثَّلَ للمرفوعِ بشبهِ الفعلِ - بقولِه: (مُنِيرًا وَجْهُهُ). [واللهُ تعالى أعلم][8].

وجوب تأخر الفاعل عن فعله

[ص] [٢٢٦] **وبعدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وإلَّا فضَمِيرٌ اسْتَتَرْ**

[ش] حُكْمُ الفاعلِ التأخُّرُ عن رافعِه، وهو: الفعلُ أو شِبْهُه، نحوُ: (قامَ الزيدانِ، وزيدٌ قائِمٌ غلاماه، [وقامَ زيدٌ][9]). ولا يَجُوزُ تقديمُه على رافِعِه، فلا تقولُ: (الزيدانِ [٨١/ظ] قامَ)، ولا (زيدٌ غلاماه قائِمٌ[10])، ولا (زيدٌ قامَ)؛ على أنْ يكونَ (زيدٌ): فاعلًا مقدَّمًا؛ بل على أنْ يكونَ

(١) في (ص): «غير طريقة».
(٢) من (ع)، (م).
(٣) ما بين القوسين ليس في (ع)، (ك).
(٤) في (ع) «إلى آخر البيت».
(٥) في (ك): «أو شبهه». وفي (س)، (ع): «أو شبه».
(٦) في (ص)، (ح): «شبهه».
(٧) ليس في (ص).
(٨) من (ح).
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في (ص): «قام».

Black plate (640,1)

مبتدأ، والفعلُ بعدَه رافعٌ لضميرٍ مستترٍ، التقديرُ[١]: (زيدٌ قامَ هو)، وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ، وأمَّا الكُوفِيُّونَ: فأَجَازُوا التقديمَ في ذلك كُلِّه[٢].

---

(١) في (م): «والتقدير».

(٢) (م) اسْتَدَلَّ الكُوفِيُّونَ عَلَى جوازِ تقديمِ الفَاعِلِ عَلَى رافعِه، بوُرُودِهِ عن العربِ فِي نحوِ قولِ الزَّبَّاءِ:

مـا لِـلْـجِـمَـالِ مَـشْـيُـهَـا وَئِـيـدَا أَجَـنْـدَلًا يَـحْـمِـلْـنَ أَمْ حَـدِيـدَا

أدلة الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على رافعه

في روايةِ مَن رَوَى: (مَشْيُهَا) مرفوعًا، قالُوا: ما: اسمُ استفهامٍ مُبْتَدَأٌ، ولِلْجِمَالِ: جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ، مَشْيُ: فَاعِلٌ تَقَدَّمَ عَلَى عامله ـ وَهوَ (وَئِيدًا) الآتي ـ ومَشْيُ مُضَافٌ، والضَّمِيرُ العائدُ إِلَى الجِمَالِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(وَئِيدًا): حالٌ مِن الجِمَالِ مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، وتقديرُ الكلامِ: أيُّ شيءٍ ثابِتٌ للجِمَالِ حالَ كَوْنِها وَئِيدًا مَشْيُهَا.

واسْتَدَلَّ البَصْرِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ بوجهَيْنِ:

أحَدُهما: أنَّ الفِعْلَ وفاعله كجُزْأَيْنِ لِكَلِمَةٍ واحدةٍ مُتَقَدِّمٌ أحدُهما عَلَى الآخرِ وَضْعًا، فكما لا يجوزُ تقديمُ عَجُزِ الكَلِمَةِ عَلَى صَدْرِها لا يَجُوزُ تقديمُ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِه.

وثانيهما: أنَّ تقديمَ الفَاعِلِ يُوقِعُ فِي اللَّبْسِ بينَه وبينَ المُبْتَدَأ؛ وَذلِكَ أنَّكَ إذا قُلْتَ: (زَيْدٌ قامَ)، وكَانَ تقديمُ الفَاعِلِ جائزًا ـ لم يَدْرِ السامعُ أَأَرَدْتَ الابتداءَ بزيدٍ والإخبارَ عنه بجملةِ قامَ وفَاعِلِه المُسْتَتِرِ، أم أَرَدْتَ إسنادَ قامَ المذكورَ إِلَى زيدٍ المذكورِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وقامَ حينَئِذٍ خالٍ من الضَّمِيرِ؟

ولا شكَّ أنَّ بينَ الحالتَيْنِ فَرْقًا؛ فإنَّ جملةَ الفِعْلِ وفَاعِلِه تَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ القِيَامِ بعدَ أنْ لم يَكُنْ، وجملةَ المُبْتَدَأ وخبرِه الفعليِّ: تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ وَعَلَى تأكيدِ إسنادِ القيامِ لِزَيْدٍ، ولا يجوزُ إغفالُ هَذا الفرقِ، بادِّعاءِ أنَّهُ ممَّا لا يَتَعَلَّقُ بِهِ المقصودُ مِن إفادةِ إسنادِ القيامِ لِزَيْدٍ عَلَى جِهَةِ وُقُوعِهِ منه، وأنه ممَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ غَرَضُ أهلِ البلاغةِ الذين يَبْحَثُونَ عن معانٍ للتراكيبِ غيرِ المعاني الأَوَّلِيَّةِ التي تَدُلُّ عليها الألفاظُ، معَ قَطْعِ النظرِ عن التقديمِ والتأخيرِ ونَحْوِها.

وأَجَابُوا عمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ الكُوفِيُّونَ: بأنَّ البيتَ يَحْتَمِلُ غيرَ مَا ذَكَرُوا مِن وُجُوهِ الإعرابِ؛ إذ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ (مَشْيُ) مُبْتَدأ، والضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(وَئِيدًا) حالٌ من فَاعِلِ فِعْلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: مَشْيُها يَظْهَرُ (وَئِيدًا)، وجملةُ الفِعْلِ المحذوفِ وفَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعٍ خَبَرُ المُبْتَدَأ، ومتى كَانَ البيتُ مُحْتَمِلًا لوجهٍ آخَرَ: لم يَصْلُحْ دَلِيلًا (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (641,1)

وتَظْهَرُ **فائدةُ هذا**(1) **الخلافِ**: في غيرِ الصورةِ الأخيرةِ، وهي صورةُ الإفرادِ، نحوُ: (زيدٌ قامَ)، فتقولُ على مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ: (الزيدانِ قامَ، والزيدونَ قامَ). وعلى مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ: يَجِبُ أنْ تقولَ: [الزيدانِ قاما، (والزيدونَ قامُوا)، فتأتي بألفٍ وواوٍ في الفِعْلِ ويكونانِ هما الفاعلَيْنِ](2)، وهذا معنى قولِهِ: (وبعدَ فِعْلٍ(3) **فاعِلٌ**).

وأشارَ بقولِهِ: (فإنْ ظَهَرْ...) [إلى آخره](4): إلى أنَّ الفعلَ وشِبْهَه لا بُدَّ له مِن مرفوعٍ(5)، فإنْ ظَهَرَ: فلا إضمارَ، نحوُ: (قامَ زيدٌ)، وإنْ(6) لم يَظْهَرْ: فهو ضميرٌ، نحوُ: (زيدٌ قامَ)؛ أي: هو. [والله تعالى أعلم](7).

---

(١) من (ص).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ك). (٣) ليس في (ك).

(٤) في (ك): «إلخ».

(٥) (م) بعضُ الأفعالِ لا يَحْتَاجُ إِلَى فاعلٍ، فكانَ عَلَى الشارحِ أنْ يَسْتَثْنِيَه من هَذَا العُمُومِ، ونحنُ نَذْكُرُ لكَ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ مِن هَذَا القَبِيلِ:

الأَوَّلُ: الفعلُ المؤكِّدُ فِي نحوِ قولِ الشاعِرِ:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

الثاني: الفعلُ المبنيُّ للمجهولِ فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٢١٠]، وفي نحوِ قولِ الشاعِرِ:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صارَ مِن خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

الثالِثُ: (كانَ) الزائدةُ، فِي نحوِ قولِ الشاعِرِ، وقد أَنْشَدْنَاهُ مَعَ نظائرِه فِي بابِ كَانَ وأَخَوَاتِها عندَ الكلامِ عَلَى مواضعِ زِيَادَتِها.

لِلَّـهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... ما كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ والسَّفِلِ

بناءً عَلَى الراجحِ عندَ المُحَقِّقِينَ مِن أَنَّ كَانَ الزائدةَ، لا فاعِلَ لها.

الرابعُ: الفعلُ المكفوفُ بما، نحوُ: قَلَّمَا، وطَالَمَا، وكَثُرَمَا، بناءً عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ.

ومن العلماءِ مَن يَزْعُمُ أنَّ (ما) فِي نحوِ: (طَالَمَا نَهَيْتُكَ): مصدريَّةٌ سابِكَةٌ لِمَا بَعْدَها بمصدرٍ هو فَاعِلُ طالَ، والتقديرُ: طالَ نَهْيِي إِيَّاكَ (م).

(٦) في (ع) «فإن».

(٧) من (ح)، (ع).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ص] [٢٢٧] وجَرِّدِ الفِعْلَ إذا ما أُسْنِدَا ... لاثنيْنِ أو جَمْعٍ، كـ(فازَ الشُّهَدَا)

[٢٢٨] وقد يُقالُ: (سَعِدَا وسَعِدُوا) ... والفعلُ للظاهِرِ بعدُ مُسْنَدُ

إفراد فعله من حال تثنيته أو جمعه

مَذْهَبُ جمهورِ العربِ: أنه إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهرٍ؛ مُثَنًّى أو مجموعٍ؛ وَجَبَ تَجْرِيدُه[١] مِن علامةٍ تَدُلُّ على التثنيةِ أو[٢] الجمعِ، ويكونُ[٣] كحالِه إذا أُسْنِدَ إلى مُفْرَدٍ، فتقولُ: (قامَ الزيدانِ، وقامَ الزيدونَ، وقامَتِ[٤] الهِنْدَاتُ)؛ كما تقولُ: (قامَ زَيْدٌ)، ولا تقولُ على مذهَبِ هؤلاءِ: (قاما الزيدانِ)، ولا: (قاموا الزيدونَ)، ولا: (قُمْنَ الهِنْدَاتُ)، [فتأتي بعلامةٍ في الفعلِ الرافعِ للظاهِرِ][٥]؛ على أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ مرفوعًا به، وما اتَّصَلَ بالفعلِ [مِن الألفِ والواوِ والنونِ: حُرُوفٌ تَدُلُّ][٦] على [تثنيةِ الفاعلِ أو جمعِه][٧]؛ بل على[٨] أنْ يكونَ [الاسمُ الظاهِرُ مبتدأً مُؤَخَّرًا، والفعلُ المتقدِّمُ[٩] وما اتَّصَلَ بها][١٠] اسمًا في موضعِ رفعٍ به، والجملةُ في موضعِ رفعٍ[١١] خبرًا عن الاسمِ المتأخِّرِ.

[ويَحْتَمِلُ وجهًا آخَرَ، وهو: أنْ يكونَ ما اتَّصَلَ بالفعلِ مرفوعًا به؛ كما تَقَدَّمَ، وما بعدَه بَدَلٌ مِمَّا اتَّصَلَ بالفعلِ من الأسماءِ المُضْمَرَةِ، أَعْنِي الألفَ والواوَ والنونَ][١٢].

ومَذْهَبُ طائفةٍ مِن العربِ، وهم بنو الحارِثِ[١٣] بنِ كَعْبٍ، كما

---

(١) في (ص): «تجرده». (٢) في (ك) «و».
(٣) في (س): «وتكون»، وفي (م): «فتكون».
(٤) في (س)، (ع)، (ك): «وقام». (٥) ليس في (ص)، (ح).
(٦) في (ح): «علامة تدل»، وفي: (ص): «يدل».
(٧) في (ص)، (ح): «التثنية والجمع». (٨) ليس في (ح).
(٩) في (ك): «المقدم».
(١٠) مكان العبارة في (ص)، (ح): «ما اتصل بالفعل».
(١١) ليس في (ك). (١٢) ما بين المعكوفين: ليس في (ك).
(١٣) رسمت في (ح): «الحرث».

Black plate (643,1)

نَقَلَ الصَّفَّارُ في «شرحِ الكِتابِ» ـ أنَّ الفعلَ إذا أُسْنِدَ إلى[١] ظاهرٍ مُثَنًّى أو مجموعٍ؛ أُتِيَ فيه بعلامةٍ تَدُلُّ على التثنيةِ أو الجمعِ[٢]، فتقولُ: (قاما الزيدانِ، وقاموا الزيدونَ، وقُمْنَ الهِنداتُ)، فتكونُ الألِفُ والواوُ والنونُ ـ حروفًا تَدُلُّ على التثنيةِ و[٣]الجمعِ، كما كانَتِ[٤] (التاءُ) في (قامَتْ هِنْدٌ) ـ حرفًا تَدُلُّ على التأنيثِ عندَ جميعِ العربِ[٥]، والاسمُ الذي بعدَ[٦] المذكورِ مرفوعٌ به[٧] ـ كما ارْتَفَعَتْ[٨] (هِنْدٌ) بـ(قامَتْ)، ومن ذلك قولُه[٩][١٠]:

---

(١) في (ع): «لظاهر».

(٢) وليسَ الإتيانُ بعلامةِ التثنيةِ إذا كَانَ الفَاعِلُ مُثَنًّى أو بعلامةِ الجَمْعِ: إذا كَانَ الفَاعِلُ مجموعًا واجبًا عند هؤلاءِ؛ بل إنهم ربما جَاؤُوا بالعلامةِ، وربما تَرَكُوها.

(٣) في (ص): «أو». (٤) في (ع): «اتت».

(٥) الفرقُ بينَ علامةِ التأنيثِ وعلامةِ التثنيةِ والجَمْعِ: من ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: أنَّ إلحاقَ علامةِ التثنِيَةِ والجَمْعِ لغةٌ لجماعةٍ مِن العربِ بأعيانِهم؛ يقالُ: هُمْ طَيِّئٌ، ويقالُ: هم أَزْدُ شَنُوءَةَ ـ وأما إلحاقُ تاءِ التأنيثِ فلغةُ جميعِ العربِ.

الثاني: أنَّ إلحاقَ علامةِ التثنيةِ والجَمْعِ عندَ مَن يُلْحِقُها جائزٌ فِي جميعِ الأحوالِ، ولا يَكُونُ واجبًا أصلًا، فأمَّا إلحاقُ علامةِ التأنيثِ يَكُونُ واجبًا: إذا كَانَ الفَاعِلُ ضميرًا مُتَّصِلًا لمُؤَنَّثٍ مُطْلَقًا، وإذا كَانَ الفَاعِلُ اسمًا ظاهرًا حقيقيَّ التأنيثِ، عَلَى مَا سيأتي بيانُه وتفصيلُه فِي هَذَا البابِ.

الثالِثُ: أنَّ احتياجَ الفِعْلِ إِلَى علامةِ التأنيثِ أَقْوَى مِن احْتِيَاجِهِ إِلَى علامةِ التثنيَةِ والجمعِ؛ لأنَّ الفاعلَ قد يَكُونُ مُؤَنَّثًا بدونِ علامةٍ، ويَكُونُ الاسمُ مَعَ هَذَا مُشْتَرَكًا بينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ؛ كزَيْدٍ وهِنْدٍ، فقد سُمِّيَ بكلٍّ مِن زَيْدٍ وهِنْدٍ مُذَكَّرٌ، وسُمِّيَ بكلٍّ مِنْهُمَا مُؤَنَّثٌ، فإذا ذُكِرَ الفعلُ بدونِ علامةِ التأنيثِ لم يُعْلَمْ أَمُؤَنَّثٌ فَاعِلُهُ أم مُذَكَّرٌ، فأمَّا المُثَنَّى والجَمْعُ: فإنَّه لا يُمْكِنُ فيهما احتمالُ المفرَدِ (م).

(٦) من (ص)، (ح).

(٧) ليس في (ع).

(٨) في (ك)، (س): «ارتفع».

(٩) هو: عُبَيْدُ اللهِ بن قَيْسِ الرُّقَيَّات ـ في «ديوانه» (ص١٩٦).

(١٠) في (ح): «قوله، حيث قال».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

١٤٢ ـ تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ   وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ(١)

وقولُه(٢):

١٤٣ ـ يَلُومُونَنِي(٣) فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ   ـلِ أَهْلِي(٤) وَكُلُّهُمُ(٥) يَعْذِلُ(٦)(٧)

---

(١) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وقد أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ)؛ حَيْثُ وَصَلَ بالفِعْلِ ألِفَ التثنيَةِ، معَ أنَّ الفاعلَ اسمٌ ظاهرٌ، وكان القياسُ عَلى الفُصْحَى أنْ يقولَ: (وقد أَسْلَمَه مُبْعَدٌ وحَمِيمُ)، وسيأتي لهذا الشاهدِ نظائرُ فِي شرحِ الشاهدَيْنِ الآتيَيْنِ رَقْمِ (١٤٣، ١٤٤) (م).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٢٢): «لم أقف على اسم قائله».

(٣) في «الأزمنة والأمكنة» للأصفهاني (ص٥١٩): «لقد لامني».

(٤) في (ك)، (ع): «قومي». وهو اختلاف روايات. ينظر: «الأزمنة والأمكنة» (ص٥١٩)، و«البديع» (١/ ١٠٨)، و«شرح شواهد المغني» (٢/ ٧٨٣).

(٥) في (ك)، (م): «فكلهم». وهو اختلاف روايات، ينظر: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (١/ ١٤٩)، (٢/ ٣٦٦)، و«البديع» (١/ ١٠٨)، و«شرح المفصل» (٤/ ٢١٢).

(٦) في (ح): «ألوم»، وهي رواية في البيت. ينظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص٤٧٨)، و«الشواهد الكبرى» للعيني (٢/ ٩٢٣).

(٧) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (يَلُومُونَنِي.. أهلي)؛ حَيْثُ وَصَلَ واوَ الجماعةِ بالفعلِ، معَ أن الفاعلَ اسمٌ ظاهرٌ مذكورٌ بعدَ الفعلِ، وهذه لُغَةُ طَيِّئٍ، وقيلَ: لُغَةُ أَزْدِ شَنُوءَةَ.
ويَذْكُرُ النُّحَاةُ مَعَ هَذَا الشاهِدِ والذي قبلَه قولَ الشاعِرِ، (وهو: أبو فِرَاسٍ الحَمْدَانِيُّ):

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا   أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

ومثلُه قولُ (تَمِيم) وَهوَ من شعراءِ اليَتِيمَةِ:

إلى أنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهوَ مُغَرِّبٌ   وأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصباحِ مِنَ الشرقِ

فقد وصَلَ كلٌّ منهما نونَ النِّسْوَةِ بالفعلِ، معَ أنَّ الفاعلَ اسمٌ ظاهرٌ مذكورٌ بعدَه، وَهوَ قَوْلُهُ: (غُرُّ السَّحَائِبِ) فِي الأَوَّلِ، و(راياتُ الصباحِ) فِي الثاني.
وكذلك قولُ عمرِو بنِ مِلْقَطٍ:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا   أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فقد وَصَلَ ألفَ الاثنيْنِ بالفِعْلِ فِي قَوْلِهِ: (أُلْفِيتَا) مَعَ كونِه مُسْنَدًا إِلَى المثنَّى الَّذِي هو قَوْلُهُ: (عَيْنَاكَ). =

شواهد أخرى للتثنية أو جمع الفعل

[١]فـ[**مُبْعَدٌ وحَمِيمٌ**]: مرفوعانِ بقولِه[٢]: (**أَسْلَمَاهُ**)، و(الألفُ)[٣] في (**أَسْلَمَاهُ**): حرفٌ يَدُلُّ على [كونِ الفاعلِ اثنيْنِ[٤]][٥].

وكذلك (**أهلي**)[٦] مرفوعٌ [بقولِهِ: (**يَلُومُونَنِي**)][٧]، و(الواوُ)[٨]: حرفٌ[٩] يَدُلُّ على الجمعِ][١٠]، و(**الغواني**) مرفوعٌ بـ(**رَأَيْنَ**)، و(النونُ): حَرْفٌ يَدُلُّ على جمعِ[١١] المؤنَّثِ.

وإلى هذه اللغةِ: أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: (وقدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا[١٢]...) إلى آخرِ البيتِ، ومعناه: أنه قد يُؤْتَى في الفعلِ المُسْنَدِ إلى الظاهرِ بعلامةٍ تَدُلُّ على التثنيَةِ أو[١٣] الجمعِ. فأَشْعَرَ قولُه: (وقد يُقالُ...) [إلى آخره][١٤] ـ بأنَّ[١٥] ذلك قليلٌ. والأمرُ كذلك، وإنما قالَ: (والفعلُ للظاهرِ بعدُ مُسْنَدُ)؛ لِيُنَبِّهَ[١٦] على أنَّ مثلَ[١٧] هذا التركيبِ إنما يكونُ قليلًا: إذا جَعَلْتَ الفعلَ مسندًا إلى الظاهرِ الذي بعدَه. فَأَمَّا[١٨] إذا جَعَلْتَه مسندًا إلى المتَّصِلِ به من الألفِ والواوِ والنونِ، وجَعَلْتَ الظاهرَ مبتدأً[١٩] أو بَدَلًا [من [٨٢/ظ] الضميرِ][٢٠]، فلا يكونُ ذلك قليلًا.

وهذه اللغةُ القليلةُ هي التي يُعَبِّرُ عنها النَّحوِيُّونَ بلغةِ (**أَكَلُونِي** لغة: "أكلوني البراغيث"

---

(١) هنا في (ح): «وقوله».
(٢) العبارة في (ك): «مرفوعان بـ(أسلماه)».
(٣) في (س)، (ع)، (ك): «فالألف».
(٤) في (ص): «مثنى».
(٥) العبارة في (ع): «اثنين في».
(٦) في (ك)، (ع): «قومي».
(٧) في (ص)، (ح): «بيلومونني».
(٨) في (ك): «فالواو».
(٩) في (ع): «حرفًا».
(١٠) تقديم وتأخير في (ع)، (ك).
(١١) في (ص)، (ح): «الجمع».
(١٢) ليس في (ص)، (ح).
(١٣) في (ك): «والجمع».
(١٤) من (ص).
(١٥) في (ك)، (ع): «أن»، وفي (س): «في أن».
(١٦) في (ص): «تنبيه».
(١٧) من (م).
(١٨) في (م): «وأما».
(١٩) في (ح): «مسندًا».
(٢٠) ليس في (ص).

البَرَاغِيثُ)، ويُعَبِّرُ عنها المصنِّفُ في بعض[1] كُتُبه بلغةِ (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)[2]، فـ(البراغيثُ): فاعلُ (أَكَلُونِي)، و(ملائكةٌ)[3]: فاعلُ (يَتَعَاقَبُونَ)، هكذا زَعَمَ المصنِّفُ. [والله ﷻ أعلم][4].

[ص] [٢٢٩] وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) في جَوَابِ (مَنْ قَرَا؟)

حذف فعله جوازًا أو وجوبًا

حذف الفعل جوازًا

[ش] إذا دَلَّ دليلٌ على الفعلِ: جازَ حَذْفُه وإبقاءُ فاعلِه؛ كما إذا قِيلَ لكَ: (مَن قرَأَ؟) فتقولُ: (زيدٌ)، التقديرُ: (قَرَأَ زيدٌ).

حذف الفعل وجوبًا

وقد [يُحذَفُ الفعلُ وُجُوبًا][5]؛ كقولِه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[6] [التوبة: ٦] فـ(أحدٌ): فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ: (وإنِ اسْتَجَارَكَ أحدٌ اسْتَجَارَكَ[7])، وكذلك كلُّ اسمٍ

---

(١) من (ك). ينظر: «التسهيل» (ص٤٤)، و«شرح التسهيل» (١/ ٢٧٢).

(٢) قدِ اسْتَشْهَدَ ابنُ مَالِكٍ عَلَى هذه اللغةِ بهذا الحديثِ، وَذَلِكَ عَلَى اعتبارِ أنَّ (الواوَ) فِي (يَتَعَاقَبُونَ) علامةُ جَمْعِ الذكورِ، و(ملائكةٌ) وَهوَ الفَاعِلُ، مذكورٌ بعدَ الفِعْلِ المتَّصِلِ بالواوِ. وقد تَكَلَّمَ عَلَى هَذَا الاستدلالِ قومٌ مِن المؤلِّفِينَ، وقالوا: إن هذه الجملةَ قِطْعَةٌ مِن حديثٍ مُطوَّلٍ، وقد رَوَى هذه القِطْعَةَ: مالِكٌ ؓ فِي «المُوَطَّأ» (١/ ١٧٠)، وأصلُه: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ: مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»، فإذا نَظَرْتَ إِلَى الحديثِ المُطَوَّلِ كانَتِ الواوُ فِي (يَتَعَاقَبُونَ) ليسَتْ علامةً عَلَى جَمْعِ الذكورِ، ولكنَّها ضميرُ جماعةِ الذكورِ، وَهِيَ فَاعِلٌ، وجملةُ الفِعْلِ وفَاعِلِه صفةٌ لملائكةَ الواقعِ اسمَ إنَّ. و(ملائكةٌ) المرفوعُ بعدَه ليسَ فاعلًا، ولكنه من جملةٍ مستأنَفةٍ، القصدُ منها تفصيلُ مَا أُجْمِلَ أوَّلًا، فهو خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ، ولأنَّه قد وَرَدَ هَذَا الكلامُ عَلَى هَذَا الاستدلالِ: تَجِدُ الشارحَ يقولُ فِي آخِرِ تقريرِه: (هكذا زَعَمَ المصنِّفُ)؛ يريدُ أنْ يَبْرَأَ من تَبِعَتِه، ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ الاستدلالَ بالقِطْعَةِ التي رَوَاهَا مالكُ بنُ أَنَسٍ فِي «المُوَطَّأ»؛ بدونِ الْتِفَاتٍ عَلَى الحديثِ المُطَوَّلِ المرويِّ فِي روايةٍ أُخْرَى (م).

(٣) في (ك): «والملائكة». (٤) من (ح).

(٥) في (ص)، (ح)، (ك): «يجب الحذف». (٦) من (ص)، (ح).

(٧) ليس في (ص)، والذي في (ح) مكانها: «من المشركين».

مرفوعٍ وَقَعَ بعدَ (إنْ) أو[1] (إذا)؛ فإنَّه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا.

ومثالُ ذلك في (إذا) قولُه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، فـ(السماءُ) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (إذا انْشَقَّتِ السماءُ[2] انْشَقَّتْ)، وهذا مَذْهَبُ جمهورِ النحْوِيِّينَ[3]، ....

(١) في (ص)، (ح): «و». (٢) ليست في (ع).

(٣) خُلاصَةُ القولِ فِي هذه المسألةِ: أنَّ فيها ثلاثةَ مَذَاهِبَ:

أَوَّلُها: مَذْهَبُ جمهورِ البَصْرِيِّينَ، **وحاصلُه**: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ إنْ وإذا الشرطيتيْنِ فَاعِلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجُوبًا يُفَسِّرُه الفعلُ المذكورُ بعدَه، وَهوَ الَّذِي قَرَّرَهُ الشارحُ.

والمذهَبُ الثاني: مذهَبُ جمهورِ النُّحَاةِ الكُوفِيِّينَ، **وحاصلُه**: أنَّ هَذَا الاسمَ المرفوعَ بعدَ (إنْ) و(إذا) الشرطيتيْنِ: فَاعِلٌ بنفسِ المذكورِ بعدَه، وليسَ فِي الكلامِ محذوفٌ يُفَسِّرُه.

والمذهَبُ الثالثُ: مَذْهَبُ أبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ، **وحاصِلُه**: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ (إنْ) و(إذا) الشرطيتيْنِ: مُبْتَدَأٌ، وأنَّ الفعلَ المذكورَ بعدَه: مُسْنَدٌ إِلَى ضميرٍ عائدٍ عَلَى ذلك الاسمِ، والجُمْلَةُ من ذلك الفِعْلِ وفَاعِلِه المضمَرِ فيه: فِي مَحلِّ رفعِ خَبَرِ المُبْتَدَأِ، فلا حذَفَ ولا تقديمَ ولا تأخيرَ.

فأمَّا سَبَبُ هَذَا الاختلافِ فيَرْجِعُ إِلَى أمريْنِ:

الأَمْرُ الأَوَّلُ: هل يَجُوزُ أنْ تَقَعَ الجُمْلَةُ الاسميَّةُ بعدَ أدواتِ الشرطِ؟ فالجمهورُ مِن الكُوفِيِّينَ والبَصْرِيِّينَ عَلَى أنَّهُ لا يجوزُ ذلك، ولو وَقَعَ فِي الكلامِ مَا ظاهرُه ذلك فهو مُؤَوَّلٌ بتقديرِ الفِعْلِ مُتَّصِلًا بالأداةِ، غيرَ أنَّ البَصْرِيِّينَ قالُوا: الفعلُ المقدَّرُ اتِّصَالُه بالأداةِ هو فعلٌ محذوفٌ يُرْشِدُ إِلَيْهِ الفعلُ المذكورُ. وأما الكُوفِيُّون فقالوا: الفعلُ المقدَّرُ اتِّصَالُه بالأداةِ؛ هو نفسُ الفِعْلِ المذكورِ بعدَ الاسمِ.

وذهَبَ أبو الحَسَنِ الأخفشُ إِلَى أنَّهُ يجوزُ فِي إنْ وإذا خاصَّةً ـ من دونِ سائرِ أدواتِ الشرطِ ـ أنْ تَقَعَ بعدَهما الجملُ الاسميَّةُ، وَعَلَى هَذَا لسنا فِي حاجةٍ إِلَى تقديرِ محذوفٍ ولا إِلَى جعلِ الكلامِ عَلَى التقديمِ والتأخيرِ.

والأمرُ الثاني: هل يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الفَاعِلُ عَلَى فِعْلِه؟

فذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إِلَى جوازِ ذلك؛ ولهذا جَعَلُوا الاسمَ المرفوعَ بعدَ الأداتيْنِ فاعلًا بذلك الفِعْلِ المتأخِّرِ، **وذَهَبَ جمهورُ البَصْرِيِّينَ**: إِلَى أن الفاعلَ لا يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى رافعِه ـ فعلًا كَانَ هَذَا الرافعُ أو غيرَ فِعْلٍ ـ فلهذا اضْطُرُّوا إِلَى تقديرِ فعلٍ =

وسيأتي[١] الكلامُ على هذه المسألةِ في بابِ الاشتغالِ، [إنْ شاءَ اللهُ تعالى][٢].

تأنيث الفعل إذا أسند لفاعل مؤنث

[ص][٢٣٠] وتاءُ تأنيثٍ تَلِي الماضِي إذَا   كانَ لأُنْثَى، كـ(أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى)

[ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ[٣] الماضي إلى مُؤَنَّثٍ: لَحِقَتْهُ تاءٌ ساكنةٌ[٤] تَدُلُّ على كونِ الفاعلِ مؤنَّثًا، ولا فرقَ في ذلك بينَ الحقيقيِّ والمجازيِّ، نحوُ: (قامَتْ هِنْدٌ، وطَلَعَتِ الشمسُ)، لكِنْ لها [٨٣/و] حالتانِ[٥]؛ حالةُ لُزُومٍ، وحالةُ جَوَازٍ، وسيأتي الكلامُ على ذلك، [إن شاء الله][٦]. (والله ﷻ أعلم)[٧].

وجوب تأنيث الفعل للفاعل

[ص][٢٣١] وإنما تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ   مُتَّصِلٍ أو مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ

تَلْزَمُ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ[٨] الفعلَ الماضِيَ في موضعَيْنِ:

أَحَدُهما: أنْ يُسْنَدَ الفعلُ إلى ضميرِ مؤنَّثٍ مُتَّصِلٍ، ولا فرقَ في ذلك بينَ المؤنَّثِ الحقيقيِّ والمجازيِّ، فتقولُ: (هندٌ قامَتْ، والشمسُ طَلَعَتْ)[٩]، [ولا تقولُ][١٠]: (قامَ)، ولا (طَلَعَ)، فإنْ كانَ الضميرُ منفصِلًا: لم يُؤْتَ بالتاءِ، نحوُ: (هندٌ ما قامَ إلا هي).

الثاني: أنْ يكونَ الفاعلُ ظاهرًا حقيقيَّ التأنيثِ، نحوُ: (قامَتْ

= محذوفٍ يُفَسِّرُه الفعلُ المذكورُ لِيَرْتَفِعَ بِهِ ذلك الاسمُ.
وقد نَسَبَ جماعةٌ مِن مُتَأَخِّرِي المؤلِّفِينَ - كالعلَّامَةِ الصَّبَّانِ - مَذْهَبَ الأخفشِ إلى الكُوفِيِّينَ، والصوابُ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَه.
وبعدُ، فانْظُرْ مَا يأتي لنا تَحْقِيقُه في شَرْحِ الشاهِدِ (١٥٧) الآتي (م).

(١) في (ح): «ويأتي».
(٢) ليس في (ص)، (ح).
(٣) ليس في (ص).
(٤) في (ص): «التأنيث الساكنة».
(٥) في (ص): «حالتين».
(٦) من (ص)، (ع)، (س).
(٧) من (ح).
(٨) ليس في (ك).
(٩) في (ك): «هند قام، والشمس طلع».
(١٠) في (ص)، (ح): «ولا يجوز».

هِنْدٌ)، وهو المرادُ بقولِهِ: (أو مُفْهِم ذَاتَ حِرٍ)، وأصلُ حِرٍ: حِرْحٌ؛ فحُذِفَتْ لامُ الكَلِمَةِ، وفُهِمَ من كلامِهِ[1]: أنَّ (التاءَ) لا تَلْزَمُ في[2] غيرِ هذين الموضعيْنِ، فلا تَلْزَمُ[3] في المؤنَّثِ المجازيِّ الظاهرِ، فتقولُ: طَلَعَ الشمسُ، وطَلَعَتِ الشمسُ، ولا في الجمعِ على ما سيأتي تفصيلُه، (إن شاء الله)[4]. [والله تعالى أعلم][5].

[ص][٢٣٢] وقد يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التاءِ فِي نَحوِ: (أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ)

حذف التاء للفاصل بين الفعل وفاعله

إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ وفاعلِه المؤنَّثِ الحقيقيِّ بغيرِ (إلا) [جازَ إثباتُ التاءِ وحذفُها][6]، والأجودُ: الإثباتُ، فتقولُ[7]: (أَتَى القاضِيَ بِنْتُ الواقِفِ)، والأجودُ: أَتَتْ (القاضِيَ بِنْتُ الواقِفِ)[8]، وتقولُ: (قامَ اليومَ[9] هِنْدٌ)، والأجودُ: (قامَتْ). [والله أعلم][10].

[ص][٢٣٣] والحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بإِلَّا فُضِّلَا كـ(ما زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابنِ العَلَا)

وجوب حذف التاء إذا كان الفصل بـ"إلا"

إذا[11] فُصِلَ بينَ الفعلِ والفاعلِ المؤنَّثِ بـ(إلا): لم يَجُزْ إثباتُ التاءِ عندَ [٨٣/ظ] الجمهورِ، فتقولُ: (ما قامَ إلا هِنْدٌ، وما طَلَعَ إلا الشمسُ)، ولا يَجُوزُ: ما قَامَتْ (إلا هِنْدٌ)[12]، ولا[13]: ما طَلَعَتْ (إلا الشمسُ)[14]، وقد جاءَ في الشِّعرِ؛ كقولِهِ[15]:

---

(١) في (ك) قوله.
(٢) ليس في (ع).
(٣) ليس في (ك).
(٤) من (ع).
(٥) من (ح).
(٦) في (ع): «جاز الإثبات والحذف». وكتب في حاشيتها: أنها في نسخة موافق للمثبت.
(٧) في (ك): «تقول».
(٨) ليس في (م).
(٩) في (ك): «القوم».
(١٠) من (ح).
(١١) في (م): «وإذا».
(١٢) من (م).
(١٣) ليس في (ك).
(١٤) من (م).
(١٥) هو ذو الرُّمَّة - في «ديوانه» (٢/ ٢٩٦).

١٤٥ ـ [طَوى النَّحْرُ والأجرازُ ما في غُرُوضِها][1] وما بَقِيَتْ[2] إلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ[3][4]

فقَوْلُ المُصَنِّفِ: إنَّ الحذفَ مُفَضَّلٌ على الإثباتِ ـ يُشْعِرُ بأنَّ الإثباتَ أيضًا جائزٌ، وليسَ كذلكَ[5]؛ [لأنَّه إنْ أرادَ به: أنه[6] مُفَضَّلٌ عليه؛ باعتبارِ أنه ثابتٌ في (النَّثْرِ والنَّظْم)[7]، وأنَّ الإثباتَ إنما جاءَ[8] في الشِّعْرِ: فصحيحٌ، وإنْ أرادَ أنَّ [الحذفَ أكثرُ[9] مِن الإثباتِ][10]: فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الإثباتَ[11] قليلٌ جِدًّا][12].

---

(١) من (ح).

(٢) في (ص)، (ح): «ثبتت».

(٣) في (ك): «الجواشع».

(٤) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فما بَقِيَتْ إلَّا الضلوعُ)؛ حَيْثُ دَخَلَتْ تاءُ التأنيثِ عَلَى الفعلِ؛ لأنَّ فاعلَه مُؤَنَّثٌ، معَ كونِه قد فَصَلَ بينَ الفِعْلِ والفَاعِلِ بإلا، وَذَلِكَ ـ عندَ الجمهورِ ـ مما لا يجوزُ فِي غيرِ الشعرِ، ومثلُ هَذَا الشاهدِ قولُ الراجزِ:

ما بَرِئَتْ مِن رِيبَةٍ وذَمِّ في حَرْبِنَا إلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ (م)

(٥) (م) إن الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ تَجَنٍّ عَلَى الناظِمِ، وإلزامٌ بمذهَبٍ معيَّنٍ؛ قد لا يَكُونُ ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي هَذَا الكتابِ؛ وَذَلِكَ بأنَّ هذه المسألةَ خلافيَّةٌ بينَ علماءِ النحوِ؛ فمِنهم مَن ذَهَبَ إِلَى: أنَّ إلْحاقَ تاءِ التأنيثِ وعَدَمَ إلْحَاقِها جائزانِ؛ إذا فُصِلَ بينَ الفِعْلِ وفَاعِلِه المُؤَنَّثِ بـ(إلا)، ومعَ جوازِ الأمرينِ: حَذْفُ التاءِ أفضلُ، وهذا هو الَّذِي يَصِحُّ أنْ يُحْمَلَ عليه كلامُ الناظِمِ؛ لأنَّه صريحُ الدَّلالةِ عليه، ومن العلماءِ مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ حذفَ التاءِ فِي هذه الحَالةِ أمرٌ واجبٌ لا يجوزُ العُدُولُ عنه إلَّا فِي ضرورةِ الشعرِ؛ من أجلِ أنَّ الفاعلَ عَلَى التحقيقِ ليسَ هو الاسمَ الواقِعَ بعدَ إلا، ولكنه اسمٌ مُذَكَّرٌ محذوفٌ، وَهوَ المستثنَى منه. فإذا قلتَ: (لم يَزُرْنِي إلَّا هِنْدٌ)؛ فإنَّ أصلَ الكلامِ: لم يَزُرْنِي أحدٌ إلا هِنْدٌ، وأنتَ لو صَرَّحْتَ بهذا المحذوفِ عَلَى هَذَا التقديرِ لم يَكُنْ لكَ إلَّا حَذْفُ التاءِ؛ لأنَّ الفاعلَ مُذَكَّرٌ، وهذا هو الَّذِي يُرِيدُ الشارحُ أنْ يُلْزِمَ بِهِ الناظِمَ؛ لأنَّه مَذْهَبُ الجمهورِ، وَهوَ إلزامُ مَا لا يَلْزَمُ، عَلَى أنَّ لنا فِي هَذَا التعليلِ، وفي ترتيبِ الحُكْمِ عليه كلامًا ـ لا تَتَّسِعُ له هذه العُجَالَةُ (م).

(٦) ليس في (ص)، (ح).

(٧) في (ع): تقديم وتأخير.

(٨) في (ص): «جاز».

(٩) في (ح): «أفضل».

(١٠) في (ص): «الإثبات أكثر من الحذف».

(١١) في (ص): «الحذف».

(١٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

حذف التاء بدون فاصل

[ص][٢٣٤] والحذفُ قد يأتي بلا فَصْلٍ وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

قد تُحْذَفُ التاءُ مِن[1] الفعلِ المُسْنَدِ ـ إلى مؤنَّثٍ حقيقيٍّ مِن غيرِ فَصْلٍ، وهو قليلٌ جدًّا، حَكَى سِيبَوَيْهِ[2]: (قالَ فلانةُ)، وقد تُحْذَفُ التاءُ من الفعلِ المسنَدِ ـ إلى ضميرِ المؤنَّثِ المجازِيِّ، وهو مخصوصٌ بالشِّعْرِ؛ كقولِهِ[3]:

١٤٦ ـ فَلا مُزْنَةٌ[4] وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[5]

[ص][٢٣٥] والتاءُ معْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كالتاءِ معْ إِحْدَى اللَّبِنْ

[٢٣٦] والحَذْفَ في (نِعْمَ الفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعًا

[ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمعٍ، فإمَّا أنْ يكونَ جمعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ أو

---

(١) في (ع): «مع».
(٢) اختصرها في (ح): «س». وكذلك يفعل في غالب المواضع.
(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٩٢٨): «قائله: عامر بن جوين الطائي؛ كذا قاله النحاس في «شرح أبيات الكتاب»، والجوهري «الصحاح» (٤/١٦٣٦)، وغيرهما».
(٤) في (ص): «ودقة».
(٥) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (ولا أَرْضَ أَبْقَلَ)؛ حَيْثُ حَذَفَ تاءَ التأنيثِ من الفِعْلِ المسنَدِ إِلَى ضميرِ المُؤَنَّثِ، وهذا الفعلُ هو (أَبْقَلَ)، وَهوَ مُسْنَدٌ إِلَى ضميرٍ مُسْتَتِرٍ يعودُ إِلَى الأرضِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ مجازيَّةُ التأنيثِ، ويُرْوَى:

ولا أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا

بنقلِ حركةِ الهمزةِ من (إِبْقَالَها) إِلَى التاءِ فِي (أَبْقَلَتْ)، وحينئذٍ لا شاهِدَ فيه.
ومثلُ هَذَا البيتِ ـ فِي الاستشهادِ بِهِ ـ قولُ الأعشى مَيْمُونِ بن قَيْسٍ:

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ومَحَلُّ الاستشهادِ مِنه قَوْلُهُ: (أَوْدَى بِهَا)؛ حَيْثُ لم يُلْحِقْ تاءَ التأنيثِ بالفِعْلِ الَّذِي هو قَوْلُهُ: (أَوْدَى) معَ كونه مُسْنَدًا إِلَى ضميرٍ مُسْتَتِرٍ عائدٍ إِلَى اسمٍ مُؤَنَّثٍ، وَهوَ الحوادِثُ الَّذِي هو جَمْعُ حَادِثَةٍ، وقد عَرَفْتَ أنَّ الفِعْلَ إذا أُسْنِدَ إِلَى ضميرٍ راجعٍ إِلَى مُؤَنَّثٍ وَجَبَ تأنيثُه، سواءٌ أكانَ مَرْجِعُه حقيقيَّ التأنيثِ، أم كَانَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ مجازيَّ التأنيثِ، وتَرْكُ التاءِ حينئذٍ مِمَّا لا يجوزُ ارْتِكَابُه إِلَّا فِي ضرورةِ الشعرِ، فلَمَّا اضْطُرَّ الشاعرُ فِي بَيْتِ الشاهدِ وفيما أَنْشَدْنَاهُ مِن قولِ الأَعْشَى ـ عَلَى الروايةِ المشهورةِ ـ حَذَفَ علامةَ التأنيثِ مِن الفِعْلِ (م).

لا. فإنْ كانَ جمعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ: لم يَجُزِ اقْتِرانُ الفعلِ بالتاءِ، فتقولُ: (قامَ الزيدونَ)، [ولا يَجُوزُ][1] (قامَتِ الزيدونَ[2])[3]، ....

(١) في (ح): «ولا تقول». (٢) ليس في (ك)، (ع)، (س).

(٣) الأشياءُ التي تَدُلُّ عَلَى معنى الجَمْعِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ:
الأَوَّلُ: اسمُ الجَمْعِ، نحوُ: قومٍ ورَهْطٍ ونِسْوَةٍ.
والثاني: اسمُ الجِنْسِ الجَمْعِيِّ، نحوُ: رُومٍ وزَنْجٍ وكَلِمٍ.
والثالِثُ: جَمْعُ التكسيرِ لمُذَكَّرٍ، نحوُ: رِجَالٍ وزُيُودٍ.
والرابعُ: جَمْعُ التكسيرِ لمُؤَنَّثٍ، نحوُ: هُنُودٍ وضَوَارِبَ.
والخامِسُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السالِمُ، نحوُ: الزَّيْدِينَ والمُؤْمِنِينَ والبَنِينَ.
والسادِسُ: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السالِمُ، نحوُ: الهِنْدَاتِ والمؤمِنَاتِ والبناتِ.
وللعلماءِ فِي الفِعْلِ المُسْنَدِ إِلَى هذه الأشياءِ **ثلاثةُ مذاهِبَ:**
المَذْهَبُ الأَوَّلُ: مَذْهَبُ جمهورِ الكُوفِيِّينَ، وَهوَ أَنَّهُ يجوزُ فِي كلِّ فِعْلٍ أُسْنِدَ إِلَى شيءٍ مِن هذه الأشياءِ السِّتَّةِ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مُؤَنَّثًا، وَإِنْ يُؤْتَى بِهِ مُذَكَّرًا، والسرُّ فِي هَذَا: أَنَّ كلَّ واحدٍ مِن الأشياءِ السِّتَّةِ يجوزُ أَنْ يُؤَوَّلَ بالجمعِ، فيَكُونَ مُذَكَّرَ المَعْنَى، فيُؤْتَى بفعلِه خاليًا من علامةِ التأنيثِ، وَإِنْ يُؤَوَّلَ بالجماعةِ فيَكُونَ مُؤَنَّثَ المعنَى، فيُؤْتَى بفعلِه مُقْتَرِنًا بعلامةِ التأنيثِ، فتقولُ عَلَى هذا: جاءَ القومُ، وجاءَتِ القومُ، وفي الكتابِ العزيزِ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وتقولُ: زَحَفَ الرُّومُ، وزَحَفَتِ الرُّومُ، وفي الكتابِ الكريمِ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ [الروم: ١]، وتقولُ: جاءَ الرجالُ، وجاءَتِ الرجالُ، وتقولُ: جاءَ الهُنُودُ، وجاءَتِ الهُنُودُ، وتقولُ: جاءَ الزَّيْنَبَاتُ، وجاءَتِ الزَّيْنَبَاتُ، وفي التنزيلِ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [المؤمنات: ١٢]، وقالَ عبدةُ بنُ الطَّبِيبِ مِن قصيدةٍ له:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ... وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقولُ: جاءَ الزيدونَ وجاءَتِ الزيدونَ، وفي التنزيلِ: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، وقالَ قريط بنُ أُنَيْفٍ أحدُ شُعَرَاءِ الحماسةِ:

لو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

والمَذْهَبُ الثاني: مَذْهَبُ أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ، **وخُلاصتُه**: أَنَّهُ يجوزُ الوجهانِ فِي جميعِ هذه الأنواعِ، إِلَّا نوعًا واحدًا، وَهوَ جَمْعُ المُذَكَّرِ السالِمِ؛ فإنَّه لا يجوزُ فِي الفِعْلِ الَّذِي يُسْنَدُ إِلَيْهِ إِلَّا التذكيرُ، وأنتَ لو تَأَمَّلْتَ فِي كلامِ الناظِمِ لَوَجَدْتَهُ بِحَسَبِ ظاهِرِهِ مُطَابِقًا لهذا المَذْهَبِ؛ لأنه لم يَسْتَثْنِ إِلَّا السالِمَ مِن جَمْعِ المُذَكَّرِ. =

وإنْ لم يَكُنْ(١) جمعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ(٢)، بأنْ كانَ جمعَ تكسيرٍ لمذكَّرٍ؛ كالرجالِ، أو لمؤنَّثٍ؛ كالهُنُودِ، أو جمعَ سلامةٍ لمؤنَّثٍ؛ كالهِنْدَاتِ - جازَ إثباتُ التاءِ وحَذْفُها، فتقولُ: (قامَ الرجالُ، وقامَتِ الرجالُ، وقامَ الهنودُ، وقامَتِ الهنودُ، وقامَ الهِنداتُ، وقامَتِ الهنداتُ)، فإثباتُ (التاءِ) لِتأَوُّلِهِ بالجماعةِ، وحَذْفُها لِتأَوُّلِهِ بالجَمْعِ.

وأشارَ بقولِهِ: (كالتاءِ معْ إحْدَى اللَّبِنْ) إلى أنَّ (التاءَ) معَ(٣) جمعِ [٨٤/و] التكسيرِ وجمعِ السلامةِ لمؤنَّثٍ؛ كـ(التاءِ) معَ الظاهِرِ المجازيِّ التأنيثِ؛ كلَبِنَةٍ، فكما تقولُ: (كُسِرَتِ اللَّبِنَةُ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ)(٤) تقولُ(٥): (قامَ الرجالُ وقامَتِ الرجالُ)، وكذلك باقي ما تَقَدَّمَ.

وأشارَ بقولِهِ: (والحَذْفَ في نِعْمَ الفتاةُ استحسنوا)(٦) . . . إلى آخِرِ البيتِ(٧) إلى أنه يَجُوزُ في (نِعْمَ) وأَخَوَاتِها إذا كانَ فاعِلُها مُؤَنَّثًا(٨): إثباتُ التاءِ وحَذْفُها، وإنْ كانَ مفردًا مؤنَّثًا حقيقيًّا؛ فتقولُ: (نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ)؛ وإنما جازَ ذلك؛ لأنَّ فاعِلَها مقصودٌ به

حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مرادًا به الجنس

= والمَذْهَبُ الثالِثُ: مذهَبُ جُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ، وخلاصتُه: أنَّهُ يجوزُ الوجهانِ في أربعةِ أنواعٍ: وهي: اسمُ الجمعِ، واسمُ الجِنْسِ الجَمْعِيِّ، وجَمْعُ التكسيرِ لِمُذَكَّرٍ، وجَمْعُ التكسيرِ لِمُؤَنَّثٍ، وأمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السالِمُ فلا يجوزُ في فِعْلِهِ إلَّا التذكيرُ، وأمَّا جَمْعُ المُؤَنَّثِ السالِمُ فلا يجوزُ في فِعْلِهِ إلا التأنيثُ. وقد حاوَلَ جماعةٌ مِن الشُّرَّاحِ: كالأُشْمُونِيِّ؛ أنْ يَحْمِلُوا كلامَ الناظِمِ عليه، فزَعَمُوا أنَّ الكلامَ عَلَى نِيَّةِ حذفِ الواوِ والمعطوفِ بها، وأنَّ أصلَ الكلامِ: (سِوَى السالِمِ مِن جَمْعِ مُذَكَّرٍ ومِن جَمْعِ مُؤَنَّثٍ)، ولكِنَّ شارِحَنا رَحِمَهُ اللهُ لم يَتَكَلَّفْ هَذَا التكلُّفَ؛ لأنَه رَأَى أنَّ لظاهِرِ الكلامِ مَحْمَلًا حَسَنًا، وهوَ أنْ يُوَافِقَ مذهَبَ أبي عليٍّ الفارسيِّ. فاحْفَظْ هَذَا التحقيقَ واحْرِصْ عليه؛ فإنَّه نَفِيسٌ دَقِيقٌ قَلَّمَا تَعْثُرُ عليه مَشْرُوحًا مُسْتَدَلًّا له في يُسْرٍ وسُهولةٍ (م).

(١) تقطعت بالوجهين في (ص).
(٢) ليس في (ص).
(٣) في (ع) «في».
(٤) في (ك): تقديم وتأخير.
(٥) في (ك)، (ع)، (س): «وتقول».
(٦) من (ص)، (ح).
(٧) ليس في (ك).
(٨) بعدها في (ص): «جاز».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

استغراقُ الجِنْسِ، فعُومِلَ معاملةَ جمعِ التكسيرِ في جوازِ إثباتِ التاءِ وحذفِها؛ [لِشَبَهِهِ به؛ في أنَّ المقصودَ به[١] مُتَعَدِّدٌ][٢].

ومعنى قولِهِ: (اسْتَحْسَنُوا): أنَّ الحذفَ في هذا ونحوِه حَسَنٌ، ولكِنَّ[٣] الإثباتَ أَحْسَنُ منه. [والله تعالى أعلم بالصواب][٤].

[ص] [٢٣٧] والأصلُ في الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا   والأصلُ في المفعولِ أنْ يَنْفَصِلَا

[٢٣٨] وقد يُجَاءُ بخلافِ الأصلِ   وقدْ يَجِي المفعولُ قَبْلَ الفِعْلِ

[ش] الأصلُ: أنْ يَلِيَ الفاعلُ الفعلَ مِن غيرِ أنْ يَفْصِلَ بينَه وبينَ الفعلِ فاصلٌ[٥]؛ لأنَّه كالجزءِ منه[٦]؛ ولذلك يُسَكَّنُ له آخرُ الفعلِ إذا[٧] كانَ ضميرَ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ، نحوُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ)، وإنما سَكَّنُوه كراهةَ توالي أَرْبَعِ مُتَحَرِّكاتٍ، وهم إنما يَكْرَهُونَ ذلك في الكَلِمَةِ الواحدةِ؛ فدَلَّ ذلك على أنَّ الفاعلَ مع فِعْلِه كالكَلِمَةِ الواحدةِ.

والأصلُ في المفعولِ: أنْ يَنْفَصِلَ [٨٤/ظ] من[٨] الفعلِ بأنْ يَتَأَخَّرَ عن الفاعلِ، ويَجُوزُ تقديمُه على الفاعلِ إنْ خلا مما سَيَذْكُرُهُ[٩]، فتقولُ: (ضَرَبَ زيدًا عمرٌو)، وهذا معنى قولِهِ: (وقدْ يُجَاءُ[١٠] بخِلافِ الأصلِ).

وأشارَ بقولِهِ: (وقدْ يَجِي المفعولُ قبلَ الفعلِ) إلى أنَّ المفعولَ قد يَتَقَدَّمُ على الفعلِ، وتحتَ هذا قسمانِ:

أحدُهما: ما[١١] يَجِبُ تقديمُه، وذلك[١٢] كما إذا كانَ

---

(١) ليس في (ك).
(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ص).
(٣) في (ك): «لكن».
(٤) من (ح).
(٥) من (ع)، (م).
(٦) في (س)، (ع): «من الفعل».
(٧) في (م): «إن».
(٨) في (ص)، (ع): «عن».
(٩) في (ص)، (ح): «سيذكر».
(١٠) في (ص): «يجيء».
(١١) ليس في (ص)، (ح).
(١٢) يَجِبُ تقديمُ المفعولِ بِهِ عَلَى الفِعْلِ العَامِلِ فيه في ثلاثةِ مواضِعَ، وقد ذَكَرَ الشارحُ مَوْضِعَيْنِ منها من غيرِ ضَبْطٍ: =

المفعولُ[١] اسمَ شرطٍ، نحوُ: (أيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، أو: اسمَ استفهامٍ، نحوُ: (أيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ)؟ أو: ضميرًا منفصِلًا لو تأَخَّرَ لَزِمَ اتِّصالُه، نحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فلو أُخِّرَ[٢] المفعولُ لَزِمَ[٣] الاتصالُ، وكانَ يُقالُ: (نَعْبُدُكَ)، فيَجِبُ التقديمُ، بخلافِ [*][٤] قولِكَ: (الدِّرْهَمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتُكَ)؛ فإنَّه لا يَجِبُ تقديمُ (إيَّاه)؛ لأنك لو أَخَّرْتَه[٥] لَجازَ اتِّصالُه وانفصالُه على ما تَقَدَّمَ في بابِ المُضْمَرَاتِ، فكُنْتَ تقولُ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ).

ما جاز تقدم المفعول وتأخره والثاني: ما يَجُوزُ تقديمُه وتأخيرُه، نحوُ: (ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا)،

= المَوْضِعُ الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ واحدًا مِن الأشياءِ التي يَجِبُ لها التصدُّرُ، وَذَلِكَ بأنْ يَكُونَ اسمَ شرطٍ أو اسمَ استفهامٍ، أو يَكُونَ المَفْعُولُ (كم) الخبريَّةَ، نحوُ: كم عَبِيدٍ مَلَكْتَ. أو مُضافًا إِلَى واحدٍ مما ذُكِرَ، نحوُ: غلامَ مَن تَضْرِبْ أَضْرِبْ، ونحوُ: غلامَ مَن ضَرَبْتَ؟ ونحوُ: مالَ كم رَجُلٍ غَصَبْتَ.

الموضِعُ الثاني: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ ضميرًا منفصلًا فِي غيرِ بابِ (سَلْنِيهِ) و(خِلْتَنِيهِ) اللذيْن يجوزُ فيهما الفصلُ والوصلُ مَعَ التأخيرِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٤].

المَوْضِعُ الثالِثُ: أنْ يَكُونَ العاملُ فِي المفعولِ وَاقِعًا فِي جوابِ (أمَّا)، وليسَ مَعَنا مَا يَفْصِلُ بينَ (أمَّا) والفِعْلِ مِن معمولاتِه سِوَى هَذَا المفعولِ، سواءٌ أكانَتْ (أمَّا) مذكورةً فِي الكلامِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى: ٨، ٩]، أم كانَتْ مُقَدَّرَةً، نحوُ قولِه سُبْحَانَهُ: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: ٣]، فَإِنْ وُجِدَ مَا يَكُونُ فاصلًا بينَ (أمَّا) والفِعْلِ سِوَى المفعولِ لم يَجِبْ تقديمُ المفعولِ عَلَى الفِعْلِ، نحوُ قولِكَ: أمَّا اليومَ فأَدِّ وَاجِبَكَ.

والسرُّ فِي ذلك: أنَّ (أمَّا) يَجِبُ أنْ يُفْصَلَ بينَها وبينَ (الفاءِ) بمفردٍ، فلا يجوزُ أنْ تَقَعَ (الفاءُ) بعدَها مباشرةً، ولا أنْ يُفْصَلَ بينَها وبينَ الفاءِ بجملةٍ؛ كَمَا سيأتي بَيَانُه فِي بابِها (م).

(١) في (ص): «المفعول به». (٢) في (س)، (ع)، (ك): «أخرت».
(٣) في (ص)، (ح): «للزم».
(٤) من هنا خرم، بمقدار لوحة في نسخة (ح).
(٥) في (ص): «أخرت».

فتقولُ: (عَمرًا ضَرَبَ زيدٌ)[1].

[ص] [٢٣٩] وأَخِّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أو أُضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

وجوب تقديم الفاعل

[ش] يَجِبُ تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ إذا خِيفَ [الْتِبَاسُ أَحَدِهما بالآخَرِ][2]؛ كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما، ولم تُوجَدْ قَرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ مِن المفعولِ، وذلك نحوُ: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، فيَجِبُ كونُ (موسى) فاعلًا و(عيسى) مفعولًا.

وهذا [٨٥/و] مَذْهَبُ الجمهورِ، وأجازَ بعضُهم: تقديمَ المفعولِ في

(١) بَقِيَتْ صورةٌ أُخرَى، وَهِيَ أَنَّهُ قد يَجِبُ تأخيرُ المفعولِ عن الفعلِ، وَذَلِكَ فِي خمسةِ مَوَاضِعَ:
الأولى: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ مَصْدرًا مُؤَوَّلًا من (أَنَّ) المُؤَكِّدَةِ ومَعْمُولَيْها؛ مُخَفَّفَةً كانَتْ (أَنَّ) أو مُشَدَّدَةً، نحوُ قولِكَ: عَرَفْتُ أَنَّكَ فاضلٌ، ونحوُ قولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، إلَّا أنْ تَتَقَدَّمَ عليه (أمَّا)، نحوُ قولِكَ: أَمَّا أَنَّكَ فاضلٌ فعَرَفْتُ.
المَوْضِعُ الثاني: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ فيه فِعْلَ تعجُّبٍ، نحوُ قولِكَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا.
الموضِعُ الثالِثُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ فيه صِلَةً لحرفٍ مصدريٍّ ناصِبٍ ـ وَذَلِكَ (أنْ وكي) ـ نحوُ قولِكَ: يُعْجِبُنِي أنْ تَضْرِبَ زَيْدًا، ونحوُ قولِكَ: جِئْتُ كي أَضْرِبَ زَيْدًا، فَإِنْ كَانَ الحرفُ المصدريُّ غيرَ ناصبٍ لم يَجِبْ تأخيرُ المفعولِ عن العَامِلِ فيه، نحوُ قولِكَ: وَدِدْتُ لو تَضْرِبُ زَيْدًا، يجوزُ أنْ تقولَ: وَدِدْتُ لَو زَيْدًا تَضْرِبُ، ونحوُ قَوْلِكَ: يُعْجِبُنِي مَا تَضْرِبُ زَيْدًا، فيجوزُ أنْ تقولَ: يُعْجِبُنِي مَا زَيْدًا تَضْرِبُ.
المَوْضِعُ الرابعُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ فيه مَجْزُومًا بجَازِمٍ ما، وَذَلِكَ كقولِكَ: لم تَضْرِبْ زَيْدًا، لا يجوزُ أنْ تقولَ: لم زَيْدًا تَضْرِبْ. فَإِنْ قَدَّمْتَ المفعولَ عَلَى الجازِمِ؛ فقُلْتَ: زَيْدًا لم تَضْرِبْ ـ جازَ.
الموضِعُ الخامِسُ: أنْ يَكُونَ الفعلُ العاملُ منصوبًا بـ(لن) عندَ الجمهورِ، أو بـ(إِذَنْ) عندَ غيرِ الكِسَائِيِّ، نحوُ قولِكَ: لن أَضْرِبَ زَيْدًا، ونحوُ قولِكَ: إذنْ أُكْرِمَ المُجْتَهِدَ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: لن زَيْدًا أَضْرِبَ. كَمَا لا يجوزُ عندَ الجمهورِ أنْ تقولَ: إِذَنِ المجتهدَ أُكْرِمَ، وأجازَ الكِسَائِيُّ أنْ تقولَ: إِذَنِ المُجْتَهِدَ أُكْرِمَ (م).
(٢) في (ص): «اللبس».

هذا ونحوِه[١]، قالَ: لأنَّ العربَ لها غَرَضٌ فى الالتباسِ[٢] - كما لها غَرَضٌ في التَّبْيِينِ[٣].

فإذا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ: جازَ تقديمُ المفعولِ وتأخيرُه، فتقولُ[٤]: (أَكَلَ مُوسَى الكُمَّثْرَى، وأَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى)[٥]، وهذا معنى قولِه: (وَأَخِّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ).

---

(١) زاد في (ع): «واحتج من».

(٢) في (ص)، (ك)، (ع): «الإلباس».

(٣) الَّذِي ذَكَرَ ذلك هو ابنُ الحَاجِّ، وقد أخطأَ الجَادَّةَ؛ فإنَّ العربَ لا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ مِن أغراضِها الإلباسُ؛ إذ مِن شأنِ الإلباسِ: أنْ يُفْهِمَ السامعَ غيرَ مَا يُرِيدُ المتكلِّمُ، ولم تُوضَعِ اللغةُ إلا للإفهامِ، وَمَا ذَكَرَه ابنُ الحاجِّ لِتَدْعِيمِ حُجَّتِهِ مِمَّا جاءَ عن العربِ كُلُّه لَيسَ مِنَ الإلباسِ فِي شيءٍ، وإنما هو من بابِ الإجمالِ، فلمَّا الْتَبَسَ عليه الفرقُ بينَ الإلباسِ والإجمالِ لم يُفَرِّقْ بينَ حُكْمِهِما، والفرقُ بينَهما أنَّ الإجمالَ هو احتمالُ اللفظِ لمعنيَيْنِ أو أكثرَ، مِن غيرِ أنْ يَسْبِقَ أحدُ المعنيَيْنِ إلى ذِهْنِ السامعِ، ألَا تَرَى أنكَ لو سَمِعْتَ كَلِمَةَ (عُمَيْر) - بزنَةِ التصغيرِ - لاحْتَمَلَ عِنْدَكَ أنْ يَكُونَ تصغيرَ عُمَرَ، كَمَا يَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ تَصْغِيرَ عَمْرٍو، بدونِ أنْ يَكُونَ أحَدُهما أَسْبَقَ إِلَى ذِهْنِكَ مِنَ الآخرِ، فأمَّا الإلباسُ فهو احتمالُ اللفظِ لمعنيَيْنِ أو أكثرَ مع تَبَادُرِ غيرِ المقصودِ مِنْهُمَا إِلَى ذِهْنِ السامعِ. وَذَلِكَ كَمَا فِي المثالِ الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ، أَلَا تَرَى أنك لو قلتَ: (ضَرَبَ موسى عيسى): لاحْتَمَلَ هَذَا الكلامُ أنْ يَكُونَ موسى مضروبًا، ولكنَّه يَسْبِقُ إِلَى ذِهْنِكَ أَنَّهُ ضارِبٌ؛ بسببِ أنَّ الأَصْلَ أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ وَالِيًا لِفِعْلِهِ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ الإلباسُ مِن مقاصِدِ البُلَغاءِ؛ فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م).

(٤) في (ك) «تقول»، وفي (ع): «ومثله»؛ وكتب عليها علامة نسخة.

(٥) قد تكونُ القرينةُ الدالَّةُ عَلَى الفَاعِلِ مَعْنَوِيَّةً، وقد تكونُ لفظيَّةً. **فالقرينةُ المعنويَّةُ** - كَمَا فِي مثالِ الشارحِ، وكما فِي قولِكَ: أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الكُبْرَى؛ إذ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ الإرضاعُ قد حَصَلَ مِنَ الصُّغْرَى للكُبْرَى، كَمَا لا يجوزُ أنْ يَكُونَ مُوسَى مأكولًا والكُمَّثْرَى هِيَ الآكِلَ.

والقرينةُ اللفظيَّةُ ثلاثةُ أنواعٍ:

الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ لأحدِهما تابعٌ ظَاهِرُ الإعرابِ؛ كقولِكَ: ضَرَبَ مُوسَى الظَّرِيفُ عِيسى، فإنَّ (الظَّرِيفُ) تابعٌ لموسى، فلو رُفِعَ كَانَ موسى مرفوعًا، ولو نُصِبَ كَانَ =

اللغة وضعت للإفهام

القرائن الدالة على الفاعل

Black plate (659,1)

ومعنى قولِه: (أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ): أنه يَجِبُ[١] أيضًا تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ إذا كانَ الفاعلُ ضميرًا غيرَ محصورٍ، [نحوُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)][٢]، فإنْ كانَ ضميرًا محصورًا: وَجَبَ تأخيرُه، نحوُ: (ما ضَرَبَ زيدًا إلَّا أنا)[٣].

[ص] [٢٤٠] وما بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَصَرْ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

[ش] يقولُ: إذا حُصِرَ[٤] الفاعلُ [أو المفعولُ][٥] بـ(إلا) أو بـ(إنما): وَجَبَ تأخيرُه، وقد يَتَقَدَّمُ المحصورُ من الفاعلِ أو المفعولِ على غيرِ المحصورِ إذا ظَهَرَ المحصورُ مِن غيرِه، وذلك كما إذا كانَ الحَصْرُ بـ(إلَّا). فأمَّا[٦] إذا كانَ الحَصْرُ[٧] بـ(إنَّما): فإنَّه لا يَجُوزُ تقديمُ المحصورِ؛ إذ لا يَظْهَرُ كونُه محصورًا إلَّا بتأخيرِه، بخلافِ المحصورِ بـ(إلَّا)؛ فإنَّه يُعْرَفُ بكونِه واقعًا بعد (إلَّا)، فلا فرقَ بينَ أنْ يَتَقَدَّمَ أو يَتَأَخَّرَ.

فمثالُ الفاعِلِ المحصورِ بـ(إنَّمَا): قولُكَ: (إنما ضَرَبَ عمرًا

= موسى مَنصوبًا كذلك.

الثاني: أنْ يَتَّصِلَ بالسابقِ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ يعُودُ عَلَى المتأخِّرِ، نحوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ فَتَاهُ مُوسَى، فهنا يَتَعَيَّنُ أنْ يَكُونَ (فتاه) مفعولًا؛ إذ لو جَعَلْتَه فاعلًا وموسى مَفْعُولًا لعادَ الضَّمِيرُ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً، وَهوَ لا يجوزُ، بخلافِ مَا لو جَعَلْتَه مفعولًا؛ فإنَّ الضميرَ حينَئذٍ عائدٌ عَلَى متأخِّرٍ لَفْظًا مُتَقَدِّمٍ رُتْبَةً، وَهوَ جائزٌ.

الثالِثُ: أنْ يَكُونَ أحَدُهما مُؤَنَّثًا، وقد اتَّصَلَتْ بالفِعْلِ علامةُ التأنيثِ، وَذَلِكَ كقَوْلِكَ: ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى؛ فإنَّ اقترانَ التاءِ بالفِعْلِ دالٌّ عَلَى أنَّ الفاعلَ مُؤَنَّثٌ، فتَأَخُّرُهُ حينَئذٍ عن المفعولِ لا يَضُرُّ (م).

(١) ليس في (ع).

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).

(٣) ومن ذلك قولُ عَمْرِو بنِ مَعْدِ يَكْرِبَ، وأَنْشَدْنَاهُ فِي مباحثِ الضَّمِيرِ:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلَّا أَنَا (م)

(٤) في (م): «انحصر».

(٥) ساقط من (ك).

(٦) في (ك)، (س): «فإن كان».

(٧) في (ع): «المحصور».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

زيدٌ)[١]، ومثالُ المفعولِ [المحصورِ بإنما][٢]: (إنما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)[٣]، ومثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ(إلَّا): (ما ضَرَبَ عمرًا إلا زيدٌ)، ومثالُ المفعولِ [المحصورِ بإلَّا][٤]: (ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عَمرًا)، ومثالُ تَقدُّمِ الفاعلِ المحصورِ بـ(إلا) قولُكَ: (ما ضَرَبَ إلا عمرٌو زيدًا)[٥]، ومنه قولُه[٦]:

١٤٧ ـ فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا   عَشِيَّةَ انَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا[٧]

ومثالُ تَقْدِيمِ المفعولِ المحصورِ بإلَّا: قولُكَ: (ما ضَرَبَ إلا عَمْرًا زيدٌ)، ومنه قولُه[٨]:

١٤٨ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ   فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا[٩]

هذا معنى كلامِ المُصَنِّفِ.

---

(١) في (ص): «زيدًا عمرو».   (٢) ليس في (ص).

(٣) في (ص): «عمر زيدًا».   (٤) ليس في (ص).

(٥) في (ص)، (ك)، (ع)، (س): «زيد عمرًا».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٥٤): «لم أجد أحدًا ممن احتج به من أئمة النحو عزاه إلى قائله».

(٧) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ ما...) إلخ؛ حَيْثُ قَدَّمَ الفاعلَ المحصورَ بـ(إلَّا)، عَلَى المفعولِ، وقد ذَهَبَ الكِسَائِيُّ إِلَى تجويزِ ذلك؛ استشهادًا بمثلِ هَذَا البيتِ.
والجمهورُ عَلَى أَنَّهُ ممنوعٌ، وعندَهم أن (ما) اسمٌ موصولٌ مَفْعُولٌ بِهِ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: فلم يَدْرِ إِلَّا اللهُ دَرَى مَا هَيَّجَتْ لنا، وسَيَذْكُرُ ذلك الشارحُ (م).

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٤٥): «قائله: هو مجنون بني عامر».

(٩) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فما زادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كلامُها)؛ حَيْثُ قَدَّمَ المفعولَ به، وَهوَ قَوْلُهُ: (ضِعْفَ)، عَلَى الفَاعِلِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (كلامُها)، معَ كونِ المفعولِ مُنْحَصِرًا بـ(إلَّا)، وهذا جائزٌ عندَ الكِسَائِيِّ وأكثرِ البَصْرِيِّينَ، وبَقِيَّةُ البَصْرِيِّينَ يَتَأَوَّلُونَ ذلك البيتَ ونحوَه بأَنَّ فِي (زادَ) ضميرًا مُسْتَتِرًا يعُودُ عَلَى تكليمِ ساعةٍ، وَهوَ فَاعِلُه، وقولُه: (كلامُها) فَاعِلٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: زَادَه كلامُهَا. وَهوَ تأويلٌ مُسْتَبْعَدٌ، ولا مُقْتَضَى له (م).

واعْلَمْ أنَّ المحصورَ بـ(إنما): لا خِلافَ في أنه لا يَجُوزُ تقديمُه، وأمَّا المحصورُ بـ(إلّا): ففيه ثلاثةُ مَذاهِبَ:

أَحَدُها: وهو مَذْهَبُ جمهور[1] البَصْرِيِّينَ[2] والفَرَّاءِ وابنِ الأَنْبارِيِّ، أنه لا يَخْلُو إما أنْ يكونَ المحصورُ بها [*][3] فاعلًا أو مفعولًا؛ فإنْ[4] كانَ فاعلًا: امْتَنَعَ تقديمُه؛ فلا يَجُوزُ: (ما ضَرَبَ إلَّا زيدٌ عَمْرًا)، فأمَّا[5] قولُه: **(فلم يَدْرِ إلَّا اللهُ ما هَيَّجَتْ لنا)**[6] [١٤٧] فأُوِّلَ[7] على أنَّ **(ما هَيَّجَتْ لَنا[8])** مفعولٌ بفعلٍ[9] محذوفٍ، والتقديرُ[10]: دَرَى ما هَيَّجَتْ لنا[11]، فلم يَتَقَدَّمِ الفاعلُ المحصورُ على المفعولِ؛ لأنَّ هذا ليسَ مفعولًا للفعلِ المذكورِ، وإنْ كانَ المحصورُ مفعولًا: جازَ تقديمُه، فتقول[12]: (ما ضَرَبَ إلا عمرًا زيدٌ).

الثاني: وهو مَذْهَبُ الكِسَائِيِّ، أنه يَجُوزُ تقديمُ المحصورِ بـ(إلا)[13]، (فاعلًا كانَ)[14] أو مفعولًا.

الثالثُ: وهو مَذْهَبُ بعضِ البَصْرِيِّينَ، واخْتَارَه[15] الجزُولِيُّ والشَّلَوْبِينُ: أنه لا يَجُوزُ تقديمُ المحصورِ بإلَّا[16] فاعلًا كانَ أو مفعولًا.

[والله تعالى أعلم بالصواب][17].

---

(١) في (م): «أكثر». (٢) زاد في (ك): «ومذهب».

(٣) هنا انتهى الخرم المشار إليه آنفًا في النسخة (ح).

(٤) في (ص)، (ح): «إن». (٥) في (ك): «وأما».

(٦) تقدم.

(٧) في (ص): «يخرج»، وفي (ح): «فخرج».

(٨) من (س)، (ع)، (ك). (٩) في (ح): «فعل».

(١٠) في (ص)، (ح): «إي». (١١) ليس في (ص)، (ح).

(١٢) في (م): «نحو». (١٣) زاد في (ك): «سواء».

(١٤) في (ك): تقديم كلمة «كان». (١٥) في (ك): «وأجازه».

(١٦) من (س)، (م).

(١٧) من (ح).

اختلاف النحاة في المحصور بـ"إلا"

[ص] [٢٤١] وشاعَ نحوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ)   وشَذَّ نحوُ: (زانُ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

حكم ما إذا اشتمل المفعول على ضمير يعود على الفاعل

[ش] أي: شاعَ في لِسانِ العربِ تقديمُ(١) المفعولِ المشتمِلِ على ضميرٍ يرجِعُ إلى الفاعلِ المتأخِّرِ(٢)، وذلك(٣) نحوُ: (خافَ رَبَّهُ عُمَرُ)، فـ(ربَّه) مفعولٌ، وقد اشْتَمَلَ على ضميرٍ](٤) يَرْجِعُ إلى (عمرُ)، وهو الفاعلُ، وإنما جازَ ذلك - وإنْ كانَ فيه عَوْدُ الضميرِ(٥) على(٦) متأخِّرٍ لَفْظًا؛ لأنَّ الفاعلَ مَنْوِيُّ التقديمِ على المفعولِ؛ لأنَّ الأصلَ في الفاعلِ: أنْ يَتَّصِلَ بالفعلِ، فهو مُتَقَدِّمٌ رُتْبَةً، وإنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا.

فلو اشْتَمَلَ المفعولُ على ضميرٍ يَرْجِعُ إلى ما اتَّصَلَ بالفاعلِ، فهل يَجُوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ؟ في ذلك خِلافٌ، وذلك نحوُ: (ضَرَبَ غُلامَهَا جارُ هِنْدٍ)، فمَن أَجازَهَا - وهو الصحيحُ - وَجَّهَ الجَوازَ: بأنه لَمَّا عادَ الضميرُ(٧) على(٨) ما اتَّصَلَ بما(٩) رُتْبَتُهُ التقديمُ، كانَ كَعَوْدِهِ على ما رُتْبَتُه التقديمُ؛ لأنَّ المتَّصِلَ بالمتقدِّمِ مُتَقَدِّمٌ.

حكم ما إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول

وقولُه: (وشَذَّ...) إلى آخِرِه؛ أي: شَذَّ عَوْدُ الضميرِ مِن الفاعلِ المتقدِّمِ على المفعولِ المتأخِّرِ، وذلك نحوُ: زانَ نَوْرُهُ [الشجرَ] فـ(الهاءُ) المتَّصِلَةُ بـ(نَوْرُهُ)(١٠) الذي هو الفاعلُ عائدةٌ على](١١) (الشَّجَرَ)، وهو المفعولُ، وإنما شَذَّ ذلك؛ لأنَّ فيه عَوْدَ الضميرِ على متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً؛ [لأنَّ (الشَّجَرَ) (مفعولٌ، وهو(١٢))(١٣) مُتَأَخِّرٌ لَفْظًا، والأصلُ فيه: أنْ

---

(١) في (ص): «تقدم».
(٢) من ذلك قولُ الأعْشَى مَيْمُونٍ:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا   فلم يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ (م)

(٣) ليس في (ك).
(٤) ليس في (ص).
(٥) ليس في (ح).
(٦) في (ص): «إلى».
(٧) ليس في (ع).
(٨) في (ص): «إلى».
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في (س): «نوره»، بدون باء. في (م): «بنور».
(١١) ليس في (ص)، (ح).
(١٢) ليس في (ك).
(١٣) ليس في (ص)، (ع).

يَنْفَصِلَ عن الفعلِ، فهو متأخِّرٌ رُتْبَةً][1].

وهذه المسألةُ ممنوعةٌ عندَ جمهورِ النحْويِّينَ[2]، وما وَرَدَ من ذلك تَأَوَّلُوه، وأَجازَها[3] أبو عبدِ اللهِ الطوالُ مِن الكُوفِيِّينَ، وأبو الفتحِ ابنُ جِنِّيٍّ، وتَابَعَهما: المصنِّفُ[4]، ومِمَّا وَرَدَ من ذلك قولُه[5]:

١٤٩ ـ لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا ... وكادَ لو سَاعَدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ[6]

وقولُه[7]:

١٥٠ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ ... ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَى المَجْدِ[8]

---

(١) ليس في (ح).

(٢) في (ك)، (س): «البصريين».

(٣) في (ك): «وأجاز هذا».

(٤) ذَهَبَ إِلَى هَذَا الأخفشُ أيْضًا، وابنُ جِنِّيٍّ تابعٌ فيه له، وقد أَيَّدَهُما فِي ذلك المُحَقِّقُ الرَّضِيُّ، قالَ: «والأَوْلَى: تَجْوِيزُ مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ، ولكِنْ عَلَى قِلَّةٍ، وليسَ للبَصْرِيَّةِ مَنْعُه مَعَ قولِهم فِي بابِ التنازُعِ بما قالُوا». اهـ. وَهوَ يُشِيرُ إِلَى رَأْيِ البَصْرِيِّينَ فِي التنازُعِ مِن تَجْوِيزِهِم إعمالَ العَامِلِ الثاني المتأخِّرِ فِي لفظِ المعمولِ، وإعمالَ المتقدِّمِ من العامليْنِ فِي ضَمِيرِهِ؛ إذ فيه عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى المتأخِّرِ (م).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٥٩): «قائله: هو أحد أصحاب مصعب بن الزبير بن العوام ـ رضي الله تعالى عنهما ـ يرثي به مصعبًا لما قتل بدير الجاثليق في سنة إحدى وسبعين من الهجرة».

(٦) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا)؛ حَيْثُ أَخَّرَ المفعولَ عن الفَاعِلِ، مَعَ أَنَّ مَعَ الفَاعِلِ ضَمِيرًا يعُودُ عَلَى المفعولِ، فعادَ الضَّمِيرُ عَلَى متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً، ومِن شواهِدِ هذه المسألةِ ـ مِمَّا لم يَذْكُرْهُ الشارِحُ ـ قولُ الشاعِرِ:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا ... أَدَّى إِلَيْهِ الكَيْلَ صَاعًا بِصَاعْ

وقولُ الآخَرِ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ ... زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِن كُلِّ جَانِبِ

وسَنُنْشِدُ فِي شَرْحِ الشاهِدِ رَقْمِ (١٥٣) الآتي بعضَ شواهِدَ لهذه المسألةِ، ونَذْكُرُ لكَ مَا نُرَجِّحُهُ من أقوالِ العلماءِ (م).

(٧) قال السيوطي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٨٧٥): «لم يسمَّ قائله».

(٨) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (كَسَا حِلْمُهُ ذا الحِلْم... ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى)؛ فإنَّ المفعولَ فيهما: مُتَأَخِّرٌ عن الفَاعِلِ، مَعَ أنَّ الفاعلَ مُضَافٌ إِلَى ضميرٍ يعُودُ عَلَى المفعولِ، فيَكُونُ فيه =

موقف النحاة من ورود المسألة

النائبُ عن الفاعِلِ

[ص] [٢٤٢] يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ، كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

[ش] يُحْذَفُ الفاعلُ ويُقامُ المفعولُ به مُقامَه، فيُعْطَى ما كانَ للفاعلِ مِن لُزُومِ الرفعِ ووُجُوبِ التأخُّر(١) عن رافعِه وعدمِ جَوَازِ حَذْفِهِ(٢)، وذلك

ما يترتب على حذف الفاعل

---

(١) في (س)، (ع)، (ك): «التأخير».

(٢) الأغراضُ التي تَدْعُو المتكلِّمَ إِلَى حذفِ الفَاعِلِ كثيرةٌ جِدًّا، ولكنها ـ عَلَى كَثْرَتِها ـ لا تَخْلُو مِن أنَّ سَبَبَها إما أنْ يَكُونَ شيئًا لفظيًّا أو معنويًّا.

أغراض حذف الفاعل

فأمَّا الأسبابُ اللفظيَّةُ فكثيرةٌ: منها القصدُ إِلَى الإيجازِ فِي العبارةِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، ومنها المحافَظَةُ عَلَى السَّجْعِ فِي الكلامِ المَنْثُورِ، نحوُ قولِهِم: مَن طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ؛ إذ لو قِيلَ: (حَمَدَ الناسُ سِيرَتَهُ) لاخْتَلَفَ إعرابُ الفاصلتيْنِ، ومنها: المحافظةُ عَلَى الوزنِ فِي الكلامِ المنظومِ؛ كَمَا فِي قولِ الأعشى مَيْمُونِ بنِ قَيْسٍ:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا، وعُلِّقَتْ رَجُلًا ... غَيْرِي، وعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنتَ تَرَى الأعشى قد بَنَى (عَلَّقَ) فِي هَذَا البيتِ ثلاثَ مَرَّاتٍ للمجهولِ؛ لأنَّه لو ذَكَرَ الفاعلَ فِي كلِّ مرَّةٍ منها أو فِي بعضِها لَمَا اسْتَقَامَ له وَزْنُ البيتِ. والتعليقُ هٰهنا: المحبَّةُ، وعَرَضًا؛ أي: مِن غيرِ قَصْدٍ مِنِّي، ولكِنْ عَرَضَتْ لي فَهَوِيتُها.

وأمَّا الأسبابُ المعنويَّةُ فكثيرةٌ: منها كونُ الفَاعِلِ مَعْلُومًا للمخاطَبِ حتى لا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ له، وَذَلِكَ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، ومنها كونُه مجهولًا للمُتَكَلِّمِ، فهو لا يَسْتَطِيعُ تَعْيِينَهُ للمُخَاطَبِ، وليسَ فِي ذِكْرِهِ بوَصْفٍ مفهومٍ مِن الفِعْلِ فائدةٌ، وَذَلِكَ كَمَا تقولُ: سُرِقَ مَتَاعِي؛ لأنَّك لا تَعْرِفُ ذاتَ السارِقِ.

وليسَ فِي قولِكَ: (سَرَقَ اللِّصُّ متاعي) ـ فائدةٌ زائدةٌ فِي الإفهامِ عَلَى قولِكَ: (سُرِقَ مَتَاعِي)، ومنها: رغبةُ المُتَكَلِّمِ فِي الإبهامِ عَلَى السامعِ؛ كقولِكَ: تُصُدِّقَ بألفِ دينارٍ، ومنها رغبةُ المُتَكَلِّمِ فِي إظهارِ تَعْظِيمِه للفَاعِلِ؛ بصونِ اسمِه عن أنْ يَجْرِيَ عَلَى لسانِه، أو بصونِه عن أنْ يَقْتَرِنَ بالمفعولِ بِهِ فِي الذِّكْرِ؛ كقولِكَ: خُلِقَ =

نحوُ[1]: (نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ)، فـ(خَيْرُ نائلٍ) مفعولٌ **(قائمٌ)** مقامَ الفاعلِ، [والأصلُ: نالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائلٍ، فحُذِفَ الفاعلُ، وهو زيدٌ، وأُقِيمَ المفعولُ به[2] مُقَامَه، وهو خيرُ نائلٍ[3]][4]، ولا يَجُوزُ تقديمُه، فلا تقولُ[5]: (خَيْرُ نائلٍ نِيلَ) على أنْ يكونَ مفعولًا مقدَّمًا؛ بل على أنْ يكونَ مبتدأً وخبرُه الجملةُ [٨٧/و] التي بعدَه، وهي (نِيلَ)، والمفعولُ[6] القائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ، والتقديرُ: **(نِيلَ هو)**، وكذلك لا يَجُوزُ حَذْفُ (خيرُ[7] **نائلٍ)** فتقولُ: (نِيلَ). [والله تعالى أعلم بالصواب][8].

تغيير صورة الفعل

[ص] **[٢٤٣] فأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالمُتَّصِلْ ... بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضِيٍّ، كـ(وُصِلْ)**

[٢٤٤] واجْعَلْهُ مِن مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كـ(يَنْتَحِي) المَقُولِ فِيهِ (يُنْتَحَى)

[ش] يُضَمُّ أوَّلُ الفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه مُطلقًا؛ أي: سواءٌ كانَ ماضِيًا أو مضارعًا، ويُكْسَرُ ما قبلَ آخِرِ الماضي ويُفْتَحُ ما قبلَ آخِرِ المضارعِ، ومثالُ ذلك في الماضي[9]: قولُكَ في (وَصَلَ): (وُصِلَ)، وفي المضارعِ قولُكَ[10] في (يَنْتَحِي): (يُنْتَحَى). [والله تعالى أعلم بالصواب][11].

[ص] **[٢٤٥] والثانِيَ التالِيَ (تَا) المُطَاوَعَهْ ... كالأوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَهْ**

[٢٤٦] وثالِثَ الذي بِهَمْزِ الوَصْلِ ... كالأوَّلِ اجْعَلَنَّهُ، كـ(اسْتُحْلِي)

[ش] إذا كانَ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ مُفْتَتَحًا بتاءِ المُطَاوَعَةِ: ضَمَّ أوَّلُه

= الخِنْزِيرُ، ومنها رَغْبَةُ المُتَكَلِّمِ فِي إظهارِ تَحْقِيرِ الفَاعِلِ؛ بصونِ لسانِه عن أنْ يَجْرِيَ بذِكْرِهِ، ومنها خوفُ المُتَكَلِّمِ من الفاعِلِ، فيُعْرِضُ عن ذِكْرِهِ؛ لئلا يَنَالَهُ منه مكروهٌ، ومنها خوفُ المُتَكَلِّمِ عَلَى الفَاعِلِ، فيُعْرِضُ عن اسمِه؛ لئلا يَمَسَّهُ أحدٌ بمكروهٍ (م).

(١) في (ك): «كنيل». (٢) ليس في (ع).

(٣) ليس في (ع).

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٥) في (ك): «يقال». (٦) زاد في (ك): «الذي».

(٧) ليس في (ك). (٨) من (ح).

(٩) في (ص): «المثال»، وكتب في حاشيتها: «العله الماضي».

(١٠) ليس في (ك). (١١) من (ص)، (ح).

وثانيه، وذلك كقولِكَ في (تَدَحْرَجَ): (تُدُحْرِجَ)، وفي (تَكَسَّرَ): (تُكُسِّرَ)، وفي (تَغَافَلَ): (تُغُوفِلَ).

وإنْ[١] كانَ مُفْتَتَحًا بهمزةِ وَصْلٍ ضُمَّ أَوَّلُه وثالثُه، وذلك كَقَوْلِكَ[٢] في (اسْتَحْلَى): (اسْتُحْلِيَ)، وفي (اقْتَدَرَ): (اقْتُدِرَ)، وفي (انْطَلَقَ): (انْطُلِقَ). [والله أعلم][٣].

[ص] [٢٤٧] واكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ (فَا) ثُلاثِيٍّ أُعِلّ عَيْنًا، وضَمٌّ جا كـ(بُوعَ) فاحْتُمِلْ

حكم الفعل الثلاثي الماضي المعل

[ش] إذا كانَ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ ثلاثيًّا مُعْتَلَّ العَيْنِ: فقد[٤] سُمِعَ في (فائِهِ) ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

(١) إخلاصُ الكَسْرِ، نحوُ: (قِيلَ وبِيعَ)، ومنه قولُه[٥]:

١٥٤ ـ حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلا تُشَاكُ[٦]

(٢) وإخلاصُ الضمِّ نحوُ: (قُولَ وبُوعَ)، ومنه قولُه[٧]:

١٥٥ ـ لَيْتَ وهلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ[٨]

---

(١) في (س)، (ك): «وإذا».

(٢) ليس في (ك)، وفي (س): «قولك».

(٣) من (ص).

(٤) من (ص)، (ح).

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٩٧٧): «قائله: هو راجز لم أقف على اسمه، وهو من الرجز المسدس ومنهم من نسبه إلى رؤبة ـ فلم أجده في «ديوانه»».

(٦) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (حِيكَتْ)؛ حَيْثُ أَنَّهُ فعلٌ ثلاثيٌّ مُعْتَلُّ العيْنِ، فلمَّا بَنَاهُ للمجهولِ: أَخْلَصَ كَسْرَ فائِه، ويُرْوَى: (حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ) بالواوِ ساكنةً، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ شاهدًا للوجهِ الثاني، وَهوَ إخلاصُ ضمِّ الفاءِ (م).

(٧) هو: رؤبة بن العَجَّاج ـ كما في ملحق «ديوانه» (ص١٧١).

(٨) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (بُوعَ)؛ فإنَّه فِعْلٌ ثلاثيٌّ مُعْتَلُّ العيْنِ، فلَمَّا بناه للمجهولِ أَخْلَصَ ضَمَّ فائِه، وإخلاصُه ضَمَّ الفاءِ لغةُ جماعةٍ من العربِ، مِنهم مَن حَكَى الشارحُ، ومِنهم بعضُ بني تَمِيمٍ، ومنهم ضَبَّةُ، وحُكِيَتْ عن هُذَيْلٍ (م).

وهي لغةُ بَنِي دَبِيرٍ[١] وبني فَقْعَسٍ، [وهما مِن فُصَحاءِ بَنِي أَسَدٍ][٢].

(٣) والإشمامُ، وهو[٣] الإتيانُ بـ(الفاءِ) بحَرَكَةٍ[٤] بينَ[٥] الضمِّ والكسرِ، ولا يَظْهَرُ ذلك إلا في اللفظِ، ولا يَظْهَرُ في الخَطِّ، وقد قُرِئَ في السبعةِ (قولُه تعالى)[٦]: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤]؛ قرئ[٧] بالإشمامِ في (قِيلَ) (غِيضَ).

حكم ما إذا خيف اللبس في بعض الأوجه

[ص] [٢٤٨] وإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وما لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبْ)[٨]

[ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ الثلاثيُّ المُعْتَلُّ العَيْنِ بعدَ بنائِه للمفعولِ إلى ضميرِ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غائبٍ[٩]، فإمَّا أنْ يكونَ وَاوِيًّا أو يَائِيًّا، فإنْ كانَ وَاوِيًّا، نحوُ: (سامَ) - مِن السَّوْمِ: وَجَبَ عندَ المصنِّفِ كَسْرُ (الفاءِ) أو[١٠] الإشمامُ، فتقولُ: (سِمْتُ). ولا يَجُوزُ الضمُّ؛ فلا تقولُ: (سُمْتُ)؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بفِعْلِ الفاعلِ؛ فإنَّه بالضمِّ[١١] ليسَ (إلَّا)، نحوُ:

---

(١) في (ع): «ذؤيب».
(٢) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، (ع).
(٣) في (ك): «وهي». (٤) في (ص): «على حركة».
(٥) ليس في (ك).
(٦) ليس في (ك)، وفي (س): «كقوله تعالى».
(٧) من (ص)، (ح).
(٨) **(وإنْ)** شرطيَّةٌ، **(بِشَكْلٍ)** جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بخِيفَ، **(خِيفَ)** فِعْلٌ مَاضٍ مبنيٌّ للمجهولِ فِعْلُ الشرطِ، **(لَبْسٌ)** نائبُ فَاعِلِ خِيفَ، **(يُجْتَنَبْ)** فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ جوابُ الشرطِ، ونائبُ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى شَكْلٍ، **(وما)** اسمٌ موصولٌ: مُبْتَدأٌ، **(لِبَاعَ)** جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ صلةُ مَا الموصولةِ، **(قد)** حرفُ تَقْلِيلٍ، **(يُرَى)** فعلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى ما، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعِ خَبَرُ المُبْتَدأ، **(لِنَحْوِ)** جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيُرَى، ونحوِ مُضَافٌ و**(حَبْ)** قُصِدَ لَفْظُهُ: مُضَافٌ إليه.
(٩) في (ص)، (ح)، (ك): «غائبات».
(١٠) في (ص): «لا»، وفي (ح): «و». (١١) في (ع): «يضم».

(سُمْتُ العَبْدَ)، وإنْ كانَ يائِيًّا، نَحْوُ: (باعَ - مِن البَيع - وَجَبَ عِندَ المصنِّفِ أيضًا ضَمُّه[١] أو[٢] الإشمامُ، فتقولُ: بُعْتَ يا عَبْدُ، ولا يَجُوزُ الكسرُ، فلا تقولُ: (بِعْتُ)؛ لئلَّا يَلْتَبِسَ بفعلِ الفاعلِ؛ فإنَّه بالكَسْرِ فقطْ، نحوُ: (بِعْتُ الثوبَ).

هذا[٣] معنى قولِهِ: (وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ)؛ أي: وإنْ خِيفَ اللَّبْسُ في شَكْلٍ من الأشكالِ السابقةِ - أعني: الضمَّ والكسرَ والإشمامَ - عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غيرِه لا لَبْسَ معَه.

هذا ما ذَكَرَه المصنِّفُ، والذي ذَكَرَه غيرُه أنَّ الكسرَ في الواويِّ والضمَّ في اليائيِّ و[٤]الإشمامَ هو المختارُ، ولكنْ لا يَجِبُ ذلك؛ بل يَجُوزُ[٥] الضمُّ فى الواويِّ، والكسرُ في اليائيِّ.

وقولُه: (وما لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ) معناه: أنَّ الذي [ثَبَتَ لِفَاءِ بَاعَ][٦] مِن جَوَازِ الضمِّ والكسرِ والإشمامِ يَثْبُتُ[٧] لِفاءِ المُضاعَفِ، نحوُ: (حَبَّ)، فتقولُ: (حُبَّ) و(حِبَّ)، وإنْ شِئْتَ أَشْمَمْتَ. (والله أعلم)[٨].

[ص] [٢٤٩] وما لِفَا (بَاعَ) لِمَا العَيْنُ تَلِي ... فِي (اخْتَارَ، وانْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

[ش] أي: يَثْبُتُ[٩] عندَ البناءِ للمفعولِ لِمَا تَلِيهِ العينُ مِن كلِّ فعلٍ يكونُ على وَزْنِ[١٠] (افْتَعَلَ) أو (انْفَعَلَ)، وهو مُعْتَلُّ العَيْنِ - ما يَثْبُتُ[١١] لِفاءِ (باعَ) مِن جَوَازِ الكسرِ والضمِّ والإشمامِ[١٢]، وذلك نحوُ: (اخْتَارَ[١٣]

---

(١) في (ك): «الضم».
(٢) في (ص): «و».
(٣) في (م): «وهذا».
(٤) في (ص): «أو».
(٥) في (ك): «يجب».
(٦) في (ص): «يثبت لباع»، وفي (ك): «الباع».
(٧) في (ص): «فيثبت»، وفي (ح)، (ك): «ثبت».
(٨) من (ص)، (ح).
(٩) في (ك): «ثبت».
(١٠) ليس في (ص).
(١١) في (ح)، (ع)، (ك): «ثبت».
(١٢) من (ص)، (ح).
(١٣) كتبت في (ح) بين السطور.

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

حكم المضعف

حكم الماضي المعل العين إذا كان على وزن (افتعل) أو (انفعل)

وانْقَادَ) وشِبْهِهِمَا، فيَجُوزُ[1] في (التاءِ) و(القافِ) ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الضمُّ، نحوُ: (اخْتُورَ)، و(انْقُودَ)، والكسرُ، نحوُ: (اخْتِيرَ) و(انْقِيدَ)، والإشمامُ، وتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثلِ حَرَكَةِ التاءِ والقافِ. [والله تعالى أعلم][2].

[ص] [٢٥٠] وقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الفِعْلَ إذا بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه [أُقِيمَ المفعولُ به مُقَامَ الفاعِلِ.

وأشارَ في هذا البيتِ: إلى أنه إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به][3] أُقِيمَ الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقَامَه، وشَرْطٌ في كلِّ واحدٍ[4] منهما[5]: أنْ يكونَ قابلًا للنيابَةِ[6]؛ أي: صَالِحًا لها، واحْتُرِزَ بذلك: مِمَّا[7] لا يَصْلُحُ للنيابةِ؛ كالظرفِ الذي لا يَتَصَرَّفُ، والمرادُ به: ما لَزِمَ النصبَ على الظرفيَّةِ[8]، نحوُ: (سَحَرَ) إذا أُرِيدَ[9] بِهِ: [سَحَرُ يوم][10] بعينِه، ونحوُ: (عِنْدَكَ) فلا تقولُ: (جُلِسَ[11] عِنْدُكَ)، ولا (رُكِبَ

---

(١) في (ص): «يجوز».
(٢) من (ص)، (ح).
(٣) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٤) ليس في (س)، (ح)، (ك).
(٥) في (ص)، (م): «منها». وكلا الوجهين جائز.
(٦) ليس في (ص).
(٧) في (ك): «عن ما».
(٨) الظروفُ عَلَى ثلاثةِ أَنْوَاعٍ:
النوعُ الأَوَّلُ: مَا يَلْزَمُ النصبَ عَلَى الظرفيَّةِ، ولا يُفَارِقُها أصْلًا، ولا إِلَى الجرِّ بـ(مِن)، وَذَلِكَ مثلُ قَطُّ، وعَوْضُ، وإِذَا، وسَحَرَ.
والنوعُ الثاني: مَا يَلْزَمُ أحدَ أمرَيْنِ: النَّصْبَ عَلَى الظرفيَّةِ، والجرَّ بمِن، وَذَلِكَ مثلُ عِنْدَ، وثَمَّ بفتحِ الثاءِ. وهذانِ النوعانِ يقالُ لكلٍّ منهما: (ظرفٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ). والفرقُ بينَهما مَا عَلِمْتَ.
والنوعُ الثالثُ: مَا يَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى الظرفيَّةِ، وعن الجرِّ بـ(مِن)، إِلَى التأثُّرِ بالعواملِ المختلفةِ: كزَمَنٍ، ووَقْتٍ، وساعةٍ، ويومٍ، ودَهْرٍ، وحِينٍ، وهذا هو الظرفُ المتصرِّفُ (م).
(٩) في (ص)، (ح): «أراد».
(١٠) في (م): «من يوم».
(١١) في (ك): «حبس».

سَحَرُ[١])[٢]؛ لئلَّا تُخرِجَهُما عمَّا اسْتَقرَّ لهما في لِسانِ العربِ مِن لُزومِ النصبِ، وكالمصادرِ التي لا تَتَصرَّفُ، نحوُ: (مَعاذَ اللهِ)، فلا يَجُوزُ رَفْعُ (مَعاذَ اللهِ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ في الظرفِ.

وكذلك ما لا فائدةَ فيه مِن الظرفِ والمصدرِ (والجارِّ والمجرورِ)[٣]، فلا تقولُ: (سِيرَ وَقْتٌ)، ولا (ضُرِبَ ضَرْبٌ)، ولا (جُلِسَ في دارٍ)؛ لأنَّه[٤] لا فائدةَ في ذلك.

ومثالُ القابلِ مِن كُلٍّ مِنها: قولُكَ[٥]: (سِيرَ يَوْمُ الجُمُعَةِ، وضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، ومُرَّ بزيدٍ)[٦]. ....

---

(١) العبارة في (ص)، (ح): «يوم الجمعة سحر».

(٢) زاد في (س)، (ع): «يوم الجمعة». (٣) من (ع)، (م).

(٤) في (ص): «فإنه». (٥) ليس في (س)، (ك).

(٦) حاصلُ الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِ الشارحُ فِي هذه المسألةِ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ جوازِ إنابةِ كلِّ واحدٍ مِن الظرفِ والمصدرِ شرطانِ:

أَحَدُهما: أنْ يَكُونَ كلٌّ مِنْهُمَا متصرِّفًا.

وثانيهما: أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا مُخْتَصًّا، فَإِنْ فَقَدَ أَحَدُهما واحدًا من هذين الشرطيْنِ لم تَصِحَّ نِيَابَتُه. فالمتصرِّفُ من الظروفِ هو: مَا يَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى الظرفيَّةِ والجرِّ بمِن إِلَى التأثُّرِ بالعوامِلِ. وأمَّا المتصرِّفُ من المصادرِ فهو: مَا يَخْرُجُ عن النصبِ عَلَى المصدريَّةِ إِلَى التأثُّرِ بالعوامِلِ المختلفةِ، وَذَلِكَ كضَرْبٍ وقَتْلٍ، وَمَا لا يَخْرُجُ مِن المصدرِ عن النصبِ عَلَى المصدريَّةِ؛ كمَعَاذَ اللهِ؛ فإنَّه مَصْدَرٌ غيرُ متصرِّفٍ، لا يَقَعُ إلا منصوبًا عَلَى المفعوليَّةِ المُطْلَقَةِ. وأمَّا المُخْتَصُّ من الظروفِ فهو: مَا خُصَّ بإضافةٍ، أو وصفٍ، أو نَحْوِهما. وأمَّا المُخْتَصُّ من المصادرِ فهو: مَا كَانَ دالًّا عَلَى العددِ، أو عَلَى النوعِ، أمَّا نحوُ: (ضُرِبَ ضَرْبٌ) فهو غيرُ مُخْتَصٍّ ولا يجوزُ نِيَابَتُه عن الفَاعِلِ.

ويُشْتَرَطُ فِي نيابةِ الجارِّ والمجرورِ ثلاثةُ شروطٍ:

أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا، بأنْ يَكُونَ المجرورُ مَعْرِفَةً أو نَحْوَها.

وثانيها: أَلَّا يَكُونَ حرفُ الجرِّ مُلازِمًا لطريقةٍ واحدةٍ، كمُذْ ومُنْذُ الملازمَيْنِ لجرِّ الزمانِ، وكحروفِ القَسَمِ الملازِمَةِ لجرِّ المُقْسَمِ به.

وثالثُها: أَلَّا يَكُونَ حرفُ الجرِّ دالًّا عَلَى التعليلِ؛ كاللامِ، والباءِ، ومِن، =

شرط إنابة الظرف والمصدر عن الفاعل

شروط إنابة الجار والمجرور عن الفاعل

[والله أعلم](١).

حكم نيابة غير المفعول مع وجوده

[ص] [٢٥١] ولا يَنُوبُ بَعْضُ هَـذِي إنْ وُجِـدْ   في اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ

[ش] مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ [إلَّا الأخفشَ](٢): أنه إذَا وُجِدَ بعدَ الفعلِ المبنيِّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه - مفعولٌ به ومصدرٌ وظرفٌ وجارٌّ ومجرورٌ - تَعَيَّنَ إقامةُ المفعولِ به [مُقامَ الفاعلِ](٣)، فتقولُ: ضُرِبَ زيدٌ ضربًا(٤) شديدًا يومَ الجُمُعَةِ أمامَ الأميرِ في دارِه، ولا يَجُوزُ إقامةُ غيرِه مُقامَهُ(٥) مَعَ وُجُودِهِ، وما وَرَدَ مِن ذلك شاذٌّ أو(٦) مُؤَوَّلٌ.

ومَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ: أنه يَجُوزُ إقامةُ غيرِه(٧) وهو موجودٌ، تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ، فتقولُ: (ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيدًا(٨)، وضُرِبَ زيدًا ضَرْبٌ شديدٌ)، وكذلك في(٩) الباقي [٩٠/و]، واسْتَدَلُّوا لذلك بقراءةِ أبي جَعْفَرٍ: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الجاثية: ١٤]، وقولِ(١٠) الشاعِرِ(١١):

١٥٦ - لم يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلَّا سَيِّدَا   ولا شَفَى(١٢) ذا الغَيِّ إلَّا ذُو هُدَى(١٣)

= إذا اسْتُعْمِلَتْ إحداها فِي الدَّلالةِ عَلَى التعليلِ؛ ولهذا امْتَنَعَتْ نيابةُ المفعولِ لأجلِه (م).

(١) من (ص)، (ح).

(٢) في (ص): «الأخفش»، ثم ضرب عليها.

(٣) في (ص)، (ح): «مقامه».

(٤) في (ح): «عمرًا».

(٥) من (م).

(٦) في (ك): «و».

(٧) زاد في (ك): «مع وجوده».

(٨) ليس في (ص).

(٩) من (م).

(١٠) في (ع): «وقال»، وفي (س): «وقوله».

(١١) هو: رؤبة بن العجاج كما في «ملحقات ديوانه» (ص١٧٣).

(١٢) في (ك): «سخى»، وفي (س): «شجا».

(١٣) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (لم يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلَّا سَيِّدًا)؛ حَيْثُ نابَ الجارُّ والمجرورُ - وَهوَ قَوْلُهُ: (بالعلياءِ) - عن الفَاعِلِ، مَعَ وُجُودِ المفعولِ بِهِ فِي الكلامِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (سَيِّدًا). والدليلُ عَلَى أنَّ الشاعرَ أنابَ الجارَّ والمجرورَ ولم يُنِبِ المفعولَ به، أنَّهُ جاءَ بالمفعولِ بِهِ منصوبًا، ولو أنَّهُ أنَابَه لرَفَعَه، فكانَ يقولُ: لم يُعْنَ بالعلياءِ إلَّا =

ومَذْهَبُ الأَخْفَشِ: أنه إن[١] تَقَدَّمَ غيرُ المفعولِ به[٢] عليه، جازَ إقامةُ كلِّ واحدٍ[٣] مِنهما، فتقولُ: ضُرِبَ في الدارِ زيدٌ[٤]، وضُرِبَ في الدارِ زيدًا، وإنْ لم يَتَقَدَّمْ: تَعَيَّنَ[٥] إقامةُ المفعولِ به[٦]، نحوُ: (ضُرِبَ زيدٌ في الدارِ)، ولا[٧] يَجُوزُ (ضُرِبَ زيدًا في الدارِ).

[ص] [٢٥٢] **وباتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ باب (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ.**

[ش] إذا بُنِيَ الفعلُ المتعدِّي إلى مفعولَيْنِ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، فإمَّا أنْ يكونَ مِن بابِ (أعْطَى)، أو (مِن بابِ)[٨] (ظَنَّ)[٩].

أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب (كسا)

= سَيِّدٌ، والداعي لذلك أنَّ القوافِيَ كلَّها منصوبةٌ، فاضْطِرَارُهُ لِتَوَافُقِ القوافِي هو الَّذِي دَعَاهُ وأَلْجَأَهُ إِلَى ذلك.

ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ الراجِزِ:

وإنَّما يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ ما دامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ومَحَلُّ الاستشهادِ فِي قَوْلِهِ: **(مَعْنِيًّا بذِكْرٍ قَلْبَهُ)**؛ حَيْثُ أنابَ الجارَّ والمجرورَ - وَهوَ قَوْلُهُ: **(بذِكْرٍ)** - عن الفَاعِلِ، معَ وُجُودِ المفعولِ بِهِ فِي الكلامِ - وَهوَ قَوْلُهُ: **(قَلْبَهُ)** - بدليلِ أنَّهُ أَتَى بالمفعولِ بِهِ منصوبًا بعدَ ذلك كَمَا هو ظاهِرٌ.

والبيتانِ حُجَّةٌ للكوفِيِّينَ والأخفشِ جميعًا؛ لأنَّ النائبَ عن الفَاعِلِ فِي البيتَيْنِ: مُتَقَدِّمٌ فِي كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا عن المفعولِ به، والبَصْرِيُّون يَرَوْنَ ذلك من الضرورةِ الشعريَّةِ (م).

(١) في (م): «إذا». (٢) ليس في (ص)، (ح).
(٣) ليس في (ص).
(٤) في (ص)، (ح): «زيدًا» في الأولى، و«زيدٌ» في الثانية.
(٥) في (ك): «يتعين». (٦) ليس في (ح).
(٧) في (م): «ولا». (٨) ليس في (ع).
(٩) قد يَنْصِبُ فِعْلٌ من الأفعالِ مفعولَيْنِ أَصْلُهُما مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، نحوُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا، وعَلِمْتُ أخاكَ مُسافرًا، ولا يَنْصِبُ المفعولَيْنِ اللذيْنِ أَصْلُهما المُبْتَدَأُ والخَبَرُ إلا ظَنَّ وأَخَوَاتُها، وهذا هو مرادُ الشارِحِ هنا بقولِهِ: (بابِ ظَنَّ) وَهوَ أَيْضًا مرادُ الناظِمِ بقولِه: **(في بابِ ظَنَّ وأَرَى)**؛ لأَنَّ **(أَرَى)** تنصِبُ ثلاثةَ مفاعيلَ: أصلُ الثاني والثالِثِ منها مُبْتَدَأٌ وخبرٌ.
وقد يَنْصِبُ فعلٌ من الأفعالِ مفعولَيْنِ، وهذا عَلَى نوعيْنِ؛ لأنَّه إما أنْ يَكُونَ نَصْبُه =

فإن كانَ مِن بابِ (أَعْطَى)، وهو المرادُ بهذا البيتِ، فذَكَرَ المُصَنِّفُ: أنه يَجُوزُ إقامةُ الأوَّلِ منهما، وكذلك الثاني بالاتفاقِ، فتقولُ: (كُسِيَ زَيْدٌ جُبَّةً، وأُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا)، وإنْ شِئْتَ أَقَمْتَ الثانِيَ، فتقولُ: (أُعْطِيَ عَمْرًا دِرْهَمٌ، وكُسِيَ زَيدًا جُبَّةٌ).

هذا إذا[1] لم يَحْصُلْ لَبْسٌ بإقامةِ الثاني، فإذا[2] حَصَلَ لَبْسٌ: وَجَبَ [إقامةُ الأوَّلِ، وذلكَ نحوُ: (أَعْطَيْتُ زيدًا عَمْرًا)، فيَتَعَيَّنُ[3] إقامةُ الأوَّلِ، فتقولُ: (أُعْطِيَ زيدٌ عَمْرًا)، ولا يَجُوزُ][4] إقامةُ الثاني حينَئذٍ؛ لِئَلَّا يَحْصُلَ لَبْسٌ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما يَصْلُحُ أنْ يكونَ آخِذًا، بخلافِ الأوَّلِ.

ونَقَلَ المُصَنِّفُ الاتِّفَاقَ [(على أنَّ الثانِيَ من هذا البابِ؛ يَجُوزُ إقامتُه عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ، فإنْ][5] عَنَى به [أنه اتِّفَاقٌ)[6]][7] مِن جِهَةِ النحوِيِّينَ[8] كلِّهم، فليسَ[9] بِجَيِّدٍ؛ لأنَّ مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ: أنه[10] إذا[11]

= لأحدِهما عَلَى نَزْعِ الخافِضِ، كَمَا فِي قولِكَ: اخْتَرْتُ الرجالَ مُحَمَّدًا، وكما فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، الأصلُ: اخْتَرْتُ مِن الرجالِ مُحَمَّدًا، واختارَ موسى من قومِه سبعينَ رَجُلًا، وإمَّا أنْ يَكُونَ نَصْبُه للمفعولَيْنِ؛ لأنَّه مِن طَبِيعَتِهِ مُتَعَدٍّ إِلَى اثنيْنِ، وَذَلِكَ نحوُ قولِكَ: مَنَحْتُ الفقيرَ دِرْهَمًا، وأَعْطَيْتُ إبراهيمَ دينارًا، وكَسَوْتُ مُحَمَّدًا جُبَّةً.

وهذا الضَّرْبُ الأخيرُ هو مرادُ الناظِمِ والشارِحِ ببابِ كَسَا، فهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إِلَى مفعولَيْنِ ليسَ أَصْلُهما المبتدأ والخبرَ، وَكَانَ تَعَدِّيه إليهما بنفسِه، لا بواسطةِ حذفِ حرفِ الجرِّ مِن أَحَدِهما وإيصالِ الفِعْلِ إِلَى المجرورِ (م).

(١) في (م): «إن». (٢) في (س)، (ع)، (ك): «فإن».

(٣) في (ص)، (ح): «فتعيَّن»، وفي (م): «فتتعين».

(٤) ليس في (ك). (٥) مكانها في (ص)، (ح): «إن».

(٦) ما بين القوسين ليس في (ك).

(٧) في (ص): «الاتفاق»، وليس في (ح).

(٨) زاد في (ك): «على ذلك»، وسقط منها كلمة «كلهم».

(٩) في (ك): «وليس». (١٠) ليس في (ح).

(١١) في (س)، (ص)، (ع): «إن».

كانَ الأوَّلُ مَعْرِفَةً، والثاني [٩٠/ظ] نَكِرَةً ـ تَعَيَّنَ إقامةُ الأوَّلِ، فتقولُ: (أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهَمًا)، ولا يَجُوزُ عندَهم إقامةُ الثاني، فلا تقولُ: (أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زيدًا). (والله أعلم بالصواب)[1].

أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب ظن، وأرى

[ص] [٢٥٣] في بابِ (ظَنَّ، وأَرَى) المَنْعُ اشْتَهَرْ ... ولا أَرَى مَنْعًا إذا القَصْدُ ظَهَرْ

[ش] يعني: أنه إذا كانَ الفعلُ مُتَعَدِّيًا إلى مفعولَيْنِ، الثاني منهما خَبَرٌ في الأصلِ؛ كظَنَّ وأَخَوَاتِها، أو كانَ مُتَعَدِّيًا إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[2]؛ كأَرَى وأَخَوَاتِها ـ فاشتهر[3] عندَ النَّحْوِيِّينَ: أنه يَجِبُ إقامةُ الأوَّلِ ويَمْتَنِعُ[4] إقامةُ الثاني في بابِ (ظَنَّ)، والثاني والثالثِ في بابِ (أَعْلَمَ)، فتقولُ: ظُنَّ زَيْدٌ قائِمًا، [ولا يَجُوزُ (ظُنَّ زَيْدًا قائمٌ)، وتقولُ: (أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا)][5]، ولا [يَجُوزُ إقامةُ الثاني[6]، فلا تقولُ: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا)، ولا][7] إقامةُ الثالثِ، (فلا تقولُ)[8]: (أُعْلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ).

ونَقَلَ ابنُ[9] أبي الرَّبِيعِ: الاتِّفَاقَ على مَنْعِ إقامةِ الثالثِ، ونَقَلَ الاتِّفَاقَ أيضًا: ابنُ المُصَنِّفِ. وذَهَبَ قومٌ، مِنهم المصنِّفُ، إلى أنه لا يَتَعَيَّنُ إقامةُ الأوَّلِ، لا في بابِ (ظَنَّ)، ولا في[10] بابِ (أَعْلَمَ)، لكنْ بشرط[11] ألَّا يَحْصُلَ لَبْسٌ، فتقولُ: (ظُنَّ زَيْدًا قائمٌ، وأُعْلِمَ زيدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا).

وأمَّا إقامةُ الثالثِ مِن[12] بابِ (أَعْلَمَ): فنَقَلَ ابنُ أبي الرَّبِيعِ وابنُ

(١) من (ص)، (ح).
(٢) في (ص)، (ح): «مفعولين».
(٣) في (م): «فالمشهور».
(٤) في (ص): «ويمنع».
(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٦) زاد في (ك): «ولا الثاني».
(٧) ساقط في (ص)، (ح).
(٨) في (ص)، (ح)، (م): «فتقول».
(٩) ليس في (ص).
(١٠) من (ص)، (ح).
(١١) في (س): «شرط»، وفي (م): «يُشْتَرَطُ».
(١٢) في (س)، (ع): «في».

المُصَنِّفِ الاتِّفَاقَ على مَنْعِهِ. وليسَ كما زَعَمَا؛ فقد نَقَلَ غَيْرُهما الخِلافَ في ذلك[١]، فتقولُ: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ).

فلو حَصَلَ لَبْسٌ: تَعَيَّنَ إقامةُ الأَوَّلِ في بابِ (ظَنَّ وأَعْلَمَ)، فلا[٢] تقولُ: (ظُنَّ زيدًا عَمْرٌو) على أنَّ (عَمْرٌو) هو المفعولُ الثاني، ولا: (أُعْلِمَ زيدًا خالدٌ مُنْطَلِقًا). [والله تعالى أعلم بالصواب][٣].

[ص] [٢٥٤] وما سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بالرافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

حكم ما سوى نائب الفاعل من متعلقات الفعل

[ش] حُكْمُ المفعولِ القائمِ مُقامَ الفاعلِ حُكْمُ الفاعلِ؛ فكما أنه لا يَرْفَعُ الفعلُ إلا فاعلًا واحدًا، كذلك لا يَرْفَعُ الفعلُ إلا مفعولًا واحدًا[٤]، فلو كانَ للفعلِ معمولانِ[٥] فأكثرَ: أَقَمْتَ واحدًا مِنهما[٦] مُقامَ الفاعلِ، ونَصَبْتَ الباقِيَ، فتقولُ: (أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهمًا، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمرًا قائمًا، وضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا يومَ الجُمُعَةِ أمامَ الأميرِ [في دارِه][٧]). [والله تعالى أعلم بالصواب][٨].

❁ ❁ ❁

---

(١) حاصلُ الخلافِ الَّذِي نَقَلَه غيرُهما: أنَّ بعضَ النُّحَاةِ أجازَه بشرطِ ألَّا يُوقِعَ فِي لَبْسٍ، كَمَا مَثَّلَ الشارحُ. وحكايةُ الخلافِ هو ظاهرُ كلامِ الناظمِ فِي كتابِه «التسهيلِ» (ص٧٤)؛ بل يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ مما يُشِيرُ إِلَيْهِ كلامُه فِي «الألفيَّةِ»؛ لأنَّ ثالثَ مفاعيلِ أَعْلَمَ: هو ثاني مفعولَيْ عَلِمَ، وقد ذُكِرَ اختلافُ النُّحَاةِ فِي ثاني مفعولَي «عَلِمَ» (م).

(٢) في (ك): «ولا».

(٣) من (ص)، (ح).

(٤) يُرِيدُ: لا يُرْفَعُ عَلَى أَنَّهُ نائبُ فاعلٍ إِلَّا واحدٌ مِن المفاعيلِ التي كَانَ الفعلُ ناصبًا لها، وَهوَ مبنيٌّ للمعلومِ (م).

(٥) في (ص)، (ك): «مفعولان».

(٦) في (ص)، (م): «منها».

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).

(٨) من (ص)، (ح).

[ص] [٢٥٥] إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ

[٢٥٦] فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ[1] لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

[ش] (الاشتغالُ): أنْ يَتقدَّمَ اسْمٌ ويَتأخَّرَ عنه فِعْلٌ قدْ عَمِلَ في ضميرِ ذلك الاسم أو في سَبَبِيِّهِ، وهو المُضافُ إلى ضميرِ الاسمِ[2] السابقِ، فمثالُ المُشْتَغِلِ بالضمير: (زيدًا ضَرَبْتُهُ وزَيْدًا مَرَرْتُ به)، ومثالُ المُشْتَغِلِ بالسببيِّ: (زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَه).

وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابق[3]) إلى آخِرِه، والتقديرُ: إنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسم سابقٍ فِعلًا عن ذلك الاسم ينصب[4] المُضْمَرِ لفظًا، نحوُ: (زيدًا[5] ضَرَبْتُهُ)، أو: بنصبِه[6] مَحَلًّا، نحوُ: (زيدًا[7] مَرَرْتُ به)، فكلٌّ واحدٍ مِن (ضَرَبْتُ ومَرَرْتُ) - قد[8] اشْتَغَلَ بضميرِ (زَيْدٍ)، لكنْ (ضَرَبْتُ)[9]: وَصَلَ إلى الضميرِ بنفسِه، و(مَرَرْتُ)[10]: وَصَلَ إليه بحرفِ جرٍّ، فهو مجرورٌ لَفْظًا [٩١/ظ]، و[11] منصوبٌ مَحَلًّا، وكُلٌّ مِن (ضَرَبْتُ ومَرَرْتُ)[12]: لو لم يَشْتَغِلْ

= الثاني: كونُه صالحًا للعملِ فيما قبلَه: بأنْ يَكُونَ فِعلًا مُتَصَرِّفًا، أو اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، فَإِنْ كَانَ حَرْفًا، أو اسمَ فِعْلٍ، أو صفةً مُشَبَّهَةً، أو فِعْلًا جامدًا؛ كفِعْلِ التعجُّبِ - وكلُّ هذه العواملِ لِضَعْفِها لا تَعْمَلُ فيما تَقَدَّمَ عليها - لم يَصِحَّ. **وأمَّا الَّذِي يَجِبُ تَحَقُّقُه فِي المشغولِ بِهِ** - وَهوَ الضَّمِيرُ - فشرطٌ واحدٌ، وهو: ألَّا يَكُونَ أَجْنَبِيًّا من المشغولِ عَنْهُ، فيَصِحُّ أنْ يَكُونَ ضميرُ المشغولِ عنه نحوَ: زَيْدًا ضَرَبْتُه، أو مَرَرْتُ به، ويَصِحُّ أنْ يَكُونَ اسمًا ظاهرًا مضافًا إِلَى ضميرِ المشغولِ عَنْهُ، نحوُ: زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ، أو مَرَرْتُ بِغُلامِه (م).

(١) في (ع): «موافقا».

(٢) في (ص): «ذلك الاسم».

(٣) من (م).

(٤) في (ص)، (م): «بنصب»، وفي (ك): «نصب».

(٥) في (ح): «زيد».

(٦) ليس في (ك).

(٧) في (ح): «زيد».

(٨) من (ص)، (ح).

(٩) في (ع): «ضرب».

(١٠) في (ع): «ومر».

(١١) ليس في (ص)، (ح).

(١٢) في (ع): «ضرب ومر».

بالضميرِ - لَتَسَلَّطَ على زيدٍ كما تَسَلَّطَ على الضميرِ.

فكُنْتَ[١] تقولُ: (زيدًا ضَرَبْتُ)، فتَنْصِبُ (زيدًا)، ويَصِلُ [الفعلُ إليه][٢] بنفسِه؛ كما وَصَلَ إلى ضَمِيرِه، [وتقولُ: (بزيدٍ مَرَرْتُ)، فيَصِلُ الفعلُ إلى زيدٍ بالباءِ كما وَصَلَ إلى ضميرِه][٣]، ويكونُ منصوبًا مَحَلًّا كما كانَ الضميرُ.

وقولُه: (فالسابِقَ انْصِبْهُ...) إلى آخِرِه، معناه: أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ على الهيئةِ المذكورةِ، فيَجُوزُ لكَ نَصْبُ الاسمِ السابقِ، واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في ناصبِه؛ فذَهَبَ الجمهورُ: إلى أنَّ ناصِبَه فعلٌ مُضْمَرٌ وُجُوبًا؛ [لأنَّه لا يُجْمَعُ بينَ المفسَّرِ والمفسِّرِ][٤]، ويكونُ الفعلُ[٥] المضمَرُ مُوافِقًا في المعنى لذلك المُظْهَرِ، وهذا يَشْمَلُ ما وَافَقَ لَفْظًا ومعنى[٦]، نحوُ قَوْلِكَ في: (زيدًا ضَرَبْتُه): إنَّ التقديرَ: (ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُه)، وما وَافَقَ معنًى دونَ لفظٍ؛ كقولِكَ في: (زيدًا مَرَرْتُ به): (إنَّ التقديرَ)[٧]: (جاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ به)، وهذا هو الذي ذَكَرَه المصنِّفُ[٨].

---

(١) في (ك): «وكنت».
(٢) في (م): «إليه الفعل».
(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٤) من (م).
(٥) ليس في (ك).
(٦) من (ص)، (ح). لكن في (ح): بالإبدال.
(٧) ما بين القوسين ليس في (ع).
(٨) اعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ المشغولَ قد يَكُونُ مُتَعَدِّيًا ناصِبًا للمشغولِ بِهِ بلا واسطةٍ، وقد يَكُونُ لازِمًا ناصبًا للمشغولِ بِهِ معنًى، وَهوَ فِي اللفظِ مَجْرُورٌ بحرفِ جرٍّ، **وَعَلَى كلِّ حالٍ**: إمَّا أنْ يَكُونَ المشغولُ بِهِ ضميرَ الاسمِ المتقدِّمِ، وإمَّا أنْ يَكُونَ سببيَّه، فهذه أربعةُ أحوالٍ؛ فيَكُونُ تقديرُ العَامِلِ فِي الاسمِ المتقدِّمِ المشغولِ عنه مِن لفظِ العَامِلِ المشغولِ ومعناه فِي صورةٍ واحدةٍ، وَهِيَ أنْ يَجْتَمِعَ فِي العَامِلِ المشغولِ شيئانِ، هُمَا - كونُه مُتَعَدِّيًا بنفسِه، وكونُه ناصبًا لضميرِ الاسمِ المتقدِّمِ - نحوُ قولِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُه. ويَكُونُ تقديرُ العَامِلِ فِي الاسمِ المتقدِّمِ المشغولِ عنه من معنى العَامِلِ المشغولِ دونَ لفظِه، فِي **ثلاثِ صُوَرٍ**:
الأُولَى: أنْ يَكُونَ العاملُ فِي المشغولِ بِهِ لازمًا، والمشغولُ بِهِ ضميرَ الاسمِ =

أحوال الفعل المشغول

أحوال العامل من المشغول به

[ص] [٢٥٧] وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، كَـ(إِنْ، وَحَيْثُمَا)

[ش] ذَكَرَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ مَسَائِلَ هذا البابِ على خَمسةِ أقسامٍ: أحدُها: ما يَجِبُ فيه النصبُ. والثاني: ما يَجِبُ فيه الرفعُ. والثالثُ: ما يَجُوزُ فيه [الرفع والنصب. (والمختار: النصب)(١)](٢). والرابعُ: ما يَجُوزُ فيه الأمران(٣)، [والمختار الرفع](٤). والخامس: ما يَجُوزُ فيه الأمرانِ على السَّوَاءِ.

فأشارَ(٥) المصنِّفُ إلى القِسْمِ الأوَّلِ؛ بقولِهِ: (والنَّصْبُ حَتْمٌ...) إلى آخرِهِ، ومعناه: أنه يَجِبُ نصبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ (بعدَ أداةٍ لا يَلِيها إلَّا الفعلُ)(٦)، كأدواتِ الشرطِ(٧)، نحوُ: (إِنْ وحَيْثُمَا)، فتقولُ(٨): (إنْ زيدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ، وحَيْثُمَا زَيْدًا تَلْقَهُ(٩) فأَكْرِمْهُ)، فيَجِبُ نصبُ (زيدًا)

---

(١) العبارة فيما بين القوسين في (ص)، (ح): «والنصب مختار».
(٢) ما بين المعكوفين في (م): «الأمرانِ، والنصبُ أَرْجَحُ».
(٣) في (ك): «أمران». (٤) في (م): «والرفعُ أرجحُ».
(٥) في (ك): «وأشار».
(٦) العبارة في (ك): «بعد الاستفهام».
(٧) الأدواتُ التي تَخْتَصُّ بالفِعْلِ أربعةُ أنواعٍ:
الأَوَّلُ: أدواتُ الشرطِ؛ كإِنْ، وحَيْثُمَا، نحوُ مَا مَثَّلَ بِهِ الشارِحُ، واعْلَمْ أنَّ الاشتغالَ إنما يَقَعُ بعدَ أداةِ الشرطِ فِي ضرورةِ الشعرِ، فأمَّا فِي النَّثْرِ فلا يَقَعُ الاشْتِغَالُ إلَّا بعدَ أداتيْنِ منها: الأُولَى (إنْ) بشرطِ أنْ يَكُونَ الفعلُ المشغولُ مَاضيًا، نحوُ: إنْ زَيْدًا لَقِيتَه فأَكْرِمْهُ، والثانيةُ (إذَا) مُطلقًا، نحوُ: إذا زَيْدًا لَقِيتَه - أو تَلْقَاهُ - فأَكْرِمْه.
النوعُ الثاني: أَدَوَاتُ التحضيضِ، نحوُ: هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَه.
النوعُ الثالثُ: أدواتُ العرضِ، نحوُ: أَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَه.
النوعُ الرابعُ: أدواتُ الاستفهامِ غيرَ الهمزةِ، نحوُ: هل زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ؟
فأمَّا الهمزةُ فلا تَخْتَصُّ بالفِعْلِ؛ بل يجوزُ أنْ تَدْخُلَ عَلَى الأسماءِ - كَمَا يجوزُ أنْ تَدْخُلَ عَلَى الأفعالِ، وَإِنْ كَانَ دُخُولُها عَلَى الأفعالِ أكثرَ.
(٨) في (ك): «تقول». (٩) في (ص)، (ح): «تلقاه».

تقديرُه: (إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ)(١)](٢). واللهُ أعلَمُ.

[ص] [٢٥٨] وإنْ تَلَا السابقُ ما بالابْتِدَا يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

[٢٥٩] كذا إذا الفِعْلُ تَلَا ما لم يَرِدْ ما قبلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

وجوب رفع المشغول عنه

[ش] أشارَ بهذيْنِ(٣) البيتيْنِ إلى القِسْمِ الثاني، وهو ما يَجِبُ فيه الرفعُ(٤)، فيَجِبُ رفعُ الاسمِ المشتغَلِ(٥) عنه إذا وَقَعَ بعدَ أداةٍ تَخْتَصُّ

= فأمَّا البَصْرِيُّونَ: فلا يُسَلِّمُونَ أوَّلًا روايةَ الرَّفْعِ، ثمَّ يقولونَ: إنْ صَحَّتْ هذه الروايةُ - فإنَّها لا تَدُلُّ عَلَى جوازِ وُقُوعِ الجُمَلِ الاسميَّةِ بعدَ أداةِ الشرطِ، ولا تَدُلُّ عَلَى جوازِ تَقَدُّمِ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ؛ لأنَّ واحدًا من هذيْنِ الوجهيْنِ غيرُ مُتَعَيِّنٍ فِي إعرابِ الاسمِ المرفوعِ بعدَ أداةِ الشرطِ؛ بل هَذَا الاسمُ فَاعِلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه الفعلُ المذكورُ بعدَه، ويُقَدَّرُ المحذوفُ من لفظِ المذكورِ إنْ كَانَ الَّذِي بعدَه قد رَفَعَ الضميرَ عَلَى الفاعليَّةِ، ومِن معنى الفِعْلِ المتأخِّرِ إنْ كَانَ قد نَصَبَ ضميرَ الاسمِ كَمَا فِي هَذَا البيتِ المستشهَدِ به، ومِن الأوَّلِ قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وهذا هو الراجِحُ، وَهوَ الَّذِي قَدَّرَهُ الشارحُ بعدَ إنشادِ البيتِ، ثمَّ ارْجِعْ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بابِ الفَاعِلِ (م).

(١) هَذَا التقديرُ هو تقديرُ البَصْرِيِّينَ، ولا يَتَّفِقُ ذِكْرُه هنا بهذا الشَّكْلِ معَ مَا ذَكَرَه الشارحُ قبلَ إنشادِهِ البيتَ، ولو أنَّهُ قالَ: (وتَقْدِيرُهُ عندَ البَصْرِيِّينَ: إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ) - لاستقامَ الكلامُ (م).

(٢) ما بين المعكوفين من (م).

(٣) في (س)، (ك): «في هذين».

(٤) للمؤلِّفِينَ اختلافٌ فِي اعتبارِ هَذَا القِسْمِ برُمَّتِهِ مِن بابِ الاشتغالِ، فابنُ الحاجِبِ: لم يَذْكُرْه أصْلًا، وابنُ هِشام: يَنُصُّ عَلَى أنَّهُ ليسَ مِن بابِ الاشتغالِ، ولا يَصْدُقُ ضابطُه عليه؛ وَذَلِكَ لأننا اشْتَرَطْنَا فِي ضابطِ الاشتغالِ: أنَّ العَامِلَ فِي المشغولِ بِهِ لو تَفَرَّغَ مِن الضَّمِيرِ وسُلِّطَ عَلَى الاسمِ السابقِ المشغولِ عنه لعَمِلَ فيه (انْظُرْ: كلامَ الشارحِ فِي ص١٣٠).

وفي هَذَا القِسْمِ لا يَتِمُّ ذلك؛ أَلَا تَرَى أنَّ نحوَ قولِكَ: (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عَمْرٌو)، لو حَذَفْتَ الضميرَ لم يَعْمَلْ (يَضْرِبُ) فِي (زيدٌ) المتقدِّمِ؛ لأنَّ المتقدِّمَ مرفوعٌ، والمتأخِّرَ يَطْلُبُ منصوبًا لا مرفوعًا، ولأنَّ الفعلَ المتأخِّرَ لَا يَصِحُّ أنْ يَقَعَ بعدَ (إذا)، ومِن الناسِ مَن عَدَّهُ من بابِ الاشتغالِ غيرَ مُكْتَرِثٍ بهذا الضابطِ، والحقُّ هو الأوَّلُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاه (م).

(٥) في (ك): «المشغل».

٢ ٣ ٢
٤٣١ ٥٢٧ ٤٤٢

بالابتداءِ، كإذا (التي لِلْمُفَاجَأَةِ)[١]، فتقولُ: (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو): برفْعِ (زيدٌ)، ولا يَجُوزُ نَصْبُه؛ لأنَّ (إذا) هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ؛ لا ظاهرًا ولا مُقَدَّرًا.

وكذلك[٢] يَجِبُ رَفْعُ الاسم السابقِ إذا وَلِيَ الفعلَ المشتغِلَ بالضميرِ ـ أداةٌ لا يَعْمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها؛ كأدواتِ الشرطِ والاستفهام، و(ما) النافيةِ، نحوُ: (زيدٌ إنْ لَقِيتَهُ فأَكْرِمْه، وزيدٌ هل تَضْرِبُه؟ وزيدٌ ما لَقِيتَه)، فيَجِبُ رَفْعُ (زيدٌ) في هذه الأمثلةِ ونحوِها[٣]، ولا يَجُوزُ نَصْبُه؛ لأنَّ ما لا يَصْلُحُ أنْ يَعْمَلَ فيما قبلَه: لا يَصْلُحُ أنْ يُفَسِّرَ عاملًا فيما قبلَه، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (كذا إذا الفِعْلُ تلا[٤]) إلى آخرِه.

---

(١) في (ك): «الفجائية». (٢) في (ص): «ولذلك».

(٣) الأشياءُ التي لا يَعْمَلُ مَا بعدَها فيما قبلَها عَشَرَةُ أنواعٍ:

الأَوَّلُ: أدواتُ الشرطِ جَمِيعُها، نحوُ: زَيْدٌ إنْ لَقِيتَه فأكْرِمْهُ، وزَيْدٌ حيثُما تَلْقَه فأكْرِمْهُ.

الثاني: أدواتُ الاستفهامِ جميعُها، نحوُ: زيدٌ هل أكْرَمْتَه؟ وعليٌّ أَسَلَّمْتَ عليه؟

الثالثُ: أدواتُ التحضيضِ جَمِيعُها، نحوُ: زَيْدٌ هَلَّا أكْرَمْتَه، وخالدٌ ألا تَزُورُ.

الرابعُ: أدواتُ العَرْضِ جَمِيعُها، نحوُ: زَيْدٌ ألا تُكْرِمُه، وبكرٌ أَمَا تُجِيبُه.

الخامِسُ: لامُ الابتداءِ، نحوُ: زيدٌ لأنَا قد ضَرَبْتُه، وخالدٌ لأنا أُحِبُّه حُبًّا جَمًّا.

السادسُ: (كم) الخبريَّةُ، نحوُ: زيدٌ كم ضَرَبْتُه، وإبراهيمُ كم نَصَحْتُ له.

السابعُ: الحروفُ الناسخةُ، نحوُ: زَيْدٌ إنِّي ضَرَبْتُه، وبكرٌ كأنه السيفُ مَضَاءَ عَزِيمَةٍ.

الثامنُ: الأسماءُ الموصولةُ، نحوُ: زيدٌ الَّذِي تَضْرِبُه، وهندٌ التي رأيتَها.

التاسعُ: الأسماءُ الموصوفةُ بالعَامِلِ المشغولِ، نحوُ: زيدٌ رجلٌ ضَرَبْتُه.

العاشرُ: بعضُ حروفِ النفيِ، وَهِيَ (ما) مُطْلَقًا، نحوُ: زيدٌ رجلٌ مَا ضَرَبْتُه، و(لا) بشرطِ أنْ تَقَعَ فِي جوابِ قَسَم، نحوُ: زيدٌ واللهِ لا أَضْرِبُه، فَإنْ كَانَ حرفُ النفيِ غيرَ (ما) و(لا)، نحوُ: زَيْدٌ لَم أَضْرِبْه ـ أو كَانَ حرفُ النفيِ هو (لا)، وليسَ فِي جوابِ القَسَمِ، نحوُ: زيدٌ لا أَضْرِبُه ـ فإنَّه يَتَرَجَّحُ الرفعُ ولا يَجِبُ؛ لأنَّها حينَئذٍ لا تَفْصِلُ مَا بعدَها عمَّا قبلَها (م).

(٤) من (ح)، (م).

الأشياء التي لا تعمل ما بعدها فيما قبلها

أي: كذلك يَجِبُ رفعُ الاسم السابقِ إذا تلا[١] الفعلُ شيئًا لا يَرِدُ ما قبلَه معمولًا لِمَا بَعْدَهُ، ومَن أَجازَ عَمَلَ ما بعدَ هذه الأدواتِ فيما قبلَها فقالَ: (زيدًا ما لَقِيتُ): أجازَ النصبَ معَ الضميرِ بعاملٍ[٢] مُقَدَّرٍ، فيقولُ[٣]: (زيدًا ما لَقِيتُه).

[ص] [٢٦٠] واخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وبعدَ مَا إِيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

[٢٦١] وبعدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

[ش] هذا هو[٤] القِسْمُ الثالِثُ، وهو: ما يُخْتارُ فيه النصبُ.

وذلك إذا وَقَعَ بعدَ الاسم فعلٌ دالٌّ[٥] على طَلَبٍ؛ كالأمرِ والنهيِ والدعاءِ، نحوُ: (زيدًا اضْرِبْهُ، وزَيْدًا لا تَضْرِبْه، وزيدًا رَحِمَهُ اللهُ)، فيَجُوزُ رفعُ (زيدٍ) و[٦] نَصْبُه، والمختارُ: نصبُه[٧][٨].

وكذلك يُخْتارُ النصبُ إذا وَقَعَ الاسمُ بعدَ أداةٍ يَغْلِبُ أنْ يَلِيَها الفعلُ[٩]؛

(١) في (ص)، (ح): «ولي».
(٢) في (ص): «بعامله».
(٣) بالوجهين في (ص). وفي (ع): «فتقول».
(٤) ليس في (ص).
(٥) في (ص): «دل».
(٦) في (ك): «أو».
(٧) في (م): «النصب».
(٨) إنما اخْتِيرَ نصبُ الاسم المشغولِ عنه إذا كَانَ الفعلُ المشغولُ طَلَبِيًّا - مَعَ أنَّ الجمهورَ يُجيزُونَ الإخبارَ عن المُبْتَدأ بالجُمْلَةِ الطلبيَّةِ - لأنَّ الإخبارَ بها خلافُ الأصلِ؛ لكوْنِها لا تَحْتمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ، ولأن ذلك موضعُ اختلافٍ، ولا شكَّ أنَّ التخريجَ عَلَى صورةٍ مُجْمَعٍ عليها أَوْلَى من التخريجِ عَلَى صورةٍ مُخْتَلَفٍ فيها. (م)
(٩) الأدواتُ التي يَغْلِبُ وُقوعُ الفِعْلِ بعدَها أربعةٌ:
الأُولى: همزةُ الاستفهامِ.
الثانيةُ: (ما) النافيةُ، ففي نحوِ: (ما زَيْدًا لَقِيتُه) يَتَرَجَّحُ النصبُ.
الثالثةُ: (لا) النافيةُ، ففي نحوِ: (لا زَيْدًا ضَرَبْتُه ولا عَمْرًا)، يَتَرَجَّحُ النصبُ.
الرابعةُ: (إنِ) النافيةُ، ففي نحوِ: (إنْ زَيْدًا ضَرَبْتُه)؛ بمعنى مَا زَيدًا ضَرَبْتُه، يَتَرَجَّحُ النصبُ أيْضًا (م).

كهمزةِ الاستفهامِ، فتقول⁽١⁾: (أزيدًا ضَرَبْتَه)؛ بالنصبِ والرفعِ، والمُختارُ: النصبُ، وكذلك يُخْتارُ النصبُ إذا وَقَعَ الاسمُ المُشْتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ فعليَّةٌ، ولم يُفْصَلْ بينَ العاطِفِ والاسم، نحوُ: (قامَ زيدٌ وعَمْرًا أَكْرَمْتُه)، فيَجُوزُ رفعُ (عمرٌو) ونَصْبُه، والمُختارُ: النصبُ؛ لِتُعْطَفَ⁽٢⁾ جملةٌ فعليَّةٌ على جملةٍ فعليَّةٍ، فلو فُصِلَ بينَ العاطفِ والاسم - كانَ الاسمُ كما لو لم يَتَقَدَّمْهُ شيءٌ، نحوُ: (قامَ زيدٌ. وأما عمرٌو فَأَكْرَمْتُه)، فيَجُوزُ رَفْعُ (عَمْرٌو) ونصبُه، والمختارُ: الرفعُ - كما⁽٣⁾ سيأتي، وتقولُ: (قامَ زيدٌ وأما عمرًا فأكرِمْه⁽٤⁾)، فيُخْتارُ النصبُ⁽٥⁾ - كما تَقَدَّمَ؛ لأنَّه وَقَعَ قبلَ فِعْلٍ دالٍّ على طَلَبٍ⁽٦⁾. [والله ﷻ أعلم]⁽٧⁾.

[ص] [٢٦٢] وإنْ تَلَا المَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

جواز الرفع والنصب على حدٍّ سواء

أَشَارَ بقولِهِ: (فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا) إلى جوازِ الأمرينِ على السَّواءِ، وهو⁽٨⁾ الذي تَقَدَّمَ: أنه⁽٩⁾ القِسْمُ الخامِسُ. وضَبَطَ النَّحويُّونَ ذلك: بأنه إذا وَقَعَ الاسمُ المشتغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْه⁽١٠⁾ جملةٌ ذاتُ وجهيْنِ؛ [جازَ الرفعُ والنصبُ على السواءِ، وفَسَّرُوا الجملةَ ذاتَ الوجهيْنِ]⁽١١⁾: بأنها جملةٌ صَدْرُها اسمٌ، وعَجُزُها فِعْلٌ، نحوُ: (زيدٌ قامَ، وعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ)، فيَجُوزُ رَفْعُ (عمرٍو) مراعاةً للصدرِ، ونصبُه مراعاةً للعَجُزِ. [والله تعالى أعلم]⁽١٢⁾.

[ص] [٢٦٣] والرَّفْعُ في غَيْرِ الذي مَرَّ رَجَحْ ... فما أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

جواز الوجهين والرفع أرجح

[ش] هذا هو⁽١٣⁾ (الذي تَقَدَّمَ أنه)⁽١٤⁾ القِسْمُ الرابِعُ، وهو: ما يَجُوزُ فيه

---

(١) في (م): «نحو».
(٢) في (ص)، (ح): «ليعطف».
(٣) في (س)، (ع)، (ك): «على ما».
(٤) في (ص)، (ع): «فأكرمته».
(٥) في (س)، (ع)، (ك): «نصب عمرو».
(٦) في (ك): «الطلب».
(٧) من (ح).
(٨) في (م): «وهذا هو».
(٩) في (ك): «أنه هو».
(١٠) في (ص): «تقدمه».
(١١) ليس في (ص).
(١٢) من (ص)، (ح).
(١٣) في (ص): «هو القسم».
(١٤) ليس في (ح).

الأمرانِ، ويُخْتَارُ الرفعُ، وذلك[١] كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معَه ما يُوجِبُ نَصْبَه، ولا ما يُوجِبُ رَفْعَه، ولا ما يُرَجِّحُ نَصْبَه، ولا ما (يَجُوزُ فيه الأمرانِ)[٢] على السواءِ، وذلك نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُه)، فيَجُوزُ رفعُ (زيدٍ) ونصبُه، والمختارُ: رَفْعُه؛ لأنَّ عدمَ الإضمارِ أَرْجَحُ مِن الإضمارِ، وزعَمَ بعضُهم: أنه لا يَجُوزُ النصبُ؛ لِمَا فيه مِن كُلْفَةِ الإضمارِ. وليسَ بشيءٍ؛ فقد نقَلَه سِيبَوَيْهِ[٣] - رحمه الله تعالى - وغيرُه من أئِمَّةِ العربيَّةِ (عن العرب)[٤]، وهو كثيرٌ، وأَنْشَدَ أبو السَّعَادَاتِ ابنُ الشَّجَرِيِّ في «أَمَالِيهِ»[٥] - على النصبِ - قولَه[٦]:

١٥٨ - فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا　　غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ[٧]

ومنه قولُه تعالى: (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) [الرعد: ٢٣]؛ بكسرِ تاءِ[٨] (جَنَّاتِ).

[ص][٢٦٤] **وفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ　　أو بإضافةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي**

[ش] يعني: أنه لا فَرْقَ في الأحوالِ الخَمْسَةِ[٩] السابقةِ؛ بينَ أنْ يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعلِ المشغولِ به، نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُه)، أو يُفْصَلَ[١٠] منه

---

(١) في (ك): «وهو».
(٢) في (ح)، (ك)، (م): «يُجوّز فيه الأمرين».
(٣) «الكتاب» (١/١٤٦).　　(٤) من (ص)، (ح).
(٥) «الأمالي» (ص١٧٣).
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٩٨٦): «قائله: هو علقمة، وذكر في «الحماسة البصرية»: أن قائله امرأة من بلحارث بن كعب».
(٧) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ)**؛ حَيْثُ نصَبَ الاسمَ السابقَ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(فَارِسًا)** المُشْتَغَلُ عَنْهُ، بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ المذكورُ بعدَه، ولا مُرَجِّحَ للنصبِ فِي هَذَا الموضعِ ولا مُوجِبَ له، فلَمَّا نَصَبَ **(فارسًا)**؛ معَ خُلُوِّ الكلامِ مِمَّا يُوجِبُ النصبَ أو يُرَجِّحُه - دَلَّ عَلَى أنَّ النصبَ حينَئذٍ جائزٌ، وليسَ مُمْتَنِعًا (م).
(٨) ليس في (ص)، (ك)، (ع).
(٩) في (ص)، (ح): «الخمس». وهو وجه جائز، والحال تذكر وتؤنث.
(١٠) في (س)، (م): «ينفصل».

بحرفِ جرٍّ، نحوُ: (زَيْدٌ مَرَرْتُ به)، أو بإضافةٍ، نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَه، [أو غُلامَ صاحِبِه][١]، أو مَرَرْتُ بغلامِه، [أو بغلامِ صاحِبِه][٢]، فيَجِبُ النصبُ في نحوِ: (إنْ زَيْدًا مَرَرْتَ بِهِ أَكْرَمَكَ)، كما يَجِبُ في (إنْ زيدًا لَقِيتَه أَكْرَمَكَ).

وكذلك يَجِبُ الرفعُ في (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عمرٌو)، ويُخْتَارُ النصبُ في (أزيدًا مَرَرْتُ به)، [ويُخْتَارُ الرفعُ في (زيدٌ مَرَرْتَ به)][٣]، ويَجُوزُ الأمرانِ على السواءِ في (زيدٌ قامَ وعمرٌو مَرَرْتُ به) [٩٤/و]، [وكذلك الحُكْمُ في (زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَه، أو مَرَرْتُ بغلامِه). والله أعلم][٤].

[ص] [٢٦٥] وسَوِّ في ذا البابِ وَصْفًا ذا عَمَلْ بالفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلْ

الوصف العامل كالفعل في هذا الباب

[ش] يعني: أنَّ الوصفَ العاملَ في هذا البابِ يَجْرِي مَجْرَى الفعلِ فيما تَقَدَّمَ، والمرادُ بالوصفِ: العاملِ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ.

واحْتَرَزَ بـ(الوصف): ممَّا[٥] يَعْمَلُ عملَ الفِعْلِ وليسَ بوصفٍ، كاسمِ الفِعْلِ، نحوُ: (زَيْدٌ دَرَاكِهِ) فلا يَجُوزُ نصبُ (زيدٍ)؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تَعْمَلُ فيما قبلَها، فلا تُفَسِّرُ عاملًا فيه.

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (ذا عَمَلْ): من الوصفِ الذي لا يَعْمَلُ؛ كاسمِ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى الماضِي، نحوُ: (زيدٌ أنا ضاربُه أَمْسِ)، فلا يَجُوزُ نصبُ (زيدٍ)؛ لأنَّ ما لا يَعْمَلُ لا يُفَسِّرُ عاملًا.

ومثالُ الوصفِ العاملِ: (زيدٌ أنا ضَارِبُه الآنَ أو غدًا، والدِّرْهَمُ أنتَ مُعْطَاهُ)، فيَجُوزُ نصبُ (زيدٌ والدرهمُ) ورَفْعُهما، كما كانَ يَجُوزُ ذلك مَعَ الفعلِ.

---

(١) من (م).
(٢) من (م).
(٣) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ك).
(٥) رسمت في (ك): «عن ما».

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (إنْ لم يَكُ مانِعٌ حَصَلْ): ممَّا[1] إذا دَخَلَ على الوصفِ مانعٌ يَمْنَعُه مِن العملِ فيما قبلَه؛ كما إذا دَخَلَتْ عليه الألِفُ واللامُ، نحوُ: (زيدٌ أنا الضَّارِبُه)، فلا يَجُوزُ نصبُ (زَيْدٍ)؛ لأنَّ ما بعدَ الألِفِ واللامِ لا يَعْمَلُ فيما قبلَهما، فلا يُفَسِّرُ عاملًا فيه. واللهُ تعالى أَعْلَمُ[2].

[ص] [٢٦٦] وعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ

[ش] تَقَدَّمَ: أنه لا فرقَ في هذا البابِ بينَ ما اتَّصَلَ فيه الضميرُ بالفعلِ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُه)، وبينَ ما فُصِلَ[3] بحرفِ جرٍّ، نحوُ: (زيدًا مَرَرْتُ به)، أو بإضافةٍ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَهُ).

وذَكَرَ في هذا البيتِ: أنَّ المُلابَسَةَ بالتابعِ [٩٤/ظ] كالمُلابَسَةِ بالسَّبَبِيِّ، ومعناه: أنه إذا عَمِلَ الفعلُ في أَجْنَبِيٍّ وأُتْبِعَ بما اشْتَمَلَ على

(١) في (ح)، (م): «عما».

(٢) تلخيصُ مَا أشارَ إِلَيْهِ الناظمُ والشارحُ: أنَّ العَامِلَ المشغولَ إذا لم يَكُنْ فِعْلًا اشْتُرِطَ فيه **ثلاثةُ شُرُوطٍ**:

الأولُ: أنْ يَكُونَ وصفًا، وَذَلِكَ يَشْمَلُ اسمَ الفَاعِلِ واسمَ المفعولِ وأمثلةَ المبالغةِ، ويَخْرُجُ بِهِ اسمُ الفِعْلِ والمصدرُ، فإنَّ واحدًا منهما لا يُسَمَّى وَصْفًا.

الثاني: أنْ يَكُونَ هَذَا الوصفُ عَامِلًا النصبَ عَلَى المفعوليَّةِ باطِّرَادٍ، فَإِنْ لم يَكُنْ بهذه المنزلةِ لم يَصِحَّ، وَذَلِكَ كاسمِ الفَاعِلِ بمعنى الماضي والصفةِ المشبَّهَةِ واسمِ التفضيلِ.

الثالث: ألَّا يُوجَدَ مانِعٌ، فَإِنْ وُجِدَ مَا يَمْنَعُ مِن عَمَلِ الوصفِ فيما قبلَه لم يَصِحَّ فِي الاسم السابقِ نَصْبُه عَلَى الاشتغالِ، ومن الموانعِ: كونُ الوصفِ اسمَ فاعلٍ مُقْتَرِنًا بألْ؛ لأنَّ (ألِ) الداخلةَ عَلَى اسمِ الفَاعِلِ موصولةٌ، وقد عَرَفْتَ: أنَّ الموصولاتِ تَقْطَعُ مَا بعدَها عمَّا قَبْلَها.

فيَكُونُ العاملُ غيرَ الفِعْلِ فِي هَذَا البابِ مُنْحَصِرًا فِي ثلاثةِ أشياءَ: اسمِ الفَاعِلِ، واسمِ المفعولِ، وأمثلةِ المبالغةِ، بشرطِ أنْ يَكُونَ كلٌّ واحدٍ مِنها بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، وألَّا يَقْتَرِنَ بـ(ألْ) (م).

(٣) في (م): «انفصل».

تنزيل الأجنبي منزلة السببي

ما يشترط في العامل المشغول إذا لم يكن فعلًا

ضميرِ الاسمِ السابقِ مِن صفةٍ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّه)، أو عطفِ بيانٍ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَبَاهُ)، أو: معطوفٍ بالواوِ خاصَّةً، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا (و[1]أخَاهُ)[2] - حَصَلَتِ المُلابسةُ بذلك، كما تَحْصُلُ بنفسِ السببِيِّ[3]، فيُنزَّلُ (زيدًا ضَرَبْتُ رجلًا يُحِبُّه) مَنْزِلَةَ (زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَه)، وكذلك الباقي.

وحَاصِلُه: أنَّ الأجنبيَّ إذا أُتبِعَ بما فيه ضميرُ الاسمِ السابقِ - جَرَى مَجْرَى السببِيِّ. واللهُ أَعْلَمُ[4][5].

---

(١) ليس في (ص).

(٢) في (ح): «أباه».

(٣) في (ص): «السبب»، في الموضعين.

(٤) هٰهنا شيئانِ أُحِبُّ أنْ أُنبِّهَكَ إليهما، وأُبيِّنَ لك شَأْنَهُما:
الأمرُ الأوَّلُ: أنَّ المؤلِّفَ ذَكَرَ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ الارتباطُ بينَ الاسمِ المتقدِّمِ الَّذِي هو المشغولُ عنه والفِعْلِ الَّذِي هو المشغولُ ثلاثةٌ من التوابعِ، وَهِيَ: النَّعتُ وعطفُ البيانِ والعطفُ بالواوِ، وأَهْمَلَ اثنينِ، وهما التوكيدُ والبَدَلُ، وسِرُّ ذلك أنَّ البَدَلَ لا يَجِيءُ فِي معمولِ الفِعْلِ المشغولِ أصلًا، وأما التوكيدُ: فاللفظيُّ منه: لا يَتَّصِلُ بضميرٍ، والمعنويُّ: يَكُونُ الضَّمِيرُ المتَّصِلُ بِهِ راجعًا إِلَى المؤكَّدِ، لا إِلَى الاسم المتقدِّمِ، فلو قُلْتَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ خَالِدًا نفسَه): لم يَكُنْ ثَمَّةَ رابطٌ بينَ زيدٍ والفِعْلِ الَّذِي بَعدَه؛ لأنَّ الهاءَ فِي (نفسِه) تعودُ إِلَى (خالدٍ)، لا إِلَى (زيدٍ) الواقعِ فِي أوَّلِ الكلامِ.
والأمرُ الثاني: أنَّ هناكَ مِن الروابطِ مَا أَغْفَلَه الشارحُ، ومنها: صِلَةُ الاسمِ الشاغلِ للفعلِ، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُ الَّذِي يَكْرَهُه)، ومنها: صفةُ أو صلةُ اسمٍ معطوفٍ عَلَى الشاغلِ، نحوُ قولِكَ: (خالدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا ورَجُلًا يُحِبُّه)، أو: (خالدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا والذي يُحِبُّه)؛ أي: الَّذِي يُحِبُّ خَالِدًا (م).

(٥) ليس في (س)، (ك).

ما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم والفعل

روابط لم يذكرها الشارح

تَعَدِّي الفعلِ ولُزُومُه

[ص][٢٦٧] علامةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوُ (عَمِلْ)

[ش] يَنْقَسِمُ الفعلُ إلى مُتَعَدٍّ[١] ولازم؛ فالمُتَعَدِّي: هو الذي يَصِلُ إلى مفعولِه بغيرِ حرفِ جرٍّ، [نحوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا][٢]، واللازمُ: ما ليسَ كذلكَ، وهو: ما لا[٣] يَصِلُ إلى مفعولِه إلا بحرفِ جرٍّ[٤]، نحوُ:

علامة الفعل المتعدى

---

(١) في (ك): «متعدي». (٢) من (م).

(٣) من (م).

(٤) أَكْثَرُ النُّحاةِ عَلَى أنَّ الفِعْلَ مِن حَيْثُ التعدِّي واللزومُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: المُتَعَدِّي، واللازمُ، ولا ثالثَ لهما، وعبارةُ الناظِمِ والشارحِ: تَدُلُّ عَلَى أنهما يذهبانِ هَذَا المذهَبَ، أَلَا تَرَى أنَّ الناظِمَ يقولُ: **(ولازِمٌ غيرُ المُعَدَّى)**، والشارحَ يقولُ: **(واللازِمُ مَا ليسَ كذلك)**، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أنَّ كلَّ فِعْلٍ ليسَ بِمُتَعَدٍّ فهو لازِمٌ، فيَدُلُّ عَلَى انْحِصَارِ التقسيمِ فِي القِسْمَيْنِ.

ومن العلماءِ مَن ذَهَبَ إِلَى أنَّ الفِعْلَ من هذه الجِهَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأَوَّلُ: المُتَعَدِّي.

والثاني: اللازِمُ.

والثالِثُ: مَا ليسَ بِمُتَعَدٍّ ولا لازِمٍ، وجَعَلُوا من هَذَا القِسْمِ الثالِثِ الأخيرِ (كانَ وأَخَوَاتِها)؛ لأَنَّها لا تَنْصِبُ المفعولَ بِهِ ولا تَتَعَدَّى إِلَيْهِ بحرفِ الجرِّ، كَمَا مَثَّلُوا له ببعضِ الأفعالِ التي وَرَدَتْ تارةً متعدِّيَةً إِلَى المفعولِ بِهِ بنَفْسِها، وتَارَةً أُخْرَى مُتَعَدِّيَةً إِلَيْهِ بحرفِ الجرِّ، نحوُ: شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ له، ونَصَحْتُه ونَصَحْتُ له، وَمَا أَشْبَهَهُما.

وقد يقالُ: إنَّ (كانَ) لَيْسَتْ خارِجَةً عن القسمينِ؛ بل هِيَ مُتَعَدِّيَةٌ، وهذا جوابٌ بتحريرِ معنى كلِّ قِسْمٍ، وحِينَئِذٍ يَكُونُ المرادُ من المفعولِ بِهِ هو أو مَا أَشْبَهَه؛ كخبرِ كانَ، أو يَكُونُ الجوابُ بتحريرِ مَوْضِعِ التقسيمِ، وَعَلَى هَذَا يقالُ: إنَّ المُقَسَّمَ هو الأفعالُ التامَّةُ، فلَيْسَتْ (كانَ) وأَخَوَاتُها من مَوْضِعِ التقسيمِ حتى يَلْزَمَ دُخُولُها فِي أحدِ القِسْمَيْنِ، كَمَا أَنَّهُ قد يقالُ: إنَّ نَحْوَ: (شَكَرْتُه وشَكَرْتُ له) لم تَخْرُجْ عن أحدِ القِسْمَيْنِ؛ بل هِيَ إما مُتَعَدِّيَةٌ، وحرفُ الجرِّ فِي (شَكَرْتُ له) زائدٌ، =

أقسام الفعل من حيث التعدي واللزوم

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

(مَرَرْتُ بزَيْدٍ)، أو لا مفعولَ له، نحوُ: (قامَ زيدٌ). ويُسَمَّى ما يَصِلُ إلى مفعولِه بنفسِه فِعْلًا مُتَعدِّيًا وواقِعًا ومُجاوِزًا، وما ليسَ كذلك: يُسَمَّى لازمًا وقاصرًا وغيرَ مُتَعدٍّ، [ويُسَمَّى مُتَعدِّيًا][1] بحرفِ جرٍّ.

وعلامةُ الفِعْلِ المُتَعدِّي: أنْ تَتَّصِلَ[2] به (هاءٌ) تَعُودُ[3] على غيرِ المصدرِ، وهي: (هاءُ) المفعولِ به، نحوُ: البابُ عَمِلْتُه[4].

واحْتَرَزَ بهاءِ غيرِ المصدرِ من هاءِ المصدرِ؛ فإنَّها تَتَّصِلُ بالمتعدِّي واللازِمِ، فلا تَدُلُّ[5] على تَعَدِّي الفعلِ، فمثالُ المتَّصِلَةِ بالمتعدِّي: (الضَّرْبُ[6] ضَرَبْتُهُ زَيْدًا)؛ أي: ضَرَبْتُ الضربَ زَيْدًا، ومثالُ المُتَّصِلَةِ [٩٥/و] باللازِمِ: (القيامُ[7] قُمْتُهُ)؛ أي: قُمْتُ القيامَ. [واللهُ تعالى أعلم][8].

[ص] [٢٦٨] فانْصِبْ بِهِ مفعولَه إنْ لم يَنُبْ عن فاعِلٍ، نَحْوُ (تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ)

حكم الفعل المتعدى

[ش] شأنُ الفعلِ المتعدِّي أنْ يَنْصِبَ مفعولَه؛ إنْ لم يَنُبْ عن فاعلِه، نحوُ: (تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ)، فإنْ[9] نابَ عنه وَجَبَ رَفْعُهُ ـ كما تَقَدَّمَ، نحوُ: (تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ).

وقد يُرْفَعُ المفعولُ به[10] ويُنْصَبُ الفاعلُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ؛ كقولِهم: (خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ)، ولا يَنْقَاسُ على[11] ذلك؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السماعِ[12].

= أو لازِمةٌ، ونَصْبُها للمفعولِ بِهِ فِي (شَكَرْتُه) عَلَى نَزْعِ الخافِضِ (م).

(١) في (س)، (ك)، (ع): «ومتعديًا». (٢) في (س)، (ك)، (ع): «يتصل».

(٣) في (ع): «يعود».

(٤) في (ع)، (م): «أغلقته». وهو أجود من حيث المعنى، لكنّ المثال لا يعترض.

(٥) في (س): «يدل». (٦) من (ع)، (م).

(٧) ليس في (س)، (ص)، (ح). (٨) من (ص)، (ح).

(٩) في (ص)، (ح): «وإن». (١٠) ليس في (م).

(١١) من (س)، (ع).

(١٢) قالَ السيُوطِيُّ فِي «هَمع الهَوَامِع» (١/١٨٦): «وسُمِعَ رَفْعُ المفعولِ بِهِ ونصبُ الفَاعِلِ، حَكَوْا: خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ، وكَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجَرَ، وقالَ الشاعِرُ: =

أقسام الأفعال المتعدية

والأفعالُ المُتَعَدِّيَةُ على ثلاثةِ(١) أقسامٍ:

أحدُها: ما يَتَعَدَّى(٢) إلى مفعولَيْنِ، وهو(٣) قِسْمَانِ: أَحَدُهما: ما أَصْلُ المفعولَيْنِ فيه المبتدأُ والخبرُ؛ كظَنَنْتُ(٤) وأَخَوَاتِها، والثاني: ما ليسَ أَصْلُهما ذلك؛ كأَعْطَى وكَسَا.

والقسمُ الثاني: ما يَتَعَدَّى(٥) إلى ثلاثةِ(٦) مفعولِين(٧)؛ كـ(أَعْلَمَ وأَرَى). والقسمُ الثالثُ: ما يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ؛ كضَرَبْتُ(٨)

= مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

فإن السَّوْآتِ هِيَ البالِغَةُ. وسُمِعَ أَيْضًا رَفْعُهُما، قالَ:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ

وسُمِعَ نَصْبُهما، قالَ:

قد سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ... الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

والمُبِيحُ لذلك كُلِّهِ فَهْمُ المعنى وعَدَمُ الإلباسِ، ولا يُقاسُ عَلَى شيءٍ مِن ذلك». اهـ.

وقالَ ابنُ مالِكٍ فِي «شَرْحِ الكافِيَةِ» (٢/ ٦١٢): «وقد يَحْمِلُهُم ظُهُورُ المعنى عَلَى إعرابِ كلٍّ واحدٍ مِن الفَاعِلِ والمفعولِ بِهِ بإعرابِ الآخَرِ؛ كقَوْلِهِم: خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ، ومنه قولُ الأَخْطَلِ: مِثْلُ القَنَافِذِ.. البيتَ». اهـ.

والظاهرُ من هذه العباراتِ كلِّها: أَنَّ الاسمَ المنصوبَ فِي هذه المُثُلِ التي ذَكَرُوها هو الفَاعِلُ، والاسمَ المرفوعَ هو المَفْعُولُ، وأَنَّ التغييرَ لم يَحْصُلْ إِلَّا فِي حَرَكَاتِ الإعرابِ، لكِنْ ذَهَبَ الجَوْهَرِيُّ إِلَى أَنَّ المنصوبَ هو المَفْعُولُ به، والمرفوعَ هو الفَاعِلُ، والتغييرُ إنما حَصَلَ فِي المعنى، وهذا رأيٌ لجماعةٍ مِن النُّحَاةِ، وقد اخْتَارَهُ الشَّاطِبِيُّ (م).

(١) من (م).

(٢) في (س)، (ص)، (ح): «تعدى». (٣) في (م): «وهي».

(٤) في (م): «كظن». (٥) في (ص)، (ح): «تعدى».

(٦) رسمت ونظائرها في (ح): «ثلثة».

(٧) في (م): «مفاعيل». وضرب على المثبت في (ع)، وكتب في الحاشية «مفاعيل». وكلاهما جمع صحيح.

(٨) في (ع)، (م): «كضرب».

علامات الفعل اللازم

ونَحْوِه. [والله تعالى أعلم بالصواب][1].

[ص] [٢٦٩] ولازِمٌ غَيْرُ الـمُعَدَّى، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كَـ(نَهِمْ)
[٢٧٠] كذا (افْعَلَلَّ)، والمُضَاهِي (اقْعَنْسَسَا) وما اقْتَضَى نَظافةً أَوْ دَنَسَا
[٢٧١] أَوْ عَرَضًا[2]، أَوْ طَاوَعَ الـمُعَدَّى لِوَاحِدٍ، كَـ(مَدَّهُ فَامْتَدَّا)

[ش] **اللازِمُ**: هو ما ليسَ بِمُتَعَدٍّ، وهو: ما لا يَتَّصِلُ به (هاءُ) ضميرِ[3] غيرِ المصدرِ، ويَتَحَتَّمُ اللُّزُومُ لكلِّ فعلٍ دالٍّ على سَجِيَّةٍ، وهي الطبيعةُ، نحو: (شَرُفَ وكَرُمَ وظَرُفَ ونَهِمَ)، وكذلك[4] كلُّ فِعْلٍ على وَزْنِ افْعَلَلَّ، نحوُ[5]: (اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ)، أو على وزنِ افْعَنْلَلَ، نحوُ: (اقْعَنْسَسَ واحْرَنْجَمَ) [٩٥/ظ]، أو دَلَّ على نظافةٍ؛ كـ[6](طَهُرَ الثوبُ ونَظُفَ)، أو على[7] دَنَسٍ؛ كـ(دَنِسَ الثوبُ ووَسِخَ)[8]، أو دَلَّ على عَرَضٍ، نحوُ: مَرِضَ زيدٌ واحْمَرَّ[9]، أو كانَ مُطاوِعًا لِمَا تَعَدَّى[10] إلى مفعولٍ واحدٍ، نحوُ: (مَدَدْتُ الحديدَ فامْتَدَّ، ودَحْرَجْتُ زَيْدًا فتَدَحْرَجَ).

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (لواحدٍ) مِمَّا طَاوَعَ المُتَعَدِّي إلى اثنيْنِ؛ فإنَّه لا يكونُ لازمًا؛ بل يكونُ متعدِّيًا إلى مفعولٍ[11] واحدٍ، نحوُ: (فَهَّمْتُ زيدًا المسألةَ ففَهِمَهَا، وعَلَّمْتُهُ[12] النحوَ فتَعَلَّمَهُ). [والله أعلم][13].

---

(١) من (ص)، (ح).
(٢) (أو عَرَضًا): مَعْطُوفٌ عَلَى قولِهِ: (نظافةً)، فِي البيتِ السابِقِ.
(٣) من (ك)، (م).
(٤) في (س)، (م): «وكذا».
(٥) في (ك): «كـ».
(٦) في (ع): «نحو»، وفي (ص): «نحو قولك». وهي مطموسة في (ح).
(٧) ليس في (ك).
(٨) في (ص): «كوسخ الثوب ودنس».
(٩) في (س)، (ص): «وعمي».
(١٠) في (ك): «يتعدي».
(١١) ليس في (ك).
(١٢) في (ع): «وعلمت زيدًا».
(١٣) من (ص).

كيفية تعدية الفعل اللازم

[ص] [٢٧٢] وعَـدِّ لازِمًـا بـحَـرْفِ جَـرِّ   وإنْ حُذِفْ فالنصبُ للمُنْجَرِّ ـ

[٢٧٣] نـقـلًا وفـي (أنَّ، وأنْ) يَـطَّـرِدُ   معْ أَمْنِ لَبْسٍ، كـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

تَقَدَّمَ أنَّ الفِعْلَ [المتعدِّيَ يَصِلُ إلى مفعولِه بنفسِه، وذَكَرَ هنا: أنَّ الفِعْلَ](١) اللازِمَ يَصِلُ إلى مفعولِه بحرفِ جَرٍّ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ). وقد يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ فيَصِلُ إلى(٢) مفعولِه بنفسِه، نحوُ: (مَرَرْتُ زَيْدًا)، [قالَ الشاعِرُ(٣)](٤):

١٥٩ ـ تَمُرُّونَ الدِّيَارَ(٥) ولَمْ(٦) تَعُوجُوا(٧)   كلامُكُمُ (عَلَيَّ إذًا)(٨) حَرَامُ(٩)

---

(١) من (م).   (٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) هو: جَرِيرُ بنُ عَطِيَّةَ بنِ الخَطَفِيِّ في «ديوانه» (١/٢٧٨).

(٤) في (ع): «ومنه».

(٥) قال المبرد: قال عمارة بن عَقيل بن بلال بن جرير: إنما قال جَدِّي:

مَـرَرْتُـم بـالـدِّيـار فـلـم تَـعـوجُـوا

فهذا يدلك على أن الرواية مغيرةٌ. ورواية بعضهم له: (أتمضون الديار): ليس بشيء، والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة. ينظر: «الكامل» للمبرد (١/٣٣)، و«ما يجوز للشاعر في الضرورة» للقيرواني (ص٢٢٣).

(٦) في (ك)، (ع): «ولا».   (٧) في (ك): «تعود».

(٨) في (ك): «إذًا علي».

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (تَمُرُّونَ الدِّيَارَ) حَيْثُ حَذَفَ الجارَّ، وأَوْصَلَ الفِعْلَ اللازِمَ إِلَى الاسمِ الَّذِي كَانَ مجرورًا فنَصَبَه، وأصلُ الكلامِ: (تَمُرُّونَ بالدِّيَارِ)، ويُسَمَّى ذلك: (الحَذْفَ والإيصالَ)، وهذا قاصِرٌ عَلَى السماعِ، ولا يجوزُ ارْتِكَابُه فِي سَعَةِ الكلامِ، إِلَّا إذا كَانَ المجرورُ مَصْدرًا مُؤَوَّلًا مِن (أَنَّ) المُؤَكِّدَةِ معَ اسْمِها وخَبَرِها، أو مِن (أنِ) المَصْدَرِيَّةِ معَ منصوبِها.

ومثلُ هَذَا الشاهِدِ قولُ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ:

غَـضِـبَـتْ أَنْ نَـظَـرْتُ نَـحْـوَ نِـسَـاءٍ   لَـيْـسَ يَـعْـرِفْـنَـنِـي مَـرَرْنَ الـطَّـرِيـقَـا

ومَحَلُّ الاستشهادِ قَوْلُهُ: (مَرَرْنَ الطَّرِيقَا)؛ حَيْثُ حَذَفَ حرفَ الجرِّ، ثمَّ أَوْصَلَ الفعلَ اللازِمَ إِلَى الاسمِ الَّذِي كَانَ مجرورًا فنَصَبَه، وأصلُ الكلامِ: مَرَرْنَ بالطريقِ، وفيه شاهِدٌ آخَرُ للقِيَاسِيِّ من هَذَا البابِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: (غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ)، وأصلُه: غَضِبَتْ مِن أنْ نَظَرْتُ (م).

أي: تَمُرُّونَ[١] بالدِّيارِ. ومَذْهَبُ الجمهورِ: أنه لا يَنْقاسُ[٢] حَذْفُ حرفِ الجرِّ معَ[٣] غيرِ (أنَّ) و(أنْ)؛ بل يُقْتَصَرُ فيه على السماعِ، وذَهَبَ (أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ سليمانَ البَغْدَادِيُّ، وهو)[٤] الأخفشُ الصغيرُ، إلى أنه يَجُوزُ الحذفُ[٥] معَ غيرِهما قِياسًا، بشرطِ تَعَيُّنِ[٦] الحرفِ ومكانِ الحذفِ، نحوُ: (بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكِّينِ)، فيَجُوزُ عندَه حذفُ (الباءِ)، فتقولُ: (بَرَيْتُ القلمَ السكِّينَ)، فإنْ لم يَتَعَيَّنِ الحرفُ[٧]: لم يَجُزِ الحذفُ، نحوُ: (رَغِبْتُ في زَيْدٍ)، فلا يَجُوزُ [حذفُ (في)؛ إذْ[٨] لا يُدْرَى][٩] حينئذٍ، هل [٩٦/و] التقديرُ: رَغِبْتُ [عن زيدٍ أو في][١٠] زيدٍ، وكذا[١١] إنْ لم يَتَعَيَّنْ مكانُ الحذفِ[١٢]: لم يَجُزْ[١٣]، نحوُ: (اخْتَرْتُ القومَ مِن بني تَمِيمٍ)، فلا يَجُوزُ الحذفُ، فلا تقولُ: (اخْتَرْتُ القومَ بني تَمِيمٍ)؛ إذ لا يُدْرَى[١٤] هل الأصلُ (اخْتَرْتُ القومَ من بني تَمِيمٍ)، أو (اخْتَرْتُ مِن[١٥] القومِ بني تَمِيمٍ).

وأمَّا (أنَّ وأنْ): فيَجُوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معَهما قِياسًا مُطَّرِدًا، بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ؛ كقولِكَ: (عَجِبْتُ أنْ يَدُوا)، [والأصلُ: عَجِبْتُ][١٦] مِن أنْ يَدُوا؛ أي: مِن أنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ.

ومثالُ ذلك معَ (أنَّ) بالتشديدِ[١٧]: (عَجِبْتُ مِن أنك قائمٌ)، فيَجُوزُ

جواز حذف حرف الجر مع (أنَّ) و(أنْ)

---

(١) في (س): «يمرون».
(٢) في (س)، (ص): «يقاس».
(٣) ليس في (ص).
(٤) من (ص)، (ح)، (م).
(٥) في (ص)، (ح): «حذفه».
(٦) في (ك): «تعيين».
(٧) في (ص): «الحذف».
(٨) في (ك)، (م): «لأنَّه».
(٩) ليس في (ك).
(١٠) في (س): «في زيد أو عن»، وفي (ك): «في زيد أو رغبت عن».
(١١) في (ك)، (م): «وكذلك».
(١٢) في (ع): «الحرف».
(١٣) بعدها في (س)، (ك): «الحذف».
(١٤) في (س): «تدري».
(١٥) ليس في (ك).
(١٦) في (ع): «والتقدير».
(١٧) من (م).

حذفُ (مِن) فتقولُ: (عَجِبْتُ أنَّكَ قائمٌ)، فإنْ حصَلَ لَبْسٌ: لم يَجُزِ الحَذْفُ، نحوُ: (رَغِبْتُ في أنْ تَقُومَ)، أو (رَغِبْتُ[1] في أنَّكَ قائمٌ)، فلا يَجُوزُ حذفُ (في)؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ المحذوفُ (عن)؛ فيَحْصُلُ اللَّبْسُ.

[2][واختُلِفَ في مَحَلِّ (أنَّ وأنْ) عندَ حذفِ حرفِ الجرِّ؛ فذَهَبَ الأَخْفَشُ: إلى أنَّهما في مَحَلِّ جَرٍّ، وذَهَبَ الكِسَائِيُّ: إلى أنهما في محلِّ نصبٍ، وذَهَبَ سِيبَوَيْهِ ـ رحمه الله تعالى ـ إلى تجويزِ الوجهيْنِ[3]].

---

(١) من (م).
(٢) من (ع).
(٣) أمَّا الذين ذَهَبُوا إِلَى أنَّ المصدرَ المُنْسَبِكَ من الحرفِ المصدريِّ ومعمولِه فِي مَحلِّ نصبٍ بعدَ حَذْفِ حرفِ الجرِّ الَّذِي كَانَ يَقْتَضِي جَرَّهُ، فاسْتَدَلُّوا عَلَى ذلك بِشَيْئَيْنِ:
أَوَّلُهُما: أنَّ حَرْفَ الجرِّ عاملٌ ضعيفٌ، وآيةُ ضَعْفِه أنَّهُ مُخْتَصٌّ بنوعٍ واحدٍ هو الاسمُ، والعاملُ الضعيفُ لا يَقْوَى عَلَى العملِ إلَّا إذا كَانَ مذكورًا، فمتى حُذِفَ مِن الكلامِ زالَ عَمَلُه.
وثاني الدليليْنِ: أنَّ حَرْفَ الجرِّ إذا حُذِفَ مِن الكلامِ، وكَانَ مَدْخُولُه غيرَ (أنَّ) و(أنْ)، فنحنُ مُتَّفِقُون عَلَى أنَّ الاسمَ الَّذِي كَانَ مجرورًا بِهِ يُنْصَبُ، كَمَا فِي بيتِ عمرَ وبيتِ جَرِيرٍ السابقِ (رَقْم ١٥٩)، وكما فِي قَوْلِ سَاعِدَةَ بنِ جُؤيَةَ الهُذَلِيِّ:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وكما فِي قولِ المُتَلَمِّسِ جَرِيرِ بنِ عبدِ المَسِيحِ يُخَاطِبُ عمرَو بنَ هِنْدٍ مَلِكَ الحِيرَةِ:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... والحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ

أرادَ الأَوَّلُ: كَمَا عَسَلَ فِي الطريقِ، وأراد الثانِي: آلَيْتُ عَلَى حَبِّ العِرَاقِ، فلَمَّا حَذَفَا حرفَ الجرِّ نَصَبَا الاسمَ الَّذِي كَانَ مجرورًا، فيَجِبُ أنْ يَكُونَ هَذَا هو الحُكْمَ معَ أنَّ وأنْ.
وأمَّا الذين ذَهَبُوا إِلَى أنَّ المصدرَ فِي مَحلِّ جرٍّ بعدَ حَذْفِ حرفِ الجَرِّ: فقد اسْتَدَلُّوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بالسماعِ عن العربِ.
فمن ذلك قولُ الفَرَزْدَقِ مِن قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ فيها عبدَ المُطَّلِبِ بنَ عبدِ اللهِ المَخْزُومِيَّ:

وما زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ... إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

فقولُه: (ولا دَيْنٍ) مرويٌّ بجَرِّ (دَيْنٍ) المَعْطُوفِ عَلَى المصدرِ المُنْسَبِكِ من (أنْ تكونَ...) إلخ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أنَّ هَذَا المصدرَ مَجْرُورٌ؛ لِوُجُوبِ تَطَابُقِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فِي حَرَكَاتِ الإعرابِ. =

وحاصلُه[١]: أنَّ الفعلَ اللازِمَ يَصِلُ إلى مفعولِه[٢] بحرفِ الجرِّ، (ثمَّ إنْ)[٣] كانَ المجرورُ غيرَ (أنَّ وأنْ): لم يَجُزْ حذفُ حرفِ الجرِّ[٤] إلا سماعًا، وإنْ كانَ (أنَّ، وأنْ): جازَ ذلكَ[٥] قِياسًا - عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ، (وهذا هو الصحيحُ)[٦]. [والله تعالى أعلم بالصواب][٧].

[ص] [٢٧٤] **والأصلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كـ(مَن) مِن (أَلْبِسَنْ مَن زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ)**

[ش] إذا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولَيْنِ الثاني منهما ليسَ خَبَرًا في الأصلِ؛ فالأصلُ: تقديمُ (ما هو فاعلٌ)[٨] [في المعنى، نحوُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهمًا)، فالأصلُ: تقديمُ (زَيْدٍ) على (دِرْهَم)؛ لأنَّه فاعلٌ][٩] في المعنى؛ لأنَّه الآخِذُ للدِّرْهَم، وكذا[١٠] (كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً)، و(**أَلْبِسَنْ مَن زَارَنا**[١١] **نَسْجَ اليَمَنِ**)، فـ(مَن) مفعولٌ [٩٦/ظ] أوَّلُ، ونَسْجَ اليَمَنِ[١٢]: مفعولٌ ثانٍ، والأصلُ تقديمُ مَن على نَسْجَ اليمنِ[١٣]؛ لأنَّه اللابِسُ، ويَجوزُ

= وقد حَذَفَ الفَرَزْدَقُ حرفَ الجرِّ، وأَبْقَى الاسمَ مجرورًا عَلَى حالِه قبلَ الحَذْفِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أصلُ الكلامِ: أشارَتْ إِلَى كُلَيْبٍ، فلمَّا حَذَفَ (إلى) أبقَى (كُلَيْبٍ) عَلَى جَرِّهِ. فلَمَّا رَأَى سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ (٣/ ٢٩) تَكَافُؤَ الأَدِلَّةِ، وأنَّ السَّماعَ وَرَدَ بالوجهَيْنِ، ولا وَجْهَ لِتَرْجِيحِ أَحَدِهِما عَلَى الآخَرِ، جَوَّزَ كلَّ واحدٍ مِنهما (م).

(١) في (س)، (ك): «فحاصله».
(٢) في (م): «المفعول».
(٣) في (ع): «فإن».
(٤) في (ع): «الجار».
(٥) من (م).
(٦) ليس في (ك)، (ع).
(٧) من (ص)، (ح)، (ع).
(٨) في (ك): «فاعلًا!!».
(٩) ساقط في (ص).
(١٠) في (ك): «وكذلك».
(١١) في (ع)، (م): «زاركم». وهو الموافق لما ذكره ابن مالك المصنف، لكن المثال لا يعترض.
(١٢) ليس في (م).
(١٣) ليس في (ص)، (ح). وضرب عليها في (ع).

ترتيب مفعولي الفعل المتعدي لأكثر من مفعول

تقديمُ ما ليسَ فاعلًا معنًى[١] لكنَّه خِلافُ الأصلِ. [والله تعالى أعلم][٢].

[ص] [٢٧٥] ويَلْزَمُ الأصلُ لِمُوجِبٍ عَرَى[٣] وتَرْكُ ذاكَ الأصلِ حَتْمًا قد يُرَى[٤]

[ش] أي: يَلْزَمُ الأصلُ، وهو تقديمُ الفاعلِ في المعنى إذا طَرَأَ ما يُوجِبُ ذلك، وهو خوفُ اللَّبْسِ، نحوُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا)، فيَجِبُ تقديمُ الآخِذِ مِنهما، ولا يَجُوزُ تقديمُ غيرِه لأجلِ اللَّبْسِ؛ إذ يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ هو الفاعِلَ[٥]، وقد يَجِبُ تقديمُ ما ليسَ فاعلًا في المعنى، وتأخيرُ ما هو فاعلٌ في المعنى، وذلك[٦] نحوُ: (أَعْطَيْتُ الدرهمَ صاحِبَه)، فلا يَجُوزُ تقديمُ صاحبَه، وإنْ كانَ فاعلًا في المعنى، فلا تقولُ: (أَعْطَيْتُ صاحبَه الدِّرْهَمَ)؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ (على متأخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً)[٧]، [وهو مُمْتَنِعٌ][٨].

---

(١) من (س)، (م).
(٢) من (ح)، (ع).
(٣) رسمها في (س)، (ك)، (ع): «عرا».
(٤) رسمت في (ك): «يرا»، بالألف.
(٥) في (ع): «الآخذ».
(٦) ضرب عليها في (ع).
(٧) ليس في (ك).
(٨) (م) تَلْخِيصُ مَا أشارَ إِلَيْهِ الشارحُ والناظِمُ فِي هذه المسألةِ، أنَّ للمفعولِ الأوَّلِ مَعَ المفعولِ الثاني - اللذيْنِ ليسَ أَصْلُهما المبتدأ والخبرَ - ثلاثةَ أحوالٍ:
الحالةُ الأُولى: يَجِبُ فيها تقديمُ الفَاعِلِ فِي المعنَى.
والحالةُ الثانيةُ: يَجِبُ فيها تقديمُ المفعولِ فِي المعنى.
والحالةُ الثالثةُ: يجوزُ فيها تقديمُ أَيِّهما شِئْتَ.
أمَّا الحالةُ الأُولى: فلها ثلاثةُ مَوَاضِعَ:
أَوَّلُها: أنْ يُخَافَ اللَّبْسُ، وَذَلِكَ إذا صَلَحَ كلٌّ مِن المفعولَيْنِ أنْ يَكُونَ فاعلًا فِي المعنى، وَذَلِكَ نحوُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا).
وثانيها: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ فِي المعنى محصورًا فيه، نحوُ قولِكَ: (مَا كَسَوْتُ زَيْدًا إِلَّا جُبَّةً، وَمَا أَعْطَيْتُ خَالِدًا إِلَّا دِرْهَمًا).
وثالِثُها: أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ فِي المعنى ضَمِيرًا، والمَفْعُولُ فِي المعنى اسمًا ظاهِرًا، نحوُ: (أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا).
وأَمَّا الحالةُ الثانيةُ: فلها ثلاثةُ مَوَاضِعَ أَيْضًا:
أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ فِي المعنى مُتَّصِلًا بضميرٍ يعُودُ عَلَى المفعولِ فِي المعنى، =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (701,1)

والله أعلمُ][(١)].

[ص] [٢٧٦] وحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ وَإِنْ[(٢)] لم يَضِرْ   كحَذْفِ ما سِيقَ جَوَابًا أو حُصِرْ

[ش] الفَضْلَةُ خلافُ العُمْدَةِ، والعمدةُ: ما لا يُسْتَغْنَى عنه؛ كالفاعلِ، والفَضْلَةُ: ما يُمْكِنُ الاستغناءُ عنه؛ كالمفعولِ به[(٣)]، فيَجُوزُ حذفُ الفَضْلَةِ إنْ لم يَضُرَّ؛ كقولِكَ[(٤)] في (ضَرَبْتُ زيدًا): (ضَرَبْتُ) بحذفِ المفعولِ به، [وكقولِكَ[(٥)]: في أَعْطَيْتُ زَيدًا دِرهمًا: أَعْطَيْتُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥]][(٦)] و(أَعْطَيْتُ زيدًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، و(أَعْطَيْتُ[(٧)] دِرْهَمًا)، قيلَ[(٨)]: ومِنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ [عَن يَدٍ][(٩)] (وَهُمْ صَٰغِرُونَ) ۝٢٩﴾[(١٠)] [التوبة: ٢٩]، التقديرُ - واللهُ أَعْلَمُ: حَتَّى يُعْطُوكُمُ الجِزْيَةَ. [٩٧/و]

فإنْ ضَرَّ حَذْفُ الفَضْلَةِ: لم يَجُزْ حَذْفُها، كما إذا وقَعَ المفعولُ به[(١١)] في جوابِ سؤالٍ، نحوُ أنْ يقالَ: (مَن ضَرَبْتَ؟) فتقولَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، أو وَقَعَ محصورًا، نحوُ: (ما ضَرَبْتُ إلا زيدًا)، فلا يَجُوزُ حذفُ

= نحوُ: (أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَه)؛ إذ لو قُدِّمَ لعادَ الضَّمِيرُ عَلَى متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً.

وثانيها: أنْ يَكُونَ الفَاعِلُ فِي المعنى مِنْهُمَا مَحْصُورًا فيه، نحوُ قولِكَ: (ما أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إلَّا زَيْدًا).

وثالِثُها: أنْ يَكُونَ المَفْعُولُ فِي المعنى مِنْهُمَا ضَمِيرًا، والفَاعِلُ فِي المعنى اسمًا ظاهِرًا، نحوُ قَوْلِكَ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُه بَكْرًا).

وأما الحالةُ الثالثةُ: ففيما عدا مَا ذَكَرْنَاه مِن مواضِعِ الحالتيْنِ، ومِنها قولُكَ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا مالَه)؛ يجوزُ أنْ تقولَ فيه: أَعْطَيْتُ مالَه زيدًا، فالضَّمِيرُ إنْ عادَ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا فقد عادَ عَلَى متقدِّمٍ رُتْبَةً (م).

(١) من (م).
(٢) في (س)، (ك)، (ع): «إن».
(٣) ليس في (ع).
(٤) في (ع): «فتقول».
(٥) في (س)، (ك): «وكذلك».
(٦) ما بين المعكوفين ليس في (ك).
(٧) في (ك): «وأعطيت زيدًا».
(٨) ليس في (ع).
(٩) ليس في (س).
(١٠) من (ع).
(١١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

حذف ناصب الفضلة

(زيد)[1] في الموضعيْنِ؛ إذ لا يَحْصُلُ في الأولِ الجوابُ، ويَبْقى الكلامُ في الثاني؛ دالًّا[2] على نفيِ الضربِ مُطلقًا، والمقصودُ: نَفْيُه عن غيرِ (زيدٍ)؛ فلا يُفْهَمُ المقصودُ عندَ حذفِه.

[ص] [٢٧٧] ويُحْذَفُ [النَّاصِبُ هَا][3] إِنْ عُلِمَا ... وقدْ يكونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

يَجُوزُ حذفُ ناصبِ الفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحوُ أنْ يقالَ: (مَن ضَرَبْتَ؟) فتقولَ: (زَيْدًا)، التقديرُ: (ضَرَبْتُ زيدًا)، فحُذِفَ[4] (ضَرَبْتُ) لدَلالةِ ما قبلَه عليه[5]، وهذا الحذفُ جائزٌ، وقد يكونُ واجبًا؛ كما تَقَدَّمَ في (بابِ الاشتغالِ)، نحوُ: (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، التقديرُ: (ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُه)، فحُذِفَ (ضَرَبْتُ) وجوبًا ـ كما تَقَدَّمَ. واللهُ أعلمُ.

(١) في (م): «زيدًا». والمثبت على الحكاية.
(٢) ليس في (ك).
(٣) رسمت في (س): «الناصبها»، وكذا اعتمدها العيوني في نسخته، ولم يعلق عليها (ص١٠٥).
(٤) في (ك): «فتحذف».
(٥) ليس في (ص).

التَّنَازُعُ فِي العَمَلِ

[ص] [٢٧٨] إنْ عَامِلانِ اقْتَضَيَا في اسمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فللواحدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

[٢٧٩] والثانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ ... واخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

تعريف التنازع

[ش] **(التنازُعُ)**: عبارةٌ عن تَوَجُّهِ عامليْنِ إلى معمولٍ واحدٍ[1]، نحوُ:

---

(١) (م) قد يَكُونُ العاملانِ المتنازعانِ فِعْلَيْنِ، ويُشْتَرَطُ فيهما حينئذٍ: أنْ يكونا مُتَصَرِّفَيْنِ، نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾ [الكهف: ٩٦]. وقد يكونانِ اسميْنِ، ويُشْتَرَطُ فيهما حِينَئِذٍ أنْ يَكُونَا مُشْبِهَيْنِ للفِعْلِ في العملِ، وَذَلِكَ بأنْ يَكُونا اسْمَيْ فاعليْنِ، نحوُ قولِ الشاعِرِ:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ

فـ(من) اسمٌ مَوْصُولٌ تَنَازَعَه كلٌّ مِن مُغِيثٍ ومُغْنٍ. أو: بأنْ يكونا اسْمَيْ مَفْعُولٍ؛ كقولِ كُثَيِّرٍ:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو: بأنْ يَكُونَا مَصْدَرَيْنِ؛ كقَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِن حُبِّكَ وتقديرِكَ زَيْدًا، أو بأنْ يَكُونَا اسْمَيْ تَفْضِيلٍ؛ كقولِكَ: زَيْدٌ أَضْبَطُ الناسِ وأَجْمَعُهُم للعِلْمِ، أو بأنْ يكونا صِفَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ، نحوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ حَذِرٌ وكَرِيمٌ أَبُوهُ، أو بأنْ يَكُونَا مُخْتَلِفَيْنِ، فمثالُ الفِعْلِ واسمِ الفِعْلِ قولُه تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾ [الحاقة: ١٩]، ومثالُ الفِعْلِ والمصدرِ قولُ الشاعِرِ:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي ... لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقولُه: **(مِسْمَعًا)** اسمُ رَجُلٍ، وقد تَنَازَعَه مِن حَيْثُ العملُ: كلٌّ مِن (لَقِيتُ) و(الضَّرْبِ).

ما لا تنازع فيه

ومنه تَعْلَمُ أنَّهُ لا تَنَازُعَ بينَ حرفيْنِ، ولا بينَ فعليْنِ جامديْنِ، ولا بينَ اسميْنِ غيرِ عامليْنِ، ولا بينَ فعلٍ متصرِّفٍ وآخَرَ جامدٍ، أو فِعْلٍ متصرِّفٍ واسمٍ غيرِ عاملٍ.

ويُشْتَرَطُ فِي العامِلَيْنِ ـ سِوَى مَا فَصَّلْنَا ـ **شرطٌ ثانٍ**، هو: أنْ يَكُونَ بينَهما ارتباطٌ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (قامَ قَعَدَ أخوكَ)؛ إذ لا ارْتِبَاطَ بينَ الفعليْنِ.

ما يحصل به الارتباط

والارتباطُ يَحْصُلُ بواحدٍ مِن ثلاثةِ أُمورٍ:

=

= **الأوَّل**: أنْ يُعْطَفَ ثانيهما عَلَى أوَّلِهما بحرفٍ مِن حروفِ العَطْفِ، كَمَا رَأَيْتَ فِي الأمثلةِ التي سُقْنَاهَا.

الثاني: أنْ يَكُونَ أوَّلُهما عامِلًا فِي ثانيهما، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ﴾ [الجن: ٧] العاملانِ هُمَا: ظَنُّوا وظَنَنْتُم، والمعمولُ المتنازَعُ فيه هو: ﴿أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ﴾، و﴿كَمَا ظَنَنتُمْ﴾ معمولٌ لِظَنُّوا؛ لأنَّه صِفَةٌ لمصدرٍ يَقَعُ مَفْعُولًا مُطلقًا ناصِبُه ﴿ظَنُّوا﴾.

الثالثُ: أنْ يَكُونَ جَوَابًا للأوَّلِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾، ونحوُ قولِهِ جلَّ شَأْنُهُ: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾ [الكهف: ٩٦].

ويُشْتَرَطُ فِي العاملَيْنِ أيضًا: أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا مُوَجَّهًا إِلَى المعمولِ مِن غيرِ فسادٍ فِي اللفظِ أو فِي المعنى، فخَرَجَ بذلك نحوُ قولِ الشاعِرِ:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فليسَ كلُّ واحدٍ مِن **(أتاكَ أتاكَ)** مُوَجَّهًا إِلَى قولِهِ: **(اللاحِقُون)**؛ إذ لو تَوَجَّهَ كلُّ واحدٍ إِلَيْهِ لقالَ: أَتَوْكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ، أو لقالَ: أتاكَ أَتَوْكَ اللاحقونَ؛ بل المُتَوَجِّهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا هو الأوَّلُ، والثاني تأكيدٌ له، وخَرَجَ قولُ امْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ   كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المالِ

وَذَلِكَ لأنَّ كلًّا مِن (كَفَانِي) و(لم أَطْلُبْ) ليسَ مُتَوَجِّهًا إِلَى قولِه: **(قليلٌ من المالِ)**؛ إذ لو كَانَ كلٌّ مِنْهُمَا مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ لصارَ حاصلُ المعنى: كَفَانِي قليلٌ مِن المالِ ولم أَطْلُبْ هَذَا القليلَ، وكيف يَصِحُّ ذلك وَهوَ يقولُ بعدَ هَذَا البيتِ:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وإنما قَوْلُهُ: **(قليلٌ مِن المالِ)** فَاعِلُ كَفَى، وَهوَ وحدَه المتوجِّهُ إِلَى العملِ فيه، وأمَّا قَوْلُهُ: **(ولم أَطْلُبْ)** فله معمولٌ محذوفٌ يُفْهَمُ من مجموعِ الكلامِ، والتقديرُ: كفاني قليلٌ مِن المالِ، ولم أَطْلُبِ المُلْكَ.

ويُشْتَرَطُ فِي العاملَيْنِ أَيْضًا: أنْ يكونا مُتَقَدِّمَيْنِ عَلَى المعمولِ؛ كالأمثلةِ التي ذَكَرْنَاهَا والتي ذَكَرَها الشارحُ، فَإِنْ تَقَدَّمَ المعمولُ فإمَّا أنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، وإمَّا أنْ يَكُونَ منصوبًا، فَإِنْ تَقَدَّمَ وَكَانَ مرفوعًا، نحوُ قولِكَ: (زيدٌ قامَ وقَعَدَ)، فلا عَمَلَ لأحدِ العاملَيْنِ فيه؛ بل كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا عاملٌ فِي ضميره، وَإِنْ كَانَ منصوبًا، نحوُ قولِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ وأَهَنْتُ)، فالعاملُ فيه هو أوَّلُ العاملَيْنِ، وللثاني منهما معمولٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه المذكورُ، أو لا معمولَ له أصلًا، وَإِنْ تَوَسَّطَ المعمولُ =

ما يشترط في العاملين

(ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زيدًا). فكلُّ واحدٍ مِن (ضَرَبْتُ) و(أكْرَمْتُ) يَطْلُبُ (زيدًا) بالمفعوليَّةِ، وهذا معنى قولِه: **(إنْ عاملانِ [اقْتَضَيَا في اسمٍ عَمَلْ][1]...)** إلى آخرِه، وقولُه: **(قبلُ)** معناه: أنَّ العامليْنِ يكونانِ قبلَ المعمولِ كما مَثَّلْنا[2]، ومُقْتَضَاهُ: أنه لو تَأَخَّرَ العاملانِ ـ لم تكُنِ المسألةُ مِن بابِ التنازُعِ، وقولُه: **(فللواحدِ مِنهما العَمَلْ)** معناه: أنَّ أحدَ العامليْنِ يَعْمَلُ في ذلكَ الاسمِ الظاهرِ، والآخرَ يُهْمَلُ عنه ويَعْمَلُ في ضميرِه؛ [على ما سنذكره][3]. ولا خلافَ بينَ البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ: أنه يَجُوزُ إعمالُ كلِّ واحدٍ[4] مِن العامليْنِ في ذلكَ الاسمِ الظاهرِ، ولكِنِ اخْتَلَفُوا في الأَوْلَى مِنهما[5]:

= بينَ العامليْنِ، نحوُ قولِكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وأَهَنْتُ)؛ فهو معمولٌ للسابقِ عليه مِنهما، وللمتأخِّرِ عنه معمولٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه المذكورُ، وقد أشارَ الشارحُ إشارةً وَجيزةً إِلَى هَذَا الشرطِ (م).

(١) من (ص).

(٢) في (س)، (ص)، (ح): «مثلناه». (٣) في (ح)، (م): «كما سَيَذْكُرُه».

(٤) ليس في (ع).

(٥) (م) **رأى البَصْرِيُّونَ**: أنَّ إعمالَ ثاني العامليْنِ أَولَى من إعمالِ الأوَّلِ مِنهما؛ لثلاثِ حُجَجٍ:

أدلة رجحان إعمال الثاني أولى من إعمال الأول

الأولى: أنَّهُ أقربُ إِلَى المعمولِ، وَهِيَ العِلَّةُ التي ذَكَرَها الشارحُ.

الثانيةُ: أنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى إعمالِ الأوَّلِ مِنْهُمَا الفصلُ بينَ العَامِلِ، وَهوَ المتقدِّمُ، ومَعْمُولِه، وَهوَ الاسمُ الظاهرُ بأجنبيٍّ من العَامِلِ، وَهوَ ذلك العاملُ الثاني، ومَعَ أنَّ الفصلَ بينَ العَامِلِ والمعمولِ مُغْتَفَرٌ فِي هَذَا البابِ للضرورةِ التي أَلْجَأَتْ إِلَيْهِ، فهو خلافُ الأصلِ عَلَى الأقلِّ.

الثالِثَةُ: أنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى إعمالِ العَامِلِ الأوَّلِ فِي لفظِ المعمولِ أنْ تَعْطِفَ عليه الجملةَ الأُولَى، وَهِيَ جُملةُ العَامِلِ الأوَّلِ مَعَ معمولِه قبلَ تَمَامِها، والعطفُ قبلَ تمامِ المعطوفِ عليه خلافُ الأصلِ.

ورأى الكُوفِيُّونَ أنَّ إعمالَ الأوَّلِ أَوْلَى مِن إعمالِ الثاني؛ لعِلَّتَيْنِ:

أدلة رجحان إعمال الأول

الأُولى: أنَّهُ أَسْبَقُ وأَقْدَمُ ذِكْرًا، وَهِيَ العِلَّةُ التي ذَكَرَها الشارحُ.

والثانيةُ: أنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَى إعمالِ العَامِلِ الثاني فِي لفظِ المعمولِ المذكورِ أنْ تُضْمِرَ =

فذَهَبَ البَصْرِيُّونَ: إلى أنَّ الثانِيَ أَوْلَى به؛ لِقُرْبِهِ منه، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ: إلى أنَّ الأوَّلَ أَوْلَى به[1]؛ لِتقدُّمِهِ.

حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه مرفوعاً

[ص][٢٨٠] وأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، والْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا
[٢٨١] كـ(يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابْنَاكَا) و(قدْ بَغَى واعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)

أي: إذا أَعْمَلْتَ أحدَ العامليْنِ في الظاهِرِ وأَهْمَلْتَ الآخَرَ عنه: فأَعْمِلِ المُهْمَلَ في ضميرِ الظاهِرِ، والْتَزِمِ الإضمارَ إنْ كانَ مطلوبُ العاملِ[2] مِمَّا يَلْزَمُ[3] ذِكْرُهُ، ولا يَجُوزُ حذفُهُ كالفاعلِ، وذلك كقولِكَ: (يُحْسِنُ ويُسِيءُ ابْنَاكَ)، فكلُّ واحدٍ مِن (يُحْسِنُ) و(يُسِيءُ) يَطْلُبُ (ابْنَاكَ) بالفاعليَّةِ، فإنْ أَعْمَلْتَ الثانِيَ: وَجَبَ أنْ تُضْمِرَ في الأوَّلِ فاعِلَه، فتقولَ: (يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابْنَاكَ)، وكذلك إنْ أَعْمَلْتَ الأوَّلَ وَجَبَ الإضمارُ في الثاني، فتقولُ: (يُحْسِنُ ويُسِيئَانِ ابْنَاكَ)، ومِثْلُه: (بَغَى واعْتَدَيَا عَبْدَاكَ)، وإنْ[4] أَعْمَلْتَ الثانِيَ في هذا المثالِ قلتَ: (بَغَيَا واعْتَدَى عَبْدَاكَ)، ولا يَجُوزُ تَرْكُ الإضمارِ؛ فلا تقولُ: (يُحْسِنُ ويُسِيءُ ابْنَاكَ)، ولا (بَغَى واعْتَدَى عَبْدَاكَ)؛ لأنَّ تَرْكَه[5] يُؤَدِّي إلى حذفِ الفاعلِ، والفاعلُ مُلْتَزَمُ

= ضَميرًا فِي العَامِلِ الأوَّلِ مِنهما، فيَكُونَ فِي الكلامِ الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ، وهوَ غيرُ جائزٍ عندَهم، وخلافُ الأصلِ عندَ البَصريِّينَ.

ولكلِّ فَريقٍ مِن الفريقيْنِ مُسْتَنَدٌ مِن السماعِ عن العربِ. ثم أنَّهُ قد يُوجَدُ فِي الكلامِ مَا يُوجِبُ إعمالَ الثاني؛ كَمَا فِي قولِكَ: ضَرَبْتُ؛ بل أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وقد يُوجَدُ فيه مَا يُوجِبُ إعمالَ الأوَّلِ؛ كَمَا فِي قولِكَ: لا أَكْرَمْتُ ولا قَدَّمْتُ زَيْدًا (م).

(١) ليس في (ك)، (ع).
(٢) بعدها في (ك): «إن كان».
(٣) في (س): «يلتزم».
(٤) في (ع): «فإن».
(٥) (م) يُرِيدُ أنَّ تَرْكَ الإضمارِ يُؤَدِّي إِلَى حذفِ الفَاعِلِ، وهذا كلامٌ تَقَدَّمَ أنه إذا قاصِرٌ، ولا بُدَّ مِن تقديرٍ لِتَصِحَّ العِبَارَةُ؛ فإنَّ تَرْكَ الإضمارِ لا يُؤَدِّي إِلَى حذفِ الفَاعِلِ دائمًا؛ لِجَوَازِ أنْ يَظْهَرَ معَ كلِّ عاملٍ مَعْمُولُه، والكلامُ التامُّ أنْ يُقالَ: إنَّ تَرْكَ الإضمارِ يَلْزَمُ مِنه أحدُ أمريْنِ:

الأوَّلُ: التَّكْرَارُ إذا أَظْهَرْتَ معَ كلِّ عامِلٍ مَعْمُولَهُ. =

Black plate (707,1)

الذِّكْرِ، وأجازَ الكِسَائِيُّ ذلك على الحذفِ؛ بناءً على مَذْهَبِه في جوازِ حذفِ الفاعلِ، وأَجَازَها(١) الفَرَّاءُ على تَوَجُّهِ العامليْنِ معًا إلى(٢) الاسمِ الظاهرِ. وهذا بِناءً منهما على مَنْعِ الإضمارِ في الأَوَّلِ عندَ إعمالِ الثاني، فلا تقولُ: (يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابناكَ)، وهذا الذي ذَكَرْنَاه عنهما هو المشهورُ (مِن مَذْهَبِهما)(٣) في هذه المسئلةِ(٤). [والله تعالى أعلم](٥).

حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه غير مرفوع

[ص] [٢٨٢] ولا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا(٦)

[٢٨٣] بل حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

[ش] تَقَدَّمَ أنه إذا أُعْمِلَ أحدُ العامليْنِ في الظاهرِ وأُهْمِلَ الآخرُ عنه أُعْمِلَ في ضميرِه، ويَلْزَمُ الإضمارُ إنْ كانَ مطلوبُ الفعلِ مِمَّا [يَلْزَمُ(٧) ذِكْرُه](٨)؛ كالفاعلِ أو(٩) نائبِه، ولا فرقَ في وُجُوبِ الإضمارِ حينَئذٍ: بينَ أنْ [يكونَ المُهْمَلُ](١٠) الأَوَّلَ أو الثانِيَ، فتقولُ: (يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابناكَ، ويُحْسِنُ ويُسِيئَانِ(١١) ابناكَ).

وذَكَرَ هنا: أنه إذا كانَ مطلوبُ الفِعْلِ المُهْمَلِ غيرَ مرفوعٍ، فلا يَخْلُو؛ إمَّا(١٢) أنْ يكونَ عُمْدَةً في الأصلِ، وهو مفعولُ (ظَنَّ) وأَخَوَاتِها؛ لأنَّه(١٣) مبتدأٌ في الأصلِ أو خبرٌ، وهو المرادُ بقولِهِ: (إنْ يَكُنْ [غير

= والثاني: حَذْفُ الفَاعِلِ، وكلاهما مَحْظُورٌ (م).

(١) في (ع): «وأجازه».
(٢) في (ك): «على».
(٣) في (ع): «عنهما».
(٤) رسمت في (م): «المسألة».
(٥) من (ص)، (ح)، (ع).
(٦) حاول بعضهم اختصار هذا البيت وثلاثة الأبيات بعده في بيت واحد، نصه:

والفَضلةَ احذفْ وسواها أَخِّرَا وأَظهِر المُخالِفَ المُفسِّرَا

كذا في «تحقيق الألفية» للعيوني (١٠٥).

(٧) في (س): «يلتزم».
(٨) مكانها في (ص)، (ح): «يلتزم».
(٩) في (ك)، (ع): «و».
(١٠) في (ك): «أن المهمل هو».
(١١) في (ك): «ويسيء».
(١٢) في (ص): (من).
(١٣) في (ك)، (ع): «لأنها».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

خبر][1]) ـ أولًا، فإنْ لم يَكُنْ كذلك: فإمَّا أنْ يكونَ الطالبُ له هو الأوَّلَ [٩٨/ظ] أو الثانِيَ. فإنْ كانَ الأوَّلَ: لم يَجُزِ الإضمارُ، فتقولُ: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ، ومَرَرْتُ [ومَرَّ بي زيدٌ، ولا تُضْمِرُ، فلا تقولُ: ضَرَبْتُه وضَرَبَنِي زيدٌ، (ولا مَرَرْتُ)[2] به][3] ومَرَّ بي زَيْدٌ، وقد جاءَ (في الشعرِ)[4]؛ كقولِهِ[5]:

١٦٠ ـ إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَارًا فَكُنْ [فِي الْغَيْبِ][6] أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ[7]
وأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا ... يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ[8]

متى يجب الإضمار؟

وإنْ كانَ الطالِبُ له هو الثانِيَ: وَجَبَ الإضمارُ، فتقولُ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُه زَيْدٌ، ومَرَّ بي[9] ومَرَرْتُ به زيدٌ، ولا يَجُوزُ الحذفُ، فلا تقولُ:

---

(١) في (م): «هُوَ الْخَبَرْ»، وهو الشطر الأول من البيت الثاني. والمثبت هو الشطر الثاني؛ فتأمل.

(٢) في (س)، (ك): «ومررت». (٣) ليس في (ص).

(٤) ليس في (ع).

(٥) قال السيوطي في «شرح شواهد المغني» (٢/٧٤٥): «لم يسم قائله».

(٦) في (ص): «للغيب».

(٧) في (ص)، (ع): «اللود». وذكر في حاشية (ع): أنها في نسخة كالمثبت.

(٨) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ)** فقد تَقَدَّمَ فِي هذه العبارةِ عاملانِ، وهما **(تُرْضِي)** و**(يُرْضِي)**، وتَأَخَّرَ عنهما معمولٌ واحدٌ، وَهوَ قَوْلُهُ: **(صاحِبٌ)**، وقد تَنَازَعَ كلٌّ مِن **(تُرْضِي)** و**(يُرْضِي)** ذلك الاسمَ الَّذِي بعدَهما، وَهوَ: **(صاحِبٌ)**، والأَوَّلُ يَطْلُبُه مَفْعُولًا به، والثاني طَلَبَه فاعلًا، وقد أَعْمَلَ الشاعرُ فيه الثانِيَ، وأَعْمَلَ الأَوَّلَ فِي ضميرِه الَّذِي هو الهاءُ. **والجمهورُ**: يَرَوْنَ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَى الشاعرِ أَلَّا يُعْمِلَ الأَوَّلَ فِي الضَّمِيرِ؛ لأَنَّ هَذَا الضميرَ ـ بالنسبةِ للعاملِ الأَوَّلِ ـ فَضْلَةٌ يَسْتَغْنِي الكلامُ عَنْهُ، وذِكْرُ الضَّمِيرِ مَعَ العَامِلِ الأَوَّلِ يَتَرَتَّبُ عليه الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ، والإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ لا يجوزُ، وقد ارْتَكَبَه الشاعرُ، من غيرِ ضرورةٍ مُلْجِئَةٍ إِلَى ارتكابِ هَذَا المحظورِ؛ فإنَّهم إنما أجازُوا ـ فِي هَذَا البابِ ـ الإضمارَ قبلَ الذِّكْرِ حينَ لا يَكُونُ منه بُدٌّ، وَذَلِكَ إذا كَانَ الضَّمِيرُ فَاعِلًا مَثَلًا؛ لأنه لا يَسْتَغْنِي الكلامُ عَنْهُ، ولا يجوزُ حَذْفُه، والضرورةُ يَجِبُ أَنْ تَتَقَدَّرَ بِقَدْرِها، ومنهم مَن مَنَعَ الإضمارَ قبلَ الذِّكْرِ مُطلقًا (م).

الإضمار قبل الذكر لا يجوز

(٩) في (ك): «به».

ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدٌ، (ولا مرَّ)[١] بي ومَرَرْتُ][٢] زَيْدٌ، وقد جاءَ في الشعرِ؛ كقولِه[٣]:

١٦١ - بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ[٤]

و[٥]الأصلُ (لَمَحُوهُ)، فحَذَفَ الضميرَ [ضَرُورَةً. وهو شاذٌّ؛ كما شَذَّ عَمَلُ المُهْمَلِ الأوَّلِ في المفعولِ المُضْمَرِ[٦]][٧] الذي ليسَ بعُمْدَةٍ في الأصلِ.

[هذا كلُّه إذا كانَ غيرُ المرفوعِ: ليسَ بعُمْدَةٍ في الأصلِ][٨]، فإنْ كانَ عُمْدَةً في الأصلِ: فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ الطالِبُ له هو الأوَّلَ أو الثانِيَ، فإنْ كانَ الطالِبُ له هو الأوَّلَ: وَجَبَ إضمارُه مُؤَخَّرًا، فتقولُ: (ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا إيَّاهُ)، وإنْ كانَ الطالِبُ له هو الثانِيَ: أَضْمَرْتَه

---

(١) في (س): «ومر». (٢) ليس في (ص).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠١٥): «قائلته: هي عاتكة بنت عبد المطلب؛ عمة النبي - ﷺ».

(٤) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**يُعْشِي... لَمَحُوا شُعَاعُهْ**)؛ حَيْثُ تَنَازَعَ كلٌّ مِن الفعلَيْنِ (**شُعَاعُهْ**)، فالفعلُ الأوَّلُ - وَهوَ: (**يُعْشِي**) - يَطْلُبُه فاعلًا له، والفعلُ الثاني - وَهوَ: (**لَمَحُوا**) - يَطْلُبُه مفعولًا، وقد أُعْمِلَ فيه الأوَّلُ، بدليلِ أنَّهُ مرفوعٌ، وأُعْمِلَ الثاني فِي ضميرِه، ثمَّ حُذِفَ ذلك الضَّمِيرُ ضرورةً، وأصلُ الكلامِ قبلَ تقديمِ العاملَيْنِ: (يُعْشِي الناظرينَ شُعَاعُه إذا لَمَحُوه) ثمَّ صارَ بعدَ تقديمِهما: (يُعْشِي الناظرينَ إذا لَمَحُوهُ شُعَاعُه)، ثمَّ حُذِفَتِ الهاءُ من (لَمَحُوه)؛ فصارَ كَمَا تَرَى فِي البيتِ.
ومَذْهَبُ الجمهورِ: أنَّ ذلك الحذفَ لا يَجُوزُ لغيرِ الضرورةِ؛ وَذَلِكَ مِن قِبَلِ أنَّ ذِكْرَه لا يَتَرَتَّبُ عليه محظورُ الإضمارِ قبلَ الذكرِ، وفي حَذْفِه فسادٌ، وَهوَ تَهْيِئَةُ العَامِلِ للعملِ ثمَّ قَطْعُه عنه من غيرِ عِلَّةٍ ولا سببٍ مُوجِبٍ له.
وذَهَبَ قومٌ: إِلَى أنَّ حَذْفَ الضَّمِيرِ فِي مثلِ هذه الحالِ جائزٌ فِي سَعَةِ الكلامِ؛ وَذَلِكَ لأنَّ هَذَا الضميرَ فَضْلَةٌ، وقد عَلِمْنَا أنَّ الفَضْلَةَ لا يَجِبُ ذِكْرُها (م).

(٥) ليس في (س)، (ك).

(٦) في (س)، (ك)، (ع): «الضمير». (٧) ليس في (ص).

(٨) ساقط في (ك).

الحذف لا يجوز لغير ضرورة

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

مُتَّصِلًا كانَ(١) أو منفصلًا، فتقولُ: (ظَنَنْتُ وظَنَّنِيهِ زَيْدًا قائمًا)، و(ظَنَنْتُ وظَنَّنِي إِيَّاه زيدًا قائمًا).

ومعنى البيتيْنِ: أَنَّكَ إذا أَهْمَلْتَ الأَوَّلَ: لم تَأْتِ معَه بضميرٍ غيرِ مرفوعٍ، وهو المنصوبُ والمجرورُ، [٩٩/و] فلا تقولُ: (ضَرَبْتُهُ وضَرَبَنِي زيدٌ)، ولا مَرَرْتُ به ومَرَّ بي زيدٌ، [بل يَلْزَمُ الحذفُ؛ (لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة)(٢)، فتقولُ: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زيدٌ، ومَرَرْتُ ومَرَّ بي زيدٌ](٣)، إلَّا إذا كانَ المفعولُ(٤) خبرًا في الأصلِ، فإنَّه لا يَجُوزُ حَذْفُهُ؛ بل يَجِبُ الإتيانُ(٥) به مُؤَخَّرًا، فتقولُ: (ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيدًا قائمًا إِيَّاهُ)، ومفهومُه(٦): أنَّ الثانِيَ يُؤْتَى معَه بالضميرِ مُطلقًا؛ مرفوعًا كانَ أو مجرورًا أو منصوبًا، عُمْدَةً في الأصلِ أو غيرَ عمدةٍ. [والله تعالى أعلم بالصواب](٧).

[ص][٢٨٤] وأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

[٢٨٥] نحوُ (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْدًا وعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

[ش] أي: يَجِبُ أنْ يُؤْتَى(٨) بمفعولِ(٩) الفعلِ المهمَلِ ظاهرًا إذا لَزِمَ مِن إضمارِه عدمُ مطابقتِه لِمَا يُفَسِّرُه؛ لكونِه خبرًا في الأصلِ عمَّا(١٠) لا يُطابِقُ المفسَّرَ، كما إذا كانَ في الأصلِ خبرًا عن مفردٍ ومُفَسِّرُه مثنًّى، نحوُ: **(أَظُنُّ ويَظُنَّانِي زيدًا وعمرًا أخويْنِ)**، فـ(زيدًا) مفعولٌ أوَّلُ لأَظُنُّ، و(عمرًا) معطوفٌ عليه، و(أخويْنِ): مفعولٌ ثانٍ لـ(أَظُنُّ)، و(الياءُ) مفعولٌ

عدم جواز الضمير مع العامل المهمل

---

(١) من (م).
(٢) ما بين القوسين كتبه في حاشية (س)، وبعدها علامة التصحيح.
(٣) ليس في (ص)، (ح).
(٤) في (ع): «المعمول».
(٥) في (ك): «الإثبات».
(٦) في (ص): «مفهومه».
(٧) من (ص)، (ح)، (ع).
(٨) في (س)، (ك): «تأتي»، وفي (ع): «يأتي».
(٩) في (س): «بمعمول».
(١٠) في (ك): «فمثال ما».

أوَّلُ لـ(يَظُنَّانِ)[١]، فيحتاجُ[٢] إلى مفعولٍ ثانٍ، فلو أَتَيْتَ به ضميرًا فقلتَ: (أَظُنُّ ويَظُنَّانِي إِيَّاهُ زيدًا وعمرًا[٣] أخويْنِ) ـ لكانَ[٤] إيَّاه مطابقًا للياءِ [فإنهما مفردان][٥]، ولكِنْ[٦] لا يُطَابِقُ ما يعودُ عليه، وهو (أخويْنِ)؛ لأنَّه مفردٌ، و(أخويْنِ) [٩٩/ظ] مُثَنًّى، فتفوتُ مطابقةُ المفسِّرِ للمُفَسَّرِ، وذلك لا يَجُوزُ.

وإنْ قُلْتَ: (أَظُنُّ ويَظُنَّانِي إيَّاهما زيدًا وعمرًا أخويْنِ): حَصَلَتْ مُطَابَقَةُ المفسِّرِ للمفسَّرِ؛ (وذلك لكونِ)[٧] (إيَّاهما) مثنًّى، و(أخويْنِ) كذلك، ولكِنْ تَفُوتُ مطابقةُ المفعولِ الثانِي؛ الذي هو خبرٌ في الأصلِ للمفعولِ الأوَّلِ؛ الذي هو مبتدأٌ في الأصلِ؛ لكونِ المفعولِ[٨] الأوَّلِ مفردًا، وهو (الياءُ)، والمفعولِ الثاني [غيرَ مفردٍ][٩]، وهو إياهما، ولا بُدَّ مِن مطابقةِ الخبرِ للمبتدأِ[١٠]، فلَمَّا [تَعَذَّرَتِ المطابقةُ مَعَ][١١] الإضمارِ وَجَبَ الإظهارُ، فتقولُ: **(أَظُنُّ[١٢] ويَظُنَّانِي أخًا زيدًا وعمرًا أخَوَيْنِ)**، فـ**(زيدًا وعمرًا أخويْنِ)** مفعولَا **(أَظُنُّ)**، و(الياءُ) مفعولُ ـ (يَظُنَّانِ)[١٣] ـ الأوَّلُ، و(أخًا) مفعولُه الثاني، ولا تكونُ المسألةُ حينَئذٍ مِن بابِ[١٤]

---

(١) في (ص)، (ك): «ليظن»، وفي (ح): «لأظن».

(٢) في (ص)، (ح): «ويحتاج».

(٣) من (ص)، (ح).

(٤) في (ص)، (ح): «كان».

(٥) في (ص): «فإنها مفرد»، وفي (م): «في أنهما مُفردانِ».

(٦) في (ص): «لكن».

(٧) في (ع): «لكونه».

(٨) ليس في (ص).

(٩) في (ك): «مثنى».

(١٠) في (ص)، (ك): «المبتدأ».

(١١) مكانها في (ص)، (ح)، (ك): «تعذر».

(١٢) في (ك): «يظن».

(١٣) في (ص)، (ح): «ظن»، وفي (ك)، (ع): «يظن». والمثبت من (س)، (م) وهو أجود.

(١٤) (م) القولُ بأنَّ هذه المسألةَ حِينَئذٍ لَيْسَتْ مِن بابِ التنازعِ: هو الَّذِي ذَكَرَه ابنُ هِشامٍ، ووَجَّهَ ذلك: بأنَّ العامليْنِ بالنسبةِ للمفعولِ الثاني لم يَعْمَلْ أَحَدُهما فِي =

التنازُعِ؛ لأنَّ كلًّا من العامليْنِ عَمِلَ في ظاهرٍ، **وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ**.

وأجازَ الكُوفِيُّونَ: الإضمارَ مُراعًى به جانبُ المخبَرِ عنه، فتقولُ: (**أَظُنُّ ويَظُنَّانِي إِيَّاه زيدًا وعَمرًا أَخَوَيْنِ**)، وأَجَازُوا ـ أيضًا[1]: الحذفَ، فتقولُ: أَظُنُّ ويَظُنَّانِي زيدًا وعَمرًا أخويْنِ. [والله تعالى أعلم بالصواب][2].

= لَفْظِه والآخَرُ فِي ضَميرِه؛ بل لم تَتَوَجَّهْ مُطالَبَةُ كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا إِلَيْهِ، وَهوَ شرطُ بابِ التنازُعِ؛ وَذَلِكَ لأنَّ (أَخَوَيْنِ) معمولٌ لـ(أَظُنُّ)، ولم يَتَوَجَّهْ إِلَيْهِ (يَظُنَّانِي)؛ لِعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ لمفعولِه الأوَّلِ؛ فإنَّه لا يَطْلُبُ مَفْعُولًا ثانيًا إلَّا بِشَرْطِ مُطَابَقَتِهِ لمفعولِه الأوَّلِ.

ونازَعَ فِي هَذَا **قومٌ مِن المُتَأَخِّرِينَ**، مِنهم ابنُ القاسِمِ، وقالوا: إنَّ اشْتِرَاطَ صِحَّةِ تَوَجُّهِ كلٍّ مِن العامليْنِ إِلَى المعمولِ؛ إنما هو بالنظرِ إِلَى المعنى، لا بالنظرِ إِلَى الإفرادِ والتثنيَةِ، ولا بالنظرِ إِلَى نوعِ العَمَلِ، أفلا تَرَى أنك لو قُلْتَ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا) لم يَكُنْ لِيَصِحَّ أنْ يَتَوَجَّهَ الأوَّلُ إِلَى (زَيْدًا) المنصوبِ، ولو قلتَ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُه زَيْدًا): لم يَكُنْ يَصِحَّ تَوَجُّهُ الثاني إِلَيْهِ وَهوَ مرفوعٌ؟ (م).

(١) ليس في (ع).

(٢) من (ص)، (ح)، (ع).

Black plate (713,1)

المفعولُ المُطْلَقُ

تعريف المصدر

[ص] [٢٨٦] **المصدرُ: اسْمُ ما سِوَى الزمانِ مِنْ مَدْلُولَي الفِعْلِ، كـ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)**

[ش] الفعلُ يَدُلُّ على شيئَيْنِ: الحَدَثِ والزمانِ، فـ(قامَ) يَدُلُّ على [١٠٠/و] قِيَامٍ في (زمنٍ[١] ماضٍ)[٢]، و(يقومُ): يَدُلُّ على قيامٍ في الحالِ[٣] [أو الاستقبالِ][٤]، و(قُمْ): يَدُلُّ على قيامٍ في الاستقبالِ[٥]، والقيامُ[٦] هو الحَدَثُ، وهو أَحَدُ مَدْلُولَي الفِعْلِ، وهو المصدرُ، وهذا معنى قولِه: (.... **ما سِوَى الزمانِ مِن ** مَدْلُولَي الفِعْلِ**).

فكأنه قالَ: المصدرُ اسمُ الحَدَثِ كأَمْنٍ؛ فإنَّه أَحَدُ مدلولَيْ أَمِنَ.

والمفعولُ المُطْلَقُ: هو المصدرُ المنتصِبُ توكيدًا لعاملِه، أو بيانًا لنوعِه أو عَدَدِه، نحوُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وسِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ)، وسُمِّيَ مفعولًا مُطْلَقًا لصِدْقِ (المفعولِ) عليه [غيرَ مُقَيَّدٍ][٧] بحرفِ جرٍّ ونحوِه، بخلافِ غيرِه مِن المفعولاتِ؛ فإنَّه لا يَقَعُ عليه اسمُ[٨] المفعولِ إلا مُقَيَّدًا؛ كالمفعولِ به، والمفعولِ فيه، والمفعولِ معَه، والمفعولِ له. [والله تعالى أعلم][٩].

المصدر أصل المشتقات

[ص] [٢٨٧] **بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ**

ـ يَنْتَصِبُ[١٠] المَصْدَرُ بِمِثْلِهِ؛ أي: بالمصدرِ، نحوُ: (عَجِبْتُ مِن

---

(١) في (ع): «زمان».
(٢) في (ك): «الماضي».
(٣) في (ح): «المستقبل».
(٤) من (ع)، (م).
(٥) في (ص): «المستقبل»، وفي (ح): «في الحال».
(٦) في (ص)، (ح): «فالقيام».
(٧) في (ك): «من غير قيد».
(٨) من (م).
(٩) من (ح).
(١٠) في (ص)، (ع): «ينصب».